

الدكتور حسين رفعت حسين

الموقع الساسي

في النخوة العربي

دراسة سياقية

تقديم

الدكتور تمام حسان

الموقعية
في النحو العربي
دراسة بنيانية

عالم الكتب

نشر - توزيع - طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد صنى - القاهرة

تليفون : 3924626

فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 3926401 - 3959534

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى

شعبان 1426 هـ - سبتمبر 2005 م

❖ رقم الإيداع 15746 / 2005

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

977 - 232 - 475 - x

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

الموقعية في النّحو العربيّ دراسة سياقية

الدكتور حسين رفعت حسين

تقديم
الدكتور تمام حسان

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحافظ نزوت - القاهرة ت: ٢٩٢٦٤٠١

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في
النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم جامعة القاهرة
بمرتبة الشرف الأولى وذلك في يوم الأربعاء ٢٠ من رمضان
١٤٢٥هـ الموافق ٣ من نوفمبر ٢٠٠٤ م.

يعجز اللسان أن يجد من الكلام ما يعبر به عما أكنه في قلبي من
شكر وتقدير وامتنان وإجلال وحب عميق للعالم الفذ أستاذ الأجيال
أستاذي الدكتور / تمام حسان، والله أسأل أن يجزيه عن خير ما
جزي به أستاذا عن تلميذه فقد كان ما تعلمته من علمه أحسب إلى
مما تعلمته من أدبه وما تعلمته من أدبه أحب إلى مما تعلمته من
علمه .

إهداء

إلى روح جدي لوالدي

رحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

كان الدكتور حسين رفعت من طلاب الدراسات العليا (قسم النحو) بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، وكان هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربى بعنوان ((الموقعية فى النحو العربى - دراسة سياقية)) وكنت أنا المشرف على هذا الموضوع.

ومع أن النحاة العرب كانوا على بينة من قيمة الموقع فى تحديد المعنى النحوى للفظ فى الجملة وجدناهم يتناولون كل موقع على حدة، ولا يحيطون بالظاهرة إحاطة شاملة، لا من حيث الإحصاء، ولا من حيث الاستقراء، وربما كان السبب فى ذلك أن تناولهم للحقائق النحوية كان يتم من خلال لغة المتون لا بواسطة طرق البحوث؛ ففى المتون نرى كل باب من أبواب النحو يتناول حقائقه الخاصة فى حال عزلة عن حقائق الأبواب الأخرى، فيتقيد بالواقعة المفردة دون التطرق إلى الظاهرة الشاملة إلا فى أضيق الحدود.

إن ظاهرة الموقعية تلقى تطبيقها فى كل الأنظمة اللغوية الفرعية ، فهناك موقعية فى النظام الصوتى، وموقعية فى النظام الصرفى ، وأخرى فى النظام النحوى ، ومثلها فى السياق المتصل ؛ ففى النظام الصوتى لا يتحقق الإدغام والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف ونحو ذلك إلا فى مواقع بعينها كالتقاء المثليين والمتقاربين واجتماع الساكنين ونقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبل كل منهما وقلب تاء الافتعال طاء بعد الحرف المطبق وغير ذلك من أمثلة الموقعيات الصوتية ، وكل من هذه الموقعيات يلعب دوره فى إجراءات النظام الصرفى إلى جانب الموقعيات الصرفية البحتة التى منها شروط أقسام الكلم والإعراب والبناء والدلالة الوظيفية للصيغة الصرفية والمعانى العامة كالأفراد والتكلم والتذكير ونحو ذلك .

وكل ما ذكر من الموقعيات الصوتية والصرفية السابقة مسخر فى خدمة التركيب النحوى ، الذى يعتمد من جهته على موقعياته الخاصة ذات الطابع العلائقى ؛ فالجار والمجرور كل منهما عنصر صرفى ، ولكن افتقار الجار إلى المجرور علاقة نحوية ، ومثل ذلك تقدم الجار على المجرور ، فالنحو

علم العلاقات فى السياق ، والقرائن هى الدالة على المعنى النحوى الذى يقوم على ما قدمه النظامان السابقان - الصوتى والصرفى - من عناصر كالعلاقات التى تظهر من خلال قرائن التضام والرتبة والربط والإعراب والبنية الصرفية والإضمار والظرفية والأداة وهلم جرا .

ولعل أوضح ما تكشف للنحاة من موقعية من خلال القرائن قضية " المحلل الإعرابى " وقد أثروا أن يسموه المحل ، وهذا اللفظ مرادف للفظ الموقع على أى حال ، ودون ذلك فى صراحة الموقعية " الإعراب التقديرى " الذى يرتبط بموقع المقصور والمنقوص من الأصوات .

قلنا إن النظام النحوى يستقل بالاعتماد على العلاقات، وإن وسائل التعبير عن العلاقات تأتيه من نظامى الأصوات والصرف ؛ فهناك قرينة التضام ، ولها صور قوامها صور فرعية هى الافتقار والاختصاص والمناسبة بفرعيها النحوى والمعجمى ، فمن غير المناسب نحويًا أن نعرب المرفوع نائبًا عن الفاعل بعد المبنى للمعلوم ، ومن غير المناسب معجميًا أن نقول : السماء تحتًا مثلًا ، تلك هى علاقة تضام وفروعها، أما الرتبة فهى علاقة السياق واللاحق ، وهى فرعان : محفوظة وغير محفوظة ، فالمحافظة موقع ثابت لا يتغير ، ومن ثم فهى قرينة على المعنى النحوى فى كل الأحوال ، أما غير المحافظة فقد تحفظ أحيانًا كما فى (ضرب موسى عيسى) ولكنها مسرح أسلوبى للتقديم والتأخير ، ولكل من فرعى الرتبة قيمة موقعية ، وهناك قرينة الربط بين عناصر السياق بواسطة طرق معينة كإعادة اللفظ وإعادة المعنى وعود الضمير والإشارة والموصول و(أل) بمعانيها المختلفة واللفظ الواصف نحو " فقاتلوا أئمة الكفر " أى: فقاتلوهم و " ويشف صدور قوم مؤمنين " أى: ويشف صدوركم ، والموقف المتصل بالنص مثل : أسباب النزول والجنس النسبى كما فى قوله تعالى " إذ القلوب لدى الحناجر " أى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم ، ثم هناك قرينة الإعراب التى أشرنا إليها منذ قليل .

أما القرائن المعنوية فمنها التعدية والظرفية والمعية والملابسة والإخراج . فإذا تجاوزنا المفردات إلى التراكيب وجننا المعانى السياقية كالخبر والإنشاء وكالاثبات والنفى وغير ذلك من معانى أساليب الجمل، ثم قد يكون لكل منها

إيماء إلى معنى جانبي يعرف باسم " ظل المعنى " كما يكون له نوع ارتباط بالموقعية .

أضف إلى ذلك أن صوراً أخرى للموقعية تنتمي إلى ما هو أطول من الجملة النحوية كالجوار والإتياع والوقف ونحوها مما يجعل مساحة الظاهرة أوسع من أن تحيط بها دراسة يقوم بها طالب يسعى للحصول على درجة علمية أيا كانت .

و حين نظر صاحب هذه الدراسة إلى هذا المعترك الفسيح لفكرة الموقعية في اللغة بعامة أثر أن يتخلى عن دراسة العناصر المفردة التي سبقت نسبتها إلى نظامي الأصوات والصرف من جهة ، والتي تنتمي إلى ما وراء الجملة النحوية من جهة أخرى ، وأن يوجه اهتمامه إلى السياق النحوي للجملة ، وهذا هو السر فيما اشتمل عليه عنوان الكتاب من عبارة " دراسة سياقية " وقد أشار هو إلى ذلك في أولى صفحات مقدمة الكتاب بقوله " هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجمال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتتابع " .

" ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن النحوية هي التي تقوم بتوضيح هذه العلاقات ، بل إن التحليل النحوي هو الكشف عن هذه العلاقات ، لما كان ذلك كانت دراسة الموقعية دراسة في ضوء القرائن النحوية " .

وهكذا لم يكن لدى الباحث ما يدعو إلى الاعتداد بمواقع الأصوات ولا الصيغ الصرفية المفردة ولا الكلمات المعجمية حال أفرادها ، ومن ثم يقول في شرحه للمصطلحات في التمهيد لبيان معنى الموقعية " كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع ، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوباً إلى الكلمة المفردة ، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النص ، فكلمة الموقع عبارة مكان الكلمة بالنسبة لما ي صاحبها من الكلمات ، هذا في النحو ؛ لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعينة في السياق وفي التركيب من حيث الصحة والخطأ ، وفي المعنى من حيث الجمال والقبح " .

وواضح أن الباحث يقصد بالصحة والخطأ مفهوم "الإفادة" في عرف النحاة أو "الإعلامية" في عرف دراسة النص ، وكان اعتداد الباحث بالسياق دون الأفراد سببا في التخلي - عن قصد - عن الموقع كما يفهم في عرف علمي الأصوات والصرف كما يبدو في الأمثلة التالية :

- موقع التقاء المتلين كما في " مذّ وصدّ ومرّ " (إدغام) .
- موقع التقاء النون والميم كما في " ينبغي " (قلب) .
- موقع التقاء الساكنين كما في " قلّ وبع " (حذف) .
- موقع صيغة " استخرج " حال أفرادها (طلب) .
- موقع " إذ " حال أفرادها دون إضافة (ظرفية) .
- موقع كلمة " عين " حال أفرادها (مشترك لفظي) .

كل أولئك يدخل في نطاق معنى الموقعية ، ولكن الباحث فضل - عن علم وقصد - أن يلتزم بفكرة السياق النحوي في دراسة الموضوع .

كان النحاة العرب - رحمهم الله - سابقين إلى إدراك دلالة الموقع وقيّمته عندما تكلموا عن " المحل الإعرابي " وبخاصة في إعراب المبنيات من الألفاظ المفردة ، وإعراب الجمل التي تحل محل المفرد (أي تعاقبه في الموقع) أما اللغويون الغربيون فلم يتبلور في أذهانهم مفهوم " الموقعية " إلا عند نشأة المذهب التوزيعي distributional في الدراسات الأمريكية والقول بالرابطة بين التوزيع وبين المعنى .

بعد المقدمة والتمهيد في هذا الكتاب يأتي الفصل الأول وموضوعه "الموقعية في ضوء قرينة التضام" (ص ٢٣ - ٨٧) وقد ذكر الباحث من الظواهر التي يشتمل عليها مفهوم التضام خمساً هي الافتقار والاختصاص والتوارد والتنافر والتنافي، والثلاث الأولى (الافتقار والاختصاص والتوارد) إيجابية ، والأخيرتان (التنافر والتنافي) سلبيتان ، والافتقار قد يكون بأصل الوضع للمفردات كما في افتقار حرف الجر إلى مجرور وحرف العطف إلى معطوف والموصول إلى صلة ، وقد يكون بحسب التركيب كافتقار المضاف إلى مضاف إليه والمتبوع إلى تابع ، وهلم جرا ، والنحاة يسمون الافتقار بحسب أصل الوضع افتقاراً متأصلاً ، ويسمون الافتقار بحسب التركيب غير متأصل ، وقد أشار الباحث إلى الألفاظ المفتقرة بأصل الوضع فعد منها ستاً

وعشرين مجموعة ولفظاً، وأشار إلى الأبواب المعقّرة بحسب التركيب فعد منها تسعة وعشرين باباً .

وأشار إلى الألفاظ المختصة نحويّاً فعد منها أربعاً وثلاثين مجموعة ولفظاً .
أشرنا من قبل إلى قرينة الرتبة وقلنا إنها من نوعين أحدهما يسمى " الرتبة المحفوظة " والآخر يسمى " الرتبة غير المحفوظة " أما النوع الأول فهو من الثوابت ، بمعنى أنه قرينة على المعنى فى كل الأحوال ، وأما الرتبة الحرة فهى التى لا تحفظ إلا عند خوف اللبس وارتباك المعنى، كما فى (أكلت الكمثرى سلمى) وهذا النوع الحر هو الذى يعد من كبرى وسائل الاختيارات الأسلوبية ومن أهم أبواب البلاغة العربية ، ولقد تناول الباحث فى هذا الكتاب قرينة الرتبة (ص ٨٩ - ١٤٧) وذكر من المسائل التى تحيط فيها الرتبة ستاً وثمانين مسألة ، ثم أحصى المسائل التى لا تحفظ فيها الرتبة فبلغ بها إحدى وأربعين مسألة

وتأتى بعد ذلك الموقعية فى ضوء قرينة الربط (ص ١٤٩ - ٣١٤) فيذكر الباحث لها وسائل متعددة منها الملفوظ ومنها الملحوظ ، وقد عد الباحث من الوسائل الملفوظة الأدوات والحروف التى تدخل على الحمل والأجوبة والمفردات ، ووسائل الإحالة من إعادة الذكر إلى إعادة المعنى ثم الصمير والإشارة والموصول و(أل) بأنواعها واللفظ الواصف (كما فى "فقاتلوا أئمة الكفر " و"يشع صدور قوم مؤمنين " أى: فقاتلوهم ، ويشع صدوركم) وتكرار صدر الجملة إذ طال فعز ربطه بأحرها (كما فى " إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ") ولقد أورد الباحث لكل صورة من صور الربط تناولا مستقلا أوضح به المقصود

وبعد، فهذا كتاب يستحق القراءة والافتاء ، بذل صاحبه فيه عظيم الجهد فاستحق به الحصول على التقدير ؛ ولهذا ندعو لصاحبه بالتوفيق ودوام النجاح .

والله ولى التوفيق ...

أسوهاسنى

الدكتور تمام حسان

القاهرة ١٠ ٨ ٢٠٠٥

هذا كتاب في . الموقعية في النحو العربي " دراسة سياقية " أقدمه للمقارئ الكريم، وقد دعيت إليه أي وجدت أن الموقع يلعب دورا هاما في أبواب النحو المختلفة من حيث التأثير في التركيب العربي ، فهناك كثير من الأنواع النحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن تسبق بمان صرفية معينة وإن سبقت بغير هذه المبادي تخلف عنها هذا الحكم وكذلك توجد أبواب نحوية يشترط لها لتأخذ حكما نحويا معينا أن توحد المبادي الممثلة لهذه الأنواع في مواقع معينة محددة من التركيب وإن لم توجد أو لم تقع هذه المبادي في هذه المواقع تخلف عنها الحكم المعين ، وأحدث حكما آخر ، وهكذا فإن لموقع له دور هام في إعطاء الأحكام النحوية للتركيبات النحوية من حيث الصحة والخطأ ، والصحة والخطأ في التراكيب اللغوية يعودان في الكثير من الأحوال إلى الالتزام أو الإخلال بالمواقع التي حددتها قواعد النحاة للألفاظ في التراكيب

وكما يؤثر الموقع في التركيب من ناحية الصحة والخطأ يؤثر كذلك في المعنى العام لتركيب اللغوية من حيث الحمل والقبح ، والحمل في التراكيب اللغوية درجات ، والقبح في التراكيب النحوية كذلك درجات ، ولتراكيب اللغوية من ناحية الحمل والقبح منها ما هو غاية في الحمل ومنها ما هو حميل ، ومنها ما هو مقبول ، ومنها ما هو قبيح رديء ، والحكم على تركيب لغوي بعينه بحكم من الأحكام السابقة يعود بدرجة كبيرة إلى الموقع الذي تأخذه كل كلمة من كلمات التركيب في التركيب

هذا ، ولما كانت أحكام الصحة والخطأ والجمال والقبح لا تكون للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي كانت الدراسة سياقية ، تظهر قيمة الموقع من خلال السياق النصي المتابع

ولما كان النحو علم العلاقات ولا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى في الجملة ، وكانت القرائن السحوية هي التي تقوم بتوضيح هذه العلاقات ، بل إن التحليل السحوي هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات ، لما كان ذلك كانت دراسة الموقفية دراسة في ضوء القرائن السحوية .

والقرائن السحوية نوعان قرائن معنوية ، وقرائن لفظية ، والمعنوية تصمم قرائن الإسناد والتخصيص والسبب والشعبي والمخالفة ، واللفظية تصمم قرائن السية والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والترتبة والأداء والعمدة في الكلام

هذه القرائن الكثيرة لا تتعلق كلها بالموقع الذي يحصه بالدراسة ، فقط ثلاث قرائن لفظية هي التي تتعلق بالموقع ، وهي على الترتيب : التضام والترتبة والربط ، وهذه القرائن الثلاث يسميها الأستاذ الدكتور / تمام حسان " القرائن العلائقية "

وينصح من تسميتها بالقرائن العلائقية أنها تتجوز في الدراسة اللفظ المفرد أو بنية الكلمة المفردة ، لتشمل العلاقة بين عنصرين نحويين داخل الجملة ، وربما لتشمل أكثر من عنصرين ، فالتضام معناه أن يستدعي عنصر نحوي داخل التركيب عنصرا نحويا آخر على أحد وجهين إما الافتقار وإما الاختصاص

و ترتبة علاقة بين عنصرين أو أكثر يتقدم بعضها على بعض أو يتأخر أو بتوسط بين عنصرين الآخرين .

والربط علاقة بوسيلة الربط بين سابق ولاحق في السياق .

إذن القرائن الثلاث تتجاوز في الدراسة الكلمة المفردة ، وتشمل العلاقات بين الكلمات داخل التركيب ، بينما نجد القرائن اللفظية الأخرى لا تتجاوز في الدراسة الكلمة المفردة مثل قرينة البنية والعلامة الإعرابية والمطابقة ، أو عبارة أخرى : إن القرائن الثلاث المختارة للدراسة هي قرائن تخص النحو وتتجاوز الصرف ، يقول أسناد

الدكتور/ تمام حسان " معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفي ، فالمعاني التي تجري عليها المطابقات معان صرفية ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفي إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القريتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العاصر المفردة ، وهكذا تنمي الرتبة والتضام إلى السياق النحوي "

ويقول سيادته في موضع آخر : " الكلمات في اللغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب ، ولا يسبب شيء من ذلك إلى الصياغ والراكيب "

وللاحظ كلمة (الكلمات) وكلمة (الراكيب) فالأولى تعني الكلمات من حيث هي من صرفية وهذه الكلمات - إذن - هي مسرح قرائن الإعراب والمطابقة والبنية ، ولا تدخل هذه القرائن إلى التركيب التي هي مسرح قرائن التضام والرتبة والربط أيضا هذه الأسباب اقتصر الكتاب في معالجة الموقعية على هذه القرائن الثلاث فقط .

وأود أن أشير إلى أن معالجة الكتاب لظاهرة الموقعية في ضوء هذه القرائن لا تعني إعادة تدوّل هذه القرائن التي قد درس كل منها على حدة في بحث مستقل ، بل ما يعني به البحث هو إظهار وإيضاح قيمة الموقعية في ضوء هذه القرائن ، ممثلا لذلك بما يكفي لإيضاح الظاهرة ودعمها

وسوف يتناول الكتاب كل قرينة في فصل من فصوله ، ليبين قيمة الموقعية من خلال هذه القرينة .

وقد سبق أن كل قرينة من القرائن الثلاث التي احتار الكتاب دراسة الموقعية في صوئها ، كل قرينة من هذه القرائن قد درست في بحث مستقل بل قد درس بعضها في أكثر من بحث

أما الموقعية خاصة فقد درس أستاذنا الدكتور / أحمد محمد عبد العزيز كشك في بحثه لقيم للماجستير موضوع (قيمة الموقع النحوية) ، وقد يقول قائل ولم تدرس إدب - الموقعية إذا كان العالم العاصِل قد درسها؟ والجواب أن الموضوعين متباين كل التباين في الجوهر وفي تناول ، بل في الموضوعات المدروسة في كل بحث ، فأستاذنا الدكتور /

أحمد كشك قد درس الظواهر السياقية التي يعالجها الموقع أو كما قال سيادته في حديثه عن الموقعية التي عالجها في بحثه : " يريد بها دراسة سلوك الأصوات في الموقع " .

إذن بحث أستاذنا يتم إلى علم الأصوات وعلم الصرف أكثر مما يتم إلى علم النحو، والمشاركة بين بحث أستاذنا وبين كتابي هذا كائنة فقط في جزء من العنوان ، أعني كلمة (موقع) ، وكلمة (سياق) ، لكن الموضوعات المدروسة في كتابي تباين كل التباين الموضوعات التي درسها أستاذي الدكتور / أحمد كشك في بحثه ، وهذا يتضح كل الانتضاح بالاطلاع على بحث سيادته وكتابي ، فسيادته عالِم قصايا - كما سبق - صوتية هي - الوقف والمناسبة والتقاء الساكنين ، وهذه القصايا أو الظواهر الثلاث هي ما دار عليها جل بحث أستاذنا ، وإن تعرض لدراسة الظواهر السياقية الأخرى من نحو موقعية التأليف ، وموقعية الإعلال والإبدال ، وموقعية التوصل ، وموقعية الإدغام وموقعية الكمية وموقعية الحذف ، وموقعية الإسكان ، وموقعية التعيم ، وموقعية النبر

وكتابي هذا قد عالِم موضوعات أخرى مختلفة تماماً عما عالِمه أستاذنا كما اتضح شيء من ذلك في الحديث عن دوافع اختيار الموضوع

وبعد ، فقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقع في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : تناولت دوافع اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الكتاب ، وخطة الكتاب ، ومهج البحث .

التمهيد : تناول المصطلحات الواردة في الكتاب وحدد مدلول كل مصطلح

الفصل الأول : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التصام ، واختار الكتاب - بعد تقديم الدليل - طاهرتين من بين طواهر قرينة التصام ، رأي أسهما الطاهرتان الصالحتان لإظهار قيمة ظاهرة الموقعية من بين طواهر قرينة التصام ، وهاتان الطاهرتان هما : ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص

وقسم الكتاب ظاهرة الافتقار إلى قسمين الأول الافتقار المتأصل ، والثاني الافتقار عبر المتأصل ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تعتقر إلى غيرها افتقاراً متأصلاً في اللغة العربية ، مرتباً إياها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في ألفيته ، ثم

تناول الكتاب هذه الألفاظ بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرًا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعنى.

ثم قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الأبواب السحوية التي تفتقر إلى غيرها افتقارًا غير متأصل ، مرتبًا هذه الأبواب حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناول الكتاب هذه الأبواب بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرًا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه من حيث التركيب والمعنى .

ثم تناول الكتاب ظاهرة الموقعية في ضوء ظاهرة الاختصاص ، واستعد الكتاب - بعد تقديم الدليل - جانبًا من جاني ظاهرة الاختصاص ، هو الاختصاص المعجمي ، وعاد بحديث الكتاب الموقعية في ضوء جانب الاختصاص السحوي ، وقد قام الكتاب بجمع وإحصاء جميع الألفاظ التي تختص بغيرها اختصاصًا سحويًا ، مرتبًا إياها حسب ترتيب ألفية ابن مالك ، وتناولها بالدراسة والتحليل والتعليق مظهرًا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ وما تختص به من حيث التركيب والمعنى .

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين ظواهر مريئة التصام السابقة من حيث المساحة التي تشغلها كل ظاهرة في النحو العربي ، وكذلك حددت المقارنة وحوه الشبه ووحوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر الثلاث وأختيها .

الفصل الثاني : تناول ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة الرتبة ، وقد قام الكتاب في هذا الفصل بجمع وإحصاء جميع المسائل التي تحفظ فيها الرتبة بين الألفاظ وبعضها في الحمل والتركيب ، وذلك في جميع أبواب النحو ، وقد رتب الكتاب هذه المسائل على ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتناولها بالدراسة والتعليق مظهرًا الدور الذي تقوم به الموقعية بين هذه الألفاظ بعضها مع بعض في الحمل والتركيب .

وبعد ذلك قام الكتاب بحصر وإحصاء جميع المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة بين الأبواب أو الألفاظ بعضها مع بعض في الحمل والتركيب ، وذلك في جميع أبواب النحو مرتبًا هذه المسائل على ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في الألفية ، وتناول الكتاب هذه المسائل بالدراسة والتعليق مظهرًا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأبواب والألفاظ التي لا تحفظ بينها الرتبة في الحمل والتركيب

هذا ، وقد عقد الكتاب مقارنة بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة من خلال المسائل الواردة في كل نوع منهما من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منها في النحو العربي ، وغير ذلك من وجوه المقارنة

كما أن الكتاب قد عقد مقارنة بين نوعي الرتبة من ناحية ، وبين ظواهر التضام الواردة في الفصل الأول من ناحية أخرى وذلك اعتمادا على المسائل والإحصاء الخاص بكل ظاهرة من ظواهر المقارنة ظاهرة الرتبة المحفوظة ، وظاهرة الرتبة غير المحفوظة وظاهرة الافتقار المتأصل ، وظاهرة الافتقار غير المتأصل ، وظاهرة الاختصاص الحوي

الفصل الثالث : تناول الموقعية في ضوء قرينة الربط ، وقد احتار الكتاب - بعد تقديم الدليل - الوسائل اللفظية لقرينة الربط ، واستعد الوسائل الملحوظة ميبا أن الوسائل الأولى هي الصراحة لإظهار قيمة الموقعية من خلالها

وقد قسم الكتاب الربط بالوسائل اللفظية إلى نوعين ' ربط بالأداة وربط بالإحالة ، وقسم الربط بالأداة إلى ثلاثة أقسام الربط بالأدوات الداخلة على الجمل ، والربط بالأدوات الداخلة على الأحوة ، والربط بالأدوات الداخلة على المبررات ، وقد قام الكتاب بحصر جميع الأدوات الرابطة في كل قسم ، وبيان الأبواب السحوية التي تدخلها كل أداة من هذه الأدوات ، مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأدوات وما تربطه أو ما تربط به وبين غيره

وقد عقد الكتاب مقارنة بين الربط بالأدوات الداخلة على الجمل والأدوات الداخلة على المبررات من حيث المساحة التي يشغلها كل نوع منهما في النحو العربي .

وفي الربط بالإحالة تناول الكتاب صور الإحالة المختلفة في اللغة العربية ميبا في أي أبواب النحو تدخل كل صورة من صور الإحالة للربط بين عناصر الجمل والتراكيب مظهرا الدور الذي تقوم به الموقعية بين الأركان الثلاثة التي تتوافر في كل صورة من صور الربط بالإحالة وهي 'العائد والمرجع والمرتبط .

وقد عقد الكتاب مقارنة بين كل صورة من صور الإحالة وبين ما يشابهها من بقية الصور محددا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل صورة والصورة التي يشابهها

وكذلك قرر الكتاب بين المساحة التي تحتاج فيها الحمل إلى الربط بين عناصرها أو الربط بينها وبين غيرها بإحدى صور الإحالة ، وبين المساحة التي تحتاج فيها المفردات إلى إحدى هذه الصور للربط بينها .

الخاتمة . احتوت أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب.

أما منهج البحث في الكتاب فقد كان المصحح الوصفي حيث رصد الكتاب المسائل التي تقع تحت كل ظاهرة من الظواهر التي تعرض لها بالدراسة ، ثم عرض لهذه المسائل بالدراسة والتحليل محددًا الأبواب السحوية التي تدخلها كل ظاهرة من الظواهر التي عالجها الكتاب .

وراصدا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر التي درسها وما يتعلق بها من ظواهر أخرى

ومحاولا في كل ذلك المزج بين الدرس التراثي الأصيل لسحو العربي والدرس المعاصر له .

وأخيرًا أرجو من الله - عز وجل - أن يلقى الكتاب القبول من القارئ الكريم، وأن يكون الكتاب قد أسهم - ولو بالقليل - في بناء العربية الشامخ، وأن يكون قد ألقى الضوء على بعض نقاط في السحو العربي

د/ حسين رافعت حسين عواد

القاهرة في ١/٨/٢٠٠٥

تمهيد

المصطلحات الواردة في الكتاب ومدلول كل منها

لما كان المصطلح يعد جزءاً مهماً من الساء النظري للغة ، ذلك لأنه يلخص التصور العام لموضوعات أي علم ، لما كان ذلك فإننا نعرف بالمصطلحات الواردة في الكتاب ومدلول كل منها

الموقعية كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع ، والمعروف أن الموقع لا يكون مسوياً إلى الكلمة المفردة ، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الحملة أو النص ، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات ، هذا في الحو لأن الحو علم علاقات الكلمات في السياق ، والكتاب مهتم بدراسة تأثير الموقع المعين للكلمة المعية في السياق وفي التركيب من حيث الصحة وإخطأ ، وفي المعنى من حيث الجمال والقبح .

القرينة اللفظية : هي " عنصر من عناصر الكلام يسندل به على الوظائف السحوية " .

القرينة المعنوية : هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الحملة وبين بقية العاصر " .

التضام : هو " تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى ... ولا تقف بدورها " .

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١١ وانظر أيضا ١٥٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤ ، القرائن السحوية وإطراح العمل والإعراب والتقدير والمحلى ،

٤٩ ، التضام في السحو لعربي / ٤١ وما بعدها ، ٢٩٤ ، قرينة البرة وقسمها في السحو العربي / ١٠٦

لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٣٢ وما بعدها

الافتقار : معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام عاليا، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا عى له عه"^(١).

الافتقار المتأصل : " هو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وحب تقديره كما في "ليس إلا"، و واو الحال إلى جملة الحال، والصمير إلى مرجعه، والموصول إلى صنته، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة"^(٢).

الافتقار غير المتأصل : هذا الافتقار يكون للباب النحوي الذي تقع فيه الكلمة، ولا يعود إلى أصل وضع الكلمة " فليست نجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات عادة شتى فتتفرق إلى كلمة أخرى، وإما يفترق الباب النحوي الذي تحل به، فهي قولنا (كتاب عيل) ليس الافتقار للكتاب لأنك تقول . هذا كتاب جميل أو دفع، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإصافي، لأن المضاف والمضاف إليه يفترق أحدهما إلى الآخر، فلا تحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"^(٣).

الاختصاص النحوي : "معناه أن يدخل الحرف على مدحول بعينه، وإن كان له سبب لفظه، لا بسبب معناه، فمعنى (إن) مثلا هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إن) اختصت بالدخول على الاسم المتدا، ومعنى (لم) النفي، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المصارع، على حين تدخل (ما) أحتها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى (وما أنت بهدى العمى عن صلاتهم)"^(٤)، وعلى الجملة المسوحة نحو (ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا)"^(٥).

(١) خلاصة النحوية / ٨٠

(٢) لبيان في روائع القرآن ج ١ / ٨٩، اللغة العربية معناه وماها / ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التصام والتعاضد في الفكر النحوي / ١١٣، الافتقار في النحو العربي / ١٨ وما بعدها

(٣) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، التصام والتعاضد في الفكر النحوي / ١١٣ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي / ١٨ وما بعدها

(٤) سورة البقر آية ٨١

(٥) سورة آل عمران آية ٦٧

ونحو (م) يكون لنا أن نتكلم بهذا) ، أما (م) فلا ندخل إلا على المصارع نحو : (لم بكر
الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ممن حين تأتيهم البصائر) .

الرتبة : " المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالسنة لصاحبها، كأن تأتي
سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محسوبة، وإذا كان الموقع
عرضة للتغير سميت غير محسوبة" .

قرينة الربط : " قرينة لمظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر" .

الإحالة . " عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو
معنى " (١) ويفهم من هذا أن للإحالة صوراً عدة منها ما ذكر في التعريف الضمير ،
والإشارة ، وأداة التعريف (أل) ، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، والجامع بين صور
الإحالة جميعها هو أن في جميعها عوداً من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في
الكلام

و" الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الضمير إلى مرجع
أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول . " (٢)
اللبس : " تعدد احتمالات المعنى دون مرجح لأحدها" .

السياق : هو النص اللغوي الصحيح المتتابع

(١) سورة البقرة آية ١٦

(٢) سورة البقرة آية ١

(٣) الخلاصة الحوية ، ٨٠ وما بعدها

(٤) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معونها ومبناها / ٢٠٧ وما بعدها، البيان
في روائع القرآن حـ ١ / ٦٧ ، ٢٢٣ ، ٣٢٤ ، الخلاصة الحوية / ٢٠ ، ٢٤ ، ٨٣ ، وحدة البنية واختلاف
الأنظمة / ٣٦

(٥) اللغة العربية معونها ومبناها / ٢١٣

(٦) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، البيان في روائع القرآن حـ ١ / ٢٣٥ ، حـ ٢ ، ١٦٧ ، من طرق
القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها ، قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩ " رسالة
ماحستير بدار العلوم"

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها

(٨) الخلاصة الحوية / ٩٠ .

الفصل الأول

"الموقعية في ضوء قرينة التضام"

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان التضام بأنه " تطلب إحدى الكميتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى ... ولا تقف بدونها"^(١).

وفي موضع آخر يعرفه سيادته بقوله " أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هـ التلازم، أو تنافي معه فلا يلتقي به ويسمى هذا التنافي"^(٢) والتعريف الأول كما يلاحظ قد اقتصر على ذكر علاقة التلازم فقط، والتعريف الثاني تطرق إلى علاقة التنافي إضافة إلى علاقة التلازم، وعلاقة التلازم هذه تنصص طاهرتين من ظواهر قرينة التضام هما ظاهرة الافتقار وظاهرة الاختصاص، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: " إن التلازم قد يكون افتقار أو اختصاصاً"^(٣) إذن التعريفان السابقان لقرينة التضام قد ذكرا ثلاثاً من ظواهر قرينة التضام، هذه الظواهر الثلاث هي الافتقار والاختصاص والتنافي، وهي جميعاً من ظواهر استعمال العناصر التركيبية"^(٤)، أي أن هذه الظواهر تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب والسياق الدعوى

-
- (١) اللغة العربية معاني ومساها / ٩٤، القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابيين التمديري والمجلى ٤٩، التضام في النحو العربي / ٤١ وما بعدها، ٢٩٤، قرينة اربطة وقيمتها في النحو العربي ١١٦، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٣٢ وما بعدها
- (٢) اللغة العربية معاني ومساها / ٢١٧، تضام وفرد لـنوارد ١٠٠ وما بعدها، التضام والتعريف في الفكر النحوي / ١٠٧ وما بعدها " مجلة علوم اللغة " عدد ١٢ / ٢٠١١
- (٣) البيان في روائع القرآن ج١، ٢٤٩، من حصائص لعربية ٧٦
- (٤) انظر السان في روائع القرآن ج١ / ٣٠ وما بعدها، ٤٦، ٨٩، التمهيد في اكتساب اللغة العربية عبر اللاطفين بها / ٣٦، الأصول دراسة يستعملون لوجه للمفكر الدعوى عبد العرب الحو فقه اللغة اللاعه ، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، وانظر أيضاً / ٢٩ وما بعدها من هذا البحث

وهناك ظاهرتان أخريان لقربة التضام، لكنهما من طواهر استعمال الكلمات المعجمية^١، هاتان الظاهرتان هما طاهرة التوارد وطاهرة التافر

إذن طواهر قربة التضام خمس، ثلاث منها تختص بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب، واثنان تختصان بالكلمات المعجمية، وأستاذنا (الدكتور) تمام يقسم هذه الطواهر الخمس إلى قسمين: قسم يمثل الصورة الإيجابية لقربة التضام، وقسم يمثل الصورة السلبية لها يقول سيادته "فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو العربي من ظاهرة التضام إما في صورتها الإيجابية كالاقتدار والاختصاص والتوارد، وإما في صورتها السلبية كالتناق أو التافر"^٢.

وإنما كان الاقتدار والاختصاص (التلازم) والتوارد ظواهر إيجابية من حيث كانت تعني استدعاء الألفاظ بعضها بعضاً في التركيب العربي، والاستدعاء تطب، والتطلب ظاهرة إيجابية، وكان التناق والتافر ظاهرتين سلبيتين من حيث كانا يعنيان انتفاء (عدم حضور) أحد العصرين في التركيب لوحود العصر الآخر، فهما يعينان عدم الالتقاء بين العناصر والكلمات في التركيب، وعدم الالتقاء ظاهرة سلبية

هذا، ومن أمثلة طاهرة التناق في النحو العربي قول السحاه لا تدحل حروف الحر على الأفعال، ولا تدحل الجوازم على الأسماء، والضمير لا يوصف ولا يضاف، ومعنى ما سبق أنه عند وجود حرف من حروف الحر في التركيب، فإن وجوده ينفي أن يقع بعده فعل وعند وجود أداة من أدوات حرم المضارع فإن وجودها ينفي أن يقع بعدها في تركيب اسم، وعند وجود الضمير في تركيب، فإن وجوده ينفي أن يكون ما بعده معتلاً له، وينص كذلك أن يقع بعده مضاف إليه

(١) انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٣٠ وما بعده، ٨٩ وما بعدها، الأصول دراسة إسماعيل حجة
لعنكر اللعوى عد العرب/ ١٢٢، التمهيد في كتاب اللغة العربية لعبد المظفر، ٣٦، و انظر
أيضا ٢٧ وما بعدها من هذا البحث
(٢) البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩

وإذا كان هذا هو شأن ظاهرة التنافي في السحر العربي، فإنها لا تصحح ظاهرة
ظهور قيمة الموقعية من خلالها؛ لأن الموقعية^(١) تتعامل مع عناصر موحدة في السياق
النصي أو في تقدير الموقعية^(٢) في السياق، أما التنافي فإنه يعني أن أحد العنصرين لا
يمكن أن يوجد في التركيب لوجود العنصر الآخر، فهو "قربة سلبية ينتفى بها أحد
المعيين لوجود الآخر"^(٣).

وإذا أردنا أن نستوضح المقصود بظاهرتي التوارد والتناظر وجدنا أستاذنا
الدكتور / تمام يقول: "مفردات المعجم تنتظم في طوائف يتوارد بعضها مع بعض،
ويتناظر مع بعض آخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من
الأسماء، وتتناظر مع الأسماء الأخرى، وهذا هو معنى قول البلاغيين: إسناد الفعل
إلى من هو له أو إلى غير من هو له والمبتدآت والموصوفات وأصحاب الأحوال
طوائف يتوارد كل منها مع كلمات دون أخرى لتكون حراً عنها ونعتاً لها وحالاً
منها، فمن غير المقبول أن يقال: فهم الححر المسألة؛ لأن الفعل (فهم) يتطلب فاعلاً
عاقلاً، ولا يقال: انكسر الخيط؛ لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف
بالكسر، ولا أن يقال: دهنت الهواء نزيد، لأن الهواء لا يدهن، وليس ريد دهاها
فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متافرة"^(٤) وإذا كانت الأمثلة الثلاثة التي مثل بها
أستاذنا في هذا النص أمثلة للتناظر بين الكلمات تناظراً معجمياً، لأن الفعل في المثالين
الأول والثاني لم يستند إلى من هو له، وفي المثال الثالث لم يقع الفعل على من يقع عليه
فإنما إذا أردنا جعل هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة التوارد المعجمي بين الكلمات فعلياً
أن نسد الفعل في المثالين الأول والثاني إلى من هو له، وأن نوقعه في المثال الثالث
على من يقع عليه، فتصح الأمثلة على نحو: فهم ريد المسألة، وانكسر الزجاج،
ودهنت الباب بالطلاء.

(١) انظر ١٩ من هذا البحث.

(٢) كـ في حذف لفظ يعتقر إليه لفظ آخر موحود في السياق افتقاراً متأصلاً انظر ٤٨ وما بعدها من
هذا البحث، وكما في حذف لفظ يمثل باباً نحويًا يعتقر إليه لفظ يمثل باباً نحويًا آخر موجود في
السياق افتقاراً غير متأصل انظر ٦٧ من هذا البحث، وكما في حذف مدحول أداة معينة مذكورة
في السياق تختص بهذا المدحول انظر ٨٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) لغة العربية معناها ومباها / ٢٢٢

(٤) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٩٠

وإذا كان قد تبين لنا أن ظاهرتي التوارد والتناظر من ظواهر استعمال الكلمات المعجمية، وليستا من ظواهر استعمال العناصر التركيبية، ولا يتعلقان بعلاقة اللفظ باللفظ داخل التركيب من الناحية النحوية، فهما لا يصلحان ظاهرتين لإظهار قيمة الموقعية من خلالهما فالموقعية ظاهرة تركيبية بالدرجة الأولى^(١).

ويبقى من ظواهر قرينة التضام الخمس ظاهرتان فقط، من خلالهما تبدو قيمة الموقعية، وهما ظاهرتا الافتقار والاختصاص، وهاتان الظاهرتان يجمعهما أستاذنا الدكتور/ تمام تحت تسمية واحدة هي (المناسبة النحوية)^(٢)، وهي تسمية توضح بجلاء تفرد الظاهرتين بخصائص وسمات علائقية تسوغ علاج ظاهرة الموقعية في ضوء قرينة التضام من خلالهما.

(١) انظر ١٩ من هذا البحث

(٢) انظر الخلاصة النحوية/ ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٨٠ وما بعدها، انبان في روائع القرآن جـ ١ / ٢٠

أولا : الواقعية في ضوء ظاهرة الافتقار

الافتقار معناه "أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالب، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه"^(١)

يربط التعريف السابق بين التصامم الافتقاري والإفادة، وهي الهدف من كل اتصال لغوي، والإفادة هذه لا تتأتى إلا من خلال الالتزام بالطرق والأسس التي وصفتها اللغة لنفسها في وصف كلماتها ومبانيها، وتصامم بعضها مع بعض، والإفادة إذن - تدور مع اللغة بدءا من أسس تأليف الكلام، وليست - فقط - ناتجة عن تأليف الكلام وفق الأسس الصحيحة، بل إن الإفادة تتدخل في ضبط قواعد هذا التأليف.

والإفادة قد لا تحصل من لفظ واحد مما يجعل هذا اللفظ طبقا لقواعد الإفادة - يستدعي لفظا غيره ليكون معه وبه متمما للفائدة أو محدثا لها، وقد تكون الفائدة حرثية أو غير مكتملة مما قد يجعل اللفظين السابقين يستدعيان غيرهما معهما يتم الفائدة بتصامم العاصر السحوية اللازمة لإتمام الفائدة

وللفظ الأول - في التعريف السابق - يسمى مُفْتَقَرًا ، واللفظ الثاني يسمى مُفْتَقَرًا إليه، والألفاظ التي تمتقر إلى غيرهما تقسم إلى قسمين

القسم الأول . يكون اللفظ فيه مفتقرا إلى غيره بحسب أصل الوصف " لهذا اللفظ، ويسمى هذا القسم من افتقار اللفظ افتقارا متأصلا و"هو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك : افتقار حرف الجر إلى المحرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف

(١) الخلاصة السحوية / ٨١

(٢) انظر شرح الأشموني ج١/ ٥٦، حاشية الناص على شرح لأشموني ج١/ ٥٦.

الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تقديره كما في "ليس إلا"، وواو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته، وبعض الظروف إلى مضاف إليه إما مفرد وإما جملة^(١)

ويلاحظ أن هذا القسم من الألفاظ المعتقَر يحصى الكلمة من حيث هي بنية ولفظ ولا يمتد بها إلى التركيب، فالافتقار في هذا القسم يعود إلى أصل وصح اللفظ، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان عن المرجع الذي يعود إليه الضمير: "والأغلب في هذا المرجح أن يكون: اسماً طاهراً محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الطاهر قريبة لفظية تعيّن الإيهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع، لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاصر أو العائث على إطلاقهما - وبواسطة هذا المرجح يمكن أن يدل الضمير على معنى^(٢) ولتلاحظ عبارة "تعين الإيهام الذي كان لضمير يشتمل عليه بالوضع" فهيها نص على أن افتقَر الضمير إلى مرجح افتقار بأصل الوضع وأن معنى الضمير عام، ويفهم من النص كنهه وأنه لا دلالة مفردة محددة غير ذات موقع لهذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ خارج التركيب وإما تأخذ هذه الضمائر - وما يماثلها من ألفاظ - دلالتها من وقوعها في تركيب لعوى صحيح.

ومن هذا أيضاً، أن هناك ألفاظاً كثيرة في اللغة العربية عندما تنطق لا يتوقع السامع الوقوف عليها^(٣) ولكنه يقبل أن يقف القارئ على ما بعدها هذه الألفاظ، أعني لألفاظ المعتقَر إليها، فإذا أراد قارئ أن يقرأ عبارة مثل العنم يرتفع بأهله، فلا يتوقع السامع مطلقاً - أن يقف القارئ على الباء (حرف الجر) من دون أن يأتي بعدها مباشرة - في النطق - بالمجرور، وهذا لأن لفظ الباء وضع أصلاً وضع لمعتقَر

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معها ومساها/ ١٢٦ وما بعدها، ٢٥٠، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبير الناطقين بها/ ٤٢، التصام ولتعاقب في الفكر النحوي/ ١١٣، الافتقار في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها

(٢) اللغة العربية معها ومساها/ ١١١

(٣) نظر شرح الأشموني ج١/ ٥٦، حاشية الصبان ج١/ ٥٦

إلى غيره دائماً، وهكذا باقى الألفاظ المفتقرة افتقاراً متأصلاً، لا يُقبل من القارئ أو المتكلم أن يقف عليها دون وصلها - بطقاً - بما تفتقر إليه من ألفاظ؛ ليقف على ماله معنى، وهذا القسم من الافتقار يكون متحققاً في الكلمات التركيبية بصفة عامة^(١).

القسم الثاني : يكون الافتقار فيه للباب النحوى الذى تقع فيه الكلمة، وليس الافتقار فيه عائداً إلى أصل وضع الكلمة، ويسمى هذا القسم: الافتقار غير المتأصل "فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد ودات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإنما يفتقر الباب النحوى الذى تحمل به، ففى قولنا (كتاب على) ليس الافتقار للكتاب لألك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع، ولكن الافتقار خاصة من خواص التركيب الإضافى، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر"^(٢).

فما دامت الكلمة تركيبية، أي لا تفرد بمعنى مستقل بها خارج التركيب اللغوى، ولكن تعتمد على وضعها في التركيب ليتضح معناها، وليس لها - كذلك - مادة اشتقاقية يرجع إليها في المعجم، فالكلمة هذه مفتقرة افتقاراً متأصلاً، في حين أن الكلمة إذا كانت معجمية ذات معنى مفرد ومادة اشتقاقية فالافتقار ليس لها وإنما للباب النحوى الذى تحمل فيه الكلمة، "وإنما سعى غير متأصل لأن الافتقار لها غير مسوب إلى الكلمة فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يعرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"^(٣).

(١) انظر الأصول دراسة إستمولوجية للمفرد اللغوى عند العرب / ١١٨، ١٢٢، ١٢٦ وما بعدها، لتمهيد في اكتساب اللغة العربية عبر الناطقين بها / ٣٤، ٤٢، ١١٧، انتصام في النحو العربى / ٧٩ وما بعده، ٨٢

(٢) التمهيد في اكتساب اللغة العربية عبر الناطقين بها / ٤٢، انتصام ولتعاقب في المفرد النحوى ١١٣ وما بعده، الافتقار في النحو العربى / ١٨ وما بعده

(٣) سنان في روائع القرآن ج ١ / ٨٩، ٢٥٠

هذا وقد فرق السيوطي - رحمه الله - بين هذين القسمين من افتقار الألفاظ الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل مثلا لكل قسم، فيقول في حديثه عن الوحوه المعبرة في شبه الاسم المنى بالحرف "الرابع : الافتقاري، بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتم معناه كالموصلات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا وحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار، كافتقار النكرة الموصوفة بجمله إلى صفتها، والفاعل للفعل والمبتدأ للخر"^(١)، ولتأمل كلمة "لزم الافتقار" فهي تكاد تكون مرادفة لقول أستاذنا "افتقار متأصل"، وكلمة "ما لا يلزم الافتقار" فهي تكاد ترادف قول أستاذنا "افتقار غير متأصل"

وما قاله السيوطي في هذه التفرقة قاله الأشموني - رحمه الله - في شرحه على ألعية ابن مالك قال "موصول الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو حلفه وحمله صريحة أو مؤولة .. فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرى .. ويقول (أبدا) النكرة الموصوفة بحملة فإنها تمتقر إليها حال وصفها بها فقط، ويقول (إلى عائد) حيث وإذا وإذا فإنها تمتقر أبدا إلى حملة ولكن لا تمتقر إلى عائد"^(٢).

ولتأمل قوله - رحمه الله - "ما افتقر أبدا" وقوله "فإنها تمتقر أبدا" فهي يكادان يرادفان قول أستاذنا "الافتقار المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسقت الإشارة إليه"^(٣)، وقول الأشموني "النكرة الموصوفة بحملة فإنها تمتقر إليها حال وصفها بها فقط" يكاد يرادف قول أستاذنا "الافتقار غير المتأصل" بالمفهوم الذي حرره سيادته وسقت الإشارة إليه أيضا"^(٤).

وبعد ما سبق من التفرقة بين طاهرتي الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل نشرع في الحديث عن الموقعية في صوء ظاهرة الافتقار المتأصل، وأود - هـ - أن أشير إلى أنه لم يقع تحت يدي الباحث بحث قام بجمع الألفاظ المفتقرة تأصلا جمعا

(١) مع المراجع ج١/ ٦٤

(٢) شرح الأشموني ج١/ ٢٣٧ وما بعدها

(٣) انظر ٢٩ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٣١ من هذا البحث

تاما أو شبه تام، إلا أن ثلاثة من الباحثين قد تحدثوا عن هذه الألفاظ، الأول قد تحدث عنها بإجمال^(١).

والثاني، ناحية تحدثت عن هذه الألفاظ بشئ من التفصيل والتمثيل^(٢)، والثالث قام بجمع أمثلة الطاهرتين - الافتقار المتأصل والافتقار غير المتأصل - معا من دون فصل أو تمييز لأمثلة نوع عن آخر، بل جاءت الأمثلة شاملة الوعين تحت اسم (التلارم)^(٣)، ويرى صاحب البحث الأخير أنه قد قام بجمع جميع أمثلة الطاهرتين، غير أنى قد وجدت أمثلة أخرى للطاهرتين لم تذكر في هذا البحث، فجمعتها وذكرتها في بحثي هذا ممزا بينها ومصنفا لها.

كما أود أن أشير أيضا إلى أن الباحثين الثلاثة أفادوا كثيرا مع إشارتهم إلى ذلك مما كتبه أستاذنا الدكتور / تمام حسان في هذا الموضوع في كتبه وبحوثه المتعددة^(٤)، ولست مخالف الطريق التي ساروا فيها، فأنا أنهل من السع الصافي الذي مهلوا منه، كما أنى أفدت - أيضا - من دراساتهم للظاهرة، غير أنه يبقى للبحث فيما يرى أنه قد جمع شتات هذه الألفاظ في مكان واحد، مرتبا إياها حسب تناول ألبية ابن مالك لأبواب النحو، وأنه قد عالج هذه الألفاظ من جانب الموقعية وهذه الألفاظ هي .

١ (أ) المعرفة تقتصر إلى الاسم النكرة^(٥)

-
- (١) الباحث علاء دسوقي أحدى بحثه للهاجستر الاقتصاد في النحو العربي / ٢٠
(٢) الدكتور نادية رمضان الجار في بحثها انتصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٣ وما بعدها
"مجلة علوم اللغة" عدد ١٢ / ٢٠٠٠
(٣) الأستاذ الدكتور محمد رحب الورير في بحثه علاقات الاقتراض في الجملة العربية دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة / ١٤ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٤ / ١٩٩٨
(٤) انظر البيان في روائع القرآن ج١ / ٨٩، اللغة العربية معها ومساها / ١٢٦ وما بعدها، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، الأصول دراسة إسميولوجية للفكر اللغوي عند العرب / ١١٨، ١٢٢، ١٢٧، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٤، ٤٢، ١١٥، ١١٧، الخلاصة النحوية / ٨٠
(٥) انظر النور والمؤلف / ٧٨، انتصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٥

- ٢- الضمير يفتقر إلى مرجعه " إذا كان للغائب وأما إذا كان للمتكلم أو للمخاطب فهو مفتقر إلى الحضور".^(١)
- ٣- اسم الإشارة يفتقر إلى المشار إليه " وقرينته الحضور".^(٢)
- ٤- الاسم الموصول يفتقر إلى صلته"^(٣)
- ٥- لام الابتداء تفتقر إلى المبتدأ".^(٤)
- ٦- (ما ولا ولات وإن) المشبهات بليس تفتقر إلى اسم وخبر".^(٥)

- (١) انظر: مجمع الفواعل ج١/٦٩، شرح الأشموي ج١/١٨٩، البيان في روائع القرآن ج١/٨٩، اللغة العربية معناها ومساها / ١١١، ٢١٧، الأصول دراسة إستيمولوجية للمفكر النعوى عبد العرب / ١٢٢، التمهيد في كتابات اللغة العربية لعبد الناطقين بها / ١١٧، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٤، التصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٧، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨، ١٢٣.
- (٢) انظر: شرح المفصل ج٢/٢١، الأشباه والنظائر في النحو ج٢/٣١٧ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/١٢، ارتشاف ج١/٤٨١، مجمع ج١/٢١٨، ٢٨١، اللغة العربية معناها ومساها / ١١٠ وما بعدها، ٢٣٨، الخلاصة النحوية / ٩٢، نحو نسبي أقص للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ "مجلة اللسان العربي" مجلد ١١ ج١/ ١٩٧٤، البيان في روائع القرآن ج١/ ١٣٧ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨، ١٢٣، الفرائض النحوية وإطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٣١
- (٣) انظر: الأصول دراسة إستيمولوجية للمفكر النعوى عبد العرب / ١٢٢، التمهيد في كتابات اللغة العربية لعبد الناطقين بها / ١١٧
- (٤) انظر: اللغة العربية معناها ومساها / ١١٠ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١/ ٤٤، ١٣٩ وما بعدها، ج٢/ ١٨
- (٥) انظر: شرح المفصل ج٢/ ١٠١، ١١٦، ج٢/ ٢٨٣ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/ ٩١، ١٥٠، ارتشاف، الصرب ج١/ ٥٥٠، شرح الأشموي ج٢/ ٢٣٧ وما بعدها، مجمع الفواعل ج١/ ٦٤، حاشية النصاب ج٢/ ٨٦، اللغة العربية معناها ومساها، ١١١، ١٦٥، ٢١٧، البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، الأصول دراسة إستيمولوجية للمفكر النعوى عبد العرب / ١٢٢، التمهيد في كتابات اللغة العربية لعبد الناطقين بها / ١١٧، الخلاصة النحوية / ٨٠، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٤، التصام في النحو العربي / ٤١، التصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٤، المدخل إلى دراسة النحو العربي الجزء الأول / ٣١٢، التصام وقبيل السوار / ١٠١
- (٦) انظر: اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٥
- (٧) انظر: اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتراح في الحملة العربية

- ٧- إن وأخواتها تفتقر إلى اسم وخر^(١) .
 ٨- (لا) التي لم ي الجس تفتقر إلى اسم وخر^(٢) .
 ٩- واو المعية تفتقر إلى المفعول معه^(٣) .
 ١٠- أداة الاستثناء تفتقر إلى المستثنى^(٤) .
 ١١- واو الحال تفتقر إلى حملة الحال^(٥) .
 ١٢- حرف الجر يفتقر إلى الاسم المجرور^(٦) .
 ١٣- ما يلزم الإضافة من الأسماء يفتقر إلى ما يضاف إليه^(٧) .
 ١٤- ما التعجبية تفتقر إلى (أفعل) والمتعجب منه^(٨) .

- (١) انظر الكتاب ج١/ ٢٣، ج٢/ ٣٦٨، إحصائص ج١/ ٧٢، دلائل الإعجاز / ٧ من المدخل، شرح المفصل ج٣/ ٥٤٩، شرح الكافية ج٤/ ٣٣٤، ٣٣٦، اللغة العربية معناها ومساها / ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥
 (٢) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥
 (٣) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٥، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥
 (٤) انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومساها / ١٦٥، ٢٢٥، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥، التصام والعاف في الفكر السحوي / ١١٧
 (٥) انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٧، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٤، التصام والعاف في الفكر السحوي / ١١٧
 (٦) انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومساها / ١٢٦، ٩٤، ١٦٥، ٢١٧، ٢٢٥، التمهيد في اكتساب اللغة لعرية عبر الناطقين بها / ٤٢، الخلاصة السحوية / ١٧، ٨١، التصام في النحو العربي / ٤١، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٤ وما بعدها، مدخل في دراسة النحو العربي، الجزء الأول / ٣١٢، التصام وفيود التوارد / ١٠١، مقالات في لغة والأدب / ٧٢
 (٧) انظر، مقتضب ج٢/ ٥٢ وما بعدها، شرح المفصل ج٢/ ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٩ وما بعدها، ج٣/ ٢٨٣ وما بعدها، إرشاد الصرب ج٢/ ٢٣٤، مع الموامع ج١/ ٦٤، ج٢/ ١٢٦ وما بعدها، ١٣١، ١٤١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٣، شرح الأشموس ج١/ ٧٨، ١٢٠، ٢٣٨، الخلاصة السحوية / ١٧٢، وما بعدها، اللغة العربية معناها ومساها / ١٢١، ٩٤، ٢١٧، الأصول دراسة إيسيمويجيه لفكر اللغوي عبد العرب / ١٢٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية عبر الناطقين بها / ١١٧، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٤، التصام والعاف في الفكر السحوي / ١١٥ وما بعدها، الافتقار في النحو العربي / ٢٠
 (٨) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ١١٨، ٢٢٤ وما بعدها، القرش السحوية واطراح العمن والإعراب التمهيدى وحقى / ٣١

- ١٥ - حرف العطف يفتقر إلى المعطوف^(١)
- ١٦ - أداة النداء تفتقر إلى المتأدى^(٢).
- ١٧ - أداة نصب المضارع تفتقر إلى المصارع^(٣).
- ١٨ - أداة جزم المضارع تفتقر إلى المضارع^(٤).
- ١٩ - أداة الشرط تفتقر إلى جملة الشرط وجملة الجواب^(٥).
- ٢٠ - أداة التحضيض تفتقر إلى المعلن^(٦).
- ٢١ - أداة العرض تفتقر إلى الفعل^(٧).
- ٢٢ - (كم وكأين وكذا) يفتقر كل منها إلى تغيير^(٨).
- ٢٣ - أداة الاستفهام تفتقر إلى المستفهم عنه^(٩).
- ٢٤ - حرف الجواب يفتقر إلى جملة الجواب

- (١) انظر: لسان في روائع القرآن ج١/ ٨٩، اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤، ١٢٦، ١٥٦، ٢١٧، ٢٢٥، اشهد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٤٢، الخلاصة النحوية / ٨٠، علاقات لاقتراح في الحملة العربية / ١٤، التصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١١٧
- (٢) انظر: شرح الكافية ج١، ٣١٤، اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٥
- (٣) انظر: اللغة العرمة معناها ومساها، ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٤
- (٤) انظر: اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٧، ٢٢٥، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٤
- (٥) انظر: المنصب ج٢/ ٤٥، الخصة نص ج٢/ ٣٩٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٢، ج٢/ ١١٧، ج٣/ ٢٧٩، ج٤/ ٨٢ وما بعدها، ١٠٢، ٢٢٠، ٢٢٢، دلائل الإعرار / ٧ من المدخل، رثاف ج٢/ ٥٥١، جمع ج٢/ ٤٥٣، شرح الكافية ج٣/ ٢٦٧، شرح الأشموني ج٤ / ٢١، ٢٣، الأساليب لإثباته في النحو العربي / ١٤٨، اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٤ وما بعدها
- (٦) انظر: شرح الكافية ج١، ٤١٤، اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات لاقتراح في الحملة العرمة / ١٥
- (٧) انظر: شرح الكافية ج١/ ٤١٤ اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٠، ٢٢٤ وما بعدها، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٥
- (٨) انظر: شرح الأشموني ج٤/ ١١٧، ١٢٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٧، الخلاصة النحوية / ٨٠، ١٦٨، علاقات الاقتراح في الحملة العربية / ١٤ / ٤٣
- (٩) انظر: اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٤ وما بعدها
- (١٠) أعني الحروف التي يجاب بها على الاستفهام المنفي والاستفهام غير المنفي من نحو: بل، وبعم، ولا

٢٥ - الحرف (قد) يمتقر إلى الفعل^(١).

٢٦ - حرف التسوية يفتقر إلى الفعل^(٢).

وللبحث على الإحصاء السابق للألفاظ المفتقرة تأصيلا ملاحظات، يعرضها فيما يلي -

أولاً: أن الألفاظ المفتقرة افتقارا تأصيلا محصورة العدد، فهي - كما يتضح من الترقيم السابق - ست وعشرون مجموعة، بعض المجموعات تشمل لفظاً واحداً كما في المجموعات أرقام ١، ٥، ٨، ٩، ١١، ١٤، ٢٥، وبعضها الآخر يشمل لفظين كما في المجموعة رقم ٢٦ وبعضها يشمل أكثر من لفظين كما في بقية المجموعات، وقد يصل عدد ألفاظ بعض المجموعات إلى أكثر من عشرين لفظاً كما هو حال حروف الجر "المجموعة رقم ١٢"، ومع هذا فإن هذه الألفاظ المفتقرة تأصيلاً تبقى محصورة العدد غير قابلة للزيادة أو النقص^(٣).

ثانياً - أن هذه الألفاظ جميعها - عدا المثني من (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) بالإضافة إلى بعض الأسماء الملازمة للإضافة - تدخل تحت قسم الألفاظ لمثنية في النحو العربي، مما يفهم منه أن الألفاظ المفتقرة تأصيلاً متأصلة في حقل لئلاء، كما أن جميع ألفاظ هذا النوع من الافتقار تدخل كذلك تحت قسم الحمد من الألفاظ العربية، ومعنى ما سبق أن الألفاظ المفتقرة تأصيلاً جامدة وطائفة العام الساء^(٤) ولا يتطرق الإعراب إلا إلى القليل النادر من ألفاظها، كما لا يتطرق التعريف إلا إلى القليل النادر من هذه الألفاظ من نحو: الصائتر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

(١) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٥، علاقات الافتقار في الحمنة لعربية / ١٥

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ٢٢٥، ٢٤٥

(٣) انظر لأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللعوي عند العرب، ١٢٢، ١٢٧، السان في رونغ القرآن ح ١ / ٣٢، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبر لاطفين بها / ٤٠

(٤) انظر لأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللعوي عند العرب، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبر لاطفين بها / ٣٤، ٣٦، ١١٧

ثالثا . أن هذه الألفاظ لا تنظمها روابط اشتقاقية كالتى بين الكلمات المعجمية،
وإس تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أى منها من الروابط
التى تربطها بغيرها هو المشاركة فى الوظيفة كالذى يربط بين أدوات الاستفهام أو
الشرط^(١).

رابعا: أن هذه الألفاظ لا يمكن - فيما عدا الضمائر والإشارات والموصولات
أن ترتب ترتيبا جدوليا، يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه والإفراد وفروعه
والتذكير والتأنيث إلخ^(٢).

خامسا . أنه يمكن تصنيف هذه المجموعات من الألفاظ إلى أربعة أنواع :

١ - ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى مفرد - ليس جملة ولا شبه جملة - ولا تفيد معنى
إلا معه وبه، مثل : (ال) المعرفة، و لام الانتداء، و و و المعية، وأداة الاستثناء،
وحروف الجر

٢ - ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى جملة ولا تفيد معنى إلا بذكر الخمسة كاملة،
وإذا حذف الجملة فلا بد من قرينة تقوم مقام الجملة بعد حذفها فى إيضاح
معنى اللفظة المفتقرة افتقارا متávلا مش . الأسماء الموصولة (وما ولا ولات
وإن) المشبهات بليس، وإن وأخواتها و(لا) التى لنهى الحسن

٣ - ألفاظ تفتقر افتقارا متávلا إلى حلتين ولا تفيد هذه الألفاظ معنى إلا بعد
نصام الجملتين المفتقر إليهما تávلا مع هذه الألفاظ مش . أدوات لشرط

٤ - ألفاظ هي مفتقرة تávلا إلى غيرها مما يتم به معناها، لكن ما تفتقر إليه قد
يكون مفردا - ليس جملة ولا شبه جملة - وقد يكون جملة وذلك مش . أدوات
الاستفهام والأسماء الملاممة للإضافة، فأدوات الاستفهام - عدا الحرفين (هل
والهمزة) فإنها مفتقران تávلا إلى جملة فقط ' - تفتقر تávلا إلى المستفهم عنه

(١) انظر ، التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لعبد الباقى / ٣٦

(٢) انظر التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لعبد الباقى / ٣٦ وما بعدها

(٣) انظر اللغة العربية معناها وماها / ١٢٦ وما بعدها، الس فى روائع القرآن ج ١ ، ٢٤ وما بعدها،
وحدة الأسى واختلاف الأنظمة / ٣٧

(٤) انظر ٤٥ من هذا البحث.

وقد يكون المستفهم عنه مفردا نحو : متى النصر ؟ ، وقد يكون المستفهم عنه جملة نحو : متى رحل زيد؟ وذلك حسب مراد السائل من سؤاله، وكذلك الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلزم الإضافة إلى مفرد نحو ' كلا وكلتا وعند وسوى وأولو وأولات، ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة نحو : حيث وإذا وإد.

سادسا : أن الألفاظ التي تنفقر تأصلا إلى مفرد إذا ضامت هذا المفرد خرجت عن إهامها وشيوعها إلى الإفادة غير الكاملة أو التي لا يحسن السكوت عليها، وهذه الإفادة الناقصة ما كانت لتستفاد إلا بمصامة المفرد المنفقر إليه إلى اللفظة المنفجرة تأصلا وحتى تكتمل الإفادة ويحسن السكوت لابد من مصامة لفظة أخرى ثالثة أو جملة أخرى - حسب المقصود من الكلام - إليهما ، ومعنى هذا أن اللفظة المنفجرة تأصلا خرجت مع ضميمتها إلى حقن آخر من الافتقار، هو حقن الافتقار غير المتأصل، فإذا قلنا: إن (لن) منفجرة تأصلا إلى المضارع، فإنه بعد أن تضام (لن) لمضارع فإنه (المضارع) لا يزال في افتقار إلى الفاعل لستم الفائدة ويحسن السكوت فإذا قلنا (لن ينتصر) ثم سكتنا فإن (لن) - وهي منفجرة تأصلا إلى المضارع - قد أفادت مع المضارع فائدة ناقصة وهي عدم الانتصار، ولكنها (لن والمضارع) مالا في حاجة إلى ما يتم به المعنى ويحسن به السكوت، وهو فاعل ينتصر فإذا تضام فاعل من نحو (الناظر) إلى (لن والمضارع) اكتملت الفائدة وحسن السكوت، وفتقار الفعل (ينتصر) إلى الفاعل (الناظر) افتقار غير متأصل^(١)، ومثل (لن) في سبق أداة التعريف "ال" في كونها منفجرة إلى اسم نكرة، وبعد أن تضام الاسم النكرة فإنه (الاسم النكرة) لا يزال في حاجة إلى متمم للمعنى فإذا قلنا ' (الولد) فإن هذه اللفظة - وإن أفادت معنى معجميا - تبقى في حاجة إلى حرر عنها بسم معاها، وقد يكون الخبر جملة أو مفرد، فإذا تضام حرر من نحو مجتهد أو يجتهد تمت الفائدة وحسن السكوت، وافتقار المتدا إلى الحرر افتقار غير متأصل^(٢)، وهكذا دقي الألفاظ المنفجرة تأصلا إلى مفرد

(١) انظر ، الخلاصة السجوية / ١٧

(٢) انظر ٥٦ من هذا البحث

(٣) انظر ٥٥ من هذا البحث

ويستثنى من هذه الألفاظ (يا) النداء فإنها إذا ضاممت المنادى اكتمل المعنى يقول ابن جنى عن (يا) النداء: "إذا قلت يا عبد الله تم الكلام بها ومنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها"^(١)

سابعاً: أن الألفاظ المفتقرة تأسلاً إلى حملة إذا ضاممت هذه الجملة فإن معانها يكتمل ويحسن السكوت عليه، نحو: إن الصدق سبحانه، ويستثنى من هذه الألفاظ - المفتقرة تأسلاً إلى جملة الاسم الموصول، و(أن) - من أخوات (إن) - و واو الحال، فالاسم الموصول بعد مضامة حملة الصلة لا يحسن السكوت عليهما، ولا تكتمل العائدة بهما^(٢)، حيث إن الاسم الموصول له محل إعرابي وحملة الصلة لا محل لها، ولا يكتمل معنى باسم له محل وحملة لا محل لها، فلا بد - إذن - للاسم الموصول وحملة الصلة من لفظ يمثل باباً يحويًا يصام الاسم الموصول، فإذا قلنا (الذي صام رمضان) ثم سكتنا، فإن الاسم الموصول هنا (الذي) قد خرج بمضامته حملة الصلة (صام رمضان) عن افتقاره المتأصل إلى الافتقار غير المتأصل، ولكي يكتمل المعنى لابد من مضامة لفظ آخر مثل: فاز الذي صام رمضان أو الذي صام رمضان المسلم أو غير ذلك.

أما (أن) فإن صلتها تكون مفيدة قبل دخول (أن) عليها، فإذا قلنا: أن زيداً مطلقاً والحملة قبل دخول (أن) هي (ريد مطلق) وهي مفيدة إعادة كاملة، أما بعد دخول (أن) عليها صارت الجملة غير تامة العائدة ولا يحسن السكوت عليها، ونحتاج إلى مضامة لفظ آخر أو حملة أخرى لتتم العائدة^(٣)، نحو: علمت أن زيداً مطلقاً، وبلغنى أن زيداً منطلقاً، وهذا تكون الحملة السابقة مرتين بمرحلتين

(١) الخصائص ج ٢ / ٦٥، الحمل في النحو / ١٠٢

(٢) انظر شرح المفصل ج ٣ / ٥٥٥، الأساليب الإثنية في النحو العربي / ١٨ وما بعدها

(٣) انظر شرح المفصل ج ٣ / ٥٥٤ وما بعدها، ج ٤ / ٨٢، انظر أهرام اللغوية في التراث النحوي / ٢٤٥ وما بعدها

الأولى: افتقار (أن) تأصلا إلى اسم وخبر ثم افتقار (أن) ومعموليها افتقارا غير متأصل إلى ضميعة تتم بها العائدة، يقول ابن جنى -رحمه الله-: "باب في التام يراد عليه فيعود ناقصا: هذا الموصع ظاهره ظاهر التناقص، ومحصوله صحيح واضح وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام فإن ردت عليه، فقلت: إن قام زيد، صار شرطا، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة فقال: أن زيدا منطلق، احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال: بلغنى أن زيدا منطلق وبحوه -وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره، ولا مقتص لسواه، فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن ردت عليه شيئا مقتصيا لغيره معقودا به عدد الكلام ناقصا، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره" - فابن جنى في هذا النص يؤكد أن الكلام إذا كان مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها وزيدت عليه ألفاظ غير ممتقرة إلى غير هذا الكلام، فإن الكلام يبقى على فائدته التامة قبل هذه الزيادة، دون أن ينقص، بل تريد الإفادة التي في الكلام بمقدار ما في الزيادة من معاني جديدة وذلك نحو قولنا زيد منطلق صاحبا، وزيد منطلق مسرورا، فحملة (زيد منطلق) تامة الفائدة قبل دخول (صاحبا ومسرورا) وبعد دخولهما لم تنقص الفائدة وإنما زادت بها في الزيادة من معاني تحديد الوقت للانطلاق وبيان هيئة المنطلق، ولم تنقص الفائدة في الكلام لأن الزيادة كانت تتعلق بها هو موجود في الكلام وليس بها في خارج الكلام حيث إن (صاحبا) تتعلق باسم الفاعل (منطلق) و (مسرورا) تتعلق بصاحبها (زيد) في حين أنه إذا زيدت على هذا الكلام التام - ألفاظ مقتضية - ممتقرة ومستدعية ومعقودة في إفادتها بغير هذا الكلام، ذهبت عن هذا الكلام التام صفة التهام بسبب هذه الزيادة الممتقرة إلى غير هذا الكلام، وحتى تعود صفة التهام إلى العائدة التي تستفاد

(١) الخصائص ٦٢/٢، الأشاء والظائر في اسحو ج ٢/٣٠٠، الظواهر اللغوية في التراث اسحو ٢٤٥ وما بعدها

من هذا الكلام، لا بد من أن تضام هذه الزيادة ما تفتقر إليه وما هي معقودة به،
ممرداً كان أو جملة.

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش - رحمه الله -: "لو قلت إن تأتني وسكت، لا
يكون كلاماً حتى تأتني بالجملة الأخرى، فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر،
ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر، فهو
من التام الذي يراد عليه فيصير ناقصاً نحو: قام زيد، فهذا كلام تام، فإذا ردت عليه
(إن)، وقلت: إن قام زيد، صار ناقصاً لا يتم إلا بجواب، ومثله المبتدأ والخبر نحو
قولك: زيد قائم، فإذا ردت عليه (أن) المفتوحة وقلت: أن زيدا قائم، استحال
الكلام إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا يعقد كلاماً إلا بضميمة إليه نحو
قولك: بلعى أن زيدا قائم، فضميمة بلعى إليه صار كلاماً" وللاحظ عبارة
"ولا يعقد كلاماً إلا بضميمة إليه"، وعبارة "ضميمة بلعى إليه صار كلاماً"
فهذا الكلام من ابن يعيش توصيح لدور الافتقار في انعقاد الكلام، وتمام الفائدة من
هذا الكلام وأنه من دور أن تتصام الألفاظ المفتقرة إلى صيغتها لا بصير الكلام
كلاماً.

أما (واو) الحال فإن الكلام، لسابق المنقول عن ابن جني وابن يعيش يجري عليها
كما جرى على (أن)، فالجملة التي صارت حالاً بدخول (الواو) كانت تصيد فائدة
يحسن السكوت عليها قبل دخول (الواو) الحالية عليها نحو قولنا: زيد قائم، فإذا
دخلت عليها (الواو) الحالية نحو: وريد قائم، احتاجت - افتقرت - الواو والجملة
بعدها إلى جملة أخرى تسميها الفائدة التي عادت ناقصة بزيادة (الواو)، فإذا صار
الكلام - مثلاً -: جاء عمرو وريد قائم أو جاء عمرو وما قام زيد تمت الفائدة
وحسن السكوت.

ثامناً أن الألفاظ التي تفتقر تأصيلاً إلى حلتين أدوات الشرط - يجري عليها
أيضاً كلام ابن حنبل وكلام ابن يعيش في الصيغتين السابقتين، فالجملة التي صارت

(١) شرح المفصل ج ٤/ ٨٢، الأشباه والنظائر في النحو ج ٢/ ٣٠٠، الظواهر اللغوية في التراث
البحري / ٢٤٥ وما بعدها

شرطا بدخول أداة الشرط عليها كانت مفيدة فائدة تامة يحس السكوت عيها قبل زيادة أداة الشرط، نحو : قام زيد، فإذا ردت (إن) وصار الكلام . إن قام زيد، عاد الكلام إلى النقصان، واحتاج إلى مضامة حملة أخرى، لتكون جواب الشرط، فيصير الكلام مثلا : إن قام زيد خرج عمرو، ولا تكتمل الفائدة إلا بالأركان الثلاثة جميعا الأداة المفتقرة تأصلا والحملتين اللتين تفتقر إليهما^(١).

تاسعا : أن الألفاظ التي هي مفتقرة تأصلا إلى غيرها مما يتم به معناها والتي قد يكون ما تفتقر إليه مفردا وقد يكون حملة وهي - كما سبق^(٢) - أدوات الاستفهام والأسماء الملاممة للإضافة، نعرض لها كما يلي أما أدوات الاستفهام فإنها إما صامت المستفهم عنه - سواء أكان مفردا أم حملة - أفادت - فائدة يحس السكوت عليها، فإذا قلنا : مَنْ على؟ فالفائدة تامة، وإذا قلنا : مَنْ يعرف عليا؟ فالفائدة كذلك تامة، والأداة في الحملتين هي (مَنْ)، إلا أن الضميمة التي ضامت الأداة في الحملة الأولى تختلف عنها في الجملة الثانية، ففي الحملة الأولى كانت الضميمة مفردا، وفي الجملة الثانية كانت الضميمة حملة، ومعلوم أن المرد الذي تفتقر إليه أداة الاستفهام لا يفيد فائدة تامة قبل دخول الأداة عيه ومضامتها له، أما الحملة التي تفتقر إليها الأداة فإنها قد تفيد - قبل دخول الأداة عليها - فائدة تامة نحو : متى يخرج علي؟، وقد لا تفيد - قبل دخول الأداة عليها - نحو : من صام اليوم؟ وذلك لعدم تحديد مرجع ضمير الفاعل في قولنا - صام اليوم، وبعبارة أخرى فإن الجملة التي تدخل عليها أداة الاستفهام تفيد قبل دخول أداة الاستفهام عليها ومضامتها لها في حال دون حال تفيد في حال كون الأداة ليست ركبا أساسيا من ركبي الجملة الاسمية، أي : إذا لم تكن الأداة في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، وكانت في موقع الفصلة^(٣).

(١) انظر شرح المعصل ج١/ ١٧٢، ج٢/ ١١٧، ج٣/ ٢٧٩، ج٤/ ٢٢٠، ٢٢٢، الخصائص ج٢/ ٣٩٧، شرح الكافية ج١/ ٣١٤، ارتشاف ج٢/ ٤، مع ج٢/ ٤٥٣ شرح الأسموس ج١/ ٥٧، الأساليب الإشائية في النحو العربي/ ١٨ وما بعدها

(٢) انظر ٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٣) أي كانت الأداة في موقع الظرف نحو متى يخرج أحمد؟ أو أين ذهب أحمد؟ أو كانت في موقع المفعول به نحو ما أكل زيد؟ أو كانت في موقع المفعول المطلق نحو كم صريرة صريرت البرد؟

ولا تفيد إذا كانت الأداة في موقع المتبدأ أو في موقع الخبر، كما في نحو: من لي منجدا؟ وأين زيد؟

وأما الأسماء الملازمة للإضافة فمنها ما يلزم الإضافة إلى المفرد نحو: كلا وكلتا وأولو وأولات، ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة نحو: حيث وإذا، وما يلزم الإضافة إلى مفرد لا يفيد فائدة تامة بعد مصامة هذا المفرد نحو (كلا الرجلين) و(أولو العقول) وكذلك المفرد المفتقر إليه لا يفيد فائدة تامة قبل المصامة، ولذلك فهما - اللفظ المفتقر تأصلا والمفرد المفتقر إليه - مفتقران افتقارا غير متأصل إلى لفظ آخر، أو جملة أخرى يمثل أو تمثل بابا نحويا؛ لستم الفائدة بتضام الجميع نحو: كلا الرجلين مجتهد، أو كلا الرجلين يجتهد

أما ما يلزم الإضافة إلى جملة، فإنه بعد مضايمته للجملة لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها نحو حيث يجلس علي، إلا أن يضاما اللفظ المفتقر والجملة المفتقر إليها - جملة أخرى، ولا بد من كونها جملة، فلا تكتمل الفائدة بمصامة مفرد هما، فلا يقال: محمد حيث يجلس أحمد، ولا ريد إذا قام عمرو، ولا سعاد إذا قام ريد، وإنما يقال: اجلس حيث يجلس علي، وجئتك إذا قام ريد، آتيك إذا قام ريد، وهذا والجملة التي تصاف إلى ما يلزم الإضافة إلى جملة مفيدة فائدة تامة قبل دخول الألفاظ المفتقرة عليها نحو يجلس علي، وقام زيد، مما يذكر - ها - بقول ابن حني وقول ابن يعيش في الصيغ الساقية^(١)، من أن الكلام يكون تاما فإذا ريدت عليه ألفاظ مفتقرة إلى غير هذا الكلام، عاد الكلام ناقصا لا لحالة الأولى، بل لما دخل عليه معقودا بغيره.

وأود هنا أن أسجل ملاحظة هامة، هي أن هناك فارقا بين أدوات الاستفهام، وبين الأسماء الملازمة للإضافة فيما سبق ذكره في هذه الملاحظة، حيث إن كل أداة من أدوات الاستفهام - عدا الحرفين: هل والهمزة - تفتقر إما إلى مفرد وإما إلى جملة، بمعنى أن الأداة الواحدة تفتقر تأصلا إلى غيرها مما يتمم معناها؛ وهذا الغير

(١) انظر ٤١، ٤٢ من هذا البحث.

(٢) انظر ٣٨، ٤٥ وما بعدها من هذا البحث

قد يكون مفردا وقد يكون جملة، وذلك حسب مراد السائل من سؤاله وقد مسقت الإشارة إلى ذلك^(١) - وهذا خلاف ما يلازم الإضافة من الأسماء، فها يلازم الإضافة من الأسماء إلى مفرد لا يضاف إلى جملة وما يلازم الإضافة من الأسماء إلى جملة، لا يضاف إلى مفرد إلا في الشاذ، بمعنى أن اللفظة الواحدة من الألفاظ الملاممة للإضافة لا تفتقر تأسلا إلا إلى نوع واحد، إما إلى مفرد وإما إلى جملة.

وهنا قد يأتي اعتراض مفاده: لم لم تجعل ما يلازم الإضافة إلى مفرد مع النوع الأول الذي هو الألفاظ التي تفتقر تأسلا إلى مفرد^(٢)، وتجعل ما يلازم الإضافة إلى جملة مع النوع الثاني الذي هو الألفاظ التي تفتقر تأسلا إلى جملة؟^(٣) والجواب أن النوعين معا - ما يلازم الإضافة إلى مفرد وما يلازم الإضافة إلى جملة - يعالجان في كتب النحاة في باب نحوي واحد هو باب الإضافة، وقد وصفا معا في مجموعة واحدة من المجموعات التي ذكرتها مرقمة من قبل، وهي المجموعة رقم (١٣)^(٤)، والمعالجة السابقة لباقي الأنواع^(٥) كانت معالجة لمجموعات الألفاظ، ولم تكن معالجة لألفاظ المجموعات

وهذا الجواب يجري أيضا على الحرفين (هل والهمزة) من بين أدوات الاستفهام، حيث إنهما يفتقران تأسلا إلى جملة فقط نحو هل محمد مطلق؟ وأحمد مطلق؟ ولا يحور دحولهما على المفرد، فلا يقال في الاستفهام: أحمد؟ ولا: هل محمد؟ في حين أن باقي أدوات الاستفهام تفتقر إما إلى جملة وإما إلى مفرد كما مسقت الإشارة إلى ذلك، وإذا كانت الحملة التي تفتقر إليها بقية أدوات الاستفهام عدا الحرفين تعيد - قبل دحول أداة الاستفهام عليها - في حال دون حال وقد سبق بيان ذلك^(٦)

(١) انظر ٤٥، ٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٣٩، ٣٨ من هذا البحث

(٣) انظر ٣٩، ٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٣٥ من هذا البحث

(٥) أعنى بالأنواع تلك الأنواع الأربعة التي سبق تقسيم مجموعات الألفاظ المعصرة تأسلا إليها انظر

٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر ٤٥، ٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٧) انظر ٤٣ من هذا البحث

فإن الجملة التي يفتقر إليها أي من الحرفين (هل، الهمزة) لا تكون إلا مفيدة فائدة نامة يحسن السكوت عليها قبل دخول حرف الاستعهام عليها إلا أن كلا من الحرفين لا يدخل إلا على جملة مستوفية عناصر بائها، وقد يأتي اعتراض ثان مفاده : أنه ما دام الأمر كما ذكرت^(١) من أن الألفاظ التي تلازم الإضافة إلى جملة بعد أن تصام هذه الجملة التي تلازم الإضافة إليها فإن المعنى لا يكتمل ولا يحسن السكوت فإذا قلت - مثلاً - حيث جلس عليّ، فإن اللفظة (حيث) مع جملة (جلس عليّ) - بعد أن تصامتا - ما زالت في افتقار إلى جملة أخرى من نحو: احلس لتصبح احلس، حيث جلس عليّ، فتكتمل العائدة ويحسن السكوت، وإذا كان الأمر كذلك فلم لم تجعل هذه الألفاظ التي تلازم الإضافة إلى جملة من النوع الثالث - الألفاظ المفتقرة تأسلاً إلى حمتين - كما هو حال أدوات الشرط^(٢) وأجواب. أن أدوات الشرط مفتقرة تأسلاً إلى الجملتين معا بحيث إذا ذكرت الأداة توقع القارئ أو السامع وجود جملتين في الكلام إحداها للشرط والأخرى للحزاء، أما ما يلزم الإضافة إلى الجملة فيه مفتقر تأسلاً إلى جملة واحدة هي الجملة التي تصاف إلى هذا اللفظ، وكذلك فإنه إذا ذكرت لفظة من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى جملة لم يتوقع السامع حمتين إنما يتوقع جملة واحدة

وبحاصل مما سبق من ملاحظات بدءاً من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة السادسة إلى حقيقة هامة مفادها أن "الافتقار في اللفظ دليل فقر في الدلالة"^(٣)

عاشراً. أن بعض الألفاظ المفتقرة تأسلاً عندما تصام صيغتها - مفردات أو جملاً - تحدث معنى في الكلام معاًيراً للمعنى الذي يحدثه البعض الآخر من الألفاظ المفتقرة تأسلاً مع صيغتها، من جهة بداية وجود المعنى^(٤) في الكلام وبوصح هذا
 أمثالي: -

(١) انظر ٤٤ من هذا البحث

(٢) انظر ٣٨، ٤٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) السان في روائع القرآن ج ٢ / ٩٣

(٤) أقصد بالمعنى هنا المعنى الذي يحدث في جملة بدخول لفظ المفتقر تأسلاً في التركيب

١ - لزید منطلق

٢ ذهب محمد ثم على

فلام الابتداء في الجملة الأولى حرف معتق افتقارا متأصلا إلى المبتدأ، غير أنه قبل دخول هذه اللام كانت الجملة مكتملة المعنى وتامة الفائدة، حيث كانت الجملة: زيد منطلق، فلما دخلت اللام أحدثت معنى جديدا رائدا على معنى الجملة الأصلي، والمعنى الحادث - وهو التوكيد - حدث متأخرا عن المعنى الأصلي للجملة وهو (الطلاق زيد)

أما في الجملة الثانية، فإن (ثم) حرف عطف معتق افتقارا متأصلا كذلك، غير أن المعنى الذي أحدثه الحرف (ثم) وهو إفادة أن ذهاب عن كان بعد ذهاب محمد - حدث بعد دخول الحرف (ثم) لأن دخول الحرف (ثم) هو علة وجود المعنى، أي أن وجود الحرف في التركيب ساق على حدوث المعنى الأصلي للجملة، لأن الحرف (ثم) هو المحدث للمعنى

وبعارة أخرى فإن الأدوات الداخلة على الجمل تحدث معنى جديد بعد المعنى الأصلي للجملة الموحودة قبل دخول الأداة، والأدوات الداخلة على المفردات هي التي تحدث المعنى الأصلي للجملة التي تضم هذه الأدوات ومدخولاتها

وهذا ما قاله الرمحشرى رحمه الله في كتابه المهرد والمؤلف عند الحديث عن نوع من أنواع المؤلف في النحو العربي قال "ومنها الحرف مع المؤلف نحو لام الابتداء والقسم في . لزيد منطلق (وإن ربك ليحكم بينهم) '، ووالله ليعملن، ولقد فعل، وحرى الاستفهام والحروف الستة العوامل في المبتدأ والخبر، وبواصب الفعل وحوازمه غير (إن)، وهلا صرته، ولولا أكرمه، وأما زيد فمنطلق، ونحو حروف الجر والعطف، إلا أن بين القيلين فصلا، وهو أن التأليف فيها دخلت عليه

(١) سورة النحل آية ١٢٤

تلك الحروف سابق لدخولها، وفيها دخلت عليه هذه مقاود وله مساوق لأن دخولها
علة التأليف ومقتضيه"^(١)

فعبارة (إلا أن بين القليلين فصلاً) تعنى أنه (الزغشري) يهرق بين نوعين من
تأليف الحروف مع مدخولاتها : الأول : ما أشار إليه بلفظة (تلك) والمشار إليه بها -
في النص المنقول - هو ما قبل كلمة (ونحو) وهي الأدوات الداخلة على الجمل.

النوع الثاني: ما أشار إليه بلفظة (هذه) والمشار إليه بها - في النص المنقول -
حروف الجر وحروف العطف، وهي الحروف الداخلة على المفردات.

وللاحظ أنه قال إن التأليف في النوع الأول سابق على دخول الأدوات،
في حين أن التأليف في النوع الثاني مقاود ومساوق لدخول الأدوات

حادى عشر : أن طبع الاقتدار المتأصل في هذه الألفاظ هو الذى صيرها من
قرائن النحو "لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة؛ فإن الأداة عند حضورها في
السياق تدخل على مدحوها، وإذا وجدنا (إن) فهي قرينة الحملة الشرطية، فإذا لم
يكن الحملة المذكورة قدرهاها، وإذا وجدنا (إن) فهي قرينة الجملة الإسمية، وإذا
وجدنا (لم) فهي قرينة الفعل المضارع، وهلم جرا"^(٢).

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - في هذه الملاحظة. "وختصر كل
الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك
السييل في كل حرف رأته يدخل على حملة كإن وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت :
(كأن) يقتضى مشها ومشها به، كقولك : كأن زيدا الأسد، وكذلك إذا قلت (لو)
و (لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية حواماً للأولى"^(٣).

(١) المفرد والمؤلف / ٨٣ وما بعدها، شرح المفصل ج ٣ / ٤٧٤ وما بعدها، شرح الكافية ج ١ / ٢٥،
ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربى / ٢٠ "محنة مجمع اللغة العربية" ج ٦٣ / ١٩٨٨.

(٢) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ٣٤، ٣٦، ٤٢ وما بعدها، اللغة العربية معناها
ومبناها / ٢٢٣ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج ١ / ٢٤ وما بعدها، ٣٢، العرائس المحويه
واطراح العامل والإعراب التمهيدى (مجلد) / ٤٩ وما بعدها، وحدة لبية واحلاف الأنظمة / ٣٧،
التصميم وقواعد التوارد / ١٠١، ١٠٣.

(٣) دلائل الإعجاز / ٧ من المدخل، شرح لفصل ج ٤ / ٨١ وما بعدها.

والشيخ دلل على كون الأداة المفتقرة تأصيلاً قريبة على ما تمتنع إليه، لكنه اقتصر في تمثيله على الأدوات المفتقرة تأصيلاً إلى جملة أو إلى جملتين، ويمكن القول بأن الافتقار المتأصل باعتباره أحد وجوه قرينة التضام يعد مسوعاً من مسوغات القول بالتقدير في النحو العربي استتاراً وحذفاً "فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى، فيكون هذا التطلب أساساً لقول تقدير المستتر أو المحذوف وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة" عند الاستتار "فإذا وحدنا - مثلاً - في السياق أداة شرط وبعدها فعل الشرط ولم نجد يعد هما جواب الشرط قلنا بحذف جواب الشرط واستعما على تقديره بما قد يكون في السياق من سبق ذكر يدل على الجواب المحذوف، وإنما كان ذلك لعلمنا بافتقار أداة الشرط إلى جملة شرط وجملة جواب

ثاني عشر : أن هذه الألفاظ المفتقرة تأصيلاً في غالبيتها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تمتنع إليه تأصيلاً، سواء أكان المفتقر إليه مفرداً أم جملة أم جملتين، يقول الأستاذ الدكتور/ تمام حسام: "فأما الأدوات الداخلة على الحمل فترتيبها - على وجه العموم - الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فترتيبها - دائماً - رتبة

(١) انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٤ وما بعده، لتضام وعبود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحده اسبعية واختلاف الأنظمة / ٣٧، اللغة العربية معها / ٢٢٣ وما بعده، القرائن لحوية وطراح لعدم والإعراب والتقدير والمحي / ٤٠ ما بعدها، ٥٢

(٢) دلالة الصيغة على تقدير المستتر لا تخص الألفاظ المفتقرة تأصيلاً، وإن تخص الأبواب المفتقرة افتقار غير متأصل، فهي قولنا نعرف الفصل لأهه، أنت تجتهد، أنت تجتهد، الولد يجتهد، نقول إن الفاعل المستتر في هذه الحمل على الترتيب هو (بحر، هي، أنت، هو) والذي ساعداً على هذا التحديد للفاعل الذي يعقر إليه الفعل كما سأل في ٥٦، ٦٠، ٦٢ وما بعدها - افتقار، غير متأصل هو دلالة الصيغة التي أتى عليها الفع في كل جملة مما سبق، هي الجملة الأولى دلت اللون في (يعرف) على أن الفاعل (بحر) وفي الثانية دلت انتاء في (تجتهد) مع سبق لفظة (أنت) على أن الفاعل (هي) وهكذا في الجملتين الثالثة والرابعة تدل الصيغة التي يرد عليها الفع على تقدير الفاعل المستتر

(٣) اللغة العربية معها وماها / ٢٢٤

التقدم . ولكل أداة من هذه الأدوات ضوابطها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه".

فأستاذنا - هنا - يقسم الأدوات إلى قسمين : أدوات داخلية على جمل، وأدوات داخلية على مفردات، ويذكر أن لكل أداة من القسمين ما تفتقر إليه ولا تفتقر إلى غيره، ويشير سيادته إلى أن موقعية أدوات الحمل - على وجه العموم - التصدر^١ لما تفتقر إليه من جمل، وذلك لتعطي لهذه الجمل المعنى الذي تفيده الأداة، أقصد المعنى الوظيفي للأداة، أما موقعية الأدوات المفترقة إلى مفردات فهي دائما التقدم على هذه المفردات المفترقة إليها في داخل الجملة

إذن نستطيع أن نقول إن هذه الألفاظ المفترقة تأصلا - في عمومها - ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه، أو بقول كما قال أستاذنا الدكتور / تمام حسان - في أكثر من موضع^٢ - إن هذه الألفاظ في عمومها - متأصلة وراسخة القدم في حقل الرتبة المحفوظة^٣، ويعمل أستاذنا لذلك بقوله إن هذه "الأدوات في مجموعها من المسيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعيها الرتبة على الاستعناء عن الإعراب"^٤،

(١) اللغة العربية معناها ومناها / ٢٢٤ وما بعدها، ونظر فيه أيضا ١٢٦ ، ١٦٥ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبر الناطقين بها / ٣٦ ، ١١٥ ، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٢٥ ، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٣٤ ، ٥٠ ، التضمين في النحو العربي / ٤١

(٢) انظر مفهوم الصلابة في، ١١٤ من هذا البحث

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومناها / ١٢١ ، ١٢٦ ، البيان في روائع القرن ح ١ / ٤٦ ، الأصول دراسة إسمولوجية للعكر اللغوي عند العرب / ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٤٦ ، التمهيد في كتاب اللغة العربية لعبر الناطقين بها / ٣٦ ، ١١٧ ، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩ ، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحل / ٣١ ، ٣٤ ، ٥٠ ، التضمين وفيود التوارد / ١٠٢ .

(٤) أحيل هنا إلى ما سبق من التعرّف بين الرتبة والموقعية انظر ١٩ ، ٢١ ، ٤٩ وما بعدها من هذا البحث وكذلك في ٩١ وما بعدها من هذا البحث

(٥) اللغة العربية معناها ومناها / ٢٢٤ ، ونظر فيه أيضا / ٢٠٨ ، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الرتبة في العلاقة النحوية (المسائل والأصول) / ٢١٥ "حرب دار العلوم" العدد ١٣ ، ١٩٩١ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩ ، وانظر ٣٧ من هذا البحث

فعلة تأصل هذه الألفاظ في حق الرتبة المحفوظة أو الموقعية شئنا عدد أستاذنا
قام الموقعية الثابتة لهذه الألفاظ بدور العلامة الإعرابية حال عيها

فليس مقبولا عند النحاة أن يتقدم المجرور على الجار، أو المعطوف على حرف
العطف، أو المستثنى على حرف الاستثناء، وهكذا، وليس مقبولا عندهم كذلك أن
تأخر أداة الشرط على جملة الشرط، أو أن تتأخر أداة الاستفهام عن المستفهم عنه،
وهكذا، ويلاحظ أن العلاقة بين قريتي التضام والرتبة قوية إذ لا تتصور الرتبة إلا
بين متضامين، " فلا نكاد نجد متلازمين في اللغة العربية إلا وسهما رتبة "، وحيث
إن الحديث الآن عن الافتقار المتأصل - من بين طواهر التضام - فإن الرتبة تنظم
الموقعية بين الألفاظ المفتقرة تأصلا وبين ما تفتقر إليه، فتحدد الرتبة أن موقع
لألفاظ المفتقرة يكون أولا، وأن موقع الألفاظ المفتقرة إليها يكون ثانيا في داخل
الجملة، هذا عن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات

أما الألفاظ المفتقرة إلى جملة، فإن الرتبة تحدد أن موقعية الألفاظ المفتقرة في
لتصدر وأن لحمل المفتقرة إليها تكون عقب هذه الألفاظ المتصدرة"

وللاحظ أن الألفاظ المفتقرة إلى مفردات تتقدم على هذه المفردات في داخل
الجملة وليس لها مكان محدد لا يجوز أن تنقل منه إلى غيره داخل الجملة، في حين أن
لألفاظ المفتقرة إلى جملة تصدر الجملة، ولا يجوز أن يتقدم على هذه الألفاظ حرف
من الجملة ومثال ذلك: شاهدت الطائر في الحديقة، فهي هذه الجملة حرف جر
مفتقر إلى محرور، وقد جاء المجرور بعده، ولا يمكن أن يأتي قبله، في حين أن

-
- (١) لتضام وقيود التوارد، ١٠٢، اللغة لعرب معاه ومساها / ٢١٠
(٢) انظر الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح المفصل ج٢/ ٣١٤ وم معاه، شرح الكافية ج٣/ ١٥٠،
وم معاه، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ج٤/ ٤٧٠، ارتشاف ج١، ٥٥٠، شرح الأشموني ج٤/ ١١٧،
١٢٠ اللغة العربية معاه ومساها / ١٢٦، ١٦٥، ٢٢٤ وم معاه، التمهيد في اكتساب اللغة العربية
بغير الساطقين بها / ٣٦، ١١٥ مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، الخلاصة السحوية / ٨٣ وم معاه،
المرئ السحوية وإطراح العسل والإعراب والتقدير والنحو / ٣٤، ٥١، التضام وقيود التوارد /
١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي الجزء الأول / ٣١٢، لغة الشعر دراسة في الضرورة
الشعرية / ٢٣٣ وم معاه، قريبة لرتبة ومساها في النحو العربي / ١٠٦، ١١١، قريبة الربط في
النحو العربي، ٣٥٢ وم معاه، علاقات الافراد في الجملة العربية / ٤٣، ظاهرة الربط في التركيب
والأسلوب العربي / ٢٣، مع الدرس ومساها، انصاف إليه في اللغة العربية / ١٢٨ وم معاه

اللمطير معا يجوز لهما أن يتقلا داخل الجملة حسب المعنى الذى يريد المتكلم، أو نقول بعبارة أخرى إن هذه الألفاظ ومدحولاتها حرة الرتبة في الجملة بعمامة ، فيجوز في المثال السابق أن نقول . الطائر شاهدت في الحديقة، وفي الحديقة شاهدت الطائر، وفي الحديقة الطائر شاهدت ، وهكذا الحال في الألفاظ المفتقرة إلى مفردات، كل لفظ مع ما يفتقر إليه لهما حرية التنقل في المواقع داخل الجملة حسب القواعد الخاصة بكل باب نحوى من حيث التقدم والتأخر داخل الجملة .

هذا ، ولا يجوز مثل ذلك في الألفاظ المفتقرة إلى حمدة، فلا يجوز في الاستفهام أن نقول صام من رمضان، ولا : صام رمضان من، وأنت تريد من صام رمضان ؟ وهكذا يمكننا أن نقول : إن الافتقار المتأصل باعتباره أحد ظواهر قرينة التصام - قرينة موافقة "إد تسعى إلى صم اللعق لنتقه ، حماطا على المعنى النحوى، وبإبانه له، ورجوعا بالجملة إلى الأصول الثلاثة التى قررناها السحاة" (١).

وأعود بالحديث إلى بداية هذه الملاحظة - الثانية عشرة - فقد قلت (٢) ، "إن هذه الألفاظ المفتقرة تأصلا - في عالها - ذات موقعية ثالثة بالسنة لما تفتقر إليه، وقد كررت عبارة (على وجه العموم) ، أو عبارة (في عمومها) ونقبت عن أستاذ الدكتور / تمام حسان قوله " فأما الأدوات الداحلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم - لصدارة، وأما الأدوات الداحلة على المفردات فرتبتها دائريا رتبة التقدم "

فقد نصصت، وبه أستادنا على أن الألفاظ المفتقرة تأصلا - في عالها أو على وجه العموم ولم يطلو الحكم على جميع الألفاظ، وذلك لأن هذا الحكم تستثنى منه ألفاظ هي الصائتر وأسماء الإشارة، فالصائتر - ضماير العيبة - تفتقر كما سبق إلى مرجع وهذا المرجع إما أن يكون متقدما لفظا ورتة وهذا هو الأصل (٣)

(١) انظر اللغة العربية معها وماها / ١٢١، المدخل إلى دراسة النحو العربى الجزء الأول / ٣١٣، المعنى النحوى مفهومه ومكوناته / ١٥٠ "مجلة الحصاد في اللغة والأدب" العدد الأول السنة الأولى ١٩٨١

(٢) التصام وقيود الوارد / ١٠٣

(٣) انظر ٤٩ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٣٤ من هذا البحث

(٥) انظر ١٢٦، ٢٤٩، وما بعدها، ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث

نحو قوله تعالى (وبادى نوح ابنه) ^{١٠} ، وإما أن يكون متقدما لفظا لا رتبة نحو
أهلك الظالم ظلمه، أو متقدما في الرتبة دون اللمط نحو قوله تعالى (فأوجس في
نفسه حيفة موسى) ^{١١} أو متأخرا لفظا ورتبة ^{١٢} نحو قوله تعالى (إنه لا يملح
الظالمون) ^{١٣} فهذه الأحكام الخاصة بالموقعية بين الصمير ومرجعه تخالف في جلها
الحكم السابق القائل: بأن الألفاظ المفتقرة تأصلا إما أن تكون لها الصدارة - إذا
كانت مفتقرة إلى جملة - وإما أن يكون لها التقدم إذا كانت مفتقرة إلى مفردات
فالصمير وهو المفتقر - في ثلاث حالات من حالاته الأربع يكون هو المتأخر،
 والمرجع وهو المفتقر إليه - يكون هو المتقدم، وهذا عكس الحكم السابق، من إن
الحالة الرابعة من حالات الموقعية بين الصمير ومرجعه وهي الشادة عند الحاجة
هي التي توافق الحكم السابق لأن الصمير المفتقر - يكون هو المتقدم، والمرجع -
المفتقر إليه - يكون هو المتأخر

هذا، وقد نص على هذا الاستثناء أستاذنا الدكتور/ تمام حسان، حيث قال
"هذه الكلمات التركيبية راسحة القدم في محال لرتبة، فمها: ماله الصدارة، ومها
ما رتبته التقديم، ومنها: ما رتبته التأخير كالصمير الذي يعود في الأصل على متقدم
في اللمط أو في الرتبة أو في كليهما" ^{١٤}.

وأما أسماء الإشارة فإن المشار إليه - المفتقر إليه - نارة يكون متأخرا - وهذا يتفق
مع الحكم السابق - وأخرى يكون متقدما وهذا يخالف الحكم - نحو قوله تعالى
(ذلك الكتاب لا ريب فيه) ^{١٥} ونحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) ^{١٦}.

(١) سورة هود آية ٤٢

(٢) سورة طه آية ٦٧

(٣) هذه الحالة ترد في سبعة مواضع انظر هذه المواضع والمراجع التي ذكرتها في ٢٦٤ وما بعدها من
هذا البحث

(٤) سورة الأنعام آية ٢١

(٥) النهمد في اكتاب اللغة العربية لعبر الناطقين بها ٣٦ لغة عربية معناها ومباها/ ٢١٥،
الخلاصة الحويه/ ٩٢، البيان في روائع القرآن ج١ ١٥٠ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة
نقدية تحليلية، ١١٨ وما بعدها

(٦) سورة البقرة آية ٢

(٧) سورة الأعراف آية ٢٦

كما أن الألفاظ المفتقرة إلى جمل لها الصدارة كما سبق^(١) - غير أن هذه الصدارة لهذه الألفاظ ليست على إطلاقها، بل يستثنى منها أن يتقدم على أحد هذه الألفاظ حرف من حروف العطف، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان: "ومن ثم تصبح الصدارة لأدوات هذه الحمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو مفتقرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء أو القسم أو الشرط أو التمني أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حرف العطف، انظر مثلاً إلى الشواهد التالية:

١ - (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)^(٢).

٢ - (فورب السماء والأرض إنه لحق)^(٣).

٣ - (فإن لم يكونا رحلين فرحل وامرأتان)^(٤).

. ففي جميع هذه الشواهد نجد أن الصدارة للعطف، وليس للأداة التي يعتمد عليها معنى الحملة مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل (فيها عدا همزة الاستهزام) صدارة مقيدة بعدم العطف^(٥).

وما سبق في هذه الملاحظة موضعه مفصلاً الفصل القادم^(٦).

(١) انظر ٤٩ وما بعدها من هذا البحث

(٢) سورة الأعراف آية ١٩

(٣) سورة النازعات آية ٢٣

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٥) انظر ١١٦ وما بعدها من هذا البحث

(٦) الخلاصة السجوية، ٨٥ وما بعدها، وانظر «رئاشاف» ج ٣/ ٢٥٨

(٧) انظر ٩١ وما بعدها من هذا البحث

ثانيا : الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار غير المتأصل

ونبدأ في هذه المعالجة بذكر الأبواب النحوية التي تفتقر إلى غيرها من الأبواب، فإن الافتقار غير المتأصل^(١) - كما سبق^(٢) - يكون للباب، ولا يكون للكلمة "فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى، وإياها يفتقر الباب النحوي الذي تحل به"^(٣) "فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب، لا يكون الافتقار للكلمة؛ لأنها غير معتبرة بحسب الأصل، وإياها يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يمرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"^(٤).

والأبواب النحوية التي تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل هي^(٥) :-

١ جملة الصلة تفتقر إلى رابط^(٦).

٢ المتدا يفتقر إلى الخبر^(٧).

(١) أذكر هنا بأنه قد سبق الإشارة إلى محاوله بعض الباحثين التمثيل لهذا النوع من الافتقار، مع انزع السابق - الافتقار المتأصل - بنظر ٣٣ من هذا البحث

(٢) انظر ٣١ من هذا البحث

(٣) التمهيد في اكتساب لغة العربية لعبر الناطقين بها / ٤٢

(٤) البيان في روائع القرآن ج١ / ٨٩

(٥) أذكر هنا أن أبواب النحوية هنا مرتبة حسب ترتيب اللعبة ابن مالك لأبواب النحو

(٦) انظر لمقتضب ج٣ / ١٩٩ شرح الفصل ج٢ / ١١٦ وما بعدها، ج٣ / ٥٥٥، شرح الكافية ج٢

/ ٣٢٤، ج٣ / ٩١، ٩٣، ٣٢١، مع ج١ / ٢٨١، شرح الأشموني ج١ / ٢٣٧ وما بعدها،

الخلاصة النحوية / ٨٠

(٧) انظر الكتاب ج١ / ٢٣، المقتضب ج٢ / ٩٥، ج٤ / ١٢٦، الخصائص ج٢ / ٣٩٧، ودلائل

الإعجاز / ٤ من المحل، المفرد والمؤلف / ٧١، شرح الفصل ج١ / ١٤٢، ١٧٢ ج٢ / ١١٧، ج٤ /

٨٢، ٢٢٢، شرح الكافية ج٢ / ٧٧، مع هوامع ج٢ / ١٥٩، حاشية الصبان ج٢ / ٩٢ المرائ

النحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والحجج / ٤٩، الخلاصة النحوية / ٨٠، ١٠٦،

لتصام في النحو العربي / ٤١، علاقات الاقتراض في الحملة العربية / ١٤، الافتقار في النحو العربي /

١٩، فربة انزلة وقسمها في النحو العربي / ١٠٦، نحو نسق أقص للجهود الرامية إلى تطوير اللغة

العربية ، ٢٨٨

- ٣- الخبر الجملة يفتقر إلى رابط^(١).
- ٤- كان وأخواتها تفتقر إلى اسم وخبر^(٢)
- ٥- أفعال المقاربة تفتقر إلى اسم وخبر^(٣).
- ٦- ظن وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين^(٤)
- ٧- أعطى وأخواتها تفتقر إلى فاعل ومفعولين^(٥).
- ٨- أعلم وأرى - وما صمى معناه - تفتقر إلى فاعل وثلاثة مفاعيل^(٦).
- ٩- المعلن يفتقر إلى فاعل^(٧) إذا كان الفعل لازما.
- ١٠- المعلن يفتقر إلى فاعل ومفعول^(٨) إذا كان الفعل متعديا لواحد

- (١) نظر شرح المفصل ج١/ ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ج٣/ ٣٦١، «تشاف ج٢/ ٥٠، مع ج١/ ٣١٨ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/ ٧٧، شرح الأشموني / ٣١٠ وما بعدها ج٣/ ٩٢ وما بعدها، لأش ج٣/ ١٠٢ وما بعدها، المفرد والمؤلف / ٧١، الخلاصة النحوية / ٨٠
- (٢) نظر الكتاب ج١/ ٢٣، ٤٥، المقتضب ج٤/ ١٢٦، شرح المفصل ج٣/ ٣٥٤، ٣٦٣ وما بعدها، الخلاصة النحوية ١١٣، التصام في النحو العربي / ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، علاقات الأقربان في الحملة العربية / ١٥
- (٣) انظر المقتضب ج٣/ ٦٨ وما بعدها، ٣٩١ وما بعدها، ج٤/ ١٢٦، الخلاصة النحوية / ١١٨، التصام في النحو العربي / ٤٦، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، علاقات الأقربان في الحملة العربية / ١٥
- (٤) انظر الكتاب ج١/ ٣٩ وما بعدها، ٤٥ ج٢/ ٣٦٨، المقتضب ج٣/ ٩٥، ١٨٨ وما بعدها، ج٤/ ١٢٦، مع ج٢/ ١٥٩، خلاصة النحوية / ١٥٦، وتسيق أفصل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٩
- (٥) انظر الكتاب ج١/ ٣٧، نص ج٣/ ١٨٨ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ١٥٤
- (٦) انظر الكتاب ج١/ ٤١، خصائص ج٢/ ٦٢، شرح الأشموني ج٢/ ٥٥ وما بعدها، خلاصة نحوي ١٥٧ وما بعدها
- (٧) انظر الكتاب ج١/ ٢١، ٢٣، المقتضب ج٢/ ٥٩، ج٣/ ٦٨، ج٤/ ٥٠، ١٢٦، الخصائص ج٢/ ٣٩٧، دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، شرح المفصل ج١/ ١٤٢، ج٣/ ٣٩١ وما بعدها، مع احوام ج١/ ٣٨٩، شرح الأشموني ج٢/ ٦٣، ٦٥ الفرائض النحوية واطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، ٥٢، الأصول دراسة إستعمولوجية للفكر الدعوى عند العرب / ٢٢٥، التصام وقيود التوارد / ١٠١ وما بعدها، التصام في النحو العربي / ٤١، الخلاصة النحوية / ٨٠، ١٢٤، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٦، قرينة الربط في النحو العربي / ٣٦٨، الاقتصار في النحو العربي / ١٩، علاقات الأقربان في الحملة العربية / ١٤
- (٨) انظر دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، شرح المفصل ج١/ ١١٣، التصام وقيود لتوارد / ١٠٢

١١ - الفعل يفتقر إلى نائب الماعل^(١) إذا كان الفعل مبساً للمفعول

١٢ - الحال تفتقر إلى صاحبها^(٢).

١٣ - الحال الجملة تفتقر إلى رابط^(٣)

١٤ - الاسم المبهم^(٤) يفتقر إلى تمييز^(٥) أو إلى وصف أو إلى إضافة^(٦).

١٥ - جملة القسم تفتقر إلى جملة الجواب^(٧).

١٦ - شبه الجملة يفتقر إلى ما يتعلق به^(٨)

١٧ - المضاف يفتقر إلى المضاف إليه^(٩).

١٨ - المصدر العامل يفتقر إلى معموله .

-
- (١) انظر المقتضب ج٤/ ٥٠، القرائن السجوية واطراح العامل والإعراب التصديري والمحيى / ٤٩، الخلاصة السجوية، ٨٠، ١٢٥، انتصام وقيود لتوارد / ١٠٢، لاقتصار في النحو العربي / ١٩
- (٢) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، علاقات الأقران في الخمسة العربية / ١٥
- (٣) انظر شرح المفصل ج١/ ٣٩٤ وما بعده ٣٩٩، ٤٤٤، شرح الكافية ج٢/ ٧٧ وما بعدها، رتشاف ج٢/ ٣٦٤ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٤٩ وما بعدها، شرح الأشموس ج٢/ ٢٧٧ وما بعدها، ج٣/ ٩٣ الخلاصة السجوية / ٨٠، ١٦٥
- (٤) يقول الأشموس "المبهم، المفتقر إلى تمييز نوعه حصة ومفرد دال على مقدار " ج٢/ ٢٩١، وانظر شرح التصريح / ج١/ ٣٩٦
- (٥) انظر دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤، الخلاصة السجوية / ٨٠، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٣٣٦، علاقات الأقران في الجملة العربية / ١٤، الاقتصار في النحو العربي / ٢٠
- (٦) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤، الخلاصة السجوية / ٨٠، مقالات في اللغة والأدب / ٧٢
- (٧) انظر الخصائص ج٢/ ٦٢، ٣٩٧، شرح المفصل ج٣/ ٣٠١، ج٤/ ٢٢٠، ٢٢٢، شرح الكافية ج٤/ ٣٠٣ الأساليب لإنشئة في النحو العربي، ١٤٨
- (٨) انظر مع الفواعل ج١/ ٧٥، الخلاصة السجوية / ١٧، ٨٠
- (٩) انظر المقتضب ج٤/ ١٤٣، دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، شرح المفصل ج٢/ ٢٥١، ٢٥٤، لمرد والمؤلف / ٧٢، ارتشاف الصرب ج٢/ ٥٣٣، القرائن السجوية واطراح العمل والإعراب التصديري والمحيى / ٤٩، اللغة العربية معناها ومساها / ٩٤، انتصام وقيود لتوارد / ١٠١ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣١٢، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / ٣٣٤، انتصام في النحو العربي / ٤١، علاقات الأقران في الجملة العربية / ١٤، الاقتصار في النحو العربي / ٢٠، فريضة البرية ومنها في النحو العربي / ١٠٦

(١٠) انظر دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل

١٩ - اسم الفاعل العامل يفتقر إلى معموله^(١)

٢٠ - اسم المفعول العامل يفتقر إلى معموله^(٢).

٢١ - الصفة المشبهة تفتقر إلى معمولها^(٣)

٢٢ - الـعت يفتقر إلى المعنوت^(٤).

٢٣ - الـعت الجملة يفتقر إلى رابط^(٥).

٢٤ - التوكيد يفتقر إلى المؤكد^(٦).

٢٥ - عطف البيان يفتقر إلى متوعدة^(٧)

٢٦ - المعطوف بالحرف يفتقر إلى المعطوف عليه^(٨)

٢٧ - البديل يفتقر إلى المدل منه^(٩)

٢٨ - اسم الفعل العامل يفتقر إلى معموله^(١٠)

(١) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، لخلاصة النحوية، ١٢٧

(٢) انظر دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل، لخلاصة النحوية، ١٢٧

(٣) انظر دلائل الإعجاز / ٥ من المدخل، لخلاصة نحوية، ١٢٨

(٤) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف / ٧٢، شرح الكافية ج ٢ / ٧٧، القرائن النحوية وطرح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج ١ / ٣١٢، التوابع في نعة لقرآن، ٢٢٥ "رسالة دكتوراه بدار للعلوم" علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥

(٥) انظر المفرد والمؤلف / ٧٣، شرح الكافية ج ٢ / ٧٧، ٣٢٤، ج ٣ / ٣٢١، شرح الأشموسى ج ١، ٢٣٧، وما بعدها، ج ٣ / ٩٢ وما بعدها، حاشية الصبيان ج ٣ / ٩٢، وما بعدها

(٦) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، لقرائن النحوية وطراح لعدم والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥

(٧) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، لقرائن النحوية وطراح لعدم والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥

(٨) انظر شرح الأشموسى ج ٣ / ١٥٠، دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، القرائن النحوية وطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥

(٩) انظر دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل، المفرد والمؤلف / ٧٣، القرائن النحوية وطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٤٩، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، علاقات الاقتراء في الحملة العربية / ١٥

(١٠) انظر الخصائص ج ٢ / ٢٩٧، انظر لحنون وطراح لعامل والإعراب التقديرى والمحل / ٣١

٢٩- جواب الشرط الذى لا يصلح أن يكون شرط يفتقر إلى رابط " .

وبلاحظ على ما سبق من إحصاء للأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل ما يلى :

أولا . أن هذه الأبواب محصورة العدد من حيث هي أبواب فهي كما يبدو من الحصر - تسعة وعشرون بابا، وهي غير محصورة العدد إذا قصدنا بالحصر ألفاظ هذه الأبواب، فالألفاظ هذه الأبواب تخالف من حيث العدد الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا، حيث إن الألفاظ التى تفتقر افتقارا متأصلا - كما سبق^(١) - محصورة لعدد من حيث هي ألفاظ.

هذا ، والأبواب التى تفتقر هذا النوع من الافتقار - غير المتأصل - تقسم إلى قسمين . قسم ' يمكن حصر ألفاظه مثل الأبواب التى تمثلها في الحصر لسابق الأرقام . ٤ ، ٦ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٢٨ فالأبواب التى تمثلها هذه الأرقام - وهي أبواب كان وأخواتها، وأفعال المقارنة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما صمى معاهما، واسم الفعل العامل - محصورة الألفاظ، وإن كان ما تفتقر إليه هذه الألفاظ من اسم وحبر أو فاعل ومفعولين أو فاعل وثلاثة مفعيل أو المفعول لا يمكن حصر ألفاظه، فهي تند عن الحصر، حيث إنها تشمل كل ما يصلح أن يكون معمولا لأي من أفعال الأبواب التى تمثلها الأرقام السابقة.

والقسم الثاني لا يمكن حصر ألفاظه، ويمثل هذا القسم في الحصر السابق الأبواب التى تحمل باقى الأرقام.

ثانيا . أن هذه الأبواب التى تفتقر افتقار غير مأسصل تقاسمها بعض أبواب الصرف والنحو فمما الجامد مثل : التمييز، ومما المشتق مثل اسم الفاعل واسم

(١) نظر المقتضب ج٢/٦٩ وما بعدها، شرح المفصل ج٤/٨٩ وما بعدها، ٩٧، ٢٢٢، ٣/٦١٤، شرح الكافية ج٢/١٧٢، ١١٥/٤ وما بعدها، ٣٩٥ وما بعدها، مع ج٢/٤٥٧ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٧٢، ٣٥٧، اللغة العربية مع ج٢/٢١٦، الخلاصة اسجوية / ١٣٣، علاقب الافراد في الجملة بعربية / ١٤

(٢) انظر ٣٧ من هذا البحث

المفعول والحال، ومنها المبني مثل الأفعال الواردة في الحصر إذا كانت في صيغة الماضي أو صيغة الأمر، ومنها المعرب مثل الأفعال الواردة في الحصر إذا كانت في صيغة المضارع، ومنها اللارم مثل الفعل اللازم، ومنها المتعدي مثل الأفعال المتعدية، ومنها النكرة مثل الحال والتمييز ومنها المعرفة مثل : المبتدأ، فإذا كان هذا حال الأبواب التي تفتقر افتقارا غير متأصل، وكان حال الألفاظ التي تفتقر افتقارا متأصلا هو - كما سبق - الجمود وكان طابعها العام هو الباء وأنه لا يتطرق إليها الإعراب والتعريف إلا في العليل النادر من هذه الألفاظ، فإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أن ظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها من طواهر الصرف والنحو أكثر مما يتطرق إلى ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، فظاهرة الافتقار غير المتأصل يتطرق إلى أبوابها الحمود والاشتقاق والساء و لإعراب واللزوم والتعدي والتكثير والتعريف، عني حين أن ظاهرة الافتقار المتأصل لا يصرق إلى ألفاظها شيء من الاشتقاق ولا من اللزوم ولا من التعدي ولا من التكثير، ويتطرق إليها فقط الحمود والساء وفي القليل الإعراب والتعريف

ثالثا أنه يمكن تقسيم هذه الأبواب إلى طوائف .

١ طائفة الأفعال وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام من ٤ إلى ١١ وهي أبواب كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، ووطن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأرى وأخواتها، والفعل اللارم، والفعل المتعدي لواحد، والفعل المبني للمفعول

٢- طائفة ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام من ١٨ إلى ٢١ بالإضافة إلى الباب الذي يمثله رقم ٢٨، وهي أبواب المصدر العامل، واسم الفاعل العامل، واسم المفعول العامل، والصفة المشبهة العاملة، واسم الفعل العامل

٣- طائفة التوابع وما تفتقر إليه، وتشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، وهي أبواب: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف السق، والبدل

٤ - طائفة: الحملة وشبه الحملة وما تنقصر إليه، وشمل الأبواب التي تمثلها الأرقام ١، ٣، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٩ وهي أبواب جملة الصفة، وحملة الخير، وحملة الحال، وجملة القسم، وشبه الحملة، وجملة النعت، وحملة جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون شرطاً

٥ - تبقى أربعة أبواب لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة وهي الأبواب التي تمثلها الأرقام ٢، ١٢، ١٤، ١٧. وهي أبواب: المبتدأ، والحال، والتمييز، والمضاف وما سق في هذه الملاحظة نستطيع أن نقول: إن الافتقار غير المتأصل يدخل حل أبواب النحو، وهو في هذا يخالف الافتقار المتأصل، الذي لم يتجاوز في ألفاظه الأدوات إلا في القليل السادر

رابعا . أن جميع الألفاظ التي تمثل هذه الأبواب - مع القول بعدم استطاعه حصرها - تفيد - إذا قرئت أو سمعت ألفاظا مفردة خارج السياق اللغوي فائدة حرثية - غير تامة ولا يحسن السكوت عليها - تتمثل في المعنى المعجمي لهذه الألفاظ، فإذا قرأ أو سمع ألفاظا مفردة نحو (محمد، وكسا، وبات، ومسرعة، وأردن، قائم) فإن كل لمط من هذه الألفاظ يعيد فائدة حرثية هي المعنى المعجمي هذه الألفاظ، وذلك لأن هذه الألفاظ ذات مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم .

ويستثنى من هذا الحكم ألفاظ التوكيد إذا كان التوكيد لمطيا في الأدوات، فإذا قيل من المنزل من المنزل خرجت، فالتوكيد هو (من) الثبوتية، والمؤكد هو (من) الأولى، ومع ذلك لم تعد شيئا، لأن المؤكد من الألفاظ المقترنة تأصلا إلى غيرها هـ، وجميع الألفاظ المقترنة تأصلا تخالف فيما سق في هذه الملاحظة الألفاظ التي تمثل الأبواب النحوية المقترنة افتقارا غير متأصل حيث إن الألفاظ المقترنة تأصلا لا تفيد - كما سبق^(١) - أي فائدة حرثية أو غير حرثية خارج السياق اللغوي، فهي ألفاظ تركيبية ليس لها مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم، ولذلك ليس لهذه الألفاظ معان معجمية تفيد خارج السياق

(١) .نظر ٣١ وما بعدها من هذا البحث

(٢) .نظر ٣١ من هذا البحث

(٣) .نظر ٣١ وما بعدها من هذا البحث

حامسا أن أبواب الطائفة الأولى من الطوائف الأربع التي قسمت إليها الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل فيما سبق وهي طائفة الأفعال وما تقتقر إليه تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها؛ إذا ضام كل فعل منها ما يقتقر إليه، فكان وأخواتها تفيد فائدة تامة إذا صامت الاسم والخبر، والحال نفسها مع أفعال المقاربة، وظن وأخواتها تفيد كذلك فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفعولين، وأعلم وأرى وما صمن معناهما تفيد فائدة تامة بعد مضامة الفاعل والمفعيل الثلاثة، والفعل اللارم يفيد فائدة تامة إذا صام فاعله، والفعل المتعدي لواحد يفيد فائدة تامة مع فاعله ومفعوله، والفعل المبني للمفعول يفيد فائدة تامة مع نائب فاعله.

ويشئ من أبواب هذه الطائفة : (ما دام) من أخوات كان، و (أعطي وأخواتها) أما (ما دام) فهي عندما تضام ما تنصرف إليه من اسم وحر في المعنى لا يكسر ولا يكون الكلام مفيدا يقول ابن يعيش "أما دام من قولك ما دم ريد حالاً فليست (ما) في أوها حرف نصي إيا (ما) ها هنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الرمان وما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زماناً لها لا تقع أولاً فلا يقال ما دام ريد قائماً ويكون كلاماً تاماً ولا بد أن يتقدمه ما يكون مطروفاً نحو قولك لا أكلمك ما دام ريد قاعداً، وهذا الكلام من ابن يعيش في (ما دم) يذكرها بها نقلها من قل "عن ابن جني وابن يعيش نفسه وعن الأول نقله السيوطي من أن

- (١) انظر نكتات ج ١/ ٢١، المفرد والمؤلف / ١٨، ٨٦، شرح المفصل ج ٣/ ٣٩١
- (٢) انظر نكتات ج ١/ ٢٣، ٤٥، المختص ج ٤/ ١٢٦، الخصائص ج ١/ ٧٢، ج ٢/ ٦٢
- (٣) انظر شرح المفصل ج ٣/ ٣٩١ وما بعدها
- (٤) انظر نكتات ج ١/ ٣٩، وما بعدها، ٤٥، المختص ج ٣/ ٩٥، ١٨٨ وما بعدها، ج ٤/ ١٢٦، الخصائص ج ٢/ ٦٢، لتضام في لحو العرب / ٤٥ وما بعدها
- (٥) انظر نكتات ج ١/ ٤٣، ٤١، الخصائص ج ٢/ ٦٢
- (٦) انظر نكتات ج ١/ ٢٣، المختص ج ٢/ ٥٩، ج ٤/ ١٢٦، الخصائص ج ١/ ٧٢، ج ٢/ ٣٩٧، المفرد والمؤلف / ١٨، ٧٧، ٨٦ شرح المفصل ج ٣/ ٣٩١ وما بعدها، الافتقار في لحو العرب ١٩

(٧) انظر الخصائص ج ١/ ٧٢، الافتقار في لحو العرب / ١٩

(٨) شرح المفصل ج ٣/ ٣٨٢

(٩) انظر ٤١، ٤٢ من هذا البحث

الكلام يكون تاماً فإذا ريد عليه عاد بقصا، فاحملة قل دخول (ما دام) كانت (ريد قاعدة)، وهي تامة العائدة، فلما دخلت عليها (ما دام) عدت ناقصة

وأما أعطى وأحواتها؛ فهي قد تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها مع الفاعل وأحد المفعولين فقط، وإذا أريد الدقة والتحديد في الإفادة حتى بالمفعولين مع الفاعل^(١). يقول المبرد في تحليل هذا الاستثناء: إن أعطى "فعل حقيقى يقع مفعولاه مختلفين تقول: أعطيت زيدا، فتخبر أنه كان منك عطاء، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته"^(٢)

سادس أن أبواب الطائفة الثانية - وهي طائفة ما يعمل عمل الفعل وما تفتقر إليه - تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، إذا ضاممت ما يفتقر إليه في حال دون حال فهي تفيد مع ما تفتقر إليه فائدة تامة إذا كان ما يعمل عمل الفعل هو المسند إليه في الجملة وما يفتقر إليه هو المسند نحو القائم على، والمكافأ المجد وهي لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إذا كان ما يعمل عمل الفعل في غير موقع المسند إليه في الجملة نحو قوله تعالى (رب أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)^(٣) واسم الفاعل عامل عمل الفعل في هذه الآية أتى في موقع لبعث النسي، وليس في موقع المسند إليه، وهو اسم الفاعل مفتقر إلى معموله (أهلها) وإذا طوق أو استقل في النطق اسم الفاعل مع معموله لم يفيدا فائدة يحسن السكوت عليها نحو: الظالم أهلها؛ لعدم توافر ركني الإفادة في الجملة المسند والمستند إليه.

ويسمى من أبواب هذه الطائفة طائفة ما يعمل عمل الفعل اسم لفعل العامل؛ لأنه يفيد فائدة يحسن السكوت عليها في كل حال إذا صام ما يفتقر إليه من معمول بقول ابن حنى^(٤) "فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان في معناها من نحو صه، وإيه"^(٥)

(١) انظر لكتاب حـ ٣٧ / ١

(٢) المعتصم حـ ٨٨ / ٣ أو ما بعده

(٣) سورة النساء آية ٧٥

(٤) الخصائص حـ ٧٢، حـ ٢٩٧

سابعاً : أن أبواب الطائفة الثالثة - وهي طائفة التوابع وما تفتقر إليه - لا تفيد فائدة يحس السكوت عليها إذا صامت ما تفتقر إليه من متبوعات؛ وذلك لأنه لا يتوافر في هذا التركيب - التابع والمتنوع - المسند والمسند إليه اللذان هما الأساس في كل تركيب نحوي مفيد فائدة تامة يحس السكوت عليها، مع أنه قد يكون المتنوع مسداً أو مسداً إليه في بعض التراكيب مسداً والعائدة لا تكون تامة بأحدهما فقط، وحتى تكون العائدة تامة؛ فلاند من وجود عنصر نحوي آخر غير التابع والمتنوع يقوم بالوظيفة الناقصة في التركيب، فإذا كان المتنوع مسداً إليه فهو محتاج إلى المسند، وإذا كان المتنوع مسداً فهو محتاج إلى مسند إليه نحو قولنا: خلاصة السحوية كتاب قيم، فكلمة (الخلاصة) أتت مسداً إليه في الجملة وكلمة (السحوية) أتت تابعاً - نعم - والإفادة - بها فقط - لا تكتمل، فهما في حاجة إلى المسند وهو كلمة (كتاب) وكذلك القول في المسند وتابعه في الجملة السابقة نفسها حيث لا تكتمل الإفادة - بها فقط - فهما في حاجة إلى المسند إليه في الجملة وهو كلمة (الخلاصة)

ثامناً : أن أبواب الطائفة الرابعة - وهي طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه - لا تفيد فائدة تامة يحس السكوت عليها إذا صامت ما تفتقر إليه، فجملة الصلة، وجملة خبر، وجملة الحال، وجملة النعت، يفتقر كل منها إلى رابط، وإذا صامت كل منها الرابطة هل تفيد فائدة تامة؛ لأن جملة الصلة تظل مرتبطة في اكتمال فائدتها بجملة الموصول أحد عناصر سائرها، وجملة خبر ترتبط في فائدتها بالمتدأ، وجملة

(١) انظر الكتاب ج١/٢٣، المقتضب ج٤/١٢٦، لمراد والمؤلف ج١٨، ٧١، ٧٧، ٨٦، لافتقار في النحو العربي / ١٨ وما بعدها، المقتضب ج٣/١٩٩، شرح المفصل ج١/١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها ٣٩٩، ٤٤٤، ج٢/١١٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/٧٧، ج٢/٣٢٤، ج٣/٩٣، ٩٣/٩٣، ارتشاف ج١/٥٢٣، ج٢/٣٠٤، ٥٠٠، وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٢٧٧ وما بعدها / لأشياء ج٢/١٤٨ وما بعدها، مع ج١/٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، ج٢/١٤٩

(٢) انظر لمراد والمؤلف ١٨، ٨٦

الحال ترتبط في فائدتها بجملة صاحب الحال أحد عناصرها، وجملة النعت ترتبط في فائدتها بجملة المنعوت أحد عناصرها^(١).

وكذلك جملة جواب الشرط الذي لا يصلح أن يحل محل الشرط تفتقر إلى رابط، وإذا ضاممت هذا الرابط، فإنها - جواب الشرط والرابط - لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها، وحتى تتم الفائدة لابد من مصامة أداة الشرط وجملة الشرط للجواب والرابط.

ويستثنى من أبواب هذه الطائفة - طائفة الجملة وشبه الجملة وما تفتقر إليه - جملة القسم وشبه الجملة، فجملة القسم تفتقر إلى جملة جواب القسم، وإذا تضامنتا أفادتاً^(٢)، نحو أقسم بالله ليستصرن الإسلام، وشبه الجملة تفتقر إلى ما تتعلق به، وإذا ضاممت ما تتعلق به أفادا فائدة يحسن السكوت عليها في حال دون حال، فإذا كان ما تتعلق به في موقع المسند إليه وهي - شبه الجملة - في موقع المستند أفادا فائدة يحسن السكوت عليها نحو قولنا: محمد في الحديقة وعني أمامك، ولا يفيدان - شبه الجملة وما تتعلق به - في غير الحال السابقة، فإذا قلنا: خرج محمد من المنزل، وشبه الجملة تفتقر إلى المسند (خرج) وهما معا لا يفيدان فائدة تامة، إذ يظللان في حاجة إلى المسند إليه (الفاعل) لتتم الفائدة.

تاسعا: أن الأبواب الأربعة الأخيرة التي لا تدخل تحت طائفة من الطوائف الأربع السابقة وهي أبواب: المتبدأ والحوال والتمييز والمضاف لا تفيد فائدة تامة إذا ضاممت ما تفتقر إليه - فيما عدا المبتدأ - فالحال إذا ضاممت صاحبها لا يفيد أن فائدة تامة على الرغم من إمكان ورود صاحب الحال مستندا إليه أو مسندا في الجملة؛ لأن الفائدة ترتبط بالركن الثاني - الذي يقع في موقع ما يتمم صاحب الحال - فإذا قلنا

(١) انظر المعتصم ج ٣/ ١٩٩، شرح المفصل ج ١/ ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، ٣٩٤ وما بعدها، ٣٩٩، ٤٤٤، ج ٢/ ١١٦ وما بعدها، شرح الكافية ج ٢/ ٧٧، ج ٢/ ٣٢٤، ج ٣/ ٩٣، مع ج ١/ ٢٨١، ٣١٨ وما بعدها، ج ٢/ ٢٤٩، ارتشاف ج ١/ ٥٢٣، ج ٢/ ٥٠، ٣٦٤ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٢/ ٢٧٧ وما بعدها، الأشتاء ج ٢/ ١٤٨ وما بعدها، الجملة الوصفية في النحو العربي، ٢٣، رسالة ماجستير بدار العلوم

(٢) انظر شرح المفصل ج ٤/ ٢١٩ وما بعدها، ٢٧٧، خصائص ج ٢/ ٣٩٧

حاء زيدا راكبا، فصاحب الحال (زيد) أتى في موقع المسند إليه، فإذا ضام صاحب الحال الحال وقلنا: (زيد راكبا) كانت الفائدة غير تامة إذ يحتاج التركيب إلى المسند، فإذا صار الكلام على نحو (جاء زيد راكبا) صار تاما، حتى في حالة مجيء الحال سادة مسد المسند، نحو قولنا صرني العبد مسيئا، فالحال هنا إذا صامت صاحبها لم يفيدا معا فائدة يحسن السكوت عليها، وإذا قلنا (العبد مسيئا) لم تكن الجملة مفيدة إذ يحتاجان إلى المسند إليه (ضري).

والتمييز كذلك - إذا ضام المميز أيا كان نوعه^(١) لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها على الرغم من إمكان ورود المميز مسندا إليه في الجملة نحو قوله تعالى (واشتعل الرأس شيئا)^(٢)

والمضاف كذلك - إذا ضام المضاف إليه - وهو المقتقر إليه - لا يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها^(٣)، على الرغم من إمكان ورود المضاف مسدا أو مسدا إليه في التراكيب، إذ يظلال - المضاف والمضاف إليه - في حاجة ما تكتمل به الفائدة فإذا كان المضاف في موقع لمسد احتاج إلى لتكتمل الفائدة - ما يقع في موقع المسد إليه كما في نحو: المال مل الله، وإذا كان المضاف في موقع المسد إليه احتاج - لتكتمل الفائدة - إلى ما يقع في موقع المسد كما نحو: نزل كتاب الله في رمضان ويخالف الأنواب الثلاثة السابقة فيما سبق من المستدأ إذ إنه يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها إذا ضام ما يفتقر إليه وهو الخبر^(٤).

ويمكن أن نخلص مما سبق من ملاحظات بدءا من الملاحظة الثالثة حتى الملاحظة التاسعة إلى حقيقة هامة مفادها أن افتقار الباب السحوى المعين إلى غيره من الأنواب دليل افتقار إلى اكتمال الدلالة.

(١) انظر الأشعوى ج٢/ ٢٩١، شرح التصريح ج١/ ٣٩٦، وانظر حاشية (٦) من ٥٧ من هذا البحث

(٢) سورة مريم آية ٤

(٣) انظر المفرد والمؤلف / ١٨، ٨٦

(٤) انظر الكتاب ج١/ ٢٣، المقتضب ج٣/ ٩٥، ج٤/ ١٢٦، الخصائص ج١/ ٧٢، ج٢/ ٣٩٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٢، ج٢/ ١١٧، ج٤/ ٢٢٢، المفرد والمؤلف / ١٨، ٨٦، ٧١، نحو يسو أفصل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨، لافتقار في النحو العربي / ١٩

عاشرا : أن طابع الافتقار غير المتأصل في هذه الأبواب هو الذى صبرها من قرائن النحو لأننا إذا علمنا ما يفتقر إليه الباب، فإن حضور هذا الباب في السياق يدل على ما يفتقر إليه الباب^١، فإن وجد المبتدأ فهو قرينة الخبر^٢، وإن لم يكن موحودا قيل بحذفه ويبغى تقديره وإذا وجد الفعل فهو قرينة الفاعل، فإن لم يوجد الفاعل في السياق النصي قيل بحذفه أو استتاره ووجب تقديره، وإذا وجد القسم فهو قرينة الجواب، وإن لم يكن موحودا قيل بحذفه وتصيد ما يدل عليه من السياق^٣ أو من المقام؛ إذ لا حذف إلا بدليل، وهكذا في باقى الأبواب التى تفتقر الافتقار غير المتأصل، يقول أستاذنا الدكتور/ تمام حسان : " فإن تقدير واحد من ألفاظ الحملة دليل على أنه عنصر من صميمة، وأن أحد عناصر هذه الصميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذى لم يذكر وهكذا يبدو أن قرينة التلارم قرينة موافقة إذ تسعى إلى ضم اللفق للفق حفاطا على المعنى السحوى وإبانة له ورجوع بالحملة إلى الأصول الثابتة التى قررها النحاة^٤، وما سبق فى هذه الملاحظة نستطيع القول بأن افتقار الأبواب النحوية السابقة الذكر افتقارا غير متأصل يعد مسوعا من مسوغات القبول بالتقدير حذفا واستارا فى النحو العربى^٥"

حادى عشر : أن الموقعية بين هذه الأبواب التى تفتقر إلى غيرها افتقارا غير متأصل وبين ما تفتقر إليه موقعية متنوعة بين موقعية ثالثة أى يجب فيها حفظ المواقع بين الأبواب النحوية كما قضت بذلك قواعد النحاة، فلا يجوز فى هذا النوع من الموقعية أن يتبادل الباب المفتقر الموقع مع الباب المفتقر إليه، بل يلتزم كل باب الموقع الذى حددته له قواعد النحاة، وهذا النوع من الموقعية يتحقق فى أبواب

(١) انظر البيان فى روائع القرآن حـ ١/ ٢٤ وما بعدها، انقراض النحوية واطراح العامل والإعراب والتقديرى والمحل / ٤٩ وما بعدها، ٥٢، انصام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، انصام فى النحو العربى / ٤١ وما بعدها

(٢) انظر الكتاب حـ ١/ ٢٣

(٣) انظر الخصائص جـ ٢/ ٦٢.

(٤) انصام وقيود التوارد / ١٠٣

(٥) انظر البيان فى روائع القرآن حـ ١/ ٢٤، انصام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحدة السبب واختلاف الأنظمة / ٣٧، اللغة العربى معاهها ومساها / ٢٢٣ وما بعدها، انقراض النحوية واطراح العامل والإعرابى والتقديرى والمحل / ٤٩ وما بعدها، ٥٢

الفعل اللازم، والمعل المبني للمفعول، والنعت، والتوكيد، وعطف اليان، وعطف النسق، والبدل، والتمييز، والمصاف، ولا يسمح بالترخص في الموقعية بين هذه الأبواب وما تفتقر إليه إلا في بعض هذه الأبواب وفي حالة أمن اللبس فقط.

بحو قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

وبين موقعية غير ثابتة يسمح في إطارها تبادل المواقع بين الباب المفتقر والباب المفتقر إليه مع احتفاظ كل باب منها بموقعه الإعرابي

وهذا النوع من الموقعية يتحقق في أبواب المبتدأ، والحال، وشبه الجملة، قد يعرض لهذه الأبواب وما تفتقر إليه من الأسماء التركيبية أو الأسلوبية ما يوجب حفظ أو إثبات المواقع بينها^(١)

هذا، وتوحد أبواب نحوية يتحقق فيها الافتقار غير المتأصل، ويدخلها النوعان السابقان من الموقعية - الثابتة وغير الثابتة - فباب الفعل التعدى لواحد - مثلاً - يجب فيه حفظ المواقع بين الفعل والفاعل - كما قصت بذلك قواعد النحاة، فالفعل دائماً له الموقع السابق، والفاعل دائماً له الموقع المتأخر عن الفعل، وفي الباب نفسه نجد أن الموقعية بين الفعل والمفعول المتعدى له موقعية غير ثابتة، حيث تسمح قواعد النحاة للمفعول بأخذ الموقع السابق الذي هو حق الفعل في الأصل، وهنا يتأخر الفعل عن المفعول، وتوحد موقعية ثابتة في الباب نفسه، وهي الموقعية بين الفاعل والمفعول حيث تسمح القواعد بتبادل المواقع بينهما في الخبر الذي بعد الفعل، فقد يأخذ المفعول موقع الفاعل فيتقدم عليه ويتأخر الفاعل.

وبالطبع لا يستوى المعنى المستفاد من الجملة بين حال وأخرى من حالات تبادل المواقع بين الكلمات التي تمثل أبواباً نحوية، فلكل حال من ترتيب الكلمات في الجملة معانيها المراد منها.

(١) سوف يعرض هذه الحالات تفصيل في الفصل القادم - نظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

ويحسن أن نذكر هنا أن قواعد السحاة قصت في بعض الحالات بوجوب حفظ المواقع بين الأركان الثلاثة. الفعل والفاعل والمفعول بهذا الترتيب، وفي حالات أخرى قصت بوجوب عكس المواقع بين الفاعل والمفعول في نطاق تأخرهما معا عن الفعل، وفي حالات أخرى قصت القواعد بوجوب تقدم المفعول على الفعل".

وما سبق في هذه الملاحظة من أنه قد يوجد نوعان من الموقعية في الباب الواحد يقال في أبواب كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأرى وما ضمن معاهما.

هذا، وقد يطرح - هنا - سؤال مفاده هل يبقى الافتقار قائماً بين هذه الأبواب والأبواب التي تقتقر إليها، والحال هذه من حواز السق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض؟

والجواب نعم يبقى الافتقار قائماً بين الأبواب بعضها مع بعض رغم جوار السق والتأخر بين الأبواب بعضها مع بعض، وذلك لأن الداعي إلى القول بالافتقار غير المتأصل في هذه الأبواب هو المعنى والإفادة، وهما المقصودان من كل كلام لغوي صحيح، ويظل المعنى غير مكتمل والإفادة غير تامة حتى يتضام الساب والمفتقران إلى بعضهما، أيا كان موقعهما من بعضهما داخل الجملة أو التركيب.

(١) سوف نعرض هذه الحالات بتفصيل في الفصل القادم انظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

ثالثاً الموقعية في ضوء الاختصاص

الاختصاص "معناه أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان له بسبب لفظه، لا سبب معناه، بمعنى (إن) مثلاً هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إن) احتضت بالدخول على الاسم المتداً، ومعنى (لم) لشيء، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختص بالدخول على المضارع، على حين يدخل (ما) أختها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى (وما أنت بهادي العمى عن صلاتهم) ^(١)، وعلى الجملة المسوخة نحو (ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً) ^(٢)، ونحو (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا) ^(٣) أما (لم) فلا تدخل إلا على المضارع نحو ^(٤) (لم يكن الدين كفرواً من أهل الكتاب والمشركون ممن كان حتى تأتيهم البينة) ^(٥)

إذن اختصاص الحرف بمدخول معين كما يرى أستاذنا الدكتور / تمام حسان يعود إلى لمط هذا الحرف، وليس إلى المعنى الذي يؤديه هذا الحرف

وهذه الملاحظة من أستاذنا الدكتور / تمام تذكرنا بالعلة المذكورة في افتقار بعض الألفاظ في العربية افتقاراً متأصلاً ^(٦)، والتي هي كون الافتقار في هذه الألفاظ يعود إلى أصل وضع هذه الألفاظ، وما أريد أن أصل إليه من الربط بين العلة المذكورة في اختصاص الحروف والعلة المذكورة في الافتقار المتأصل لبعض الألفاظ في العربية هو أن هناك مساحة مشتركة بين الظاهرتين. ظاهرة الافتقار المتأصل وظاهرة الاختصاص

(١) سورة البمل آية ٨١

(٢) سورة آل عمران آية ٦٧

(٣) سورة النور آية ١٦

(٤) سورة البينة آية ١

(٥) الخلاصة السجوية / ٨٠ وما بعدها

(٦) نظر ٢٩ وما بعدها من هذا البحث

وهذا هو ما صرح به أستاذنا الدكتور / تمام، حيث يقول سيادته عن ظاهرة الاختصاص: إنها تشيع "بين الحروف والأدوات حتى إنها تتحول في بعض الحالات إلى افتقار متأصل - أي بحسب أصل الوضع - إلى عنصر لغوي ذي شروط خاصة بعينها"^(١).

والمساحة المشتركة بين الظاهرتين هي: الحروف والأدوات، فكما كانت الحروف والأدوات تمثل حقلاً لدراسة ظاهرة الافتقار المتأصل^(٢)، فهي كذلك تمثل حقلاً لدراسة ظاهرة الاختصاص.

إذن الاختصاص "من صفات الحروف والأدوات؛ لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى مختصة كاختصاص إن وأحوال بالدخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضاً، واختصاص الجوارم بالدخول على المصارع، وإما أن تصلح الأداة للدخول على مختلف أنواع الكلمات مثل (ما) النافية، وأدوات الاستفهام وحروف العطف فتكون غير مختصة"^(٣).

والاختصاص بالمفهوم السابق هو الاختصاص النحوي^(٤)، وهو وجه من وجوه قرينة التضام الذي هو "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى ولا تقف بذاتها"^(٥). وهذا المفهوم يجعلنا نستعد من الدراسة جانباً من جوانب الاختصاص هو الجانب المعجمي، فإن "للاختصاص جانباً معجمياً أيضاً يتمثل في أن كلمات المعجم قبائل"^(٦)، "ولكل

(١) درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٢ "محنة مجمع اللغة العربية" العدد ١٩٨٥/٥٦

(٢) انظر ٢٦ وما بعدها، ٣٧ من هذا البحث

(٣) البيان في روائع القرآن ج١ / ٨٩، المهدى في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١١٥، ١٤٤ وما بعدها، الخلاصة الحوية / ٨٠ وما بعدها، القرائن النحوية وطراح العاصم والإعراب التمهيدى والمحل / ٤٩، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٢، لافتقار في النحو العربي / ١٣، النصام والتعاقب في الفكر النحوي / ١٠٨، المدخل إلى دراسة النحو ج١ / ٣٥١

(٤) انظر المهدى في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٤٢، ١٤٤، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٢، الخلاصة الحوية / ٨١، البيان في روائع القرآن ج٢، ١٠٩، ١١٩

(٥) اللغة العربية معاً ومساها / ٩٤، وانظر ٢٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٨٢، الخلاصة الحوية / ٨١

قبيلة أفرادها الذين إن خرجوا عن مضارها صاروا لصقاء أو عرباء، فيقبلون بالولاء لا بالنسب في قبيلة أخرى، أو يرفضون فيها رفضاً تاماً، وليبان ذلك بقول إن الفعل (سعد) مثلاً، لا يمكن إسناده على الحقيقة إلا إلى من يصح وصفه بالسعادة، فهذا الفعل ومشتقات مادته وما يدل من الكلمات على من يصح وصفه بالسعادة، وهم الأحياء العقلاء ذوو الأهمم والعواطف كل ذلك من المشتقات والكلمات الأخرى قبيلة واحدة، فإذا خرج الفعل من حدود قبيلته إلى قبيلة الكلمات الدالة على الجهاد، قلنا : (سعد الحجر) مثلاً، فإن الفعل في هذه الحال يرفض وتنسب الجملة إلى الإحالة، وأما إذا لجأ الفعل إلى قبيلة أقل تعارضاً مع طبيعته من قبيلة الجهاد، فربما لحق بهذه القبيلة لصيقاً أو مولى أو بعبارة أخرى بطريق المجاز، وهكذا نخرج من نطاق الإحالة إلى نطاق المجاز، فنقول مثلاً (سعد هاربا بوجودك)، وفي كلتا الحالتين - الإحالة والمجاز، نجاهل للاختصاص المعجمي، ولكن الحالة الأولى مرفوضة، وللحالة الثانية مراتب الأدبية التي تكون للاستعمال العدولي ؛ لأن المجاز عدول عن المعنى الأصلي إلى المعنى الصي "والذي يجعلنا نستعد الجانب المعجمي لطاهرة الاختصاص ؛ هو أنه لا يتصح فيه جانب التلارم بين اللفظ المختص بمدحول معين ومدخوله وجانب التلارم هذا هو ما جعل الاختصاص النحوي أحد وجوه قرينة التصام، وكذلك لا يتصح فيه جانب الاستدعاء لمعين والاستدعاء من خواص التصام"

والألفاظ^(١) التي تختص بمدخول معين اختصاصاً نحوياً هي^(٢) -

- (١) انمهد في اكتساب اللغة العربية لعبير، للطاقيين بها / ١٤٥، البيان في روائع القرآن حد ١٢١/٢ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٨١ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٤٤ وما بعدها، درجاب الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٨
- (٢) انظر ٢٥ وما بعدها، ٧٧ من هذا البحث
- (٣) هناك بحثان عرضا لأمثله من هذه الألفاظ مختصة الأول للأستاذ الدكتور / محمد رحب الورير بعنوان "علاقات الاقتران في الحزمة العربية، دراسة في الفكر النحوي والدراسات اللغوية الحديثة" غير أن مبادئها م يعالج الألفاظ التي ذكرها تحت مسمى الاختصاص وبها عالجها مبادئ تحت مسمى التلارم، وقد سبقت الإشارة إلى هذا البحث في ٣٣ من هذا البحث، والبحث الآخر للدكتورة / نادية رمضان النجار بعنوان "التسام والتعاقب في الفكر النحوي" وقد عالجتها مبادئ الألفاظ التي ذكرتها تحت مسمى الاختصاص وقد سبقت الإشارة إلى بحث المذكورة في ٣٣، ٥٥ من هذا البحث

- (٤) أذكر هنا بأن ترتيب هذه الألفاظ أتى على ترتيب أمثلة من مائتة لأشباه النحو

- ١ - (ها) التنبيه تختص بالدخول على أسماء الإشارة^١.
- ٢ - (أل) أداة التعريف تختص بالدخول على الأسماء^٢.
- ٣ - (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^٣.
- ٤ - (ما ، ولا ، ولات ، وإن) المشبهات بليس تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^٤.
- ٥ - (لا) المشبهة بليس تختص بالدخول على الكرات^٥.
- ٦ - (أفعال المقاربة)^٦ تختص بالدخول على الجملة الاسمية ونسخها^٦.
- ٧ - (أفعال المقاربة) تختص بكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع^٧.
- ٨ - (حرى، واحلوق) من أفعال المقاربة يختصان باقتراح خبرهما بأن^٨.

-
- (١) انظر شرح الكافية ج٤/ ٤٣٢ وما بعدها، شرح الأشموي ج١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥
 - (٢) انظر شرح المفصل ج٣/ ٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ارتشاف ج٣/ ١٨٥، شرح الأشموي ج١/ ٩١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥٣
 - (٣) انظر شرح المفصل ج١/ ٢١١، مع ج١/ ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومساها/ ٢٢٠، الخلاصة الحوية/ ١١٣، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥
 - (٤) انظر مع ج١/ ٣٥٢، شرح الأشموي ج١/ ٣٩٥، شرح ابن عقيل ج١/ ١٦٩، اللغة العربية معناها ومساها/ ٢٢٠، الخلاصة الحوية/ ١١٦
 - (٥) انظر شرح الأشموي ج١/ ٣٩٧، حاشية الصبان ج١/ ٣٩٧، شرح ابن عقيل ج١/ ١٧٤، حاشية الخضرى ج١/ ١٧٤، الخلاصة الحوية ١١٦
 - (٦) تذكرها الاختصاصات النحوية الداخلة تحت باب أفعال مقاربه لنوى الظاهرة الاختصاص حصها
 - (٧) انظر المختص ج٣/ ٦٨، ٣٩١، ج٤، ١٢٦، مع ج١، ٣٥٢، اللغة العربية معناها ومساها/ ٢٢٠، الخلاصة الحوية (١١٨)، علاقات الاقتران في الجملة العربية/ ١٥
 - (٨) انظر شرح ابن عقيل ج١/ ١٧٨، الخلاصة الحوية، ١١٨
 - (٩) انظر شرح ابن عقيل ج١/ ١٨٠ وما بعدها، الخلاصة الحوية/ ٨١

- ٩- (إن وأخواتها) تختص بالدخول على الحملة الاسمية ونسخها^(١)
- ١٠- (لا) التي لفتى الجنس تختص بالدخول على الحملة الاسمية التي ركاها نكرتان ونسخها^(٢).
- ١١- (ظن وأخواتها) تختص - بعد استيفاء الفاعل - بالدخول على الحملة الاسمية ونسخها^(٣).
- ١٢- (حروف الجر)^(٤) تختص بالدخول على الأسماء^(٥).
- ١٣- (مذ، مذ، حتى، الكاف، الواو، رب، التاء) حروف جر تختص بالدخول على الاسم الطاهر^(٦).
- ١٤- (منذ، مذ) حرفا جر يختصان بأسماء الرمان^(٧).
- ١٥- (رُبَّ) حرف جر يختص بالدخول على التكرات^(٨).
- ١٦- (تاء) القسم تختص بالدخول على لفظ الخلالة (الله)^(٩).
- ١٧- (ربما، قلما) يختصان بالدخول على الأفعال^(١٠).

-
- (١) انظر الكتاب ج٣/ ١١٠، شرح المفصل ج١/ ١٩٨، شرح الكافية ج١/ ٢٤٧، مع ج١/ ٣٥٢، اللغة العربية معاً وماها/ ٢٢٠، الخلاصة الحوية/ ١١٩، ٨٠.
- (٢) انظر مع ج١/ ٣٥٢، ٤٦٩، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٠٦، الخلاصة الحوية/ ١٢٢.
- (٣) انظر الكتاب ج١/ ٣٩، ٤٥، ج٢/ ٣٦٨، المختص ج٣/ ١٨٨، ٩٥، ج٤/ ١٢٦، مع ج١، ٣٥٢، ج٢/ ١٥٩، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦، الخلاصة الحوية/ ١٥٦.
- (٤) تذكرها الاحتصاصات، العربية الداخلة تحت باب (حروف الجر) تنوي لظاهرة الاحتصاص حقها من الإحصاء وتنقي.
- (٥) انظر شرح المفصل ج٣/ ٢٤١، ٤٨١، شرح لأشموني ج١/ ٨٩ وما بعدها، الخلاصة الحوية ١٦٨، ٨١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٥١.
- (٦) انظر شرح ابن عقيل ج١/ ٣٣٨، الخلاصة الحوية/ ١٦٩.
- (٧) انظر شرح ابن عقيل ج١/ ٣٣٨.
- (٨) انظر الكتاب ج٢/ ١٠٨، المختص ج٤/ ١٣٩، شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، شرح الكافية ج٤/ ٢٨٩، مع ج٢/ ٣٤٩، والخلاصة الحوية/ ١٦٩.
- (٩) انظر المختص ج٢/ ٣١٩، شرح المفصل ج٣/ ٥٢٠ وما بعدها، مع ج٢/ ٣٩٣، وسائل أمر اللسان في النحو العربي/ ٢٦٠، علامات الاقتراء في النحو العربي/ ١٥.
- (١٠) انظر الكتاب ج٣/ ١١٥ وما بعدها، المختص ج١/ ٢٢٢، شرح المفصل ج٤/ ٤٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٤/ ٢٩١، مع ج٣/ ١٣، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١.

١٨ - (عند، لدى، سوى، قصارى الشئ، وحماذاه) تختص بالإضافة إلى المفرد
ظاهراً أو مضعراً^١.

١٩ - (وخذ، لئى، ذوالى، سَعْدَى) تختص بالإضافة إلى المفرد المضمر^٢.

٢٠ - (أولوا، أولات، ذو) تختص بالإضافة إلى المفرد الظاهر^٣.

٢١ - (إذا) الشرطية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية^٤.

٢٢ - (لما) الحينية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية التى فعلها ماض^٥.

٢٣ - (كلا، كلتا) تختصان بالإضافة إلى الاسم المعرفة المثنى^٦.

٢٤ - (حروف النداء) تختص بالدخول على الأسماء^٧.

٢٥ - (حروف نصب المضارع) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة^٨.

(١) نظر شرح ابن عقيل ج٢/ ١١، الخلاصة النحوية / ١٧٢ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربى
ج١/ ٣٩٢

(٢) انظر شرح ابن عقيل ج٢/ ١٢، الخلاصة النحوية / ١٧٢ وما بعدها

(٣) انظر الخلاصة النحوية / ١٧٢، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٩٢

(٤) انظر المقتضب ج٣/ ١٧٧، ج٤/ ٢٤٧، وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٥٤٨، ج٢/ ٢٦٧،
شرح الكافية ج١/ ٤١٨ وما بعدها، ارتشاف ج٣/ ١٠٦، مع ج٢/ ١٣١

(٥) انظر معى ، ٣٦٩، حاشية المختصرى عى شرح ابن عقيل ج٢/ ١٧، ١٨٤، البيان فى روائع
القرآن ج١/ ٦٥

(٦) نظر شرح بن عقيل ج٢/ ١١، الخلاصة النحوية / ١٧٢، ١٧٨، علاقات لاقتراح فى الحملة
العربية / ١٤.

(٧) انظر شرح لكافية ج١/ ٣١٤، شرح ابن عقيل ج١/ ٢٥، المدخل إلى دراسة النحو العربى
ج١/ ٣٥١، علاقات الاقتراح فى الحملة العربية ، ١٥

(٨) انظر لكتاب ج٢/ ١١٠، شرح المفصل ج٣/ ٢٤١ وما بعدها، ج٤/ ٦٤، شرح الأشموس ج١/ ٩١
وما بعدها، حاشية الصبيح ج١/ ٩٠، لغة العربنة معها ومساها / ١٧، القرائن النحوية
وطرائح التعامل والإعراس التصديري والمحل ٢٩، المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١/ ٣٥١،
انصاف والنعاف فى انسكر النحوى / ١١٠

- ٢٦- (أدوات الجزم) تختص بالدخول على الأفعال المضارعة^(١)
- ٢٧- (إذا) المفاجأة تختص بالدخول على الأسماء^(٢).
- ٢٨- (لو) تختص بالدخول على الأفعال^(٣).
- ٢٩- (لولا، لوما) اللتان تدلان على امتناع الشيء لوجود غيره تختصان بالدخول على الأسماء^(٤).
- ٣٠- (لولا، هلا، ألا، لوما) أدوات تحضيض تختص بالدخول على الأفعال^(٥)
- ٣١- (أما، ألا) أدوات عرض تختصان بالدخول على الأفعال^(٦).
- ٣٢- (كم) الخبرية تختص بكون تمييزها نكرة^(٧).

(١) انظر الكتاب ج١/٩٨، ٢٦٣، ج٣/١١١ وما بعدها، شرح المفصل ج١/١٦٠، ١٨٦، ج٣/٢٢٢، ٢٧٧، ج٤/١٤، ٨٣، ١٠٠، ١٢٢، ضرائر الشعر/ ٢٠٧ وما بعدها، شرح الكافية ج١/١٧٦، ج٤/٦، ارتشاف ج٣/١٠٦، همع ج٣/١٠٤، شرح الأشموس ج١/٩٠، ج٢/١٠٦، البيان في روائع القرآن ج١/١١٩، ج٢/١١٩، الخلاصة النحوية/ ٨١، ١٣٣، اللغة العربية معناها وماها/ ١٠٧، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية/ ٤ "بحث ألقاه أستاذ الدكتور نعم حسان في الندوة الدولية (اللغة العربية - إلى أين) بالرباط - المملكة العربية ١-٣ نوفمبر ٢٠٠٢".

(٢) انظر همع ج٢/١٣٤، شرح ابن عقيل ج١/٢٥٨، اللغة العربة معناها وماها/ ٢٢٠، الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٧٨، علاقات الاقتران في المجلة العربية/ ١٥

(٣) انظر المقتضب ج٣/٧٧، شرح المفصل ج١/١٦٠ وما بعدها، ج٤/١٠٢، شرح الكافية ج٤/٤٦٣، همع ج٢/٤٧٢ وما بعدها، ج٣/١٠٤، شرح الأشموس ج٤/٥٥ وما بعدها، حاشية الصان ج٤/٥٥ وما بعدها، اللغة لعربة معناها وماها/ ٢٢٠، بيان في روائع القرآن ج١/١١٩، علاقات الاقتران في احمده العربية/ ١٥.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ج٢/٢٠١ وما بعدها

(٥) انظر الكتاب ج١/٩٨، ١٠٠، ج٣/١١٥، ١٦٠، شرح المفصل ج١/٣٣٧، ج٤/٦٦ وما بعدها، شرح الكافية ج١/٤١٤، ٤٢٦، وما بعدها، ج٤/٤٥٢، معي/ ٣٦١، ارتشاف ج٣/٢٦٢، همع ج٣/١٠٤، شرح الأشموس ج٢/١٠٦، الخلاصة النحوية/ ١٣٦، ١٣٩، الظواهر الدعوية في التراث النحوي/ ٢٤٤

(٦) انظر شرح الكافية ج١/٤١٤، ج٤/٤٣١

(٧) انظر. شرح المفصل ج٢/٣٠٩، شرح الكافية ج٤/٢٨٩، ارتشاف ج١/٣٨٢

٣٣- (قد) تختص بالدخول على الأفعال^(١).

٣٤- (السين ، سوف) تختصان بالدخول على الأفعال المضارعة^(٢).

وأود قبل الشروع في التعليق على هذا الإحصاء للألفاظ المختصة نحويًا أن أقول : إن البحث استبعد ألفاظًا عدها النحاة من قبيل ما يختص بنوع معين من أقسام الكلم وعبر النحاة عنها بأنها علامات للنوع المعين، وهذه الألفاظ هي : (تاء الفاعل، تاء التأنيث: ساكنة، ومتحركة، ياء المحاطبة، نونا التوكيد، ياء النسب) واستبعدها البحث لعدم وضوح جانب الاستدعاء من هذه الألفاظ لدخولها المعين، فهي جميعًا من اللواصق الصرفية^(٣) التي تلحق آخر الكلمات لتفيد معنى معينًا، على حين أن جميع ما ذكر في الحصر من ألفاظ يتضح فيه جانب الاستدعاء من اللفظ المختص لما يختص به، وجانب الاستدعاء هذا من أحص خواص قرينة التضام^(٤) التي نحن بصدد دراسة الموقعية في ضوئها.

ومما سبق من إحصاء الألفاظ التي تختص بمدحول معين اختصاصًا نحويًا نلاحظ ما يلي : -

(١) انظر الكتاب ج١/٩٨، ج٣/١١٤ وما بعدها، المقتضب ج١/٢٢٢، شرح المفصل ج١/٣٣٧، ج٣/٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ج٤/٧١، شرح الكافية ج٤/٥، «رثشاف ج٣/١٨٥، شرح الأسموي ج١/٩١، اللغة العربية معها ومباها/ ١٠٧، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٢) انظر الكتاب ج١/٩٨، ج٣/١١٥، المقتضب ج١/٢٢٢، شرح المفصل ج١/٣٣٧، ج٣/٢٢٢، ٤٧٤ وما بعدها، ج٤/٧١، شرح لكافة ج٤/٥ وما بعدها، «رثشاف ج٣/١٨٥، شرح الأسموي ج١/٩١، المدخل إلى دراسة النحو ج١/٣٥٣، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١.

(٣) «نظر التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها/ ٣٤، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية/ ٣١، ١٣٥، ١٦٠، الأصول درسه يستمولوجية لمفكر اللغوي عبد العرب/ ٣١٧، اللغة العربية معها ومباها/ ١٢٧، نظواهر المعربة في انزياح النحو/ ١٥٦، ١٦٠ وما بعدها، ١٦٧، ١٧٠.

(٤) انظر ٧٢ من هذا البحث.

أولاً : أن الألفاظ المختصة بمدخولات معينة في اللغة العربية محصورة العدد من حيث هي ألفاظ ومبان، وغير قابلة للزيادة أو النقص، وهذه الملاحظة أحد وجوه الشبه بين طاهري الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل^(١).

ثانياً : أن عددا كبيرا من هذه الألفاظ يدخل تحت قسم الألفاظ المسية في اللغة العربية، ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا المضارع مما يأتي منه المضارع من (كان وأخواتها، أفعال المقاربة، ظن وأخواتها) وبعض الألفاظ الملازمة للإضافة إلى معين من أنواع الكلام، وهذا يدل على أن الألفاظ المختصة متأصلة في حق الساء، كما أن هذه الألفاظ - كذلك - تدخل تحت قسم الجامد من لفظة العربية ولا يخرج عن هذا القسم من هذه الألفاظ إلا ما يتصرف من الواسع الفعلية، وما سبق مؤداه أن الاختصاص النحوي - كظاهرة نحوية - تنقسم ألفاظه - في معظمها بالحمود والساء، وهاتان الصفتان من سمات الألفاظ المفتقرة تأصلا " فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل لكنها من ناحية أخرى تعد أحد وجوه الاختلاف بين الظاهرتين هذه الناحية الأخرى هي فيما يأتي في الملاحظة التالية .

ثالثاً : أن هذه الألفاظ لا تنظمها - عدا المتصرف من الواسع الفعلية - روابط اشتقاقية كالتي بين الكلمات المعجمية، وإن تعد كل لفظة منها قائمة بذاتها، وقصارى ما ينسب إلى أي منها من الروابط غيرها هو المشاركة في الوظيفة كالذي يربط بين حروف الجر وبعضها من حيث العمل الواحد وهو الجر، وكالذي بين وأخواتها من حيث العمل الواحد وهو النسخ للاستدعاء، فهذه الملاحظة من هذه الناحية تعد أحد وجوه الشبه بين الظاهرتين " - الاختصاص والافتقار المتأصل - لكنها من جهة أخرى - وهي الجهة المشار إليها في الملاحظة السابقة - تعد أحد وجوه الاختلاف بين الظاهرتين وهذه الجهة هي أنه على حين عدت الألفاظ التي

(١) انظر ٣٧ من هذا البحث

(٢) انظر ٣٧ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٨ من هذا البحث

يوجد بينها روابط اشتقاقية في ظاهرة الافتقار المتأصل لكون جميع ألفاظها حاملة ،
وحدث هنا في ظاهرة الاختصاص النحوي ألفاظ معجمية تربط بينها روابط
اشتقاقية وهي ما يتصرف من النواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة وظن
وأخواتها).

رابعاً : أن هذه الألفاظ لا يمكن أن ترتب ترتيباً جدولياً يقوم مثلاً على محاور
التكلم وفروعه والإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إلخ، وهذه الملاحظة من هذه
الناحية تعد من وجوه الشبه بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوي،
لكلها من جهة أخرى تعد وجه اختلاف بينهما، وهذه الجهة الأخرى هي أنه على
حين عدت الألفاظ التي تقل أن ترتب جدولياً هنا في ظاهرة الاختصاص
نحوي، وجدت هناك في ظاهرة الافتقار المتأصل ألفاظ تقبل أن ترتب جدولياً هي
ألفاظ الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة^(١)

حمساً : أنه إذا كانت الملاحظات السابقة رصدت صلات بين ظاهرتي
الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل، فإن هذه الملاحظة ترصد صلة بين ظاهرة
الاختصاص النحوي - موضوع الحديث - وظاهرة الافتقار غير المتأصل، فقد سبق
في الملاحظتين الثانية والثالثة أن من بين الألفاظ المختصة بحوي الأفعال الساحة
(كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها) وأن هذه الألفاظ لا توجد ضمن
ألفاظ ظاهرة الافتقار المتأصل، لكن هذه الألفاظ توجد كما سبق^(٢) - ضمن
أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل؛ لكونها أفعالا وكلمات معجمية لها مواد
اشتقاقية وتفرد بمعنى خارج السياق^(٣)، فإذا كان قد قامت صلات بين ظاهرتي
الاختصاص النحوي والافتقار المتأصل فيما سبق من ملاحظات فإنه قد وجدت

(١) انظر ٣٨ من هذا البحث

(٢) انظر ٣٨ من هذا البحث.

(٣) انظر ٥٦ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٣١ وما بعدها من هذا البحث

صلة بين ظاهرتي الاحتصاص النحوى والافتقار غير المتأصل من خلال هذه الملاحظة الحالية (خامسا) يكون بعض الألفاظ الداخلة ضمن الاحتصاص النحوى داخلة كذلك ضمن أبواب الافتقار غير المتأصل.

سادسا . فيما يتعلق بدرجات الإفادة الحاصلة من تصام هذه الألفاظ المحتصة ومدحولاتها فإنه يقال فيها مثل ما قيل في الملاحظات الخاصة بدرجات الإفادة ضمن الملاحظات التي ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالألفاظ المفتقرة تأصلا، وهذه الملاحظات تبدأ من الملاحظة الخامسة حتى الملاحظة التاسعة^(١)، فلا داعى لإعادة القول فيها مرة ثانية وذلك لتشابه الحاصل بين ظاهرتي الافتقار المتأصل والاحتصاص النحوى في هذه النقطة خاصة درجات الإفادة - والظاهرتان - كما سبق - وجهان من وجوه قرينة واحدة هي التضام، ويعالجان تحت اسم واحد هو التلازم، فاللفظ المحتص يصام ويلارم ما يختص بالدخول عليه، واللفظ المفتقر تأصلا يصام ويلارم ما يفتقر إليه، وقد أشرت^(٢) إلى وجود مساحة مشتركة بين الظاهرتين هي الأدوات والحروف

أما فيما يتعلق بدرجات الإفادة بين ألفاظ الأفعال الناسخة المذكورة ضمن ألفاظ الاحتصاص النحوى والتي تخرج عن نطاق الأدوات والحروف وبين ما تدخل عليه هذه الأفعال، فإنه يقال فيها مثل ما قيل في الملاحظة الخامسة من الملاحظات التي ذكرها البحث عقب الإحصاء الخاص بالأبواب النحوية، التي تفتقر افتقارا غير متأصل^(٣)، لكون هذه الأفعال كما سبق في الملاحظة السابقة (خامسا) من أبواب الافتقار غير المتأصل، فلا داعى - أيضا - لإعادة القول فيها

(١) انظر ٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢٥ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٧٠ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٦٢ وما بعدها من هذا البحث

سابعاً . أن طبع الاختصاص النحوى فى هذه الألفاظ هو الذى صيرها من
قرائن النحو؛ لأنه إذا علمنا ما تختص به اللفظة المعينة من هذه الألفاظ فإنه عند
حضور هذه اللفظة فى السياق تدل على مدحولها، فإذا وجدنا فى السياق مثلاً -
(إن) فهي قرينة ما تختص بالدخول عليه وهي الجملة الاسمية، وهكذا الحال مع
باقى الألفاظ المختصة ، وكذلك إذا وجد لفظ مختص فى السياق وليس بعده ما
يختص بالدخول عليه من الألفاظ فإن عدم حضور هذا المدخل فى السياق "يوجب
تقديره ، وهذا هو معنى كون الاختصاص النحوى قرينة، فإذا علمنا مثلاً - أن
(إذا) الشرطية تختص بالإضافة "إلى الجملة الفعلية نحو (إذا أنصأ فيها سمعوا لها
شهيقاً وهي تمور)" ، فإذا وليها اسم نحو (إذا السماء انشقت) ، فإن اختصاصها
باجملة الفعلية يوجب تقدير فعل بعدها يفسره الفعل المذكور بعد ذلك، ويكون
لتقدير (د انشقت السماء انشقت)" . وعلى هذا يمكن لقول بأن الاختصاص
النحوى باعتباره أحد أوجه قرينة التضام مسوع من مسوعات "قبول التقدير، سواء
عند الاستتار أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنما يكون للعناصر التى تتطلبها
عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساساً لقول تقدير المستتر أو المحذوف
وتتصافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة"

-
- (١) انظر المدخل إلى دراسة النحو العربى ج١ - ٣٥١، لدعوة العربية معاهدا ومساهدا / ٢٢٠ وما
بعدها، مقالات فى دعوة والأدب / ٣٥٨، المهيدي، اكتساب اللغة العربية لعرب الباطنيين / ٣٦
(٢) انظر انكتاب ج١ / ٩٨، ١٣٦، المقتضب ج٣ / ٧٧، شرح المفصل ج١ / ١٦١ وما بعده، ج٢
/ ٢٦٧، ج٤ / ٦٧، شرح الكفاة ج٤ / ٤٥٢، ٤٦٣، مع ج٢ / ١٣٣، اللغة العربية معاهدا
ومساهدا / ٢٢٣ وما بعده، البيان فى روائع القرآن ج١ / ٢٤ وما بعده، ١١٩، لقرائن النحو
واطرحة العاصم والإعرابى التقديرى والمحيى / ٤٩ وما بعده، ٥٢، انصاف وقيود التوارد ١٠١،
١٠٣، ١٠٥، وحده انسية واختلاف الأنظمة / ٣٧

(٣) سورة الملك آية ٧

(٤) سورة الشافى آية ١

(٥) الخلاصة للنحو / ٨١

(٦) انظر بوضيح وتثليلاً لدور قرينة دلالة الصيغة فى تقدير المسند فى حاشية (٢) من ٤٩ من هذا
البحث

عد الاستار^١ والآية السابقة تصلح شاهدا على ذلك فالدى سوع قول تقدير فعل بعد (إذا) الشرطية هو اختصاصها بالفعل أو الجملة الفعلية وتصافرت مع قرينة الاختصاص النحوى فى تقدير الفعل مدحول (إذا) الشرطية فى هذه الآية قرينة الذكر للفعل المفسر للفعل المحذوف بعد الاسم الذى ولى (إذا)، إذن يعد الاختصاص النحوى أحد مسوغات قبول التقدير^٢ فى السحور

ثامنا^٣ أنه إذا كان مما تثار به اللغة العربية تعدد المعنى الوطيمى للعبى الواحد سواء أكان هذا التعدد بحسب الأصل أم بحسب النقل^٤، فإن الاختصاص النحوى باعتباره قرينة يحدد المعنى الوطيمى للكلمة الواحدة فى السياقات المختلفة، ويحررها عن التعدد إلى لتحديد، وذلك اعتمادا على مدحول الكلمة فى كل سياق^٥، يفرق بين (إذا) الفجائية، و (إذا) الشرطية بمدحول هذه ومدحول تلك، والفجائية لا تدحل إلا على الاسم، والشرطية لا تدحل إلا على الفعل كما سبق^٦ وكذلك يفرق الاختصاص النحوى بين (لولا) و (لوما) الدالتين على امتناع لشيء لوجود غيره، و (لولا) و (لوما) الدالتين على التخصيص، فالأوليان لا تدحلان إلا على لاسم، والأخريان لا تدحلان إلا على الفعل - كما سبق^٧ - كما أن الاختصاص لنحوى يفرق بين (لما) الحينية التى بمعنى حين أو إذ، وبين (لما) النافية حيث إن الأولى تختص بالدحول على الفعل الماضى والثانية تختص بالدحول على المضارع

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٤

(٢) انظر السان فى روائع القرآن ج١ / ٢٤ وما بعدها، التصام وقيود التوارد / ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، وحده انه واحلاف الأنظمة / ٣٧، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢٣ وما بعدها، القرائن النحوية واطراح العامل / ٤٩ وما بعدها، ٥٢.

(٣) انظر البيان فى روائع القرآن ج١ / ١٣ وما بعدها، ٢٢ وما بعدها، ٥١، ٢٨٩، ٣٣١ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩١، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب / ٣٦٢، تطوير التأليف فى محلات اللغة العربية / ٧ وما بعدها

(٤) انظر السان فى روائع القرآن ج١ / ٣٣١، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٠، ١٩١

(٥) انظر ٧٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر ٧٦ من هذا البحث

وحزمه"، وهكذا، يكون الاختصاص الحوي قريبة تحديد المعنى الوظيفي للمسمى الواحد في السياقات المختلفة

تاسعا - أن النحاة جعلوا الاختصاص "من الأسس التي سوا عليها تقسيم الكلم؛ فالأسماء تختص بالحر، والتنوين، والنداء، وأداة التعريف، والأفعال التي تختص بتأني الفاعل والتأنيث، وياء المحاطبة، ونون التوكيد، ويختص لمصارع من بينها بدخول الحوارم - إلخ"^(١).

عاشرا - أن النحاة عندما قلوا بالاختصاص، رتبوا على القول به قواعد منها

أ - إنما يعمل الحرف إذا كان مختصا^(٢).

ب - أن الحروف المختصة بالأسماء تعمل في الأسماء وحدها دون الأفعال

ج - أن الحروف المختصة بالأفعال تعمل في الأفعال وحدها دون الأسماء^(٣)

ومعنى هذا أن النحاة عندما قالوا بأن للحروف عملا جعلوا الاختصاص في هذه الحروف هو سبب عملها، وجعلوا عدم الاختصاص في بعض الحروف هو سبب عدم العمل

ومع هذا فقد وجدت حروف مختصة بالأسماء ولا تعمل شيئا فيها مثل (ها) التيه و (أل) أداة التعريف، فإنها يختص بالدخول على الأسماء ولكن لا تؤثر إعرابيا فيها.

وكذلك وجدت حروف مختصة بالأفعال، ولا تعمل شيئا فيها مثل (قد)، و (السين) و (سوف) فإنها تختص بالدخول على الأفعال، ومع ذلك لا تؤثر إعرابيا فيها^(٤)

(١) انظر ٧٥ وما بعدها من هذا البحث

(٢) مقالات في اللغة والآدب / ٤٤، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١ / ٣٥١ وما بعدها

(٣) انظر الكذب ج٣ / ١١٦، الإنصاف ج١ / ١٥٦، ١٧٣، ٣٧٧، شرح المفصل ج١ / ١٨٦، ٣٥٧،

٤٨٧، ج٣ / ٢٧٧، ٤٨١ وما بعدها، ٦٠٣

(٤) انظر شرح المفصل ج١ / ٢١٠، ج٣ / ٢٤٦، مع ج١ / ٤٠

(٥) انظر شرح المفصل ج١ / ٢١٠، مع ج١ / ٤٠

(٦) انظر المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١ / ٣٥١ وما بعدها

وقد حاول بعض النحاة تسويغ هذا الخروج عن القاعدة في هذه الحروف السابقة فقال "كل حرف يختص بشئ ولم يرل منزلة الجزء منه فإنه يعمل" ، فكان هذه الحروف لم تعمل فيها تختص به لأنها بمنزلة الجزء منه.

حادى عشر : أن النحاة استفادوا من القول بالاختصاص النحوى فى الحكم على نوع بعض الكلمات وترجيح بعض الأقوال بقول سيبويه - رحمه الله : " ويقوى أيضا أن (من) نكرة قول عمرو بن قميئة.

يا رَبِّ مَنْ يُعِصُ أَذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَغَضَائِهِ وَاعْتَدَيْنُ

ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة" .

فسيبويه قد جعل مما يقوى القول بأن (من) نكرة وقوعها بعد (رَبِّ)، ودخول (رُبَّ) عليها، قَرَّبَ مما يختص بالدخول على الكرات^١

ثاني عشر : أنه إذا كان أستاذنا الدكتور/ تمام حسان قد راعى فى القول بالاختصاص النحوى بين الألفاظ ومدخولاتها جانب اللفظ^٢ ، فإن غيره من النحاة قد راعى جانب المعنى الذى تمثله بعض الألفاظ فى القول باختصاصها بمدخول معين دون غيره من أنواع الكلم يقول ابن يعيش - رحمه الله - : "فمن حصائص الفعل صحة دخول (قد) عليه نحو : قد قام وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، و (حرفى الاستقبال وهما السين وسوف) نحو . سيقوم، و سوف يقوم وإيها احتصت هذه الأشياء بالأفعال ؛ لأن معانيها فى الأفعال، فقد لتقريب الماصى من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه"^٣ ومعنى هذا الكلام - من ابن يعيش - أنه إذا كانت معانى الماضى والحال والاستقبال لا تتأتى إلا فى

(١) انظر شرح المفصل ج١/ ٣٢٧، مع ج١/ ٤٠، ٣٨٩ الأشياء والنظائر ج٢/ ٢٤٥ وما بعدها،

شرح الأشموى ج١/ ٩١

(٢) الكتاب ج٢/ ١٠٨

(٣) انظر ٧٤ من هذا البحث

(٤) انظر خلاصة النحوية/ ٨٠ وما بعدها، وانظر ٧٠ من هذا البحث

(٥) شرح المفصل ج٣/ ٢٢٢

الأفعال فقط دون غيرها من أنواع الكلم، فإن الحروف التي تفيد هذه المعنى تختص بها تنأى فيه هذه المعاني من الألفاظ دون غيرها.

ثم يقول ابن يعيش: "وكذلك حروف الجراء نحو: إن تقم أقم، لأن معنى تعليق الشئ على شرط إنها هو وقوف دحوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موحودة فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موحودة ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقل من الأفعال، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر، لأنها موحودان" (١) فإس يعيش في هذا النص أيضا قد جعل اختصاص أدوات الشرط بالمصارف المنصرف إلى المستقل فقط اعتمادا على المعنى المستفاد من تعليق شئ على شرط، وهو أن هذا الشئ ليس موجودا بعد، وإلا فلن يكون هناك معنى لجعله جراء، وهكذا راعى ابن يعيش في القول باختصاص بعض الألفاظ بمدحول معين جانب المعنى الذي تفيد هذه الألفاظ مع مدحولها

ثالث عشر: أن هذه الألفاظ المختصة ذات موقعية ثابتة بالسنة لما تختص بالدحول عليه فاللفظ المختص ومدحوله غير قابلين لتبادل المواقع فيما بينهما، ولا يستثنى من هذا الحكم إلا كان وبعض أحواتها، وطن وبعض أحواتها؛ حيث إن حر كان - غير الحملة - وأحواتها عدا (مادام) و (زال، وبرح، وفتى وامك) المنصب ساء يجوز أن يتقدم على كان وأحواتها (٢) والمستثنى من الحكم بثبات الموقعية بين المختص ومدحوله فيما سبق هو الخبر فقط، وهو حرء من مدحول المختص وليس كل المدحول، في حين أن الجزء الآخر من المدحول وهو اسم كان وأحواتها يجري عليه الحكم السابق ثبات الموقعية بين المختص ومدحوله (٣)، وكذلك فإن مفعولى (طن وما يتصرف من أحواتها أفعال القلوب) يجوز أن يتقدم مع (المفعولان) أو أن يتقدم أحدهما على طن وأحواتها أفعال القلوب المتصرف (٤)، وفي حال تقدم المفعولين معاً على طن أو إحدى أحواتها أفعال القلوب المتصرف يكون المتقدم

(١) شرح المفصل ج ٣/ ٢٢٢، ج ٤/ ٨٢ وما بعدها، ٨٩، ١٠٠، مع ج ٢، ٤٥٤.

(٢) انظر ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر ٨٥ من هذا البحث.

(٤) انظر ١٢٩ من هذا البحث.

عندئذ هو كل مدخول المختص، وفي حال تقدم أحد المفعولين فقط يكون المتقدم حراً من المدخول وليس كله

أما أحوات كان (ما دام) و (زال ، و برح ، و متى ، وانفك) المنفية بها^(١) فإنها تدخل في الحكم السابق بثبات الموقعية بين الألفاظ المختصة وبين ما تختص بالدخول عليه.

هذا، والموقعية الثابتة هنا هي تقدم أو تصدر اللفظ المختص وتأخر مدخوله الذي يختص بالدخول عليه، فالألفاظ التي تتقدم على مدخولها - من بين الألفاظ المختصة - منها (ها) التنبيه، و (أل) أداة التعريف، وحروف الجر، وما يلزم الإضافة إلى نوع من أنواع الكلم، وحروف نصب المضارع، وحروف جزم المضارع، وقد ، والسين، وسوف^(٢) وهذه الألفاظ وإن كانت الموقعية بينها وبين ما تختص بالدخول عليه ثابتة وهي تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله - إلا أنه ليس للاثنتين معا - المختص ومدخوله موقعية معينة داخل الجملة، بل يجوز لها أن يقعا أولاً أو وسطاً أو آخرًا حسب مراد المتحدث أو الكاتب في إطار تقدم اللفظ المختص وتأخر مدخوله

أما الألفاظ التي لها الصدارة - من بين الألفاظ المختصة - فمنها :-

(النواسخ الحرفية و (لما) الحينية، وأدوات الداء، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات العرض، وكم الخبرية)^(٣)، فكل لفظة من هذه الألفاظ تلزم صدر جملة، وهذه الجملة قد تكون كاملة قبل دخول اللفظ المختص عليها نحو :
النواسخ الحرفية، فهي تدخل على جملة كاملة، ولا تعد هذه النواسخ جزءاً من أجزاء بناء هذه الجملة، والأمر نفسه يقال في (أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات العرض) فكل أداة من هذه الأدوات تدخل على جملة كانت كاملة قبل دخول هذه الأداة وإنما كن دخول الأداة على هذه الجملة التي تلزم صدرها دخولاً

(١) انظر ٩٨ من هذا البحث

(٢) انظر ٣٣ وما بعدها، ٤٩ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٤٩ وما بعدها، ٩٧ وما بعدها، ١١٣ وما بعدها من هذا البحث

لمعى إصافى بعد أن استوفت هذه الجمل عناصر سائها ، ولم يكن دخول الأداة على هذه الحمل دخول بناء لهذه الحمل، وقد تكون الحملة التى تترم هذه الألفاظ صدرها غير كاملة قبل دخول اللفظ المختص، ويكون هذا اللفظ المختص أحد عناصر بناء الحملة التى هو صدرها، نحو . أدوات الداء وكم الخيرية فى نحو يا محمد، وكم عدو للإسلام، فكل من (يا) الداء، و (كم) الخيرية كان أحد عناصر بناء جمته، فدخول اللفظ المختص المتصدر نحو هذه الخمس يكون دخول بناء للحمية بالإصافة إلى المعنى الذى يوجد هذا اللفظ المختص فى حملته التى هو أحد عناصر سائها.

وما سبق فى هذه الملاحظة هو موضوع الحديث المفصل فى الفصل القادم.

الفصل الثاني

" الموقعية في ضوء قرينة الرتبة "

يعرف أستاذنا الدكتور/ تمام حسان الرتبة^٣ بقوله: "المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثالثاً سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرصاً للتعير سميت غير محفوظة".^١

إذن الرتبة لا تكون للكلمة مفردة أو معرلة عن غيرها من عناصر بناء الجملة، وإنما تكون بالنظر إلى غيرها من عناصر الجملة أو التركيب، فإذا كانت رتبة كلمة معينة هي التقدم، فهذا التقدم لهذه الكلمة يكون بالنظر إلى رتبة التأخر لكلمة أخرى، والكلمة المتقدمة لا تكون متقدمة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متأخرة عنها، والكلمة المتأخرة - كذلك - لا تكون متأخرة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متقدمة عليها، والكلمة المتقدمة والكلمة المتأخرة تكونان معاً في جملة واحدة أو تركيب لعوى واحد، وما سبق هو ما نص عليه أستاذنا الدكتور/ تمام بقوله "موقع معلوم لصاحبها".

(١) انظر أيضاً في تعريف الرتبة معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض واللقافية / ١٣٧، قرب الرتبة وقيمتها في النحو العربي / هـ وما بعدها، ٩٩ وما بعدها، الافتتاح في النحو العربي / ١٤، مشكلة المعنى بين النحو والسلافة / ٧٧ "رسالة دكتوراه بدر العموم" المعنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٤٥، ١٥٠، بنية الجملة الخيرية في النصيحة المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير / ١١ "مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة العدد ١٤ - ١٩٩٤، لغة الشعر دراسة في الصلابة الشعرية / ٢٨٥ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الحمنه بين القدم والحديث / ٣٢٥، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢١٥ وما بعدها، طواهر العروض ووسائل فتح الفيلس في التراكييب العربية / ٣٩٢ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٢ - ١٩٩٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ٢٩١، ٢٩٣ "مجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى عدد ٢ / ١٩٨٤

(٢) مصالاب في اللغة والأدب / ٣٥٧ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧ وما بعدها، البيان في أنواع القرآن حصاً / ٦٧، ٢٢٣، ٣٢٤، الخلاصة النحوية / ٢٠، ٢٤، ٨٣، وحدة الـ واختلاف الأنظمة، ٣٦

هذا، وقد تكون للكلمة المعينة رتبة التقدم الدائم أو التأخر الدائم عن صاحبيتها في الجملة أو التركيب، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبيتها رتبة محفوظة.

وقد يكون للكلمة المعينة التقدم أحيانا والتأخر أحيانا أخرى عن صاحبيتها، فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبيتها رتبة غير محفوظة.

فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبيتها، والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة لا تلزم التقدم أو التأخر عن صاحبيتها، بل يمكن لها أن يتغير موقعاهما في الجملة فيتقدم ما حقه التأخر ويتأخر ما حقه التقدم مع احتفاظ كل كلمة منهما ببابها النحوي الذي تمثله في الجملة حال التقدم أو التأخر، عني حين أن ذلك التعبير في الموقعين بين الكلمتين لا يتأني في الرتبة المحفوظة مع احتفاظ كل كلمة من الكلمتين ببابها النحوي الذي كانت عليه إلا في غير الاحتيار أو مع أمن اللبس.

والكلمة صاحبة الرتبة المعينة وصاحبيتها - فيما سبق - تمثل كل منهما بابا نحويا معينا في كثير من الحالات - كأن تكون الأولى - مثلا - اسما لكان وصاحبيتها خيرا لكان أو تكون الأولى مستدا وصاحبيتها حبرا أو تكون الأولى فاعلا وصاحبيتها مفعولا وهكذا، وقد لا تمثل إحدى الكلمتين بابا نحويا له إعراب معين، كما في الأمثلة السابقة، بل تحمل معنى أسلوب نحوي معين كما في الرتبة بين (إلا) أداة الاستثناء والمستثنى بها، فالأولى لا تمثل بابا نحويا له إعراب معين كما هو حال صاحبيتها (المستثنى) ولكن تمثل (إلا) أسلوبا نحويا معينا هو الاستثناء، ومع ذلك فيبين الكلمتين (إلا) و(المستثنى) رتبة محفوظة، وكذلك الحال في حرف العطف والمعطوف، وأدوات نصب المضارع والمضارع، وأدوات جزم المضارع والمضارع، وروو المعية والمفعول معه، وحروف الجر والاسم المجرور وغير ذلك، فهي الأمثلة الأولى - التي تمثل الكلمتان فيها بابين نحويين - يكون القول بالرتبة - محفوظة أو غير محفوظة - قولاً بالرتبة بين السابيين اللذين عُبر عنهما بالكلمتين

ولا يقال مثل الكلام السابق في النوع الثاني من الأمثلة - التي لا تمثل فيها إحدى الكلمتين بابا نحويا معينا له إعراب معين - لأن الرتبة في هذه الأمثلة رتبة بين أداة تمثل أسلوبا نحويا معينا وبين باب نحوي

هذا، ويقول أستاذنا الدكتور/ تمام معللا تقسيم الرتبة إلى قسمين، وعد غير المحفوظة منها رتبة " قد يقول قائل قد فهما أن يسمى المحفوظة منها رتبة؛ لأنها يتحتم بها أن تأتى إحدى الكلمتين أولا والأخرى ثانيا ولا عكس، فما بالك بكلمات يمكن لإحداها أن تتقدم حيا وتتأخر حيناً آخر، ندعى أن يبيها رتبة غير محفوظة، والجواب: أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو " حياك الله، أو بالمحافظة عليها نحو . هذا أحى، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس أو اتقاء محالة القاعدة أو الأصل أو اختلاف المعنى "

ومعنى هذا أن الرتبة المحفوظة ليس لأحد أن يجرح عنها - في الاختيار - لأن اللغة العربية قد حددت حالات معينة يجب فيها - إذا أريد لتواصل والمهم بين المتحدثين هذه باللغة - مراعاة الترتيب بين العناصر المؤلفة للجمل والتراكيب أو بين بعض هذه العناصر وهذه الحالات هي بمثابة القواعد والأسس الراسخة التي لا تقبل التغيير فيها أو التدليل، فإذا عدل المتحدث أو الكاتب عن مراعاة الترتيب بين العناصر النحوية في إحدى هذه الحالات وتحطها عد التطبيق من غير قرينة تساعد على الترحص في مراعاة الترتيب بين العناصر أو تسمح به " أوقع السامع أو القارئ في لبس منهى عنه من قواعد اللغة، ويكون قد حرج عن النظام اللغوي "

(١) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٦٧ وما بعدها، ٢٣٢، ح ١٠٨ / ٢، الخلاصة النحوية / ٨٣ وما بعدها، وحده الأسية و اختلاف الأنظمة / ٣٦

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٣٦، الخلاصة النحوية / ٢٠، ٨٣، الأصول دراسة إستيمولوجية لفكر اللغوي عبد العرب / ٨٠، البيان في روائع القرآن ج ١ / ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠ وما بعدها، التمهيد في كساب لغة عربية لعبد الطفيق / ١١٥، ١٢٨، من طرق القرآن لكريم ١٨٣ "مجلة مجمع اللغة العربية" عدد ٤٩ - ١٩٨٢، درجات لخطأ والصواب في اسحو والأسلوب / ٧٧، ٨٦ وما بعدها، وحده لبيبة واختلاف الأنظمة / ٤١، ونظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر لغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، التمهيد في كساب اللغة العربية لعبد الطفيق / ١٢٨

الذي وضعته اللغة لنفسها، هذه الحالات السابقة هي ما يمثل المسائل التي تحفظ فيها الرتبة بين العناصر النحوية في النحو العربي.

هذا، وهناك حالات أخرى سمحت اللغة العربية - إذا لم يعرض عارض يوجب حفظ الرتبة بين العناصر أو يوجب عكسها^(١) - فيها بالاختيار في ترتيب العناصر داخل الجمل والتراكيب لمن أراد، فمن أراد أن يعكس الرتبة بين العناصر فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم فله ذلك ومن أراد أن يلتزم الأصل يوضع كل كلمة في موضعها الذي قضت به قواعد اللغة فله ذلك، والفهم والتواصل قائمان في أي الاختيارين يختار، والصواب النحوي كذلك قائم في كلا الاختيارين، فهو لم يجرح على نظام اللغة، لكن من ناحية درجات الجمل في الأسلوب فليس الاختياران سواء، فالرتبة غير المحفوظة "في الأسلوب مؤثر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقدير عبارة واستعجاب معنى أدبى"^(٢) ومحالمة الكاتب أو المتحدث للأصل في الرتبة غير المحفوظة "تعد من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة"^(٣)، وهذه الحالات الأخيرة التي سمحت اللغة فيها بالاختيار في الترتيب بين العناصر هي ما يمثل المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي.

وبعد ما سبق أقول إن الرتبة لا تحفظ فقط بين الكلمات المفردة - التي تمثل في كثير من الحالات أبوانا نحوية - بعضها مع بعض، ولكن قد تحفظ الرتبة أيضا بين الحمل الكاملة بعضها مع بعض كما سيأتى^(٤)، كما أن القول بعدم حفظ الرتبة

(١) انظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

(٢) لب في روائع القراء ح ١/٦٧، ح ٢/١٠٨، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعمر المايطين ص ١٢٨ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ٨٣/٨٦، وحدة الية واختلاف الأنظمة/ ٣٦، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٧ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الحمل بين القديم والحديث/ ٣٢٦

(٣) الخلاصة النحوية/ ٨٣، لب في روائع القراء ح ٢/١٠٨، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعمر المايطين ص ١٢٨ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب/ ٣٧٠ وما بعدها، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب/ ٧٧، العلامة الإعرابية في الحملة بين القديم والحديث ٣٢٦

(٤) انظر المسائل أرقام ٥٩، ٥٠، ٦٠، ٧٢، ٧٨ من المسائل التي في حصر الرتبة المحفوظة في ٩٧ وما بعدها من هذا البحث

يتحطى الكلمات - التي تمثل أبواباً نحوية - بعضها مع بعض إلى القول بعدم حفظ
الرتبة بين الحمل الكاملة بعضها مع بعض كذلك، كما سيأتى أيضاً .

وقبل الشروع في ذكر المسائل التي تمثل كل نوع من نوعى الرتبة أود أن ألفت
الانتباه إلى أن البحث حاول - جهده - حصر جميع المسائل - بما في ذلك مسائل
الباب النحوى الواحد - التي تدخل تحت أي من نوعى الرتبة، ثم فصل البحث بين
مسائل النوعين في الحصر والمعالجة، فأتى حصر المسائل التي تدخلها الرتبة
المحفوظة مستقلاً في موضع خاص من البحث، ثم علق البحث بما يستفاد من
الحصر، وبعد ذلك أتى حصر المسائل التي تدخلها الرتبة غير المحفوظة في موضع
مستقل من البحث كذلك، ثم علق البحث بما يستفاد من هذا الحصر

هذا شئ يحسب البحث أنه لم يسق إليه - إلا في محاولة يأتى ذكرها بعد قليل -
من حيث تجريد هذه المسائل وحصرها بمجموعة في موضع واحد على مستوى جميع
أبواب النحو بما في ذلك جميع الحالات التي تدخل تحت الباب النحوى الواحد،
بعداً عن الخلاف بين النحاة في هذه المسائل واعتمد البحث في اختياره لمسائل هذا
الحصر المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم، وهو في كثير من المسائل مذهب جمهور
النحاة من المدرستين البصرة والكوفة أو مذهب لصريين أو جمهورهم، ومعنى
عبارة " المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم " هو أن لنحاة اليوم إذا سمعوا من
يعرب كلمة (زيد) في نحو زيد خرج، فعلاً فإنهم لا يقبلون ذلك منه مع علمهم
بوجود من يميز ذلك من النحاة القدماء^(١)، وكذلك لا يقبل النحاة اليوم أن يُقدَّم
كاتب أو متحدث حر (رال أو برح أو فتى أو انك) المنفية بما عليها، مع علمهم
بوجود من أحاز ذلك من النحاة القدماء^(٢)، وهكذا في كثير من المسائل التي فيها

(١) انظر المسألة رقم ٣٦ من حصر الرتبة عبر المحفوظة في ١٣٢ من هذا البحث
(٢) انظر الخصائص ج ٢/ ١٦٠، شرح المفصل ج ١/ ١٤٧، شرح الكافية ج ١/ ١٦٤، ارتشاف ج
١/ ١٧٩ وما بعدها، شرح الأشموسى ج ٢/ ٦٤ وما بعدها
(٣) انظر الخصائص ج ٢/ ١٥٩، شرح المفصل ج ٣/ ٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية ج ٤/ ١٩٤،
ارتشاف ج ٢/ ٨٧، مع ج ١/ ٣٧٣، شرح الأشموسى ج ١/ ٣٦٧ وما بعدها

أكثر من رأى للحاة السابقين رحمهم الله، فإن النحاة اليوم لا يقلون من الكتاب أو المحدثين غير الرأى الذى اشتهر العمل به وصار التطبيق عليه.

وما سبق لا ينفى أن من المسائل التى وردت فى الحصر مسائل مجمع عليها من النحاة^(١) أو كالمجمع عليها، وإن لم يصرح النحاة بالإجماع فيها، كما لم يتقلوا خلافا فيها^(٢).

ولا ينبغي أن يحمل ما سبق من اعتماد الباحث المذهب المعمول به فى حصره للمسائل على أنه دعوة إلى التقليل من شأن الخلاف بين النحاة أو اعتقاد بقلة أهمية هذا الخلاف أو دعوة إلى تجاهده، لا، ليس هذا مقصود الباحث الته، وإنما مثل الباحث فى هذه الحال مثل القارئ الحافظ والقراءات القرآنية، فإنه لا ينبغي للإمام أن يخلط قراء بأخرى فى صلاته، وإذا فعل ذلك عدَّ محالما للصواب فى نظر علماء القراءات، وليس هذا دعوة من علماء القراءات إلى حذف القراءات الأخرى التى لا يقرأ بها فى أهل المصر الواحد، أو إهمالها، أو تقليلا من شأنها، ومع كل ما سبق فمن أراد أن يعرف الآراء المختلفة فى المسائل المذكورة فى الحصر فالمراجع مدونة بصفحاتها فى حواشى كل المسائل، ولعلنى فى محاولتى حصر هذه المسائل على هذا النحو - أكون مفتديا ناس حى - رحمه الله - وهو الذى حاول - من السابقين - حصر هذه المسائل مجردة من الخلاف النحوى - إلا فى القليل جدا منها - وذلك فى كتابه الخصائص فى باب (فى شجاعة العربية) تحت عنوان (فصل فى التقديم والتأخير)^(٣)، وقد بدأه بقوله "ودلك على ضربين: أحدهما ما يقله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار"^(٤)، ثم بدأ فى ذكر المسائل وحتم المسائل التى ذكرها بقوله

(١) راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسألتين رقمي ١٥٠٥ من المسائل التى فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٧ وما بعدها من هذا البحث، والمسائل أرقام ٣، ١٣، ٢٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث

(٢) راجع المراجع المذكورة فى حواشى المسائل أرقام ١٤، ٢٦، ٣٣، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦ من المسائل التى ذكرت فى حصر الرتبة المحفوظة فى ٩٩ وما بعدها من هذا البحث، والمسألة رقم ٢٤ من مسائل الرتبة غير المحفوظة فى ١٣٠ من هذا البحث

(٣) انظر الخصائص ج ٢/ ١٥٨ - ١٦٤

(٤) الخصائص ج ٢/ ١٥٨

"فهذه وحوه التقديم والتأخير في كلام العرب، وإن كما تركنا منها شيئاً، فإنه معلوم الحال ولا حق بها قدمناه"^(١).

أما المسائل التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة فهي كما يلي^(٢):

١ - مرجع الضمير يتأخر عن الضمير لفظاً ورتبة^(٣) في حالات سبع^(٤)

٢ - ضمير الشأن يتصدر الجملة^(٥) المفسرة له^(٦).

٣ - الصلة لا تتقدم على الموصول^(٧).

٤ - معمول الصلة لا يتقدم^(٨) على الموصول^(٩).

٥ - اسم كان - وأخواتها - لا يتقدم عليها^(١٠)

(١) الخصائص ج٢/ ١٦٤

(٢) أذكر هنا بأن المسائل مرتبة حسب ترتيب ابن مالك لأنواب النحو في ألعبه

(٣) انظر هذه الحالات السبع مثلاً لها في ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر المقتضب ج٢/ ١٤٢ وما بعدها، شرح التسهيل ج١/ ١٦١ وما بعدها، شرح الكافية ج٢

١٣، ارشاف ج١/ ٤٨٣ وما بعدها، معنى اللب / ٦٣٥ ما بعدها، الصرائر وما يسوع لشاعر

دون النائر ١٢٧ وما بعدها، مع ج١/ ٢٢٤ وما بعدها، الأشاء ج٣/ ٧٧ وما بعدها، شرح

لأشعري ج٢/ ٨٥ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها

(٥) انظر بياناً وتميلاً هذه المسألة في ٥٣، ٢٤٣ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر شرح الكافية ج١/ ٢٣١، ج٣/ ١٢١، شرح التسهيل ج١/ ٢٩٩، معنى / ٦٣٦ مع ج١

/ ٣٣١، شرح الأشعري ج٤/ ٧٨، حاشية الصان ج١/ ٣٧٦، السان في روائع القرآن ج٢/ ٩٥،

الظواهر النحوية في التراث النحوي / ٢٢٥، ٢٣٢ وما بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية

١١٩

(٧) انظر الخصائص ج٢/ ١٦١، شرح المعصل ج١/ ٣٨٩، شرح الكافية ج٢/ ١٥٠، ارشاف ج١

/ ٥٥٠، مع ج١/ ٢٨٥، ج٢/ ٢٨٣، ج٣/ ٤٦، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، النعة العربية

معها ومباها / ٢٠٧

(٨) فلا يجوز في نحو جاء زيد كي يتعلم العلم أن يقال جاء زيد العدم كي يتعلم

(٩) انظر الخصائص ج٢/ ١٦١، شرح الكافية ج١/ ٢٣٤، ٤٠٢ وما بعدها، ج٢/ ١٥٠ وما بعدها،

٤٧٤، ارشاف ج١/ ٥٥٢ وما بعدها، مع ج١/ ٢٨٦، ٢٨٣، ٢٩٢، ج٢/ ٤٦،

شرح الأشعري ج٢/ ٢٦٥، ٤٤٠، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية

المائل والأصول / ٢٢٠ وما بعدها

(١٠) انظر شرح المعصل ج٢/ ٣٨٥، الخصائص ج٢/ ١٦١، الأساليب الإيضاحية في النحو العربي /

٣٥

- ٦ - خبر كان - وأخواتها - الذى هو جملة لا يتقدم على كان - وأخواتها نفسها^(١)
- ٧ - خبر كان - وأخواتها - الذى هو جملة لا يتقدم على اسمها^(٢).
- ٨ - خبر كان - وأخواتها - الذى هو غير الجملة والذى تأخر معموله المرفوع^(٣) لا يتقدم على كان^(٤).
- ٩ - خبر أخوات كان (ما دام) و(زال، وبرح، وفتى، وانك) المنفية بها لا يتقدم عليها^(٥).
- ١٠ - معمول خبر كان - وأخواتها الذى هو غير الظرف والجار والمحرور لا بتوسط^(٦) بين كان واسمها^(٧)
- ١١ - خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس لا يتقدم على اسمها^(٨)
- ١٢ - معمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذى هو غير الظرف الجار والمجرور لا يتقدم^(٩) على اسمها^(١٠)

-
- (١) انظر ارشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٤، اراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٣٣
 - (٢) انظر ارشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٤
 - (٣) فلا يجوز في نحو كان ريد قائما أبوه أن يقال قائما كن ريد أبوه
 - (٤) انظر ارشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٥
 - (٥) انظر الخصائص ج٢/١٥٩، شرح المفصل ج٣/٣٨٦ وما بعدها، شرح الكافية ج٤/١٩٤، ارشاف ج٢/٨٧، مع ج١/٣٧٣، الأشباه ج٢/١٢٠ وما بعدها، شرح الأسموسى ج١/٣٦٧ وما بعدها، الخلاصة النحوية ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٢ وما بعدها
 - (٦) توسط معمول الخبر في هذه الحال له أربعة احتمالات، ثلاثة منها داخله في هذا الحكم فهي مرفوعة وتوسط فيها غير معمول وهي كن طعامك أكلا ريد، كن طعامك ريد أكلا، أكلا كن طعامك ريد، وبغى احتمال ريد وهو لقول لعوي ولكنه يدخل في الرتبة غير المحفوظة وهو كان أكلا طعامك ريد، انظر المسألة رقم ٧ من حصر الرتبة غير المحفوظة في ١٢٧ من هذا البحث
 - (٧) انظر ارشاف ج٢/٨٨، مع ج١/٣٧٥ وما بعدها، الأشباه ج٣/١١٩ وما بعدها، شرح لأسموسى ج١/٣٧٤ وما بعدها، حاشية الصب ج١/٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٣ وما بعدها
 - (٨) انظر الكتاب ج١/٥٩، انقضاء ج٤/١٨٩ وما بعدها، الخصائص ج١/١٦٢، شرح الكافية ج١/٢٥٧، ج٢/٢١٩، ٢٢١، شرح الأسموسى ج١/٣٩٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٦، وسائل أمر اللبس في النحو العربي/ ٢١١
 - (٩) فلا يجوز أن يقال في نحو ما ريد أكلا طعامك ما طعامك ريد أكلا
 - (١٠) انظر شرح لأسموسى ج١/٣٩٢، حاشية الصبان ج١/٣٩٢، الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ ٢٨٨ وما بعدها، وسائل أمر اللبس في النحو العربي، ٢١١ وما بعدها

- ١٣ - خبر أفعال المقارنة لا يتقدم عليها^(١)
- ١٤ - إن وأحواتها^(٢) تتصدر جملها^(٣).
- ١٥ - خبر إن وأحواتها الذي هو غير الظرف والجار والمجرور لا يتقدم على اسمها^(٤).
- ١٦ - معمول خبر إن - وأحواتها - الذي هو غير الظرف والجار والمجرور لا يتقدم على اسمها وخبرها معا^(٥).
- ١٧ - خبر (لا) التي لنفي الجنس لا يتقدم على اسمها^(٦).
- ١٨ - خبر (لا) التي لنفي الجنس لا يتقدم عليها^(٧).
- ١٩ - معمول خبر (لا) التي لنفي الجنس لا يتقدم على اسمها^(٨).
- ٢٠ - الماعل لا يتقدم على فعله^(٩).

- (١) نظر شرح الكافية ج٤/٢١٧، ٢١٢، ارتشاف ج٢/١٢٢، مع ج١/٤٢٠، شرح الأسموي ج١/٣٧١، مسائل أمر اللبس في النحو العربي / ٢٥٠
- (٢) يستثنى من أحوات (إن) في هذا الحكم - (إن) لفتح حيث إنها ومعمولها في تقدير المفرد نظر شرح المفصل ج٢/٢٤٢، شرح الكافية ج١/٤٠١، ٤٣٤، ج٤/٣٣٩، ٣٣٤
- (٣) نظر شرح الكافية ج١/٢٣٤، ٤٠١، ج٢/١٨٩، ج٤/٣٣٩، ٣٣٩، الأشياء، ج٢/١٩٦، الصدارة في الجسد العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/٣٠٧
- (٤) نظر الكتاب ج١/٥٩، المختضب ج٤/١٠٩ وما بعدها، ١٩٠، شرح المفصل ج١/٢٠٠، شرح الكافية ج١/٢٥٧ وما بعدها، ج٤/٤٨٢ ارتشاف ج٢/١٣٢، مع ج١/٤٣٤، ج٣/٩٣، شرح الأسموي ج١/٤٢٦، الخلاصة النحوية / ١٢١، «ظواهر» للمعوية في التراث النحوي ٢٨٧
- (٥) فلا يجوز في نحو إن ريدا أكل طعامك أن يقال إن طعامك ريدا أكل
- (٦) نظر ارتشاف ج٢/١٣٢، مع ج١/٤٣٥، شرح الأسموي ج١/٢٤٦ وما بعدها، «ظواهر» للمعوية في التراث النحوي / ٢٨٧ وما بعدها
- (٧) نظر مع ج١/٤٦٩، شرح الأسموي ج٢/٩
- (٨) انظر مع ج١/٤٦٩
- (٩) فلا يجوز نحو لا طالما جلا حاضر الآن أن يقال لا الآن طالما جلا حاضر
- (١٠) انظر حاشية الصبان ج٢/٩
- (١١) انظر الخصائص ج٢/١٦٠، شرح المفصل ج١/١٤٧، شرح الكافية ج١/١٦٤، ارتشاف ج٢/١٧٩ وما بعدها، شرح الأسموي ج٢/٦٤ وما بعدها، «لغة العربية معاً» ومساها / ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، ١٢٤

- ٢١ - نائب الفاعل لا يتقدم على فعله^(١)
- ٢٢ - المصدر المؤكد مضمون جملة^(٢) لا يتقدم عليها^(٣)
- ٢٣ - المفعول معه لا يتقدم على واو المعية^(٤).
- ٢٤ - المفعول معه لا يتقدم^(٥) على عامله^(٦).
- ٢٥ - المفعول معه لا يتقدم^(٧) على صاحبه^(٨).
- ٢٦ - المستثنى لا يتقدم على أداة الاستثناء^(٩)
- ٢٧ - المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله معا^(١٠) في أول الكلام^(١١)
- ٢٨ - المستثنى لا يتقدم على عامله في الاستثناء المصروع^(١٢)

- (١) انظر الخصائص ج٢/ ١٦٠، ارتشاف ج٢/ ١٨٤، اللغة العربية معها ومبناها/ ٢٠٧، الخلاصة النحوية/ ٨٤، ١٢٤، مع اللس ووسائل لوصول إلى اللغة العربة/ ١٢٨
- (٢) فلا يجوز في نحو هو اسي حقا، وله على دسارعة انه أن يقال حقا هو اسي، واعترافه على دسار
- (٣) ارتشاف ج٣/ ٢١٥، مع ج٢/ ٩٢
- (٤) انظر شرح المفصل ج١/ ٣٥٦، ابيد في رونغ القرآن ج١/ ٦٨، قرية اربة وقسمها في النحو العربي/ ١٢٥، حله الفاعل بين النكم والكيف/ ١٣٣
- (٥) فلا يجوز في نحو اسي ماء واخشه أن يقال واخشه اسي ماء
- (٦) انظر الخصائص ج٢/ ١٥٩، شرح المفصل ج١/ ٣٥٦، شرح الكافية ج١/ ٣١٤، ج٢/ ٣٨ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ وما بعدها، مع ج٢/ ١٧٨، ٥٠٢، شرح لأشموي ج٢/ ٢٠١، الخلاصة النحوية/ ١٦١، وسائل ألس في النحو العربي/ ١٧٤
- (٧) فلا يجوز في نحو اسي ماء واخشه أن يقال اسي ماء واخشه ماء
- (٨) انظر شرح الكافية ج٢/ ٣٨ وما بعدها، ٤٥، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ وما بعدها، مع ج٢/ ١٧٨ وما بعدها، شرح لأشموي ج٢/ ٢٠١ وما بعدها
- (٩) انظر ضرائر الشعر/ ٢١٢، البيان في روائع انقرآن ج١/ ٦٨، اللغة العربية معها ومبناها/ ١٢٦، ٢٠٧، مقالات في اللغة والأدب/ ٤٩، مرته لرتنه وفيبتها في نحو لعربي، ط
- (١٠) فلا يجوز في نحو قام لقوم إلا يريد أن يقال إلا ريلنا قام القوم
- (١١) انظر الخصائص ج٢/ ١٥٨، شرح الكافية ج٢/ ١١٨ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٠٦، مع ج٢/ ١٩٤ وما بعدها، حاشه اصان ج٣/ ٢١٨ حاشه الخصري ج١/ ٣٠٤، ارء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب/ ٢٢٩ وما بعدها، ٢٣٣
- (١٢) انظر شرح الكافية ج٢/ ١١٩ وما بعدها

- ٢٩- المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه وعامله غير المتصرف معا إذا توسط المستثنى بين حرأى ' كلام ولم يتقدم في أول الكلام "
- ٣٠- الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور " بالإضافة أو احرف غير الرائد
- ٣١- الحال لا تتقدم على عاملها الذى هو غير الفعل المتصرف " وغير ما يشبه الفعل " .
- ٣٢- الحال لا تتقدم على عاملها المتصرف إذا كان العامل " مصدرا أو صلة (ال) أو صلة لحرف مصدرى أو كان مقرونا بلام الابتداء أو مقرونا بلام القسم أو كان أفعل التفضيل أو معهم تشبيه " .
- ٣٣- جملة الحال لا تتقدم على واو الحال " .
- ٣٤- جملة الحال المصدرة بواو لا تتقدم " على عاملها " .

- (١) ولا يجوز نحو القوم إلا ريد في الدار
- (٢) انظر ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، مع ج٢/ ١٩٥، حاشية الصان ج٢/ ٢١٨ وما بعدها
- (٣) نحو عرفت قام هند مرفة، مررت بهد صاحبة
- (٤) انظر شرح المفصل ج١/ ٤٧٩، شرح الكافية ج٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٤٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٢ وما بعدها، جملة الفاعل بين لكم والكيف/ ٢٣١ وما بعدها
- (٥) نحو أما علما فعدم، ما أحسن ريد راكبا
- (٦) انظر المختص ج٣/ ٣٦، ج٤/ ١٧٠ وما بعدها، ٣٠٠ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٢٧٦ وما بعدها، ٤١٠، شرح الكافية ج٢/ ٦٣ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥١ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٧ وما بعدها، الخلاصة السحوية/ ١٦٤، جملة الفاعل بين لكم والكيف/ ٢٤٠
- (٧) أمثل لكل حالة من الحالات الواردة في هذا الحكم على الرتيب يعحى ركوب الفرس مسرجا، الحائى مسرجا ريد، يعحى أن يقوم ريد مسرجا، لأصبر محسنا، والله لأقومن طائعا، ريد أكمؤهم ناصرا، ريد رهير شعر
- (٨) انظر شرح الكافية ج٢/ ٦٤ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥٠، ٣٥٣، مع ج٢/ ٢٣٨، شرح الأشموني ج٢/ ٢٧١ وما بعدها
- (٩) انظر اللغة العربية معانيها ومبانيها/ ١٢٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣
- (١٠) قد ورد في النص القرأى ما يخالف هذا الحكم، وذلك كما في قوله تعالى (ويصنع العلك وكلمها مر عليه ملاً من قومه سحروا منه) سورة هو آية ٣٨، والمعنى سحروا وهو يصنع، وكذلك قوله تعالى (وهي تجري بهم في موج كالأبحال ومادى نوح ابنه) سورة هود آية ٤٢ والمعنى - يلقى وهي تجري انظر البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة السحوية/ ٢٠، ٨٣، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣
- (١١) انظر شرح الكافية ج٢/ ٦٤، ارتشاف ج٢/ ٣٥٠، مع ج٢/ ٢٣٩، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعدها، الخلاصة السحوية/ ٢٠، ٨٣، جملة الفاعل بين لكم والكيف/ ٢٣٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي/ ٢٣

٣٥- التمييز لا يتقدم "على عامله"

٣٦- تمييز الذي عامله فعل غير متصرف "لا يتقدم على معمول هذا الفعل".

٣٧- الاسم المحرور بحرف الجر لا يتقدم على حرف الجر.

٣٨- أداة التقليل (رب) تتصدر حملتها

٣٩- المضاف إليه لا يتقدم على المضاف

٤٠- معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف

(١) فلا يقال في نحو طاب زيد نفسا بعد طاب زيد

(٢) انظر شرح المفصل ج١/ ٤١٠ وما بعدها، شرح الكافية ج٢/ ١٠٧ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٢٨٥ وما بعدها، ٣٩٢، جمع ج٢/ ٢٦٨، شرح الأشموني، ج٢/ ٢٩٨ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣/ ٤٠٨، وسائل أس البس في النحو العربي / ١٨٣ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧، الخلاصة الحوية / ٨٤، ١٦٦

(٣) نحو ما أحسن ريذا رجلا، أحسن بريد رجلا، فلا يقال فيما سبق ما أحسن رجلا ريذا، ولا أحسن رجلا بريد

(٤) انظر ارتشاف ج٢/ ٢٨٥

(٥) انظر الخصائص ج٢/ ١٦٣، شرح المفصل ج١/ ٣٧٩، شرح الكافية ج٢/ ٢٤٠، ضرر الشعر، ٢١٣، جمع ج٢/ ٣٨٦، اسبان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، النجم ويود لوارد / ١٠٢، الصادرة في لجملة العربية، دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم، ١٦١، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٦، ٢٠٧، لطواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٩٠

(٦) انظر شرح المفصل ج٣/ ٥١٤، المنصب ج٤/ ١٢٩ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ١٢١، ٢٣٨، ٢٤٠، ج٤/ ٢٨٩، جمع ج٢/ ٣٤٩، ٣٥٤، ٥٠٩، شرح الأشموني ج٢/ ٣٥٥ وما بعدها

(٧) انظر الخصائص ج٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية ج٢/ ٦٧، ارتشاف ج٢/ ٥٠٩، اسبان في روائع القرآن ج١/ ٤٦، قرية الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ط، الخلاصة الحوية / ٨٤، ١٣٠، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٨، وحده ابنته وخلاف الأنظمة / ٣٦

(٨) فلا يجوز في نحو أنا مثل صرت ريذا أن يتقدم (ريذا) على (مثل)

(٩) انظر الخصائص ج٢/ ١٦٢، ١٦٥، شرح الكافية ج١/ ٤١٢ وما بعدها، ج٢/ ٦٧، ارتشاف ج٢/ ٥٠٩ وما بعدها، جمع ج٢/ ٢٣٥ وما بعدها، ٤٢٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥،

٤٢٢

٤١ معمول المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل لا يتقدم على هذا المصدر^(١).

٤٢ - مرفوع اسم الفاعل لا يتقدم على اسم الفاعل^(٢).

٤٣ - منصوب اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل صلة (ال) أو مجرورا بالإضافة أو مجرورا بحرف جر غير رائد^(٣) لا يتقدم على اسم الفاعل^(٤).

٤٤ - مرفوع أمثلة المبالغة لا يتقدم على أمثلة المبالغة^(٥).

٤٥ - مرفوع اسم المفعول لا يتقدم على اسم المفعول^(٦).

٤٦ - معمول الصفة المشبهة لا يتقدم على الصفة المشبهة^(٧).

٤٧ - صيغتنا لتعجب (ما أفعله) و (أفعل به) تلزمان هذا الترتيب دائما فلا يتقدم شيء^(٨) من معمول (أفعل) على الفعل ولا على (ما)^(٩).

(١) انظر المقضب ج٤/ ١٥٧، شرح المفصل ج٣/ ٩٥، ١٠٢ شرح الكافية ج٣/ ١٦٨، ٤٧٤، ارتشاف ج٢/ ١٧٢، مع ج٣/ ٤٦، شرح الأشموني ج٢/ ٤٤٠

(٢) انظر حاشية لسان ج٣/ ٧، الحملة الوصفة في النحو العربي/ ١٩٧، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٦٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ج٢/ ١٦٤

(٣) فلا يجوز أن يقال في نحو هذا انصارت عمر، هذا علامٌ قاتل ريد، مررت بصارت ريد هذا عبر انصارت، ولا هذا ريد، علامٌ قاتل، ولا مررت ريدا بصارت

(٤) انظر المقتضب ج٤/ ١٥٦، ١٦٥، شرح المفصل ج٣/ ٩٥، ١٠٢، ارتشاف ج٣/ ١٨٩، مع ج٣/ ٥٦، حاشية لسان ج٣/ ٧

(٥) انظر الحملة الوصفة في النحو العربي/ ١٩٧، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٧٠، ٢٧٢، قرية الرتبة وسمتها في النحو العربي/ ط

(٦) انظر ارتشاف ج٢/ ١٨٤

(٧) انظر المقتضب ج٤/ ١٦٤، شرح المفصل ج٣/ ١٢٣، شرح الكافية ج٢/ ٦٤، ارتشاف ج٣/ ٢٤٣، شرح الأشموني ج٣/ ٧، حاشية لسان ج٣/ ٧، الخلاصة النحوية/ ١٢٨، الحملة

لوصف في النحو العربي/ ١٩٧، قرية الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢/ ١٦٤

(٨) انظر بيان لمسألة وتمثلاها في ١١٩ وما بعده من هذا البحث

(٩) انظر الكتاب ج٧٣، شرح المفصل ج٣/ ٤٤٢، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٣/ ١٢١، ج٤/ ٢٢٦، ارتشاف ج٣/ ٣٨، مع ج٣/ ٤١، شرح الأشموني، ج١/ ٣٣٥، ج٣/ ٣٤ وما بعدها،

ج٤/ ٧٨، لأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٨٥، البعة العربة معاها ومساها/ ١١٧، ١٦٥، الخلاصة النحوية/ ١٥٠

- ٤٨- مخصوص (نعم ويش) لا يتقدم على الفاعل حال كونها (الفاعل والمخصوص) معا بعد (نعم ويش)^(١).
- ٤٩- مخصوص (نعم ويش) لا يتقدم على تمييزها حال كونها (المخصوص والتمييز) معا بعد (نعم ويش)^(٢).
- ٥٠- مخصوص (حدا) لا يتقدم عليها^(٣).
- ٥١- (من) ويجرورها لا يتقدمان^(٤) على أفعل التفضيل^(٥).
- ٥٢- الصفة لا تتقدم على الموصوف^(٦).
- ٥٣- معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف^(٧).

(١) انظر شرح الأشموى ج٣/٥٢، حاشية الصان ج٣/٥٢

(٢) انظر شرح الكافية ج٤/٢٥٠، ارتشاف ج٣/٢١، مع ج٣/٢٤، شرح الأشموى ج٣/٦١

(٣) انظر شرح الكافية ج٤/٢٤٩، ارتشاف ج٣/٣٠، مع ج٣/٣٢، شرح لأشموى ج٣/٥٨.

٦١، حاشية الصان ج٣/٥٨، اللغة العربية معناه ومنها/ ١١٦ وما بعدها، الخلاصة الحوية/

١٥١، وسائل أمر النسب في النحو العربي/ ٢٥٥، ٢٦٨، انقراض الحوية واطراح معالم

ولإعراب انتقدي والمحل/ ١٣٠ وما بعدها

(٤) استثنى بعض النحاة من هذا الحكم دخول الاستفهام على مجرور (من) وحكم على انقول بهذا

الامتناء بكونه، لأصبح انظر مع ج٣/٧٩، شرح لأشموى ج٣/٧٥ وما بعدها، حاشية

لصان ج٣/٧٥، ارتشاف ج٣/٢٢٩ وما بعدها، الصرائر وما يسوع للشاعر دون النائر / ١٨٩

وما بعدها، خلاصة/ ١٣٠

(٥) انظر ارتشاف ج٣/٢٢٩ وما بعدها، مع ج٣/٧٩، شرح الأشموى ج٣/٦٥ وما بعدها،

صرائر وما يسوع للشاعر دون النائر / ١٨٩ وما بعدها، الخلاصة الحوية/ ١٣٠، شبه الجملة

دراسة تركيبية نحيلية مع التطبيق على القرآن الكريم "مجلة كلية الآداب" - جامعة القاهرة - مجلة

(٦١) عدد ١ ٢٠٠١

(٦) انظر الخصائص ج١/٢٣٤، ج٢/١٦١، ١٦٥، شرح المفصل ج١/٣٨٩، صرائر الشعر

٢١٢، شرح الكافية ج٢/٣٦٨، ارتشاف ج٢/٥٩٤، ٦٠٠، مع ج٢/١١٦، ١٢٧، شرح

لأشموى ج٣/٨٤ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومنها/ ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة الحوية

٨٤، التوامع في لغة القرآن/ ٢٣٣

(٧) انظر الخصائص ج٢/١٦٥، شرح الكافية ج١/٤٠٢ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٥٩٩، مع ج

١١٦/٣، شرح لأشموى ج٢/٨٤.

- ٥٤ - التوكيد لا يتقدم على المؤكد^(١)
- ٥٥ - (أجمع وأكثع وأبضع وأبتع) من ألقاط التوكيد المعنوي، إذا أتت مجتمعاً في جملة واحدة فإنها تلزم الترتيب الوارد في هذه المسألة^(٢)
- ٥٦ - عطف البيان لا يتقدم على المبين^(٣).
- ٥٧ - المعطوف بالسق لا يتقدم على حرف العطف^(٤)
- ٥٨ - المعطوف بالنسق لا يتقدم على المعطوف عليه^(٥).
- ٥٩ - الحملة الواقعة بعد أفعال القلوب (وما جرى مجراها) أو بعد التسوية (وما جرى مجراها) في العطف بـ (أم) المتصلة هذه الجملة تلزم التأخر^(٦) عن أفعال القلوب أو التسوية (وما جرى مجراها)^(٧).
- ٦٠ - إذا تعاطفت جملتان وكانت إحداها منفية والأخرى مثبتة وكانت الأداة هي (أم) المتصلة فإن الجملة المنفية تلزم التأخر^(٨) عن المثبتة^(٩).

- (١) انظر شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، مع جـ ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، اللغة العربية معها ومباها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية، ٨٤، مشكلة المعنى بين النحو والبيان / ١٦١
- (٢) انظر ارتشاف جـ ٢/ ٦١١ وما بعدها
- (٣) انظر الخصائص جـ ٢/ ١٦١، شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، مع جـ ٣/ ١١٦، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، اللغة العربية معها ومباها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، تيسر النحو التعليمي / ١٩٠
- (٤) انظر اللغة العربية معها ومباها / ١٢٦، ٢٠٧، البيان في روائع القرآن جـ ١/ ٦٨، مقالات في اللغة ولأدب / ٤٩، ٣٥٨، التصام وقيود التوارد / ١٠٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي ط
- (٥) انظر الخصائص جـ ٢/ ١٦١، صرائر الشعر / ٢١٠ وما بعدها، شرح الكافية جـ ٢/ ٣٦٨، ارتشاف جـ ٢/ ٦٦٢ وما بعدها، مع جـ ٣/ ١١٦، ١٩٤ وما بعدها، شرح الأشموني جـ ٣/ ٨٤، ١٧٥ وما بعدها، الصرائر وما يسوع للشاعر دون الدثر / ٩٦، اللغة العربية معناها ومباها / ١٦٥، ٢٠٧، الخلاصة النحوية / ٨٤، التوابع في لغة القرآن ، ٥٩٠.
- (٦) فلا يجوز أقم أم قعدت عذمت ، ولا يجوز أصربت ريذا أم عمرا سرتي ، ولا يجوز أقم أم قعدت سواء عني ولا يجوز أقم أم لم يقم ، ولا يجوز سواء عني ألم يقم ريذا أم قام
- (٧) انظر ارتشاف جـ ٢/ ٦٥٢
- (٨) فيجوز سواء عني أقم ريذا أم لم يقم ، ولا يجوز سواء عني ألم يقم ريذا أم قام
- (٩) انظر ارتشاف جـ ٢/ ٦٥٢

- ٦١ - معمول المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه.^(١)
 ٦٢ - معمول المعطوف لا يتقدم^(٢) على حرف العطف^(٣).
 ٦٣ - البديل^(٤) لا يتقدم على المبدل منه^(٥).
 ٦٤ - أدوات النداء تصدر جملها^(٦).
 ٦٥ - المصوب على الاختصاص لا يتقدم على الضمير^(٧).
 ٦٦ - معمول اسم الفعل لا يتقدم^(٨) على اسم الفعل^(٩).
 ٦٧ - الفعل المضارع لا يتقدم على أدوات نصه^(١٠).
 ٦٨ - معمول معمول أدوات نصب المضارع^(١١) لا يتقدم على هذه الأدوات^(١٢).

- (١) انظر مجمع ج ١١٦/٣، شرح الأشموني ج ٨٤/٣
 (٢) فلا يجوز في نحو زيد قائم وصارتُ عمراً أن يقال زيد قائم عمراً وصارت
 (٣) انظر ارتشاف ج ١١٦/٢، مجمع ج ١٩٥/٣
 (٤) حص أبو حبان والسيوطي - رحمهما الله - هذا الحكم بالدل المطابق فقط وجعلوا الرتبة في بدل
 الأشهر وبدل البعض غير محفوظة انظر المسألتين رقمي ٣٧، ٣٨ من حصر مسائل الرتبة غير
 المحفوظة في ١٣٢ من هذا البحث
 (٥) انظر خصائص ج ١٥٨، ١٦١، شرح الكافية ج ١١٨، ٣٦٨، ج ٤، ٢١٢، مجمع ج ٣/٣
 ١١٦، شرح الأشموني ج ٨٤/٣، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٠٧ خلاصة الحوية،
 ٨٤، لتوايح في لغة القرن / ٨٤٢، مع اللبس ووسائل الوصول إليه في النسخ العربية / ١٢٨ وما
 بعدها، وسائل أسن اللبس في النحو العربي / ١٧ وما بعدها، ١٨٩
 (٦) انظر خلاصة لحوية / ٨٥، فريفة الرتبة وقسمتها في النحو العربي، ط ١٢٥، لطواهر النعوية في
 التراث النحوي / ٢٤١ وما بعدها، وسائل أسن اللبس في النحو العربي ٢٥٠
 (٧) انظر ارتشاف ج ١٦٨/٣
 (٨) انظر بيان للمسألة وتمثيلها في ١١٩ وما بعدها من هذا البحث
 (٩) انظر المفتاح ج ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٨١، شرح الكافية ج ٤٠٢، ج ١٦٨/٣، ارتشاف ج ٣/٣
 ١٧٢، ٢١٥، مجمع ج ٨٢/٣، شرح الأشموني ج ٣/٣٠٥ وما بعدها
 (١٠) انظر مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، فريفة الرتبة وقسمتها في النحو العربي / ط ١٢٥،
 لطواهر النعوية في التراث النحوي / ٢٩٢ وما بعدها، مع اللبس ووسائل الوصول إليه ١٢٨ وما
 بعدها
 (١١) يستثنى من هذا الحكم (لن) من أدوات نصب المضارع فإن الرتبة بينها وبين معمول معمولها غير
 محفوظة انظر المسألة رقم ٣٩ في ١٣٢ من هذا البحث
 (١٢) انظر شرح الكافية ج ٣٣/٣، ٥١، ارتشاف ج ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٧، مجمع ج ٢٨٣، ٢٩٢،
 شرح الأشموني ج ٤١٢، ٤١٦، الطواهر النعوية في التراث النحوي / ٢٩٤

٦٩ - الفعل المصارع لا يتقدم على أدوات جرمه^(١).

٧٠ - أدوات الشرط تنصدر حملها^(٢).

٧١ - ما أصيف إلى أدوات الشرط^(٣) يتصدر جملة^(٤).

٧٢ - جواب الشرط لا يتقدم على فعل الشرط^(٥).

٧٣ - جواب الشرط لا يتقدم على أدواته^(٦).

٧٤ - معمول فعل الشرط لا يتقدم على أداة الشرط^(٧).

٧٥ - معمول فعل جواب الشرط لا يتقدم على أداة الشرط^(٨).

-
- (١) نظر الخصائص ج٢/١٦٣، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، الخلاصة النحوية / ١٤١، قرب الرتبة وفيها في النحو العربي / ط، ١٢٥، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٩٥ وما بعدها
- (٢) انظر الخصائص ج١/٣٠٤، ٣٥١، شرح المفصل ج٤/٩٧، شرح الكافية ج١/٢٢٩، ٤٠٢، ج٣/١٢١، ٢٤٢، ٢٧٠، ٣٠٥، ج٤/٤١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٨، ٤٦١، ٤٧٠، ارتشاف ج١/ ٥٤٩، ج٢/ ٥٥٨، ٣، مع ج١/ ٣٣١، ج٢/ ٢٨٨، ٤٦١، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٥، ج٤/ ٧٨، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٢٧، ٢٢٥ وما بعدها، فرية الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ج١/ ١٢٥، مقالات وبحوث في اللغة والأدب / ٤٩
- (٣) انظر بيان للمسألة وتمثيلاً لها في ١١٥ وما بعدها من هذا البحث
- (٤) انظر الخصائص ج١/ ٣٥١، شرح المفصل ج٢/ ٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج٢/ ٢٤٠، ارتشاف ج١/ ٣٨١، مع ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ٨، شرح الأشموني ج١/ ٣٣٧ وما بعدها ج٤/ ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٥، ٣٦، الظواهر اللغوية في التراث النحوي / ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١/ ٣٨٥ وما بعدها، ومائت أسئلة في النحو العربي / ١٨، ٥٧، ٥٩، ٢٢٣، ٢٧٢ وما بعدها، المحسن في كتاب سبويه / ٢٤ وما بعدها
- (٥) نظر الخصائص ج١/ ٢٩١، ج٢/ ١٦٢ وما بعدها، شرح المفصل ج٤/ ٢٢٢، شرح الكافية ج٣/ ٢٧٩، ارتشاف ج٢/ ٥٥٨، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٧
- (٦) انظر الخصائص ج١/ ٢٩١، ج٢/ ١٦٢ وما بعدها، المقتضب ج٢/ ٦٩، شرح المفصل ج٤/ ٩٧، شرح الكافية ج٣/ ٢٧٩، ج٤/ ١٠٣، ارتشاف ج٢/ ٥٥٨، مع ج٢/ ٤٦٢، شرح الأشموني ج٤/ ٢٢ وما بعدها
- (٧) انظر المقتضب ج٢/ ٦٦، شرح الكافية ج٤/ ١٠٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٦١، حاشية الصبان ج٤/ ٢٢
- (٨) انظر شرح الكافية ج٤/ ١٠٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٦١، حاشية الصبان ج٤/ ٢٢

- ٧٦- أدوات القسم تنصدر جملها^(١).
- ٧٧- المقسم به لا يتقدم على حرف القسم^(٢)
- ٧٨- جواب القسم لا يتقدم على القسم^(٣)
- ٧٩- معمول جواب القسم المقرون بـ (ما) أو (إن) أو (اللام) الداخلة على الجملة الاسمية أو (اللام) الداخلة على المصارع^(٤) هذا المعمول لا يتقدم على جواب القسم^(٥)
- ٨٠- أدوات التحضيض تنصدر جملها^(٦).
- ٨١- أدوات التكثير (كم الخيرية، كأين) تترمان صدر جملتها^(٧).
- ٨٢- أدوات التبيه^(٨) تنصدر جملها^(٩)

- (١) انظر شرح الكافية ج٤/ ٤٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومساها/ ١٢٥، ١٦٥، ٢٢٤، الخلاصة الحوية/ ٨٤، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، قرينة الربة وقمها في النحو العربي/ ط٢٥
- (٢) انظر شرح الكافية ج٤/ ٤٧٠ وما بعدها، لغة عربية معناها ومساها/ ١٦٥، ٢٠٧، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، القرائن الحوية واطراح العامل الإعرابى التقديرى وحى ٥، قرينة وقيمتها في النحو العربي/ ط٢٥
- (٣) انظر الخصائص ج٢/ ١٦٢، ارتشاف ج٢/ ٤٩٣
- (٤) ولتمثيل هذه الحالات على الترتيب كما يلى والله ما يقوم ريد الآن، والله إن ريدا قائم الآن، والله لريد قائم الآن، والله ليقوم ريد الآن، ففى كل ذلك لا يجوز تقدم كلمة (الآن) التى هي معمول جواب القسم على هذا الجواب
- (٥) انظر ارتشاف ج٢/ ٤٩٢ وما بعدها، مع ج٢/ ٤٠٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/ ٤٠٣.
- (٦) انظر شرح الكافية ج١/ ٤٠١، ج٤/ ٣٣٩، ٤٥٢، الأنشاء ج٢/ ١٩٦، مع ج٢/ ٥٠٩، اللغة العربة معناها ومساها/ ١٦٥، ٢٠٧، وسائل أمر الدين في النحو العربي/ ٢٥٠، قرينة الربة وقمها في النحو العربي/ ط٢٥، الصدارة في الحمة العربة دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، ١٦١، لطواهر اللعوبة في اثراث النحوى/ ٢٢٣ وما بعدها، ٢٤٤ وما بعدها
- (٧) انظر شرح المفصل ج٢/ ٣٠٩، ج٣، ٥١٤، شرح الكافية ج١/ ٤٠١، ج٣/ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ج٤/ ٢٨٩، ارتشاف ج١/ ٣٨١، ج٣/ ٣، مع ج٢/ ٥٠٢ وما بعدها، شرح الأشموسى ج١/ ٣٣٥، ج٤/ ١١٧، ٧٨، ١٢٠، الصدارة في الحمة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم/ ٢٣، علاقات الاقتران في الحمة لعربة، ٤٣، الطواهر للعوبة في اثراث النحوى/ ٢٢٥ وما بعدها، ٢٣٤ وما بعدها
- (٨) يشى من أدوات التبيه في هذا الحكم "ها الله لد حة عى اسم لإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إما في الأول أو الوسط بحسب ما يقع اسم لإشارة" شرح الكافية ج٤/ ٤٣٣، مع ج٢/ ٥٠٩
- (٩) انظر شرح الكافية ج٤/ ٣٣٩، ٤٣٣، الأنشاء ج٢/ ١٩٦، مع ج٢/ ٥٠٩

٨٣- أدوات الاستفهام تتصدر جملها^(١).

٨٤- ما أضيف إلى أدوات الاستفهام^(٢) يتصدر حملته^(٣).

٨٥- أدوات العرض (أما، ألا) تتصدران جملتهما^(٤).

٨٦- أدوات النفي^(٥) تتصدر جملها^(٦).

ويلاحظ على ما سبق من حصر المسائل التي تحفظ فيها الرتبة ما يلي.

أولاً - أن معنى كون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية على المعنى النحوي "أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين قام زيد، وزيد قام، فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن جعل (زيد) في الجملة الأولى فاعلاً، وفي الثانية مبتدأ على حين لم يتغير أي شيء فيما عدا

(١) انظر الكتاب ج٢/١٢٧، الخصائص ج١/٣٠٤، ٣٥١، شرح المفصل ج٢/٣١٥، ج٢/٣٨٦، ج٤/٦، ٩٧، شرح الكافية ج١/٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ٤٠١، ج٣/١٢١، ٢٣٨، ج٤/١٠٠، ١٠٨، ١٩٨، ٣٣٩، ٤٥٦، ٤٧٠، ارتشاف ج١/٥٤٩، ج٢/٣، ٨٦، الأشياء ج٢/١٩٦، مع ج١/٣٣١ وما بعدها، ج٢/٤٦١، ٥٠٩، شرح الأشموني ج١/٣٣٥، ج٤/٧٨، اللغة العربية معاً ومباها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الحملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، ١٦١

(٢) انظر بياناً للمسألة وتمثيلاً لها في ١١٥ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر الخصائص ج١/٣٥١، شرح المفصل ج٢/٣١٥ وما بعدها، شرح الكافية ج١/٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج٣/٢٤٠، ارتشاف ج١/٣٨١، مع ج١/٣٣١ وما بعدها، ج٢/٨، شرح الأشموني ج١/٣٣٧ وما بعدها ج٤/١١٧، الصدارة في الحملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٥، ٣٦، الظواهر النحوية في التراث النحوي / ٢٧٨، المدخل إلى دراسة النحو ج١/ ٣٨٥

(٤) انظر شرح الكافية ج١/٢٢٩، ٤٠١، ج٣/٢٣٨، ج٤/١٩٨، ٣٣٩، اللغة العربية معاً ومباها/ ١٦٥، ٢٠٧، الصدارة في الحملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٢٣، قرينة الرتبة وقمتها في النحو العربي / ج١، ١٢٥، القرائن النحوية واطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٥٠

(٥) يستثنى من أدوات النفي في هذا الحكم (لا ولم ولن) فليست لهذه الأدوات الصادرة حي إن معمول معمولها يتقدم عليها انظر شرح الكافية ج١/٤٠٢، ج٢/١٨٨ وما بعدها، ج٤/٣٣٩، شرح المفصل ج٣/٥١٤، ج٤/٦، مع ج٢/٤٦١، ٥٠٩، الأشياء ج٢/١٩٦ وانظر ١١٣ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر شرح الكافية ج١/٤٠٢، ج٢/١٨٨ وما بعدها ج٤/٣٣٩، شرح المفصل ج٣/٥١٤، ج٤/٦، مع ج٢/٤٦١، ٥٠٩، الأشياء ج٢/١٩٦

الرتبة بين العناصر المنطوقة من الجملتين . وإذا قلنا : جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به، فقد علمنا من رتبة (الذي) أنها صفة للحصان لا لزيد، وأن صلة الموصول هي (يزهو به) وليس (يركب الحصان) أي أننا بعبارة أخرى عرفنا أن الجملة لا يمكن فهمها على نحو ما نفهم . جاء زيد الذي يركب الحصان يزهو به، لأن الرتبة هنا كانت قريبة على المعنى المراد من حيث إن الصلة لا تتقدم على الموصول أبداً، وما دام نظام اللغة يجعل (لو) في رتبة التقدم على شرطها وجوابها، فإننا إذا سمعنا حواراً مثل ألا تسامح زيدا ولو بدم على حطئه؟ - ولو!

علمنا أن المحذوف هنا يقدر بعد (لو)، ولا يقدر قبلها وأن جوابها إن كان يتصيد مما قبلها فإن تقديره لا يكون إلا بعدها، والتقدير . ولو بدم على حطئه ما سامحته، هكذا تكون الرتبة دليلاً على المعنى^(١) . الحوى للأبواب "الحوية المرتبة حسبها"^(٢)

ثانياً أنه إذا كانت الرتبة توجهيها محوطة وغير محوطة فرعاً "على التضام توجه عام إذ لا رتبة لغير متضامين"^(٣) فإن الرتبة المحوطة تتجاذب مع طاهرتي الافتقار المتأصل والاحتصاص النحوي - وبينهما وجوه - شه كما سبق - أكثر مما تتجاذب مع غيرهما من ظواهر قريبة التضام^(٤)، ويمكن التحقق من ذلك بالنظر إلى الألفاظ التي وردت في حصر الافتقار المتأصل^(٥)، فإن أكثرها قد ذكرها في مسائل الرتبة المحفوظة^(٦)، وكذلك فإن أكثر الألفاظ التي ذكرت في حصر الاحتصاص

(١) (البان في روائع القرآن ج١/ ٦٧ وما بعدها، ٣٣١، شرح الكافية ج٣/ ٢٧٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومساها/ ٢٠٩، القرائن الحوية وأطراح العامل الإعرابي التقديري والمحل/ ٥٠، مع اللس ووسائل الوصول إليه في اللغة لعريبه / ١٢٨ وما بعدها، وسائل أسن اللس في البحر العربي / ٧٧ وما بعدها، ٨٥، البحر والمنطق/ ٧٠٧ "محنة الأهر" مجلد ٣٢ ج٧-١٩٦٠، المعنى الحوى مفهومه ومكوناته / ١٥٠ وما بعدها

(٢) (اللغة العربية معناها ومساها / ٢٠٧، ٢٠٩، وسائل أسن اللس في النحو العربي / ٨٥، القرائن الحوية وأطراح العامل الإعرابي التقديري والمحل / ٥٠

(٣) (اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٠، التضام وقيود أسورد / ١٠٢

(٤) (نظر ٧٨ وما بعدها من هذا البحث

(٥) (نظر في التطبيق على ذلك ٢٥٠ وما بعدها، ٧٩ وما بعدها من هذا البحث

(٦) (نظر ٣٣ وما بعدها من هذا البحث

(٧) (نظر: المسائل أرقام ١، ٢، ٣، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٦، ٢٣، ٣٧، ٣٨، ٤٧، ٥٧، ٦٤،

٦٧، ٦٩، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٨٠، ٧٦، ٧٠، من حصر الرتبة المحفوظة

السحوى^(١) قد ذكرت هنا - أيضا - في مسائل الرتبة المحفوظة^(٢) على حين أن الأبواب التي ذكرت في حصر الافتقار غير المتأصل^(٣)، قد ذكر بعضها^(٤) هنا في مسائل الرتبة المحفوظة، وبعضها الآخر سيذكر في مسائل الرتبة غير المحفوظة^(٥)، مما يشير إلى أن تجاذب الرتبة المحفوظة مع ظاهرتي الافتقار المتأصل والاختصاص النحوى أكثر من تجاذبها مع غيرهما من ظواهر قرينة التصام، حيث إن أكثر ألفاظ الظاهرتين قد ذكر هنا في حصر الرتبة المحفوظة، على حين أن أبواب ظاهرة الافتقار غير المتأصل قد توزعت على وجهى الرتبة.

ثالثا . أن أكثر الألفاظ المبنية التي تكون - شأنها شأن الألفاظ الأخرى - بينها وبين غيرها رتبة قد ذكرت هنا في مسائل الرتبة المحفوظة، مما يشير إلى أن الرتبة المحفوظة "تتجاذب مع الباء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر".

ودلك نحو : أدوات الصدارة جميعها، وحروف الجر، وأدوات نصب المضارع، وأدوات جزمه، وغير ذلك^(٦) فكأن "عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المنيات قد حشح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية"^(٧).

(١) انظر ٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر المسائل أرقام ٦، ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٣٧، ٣٨، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٥ من حصر الرتبة المحفوظة

(٣) انظر ٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر المسائل أرقام ٥، ١٣، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٤١-٤٦، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٧٢، ٧٨ من حصر الرتبة المحفوظة

(٥) انظر ٧٩ وما بعدها من هذا البحث

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨ وما بعدها، ٢٢٤، الأصول دراسة إيسنيمولوجية للمعكر اللعوى عبد العرب / ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبد الناطقين بها / ٣٦، ١١٧ مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٤، وانظر ٤٩ وما بعدها من هذا البحث

(٧) انظر أيضا المسائل أرقام ١، ٢، ٣، ١٤، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨، ٢٢٤، البيان في روائع القرآن ح ١ / ٢٧، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، العلامة الإعرابية في الحملة بين القديم والحديث / ٣١٣ وما بعدها، اراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة السحوية المسائل والأصول / ٢١٥، فصول في فقه العربية =

رابعاً - أن العامل النحوي له أثر كبير في المسائل التي تحفظ فيها الرتبة^{٣٠}، فقد كان القول بالعامل النحوي في كثير من هذه المسائل هو الداعي إلى حفظ الرتبة، ولذلك جاءت معالجة النحاة للرتبة المحفوظة موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل النحوية على أبواب النحو المختلفة، والمسائل التي يتضح فيها دور العامل في الحكم بحفظ الرتبة وعدم إمكانية تغيير المواقع فيما بين الألفاظ والأبواب بعضها مع بعض كثيرة^{٣١}.

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول من حيث التقدم أو التأخر أو التزام الأصل بتقدم العامل وتأخر المعمول تحكمها عدد النحاة - أمور تتعلق بالعامل منها ١ - مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى، والعامل على غير سبيل الأصالة يكون عمده فرعاً لآخر وهذا الأخير تتفاوت درجاته أيضاً بحسب قوة العمل وضعفه، لكن على كل حال فإن العامل على غير سبيل الأصالة ليس له قدرة على التصرف في معموله " بأن يتقدم المعمول على العامل ولهذا الضعف في العامل، يلزم حفظ الرتبة بين العامل الضعيف ومعموله كالذي بين إن وأخواتها وأحارها، والجار والمجرور، والناصب والمنصوب والجازم والمحزوم (في المضارع من الأفعال)، والعامل غير الفعل التصرف وشبهة والحال، وعامل التمييز الحامد

= / ٣٩٥، التطور اللغوي مطهره وعلته وقوانينه / ٢٠٧، لعمد لشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٨٥، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٣ وما بعدها، دور النحو في تفسير النص الشعري / ٩٤ وما بعدها "رسالة ماجستير بدار العلوم"، بية لحملة الحرية في المصحح المعاصر دراسة في التقديم والتأخير / ١١، وانظر ٥٠ من هذا البحث.

(١) انظر الظواهر الدعوية في التراث النحوي / ٢٥١ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج١ / ٣١٠ وما بعدها، اللغة العربية معناها ومناها ج١ / ٢٠٧، العلامة الإعرابية في الحملة بين القديم والحديث / ١٨٤ آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢٢٧ وما بعدها

(٢) انظر المسائل أرقام ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٦، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٤٦، ٦٧، ٦٨ من حصر الرتبة المحفوظة وهذه المسائل للتمثيل لا الحصر

(٣) انظر الكتاب ج١ / ٥٩، المقتضب ج٢ / ٣٦، ٢٠٢، ٢٣٢، ج٢ / ٤١، ١٨٩، ٣٠٠، الخصائص ج٢ / ١٦٣، شرح المفصل ج١ / ١٩٨ وما بعدها، ٣٧٦، ج٢ / ٣٦٣، شرح الكافية ج٢ / ٦٣ وما بعدها، ٢١٩، ج٢ / ٢١٧، مع ج١ / ٤٢٠، ٤٣٤، ج٢ / ٨٢

والتمييز، والمصدر ومعموله، وفعل التعجب ومعموله، واسم الفاعل ومعموله^(١)
 ٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود، فالعامل الجامد لا يتصرف في معموله^(٢)،
 فتلزم الرتبة المحفوظة بين العامل الجامد ومعموله كالدى بين: العوامل الاسمية
 ومعمولاتها، والعوامل الحرفية ومعمولاتها، والأفعال الحامدة ومعمولاتها^(٣) ٣- أن
 العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فالرتبة محفوظة بين العامل المعنوي^(٤)
 ومعموله، كما في الحال وعاملها إذا كان اسم إشارة أو حرف من أو تشبيه أو ترج
 أو تنبيه^(٥)، ومن هذه الأمور ما يتعلق بالمعمول كأن يكون المعمول ظرفاً أو جاراً
 ومجروراً أو غيرهما، فإذا كان غيرهما لم يتجاوز ولم يتوسع في هذا المعمول بمثل ما
 يتجاوز مع المعمول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا بمثل ما يتوسع معها،
 فتكون الرتبة محفوظة - في بعض المسائل - بين العامل ومعموله إذا لم يكن هذا
 المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا تكون الرتبة كذلك إذا كان هذا المعمول ظرفاً
 أو جاراً ومجروراً^(٦) وهكذا يتضح مدى تأثير القول بالعمل في الحكم بحفظ الرتبة
 بين الألفاظ والأنواع في النحو العربي.

حاشية - أن كل ما يعبر معنى الكلام ويؤثر في مصمونه له صدر الحملة التي
 يدخلها أو يدخل عليها " نحو أدوات لشرط وأدوات الاستفهام وأدوات النفي

(١) انظر مسائل أرقام ١٥، ١٦، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٤٦، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩ من حصر الرتبة
 المحفوظة

(٢) انظر المقتضب ج٢/٣٦، ج٤/١٩٠، شرح لفصل ج١/٢٠٠، شرح الكافية ج١/٢٥٧، ج٢/٤٦،
 ج٤/١٠٩، ٢١٢، مع ج٢/٢٣٨ وما بعدها، شرح الأسموس ج١/٣٧٠ وما بعدها

(٣) انظر المسائل أرقام ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٢، ٦٦ من
 حصر الرتبة المحفوظة

(٤) انظر شرح الكافية ج٢/٦٣ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/٣٢٢ وما بعدها

(٥) التمثيل لهذه الحالات على الترتيب هو: تلك مد محردة، لب ريد، أميراً أحوك، كأن ريداً راك

أسد، لعل هذا مقبلة قمر، ها أنت ريد راكياً

(٦) انظر مسائل أرقام ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة المحفوظة

(٧) انظر المسائل أرقام ٦، ١١، ١٥ من حصر لرتبة غير المحفوظة في ١٢٧ وما بعدها من هذا
 البحث

(٨) انظر شرح الكافية ج١/٢٢٩، ج٤/٣٣٩، مع ج١/٣٣١ وما بعدها، الأشباه ج٢/١٩٦،

لغة العربية معاً وماها/ ١٢٦، ٢٠٧، ٢٢٤ وما بعدها، خلاصة الحوية/ ٨٤ ما بعدها،

الصدارة في الحملة لعربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرن الكريم/ ١٤ وما بعدها، ١٦١،

وظيفة الأداة في الحملة العربية كم تبدو في لمرآة للكريم/ ٢٧١ "رسالة دكتوراه بدر لعلوم"،

لغوه اللغوية في التراث النحوي/ ٢٢٣ وما بعدها، المدخل إلى درسه النحو العربي ج١/ ٣٠٧

وما بعدها، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٤٩ وما بعدها، التصام في النحو العربي، ٨٠، ٨٥

وما بعدها

- عدا (لم ولن ولا) ^(١) وأدوات النداء وأدوات التحضيض وأدوات التنبيه - عدا (ها) التنبيه الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة ^(٢)، وإن وأخواتها - عدا (أن) ^(٣)، وأداتى العرض وغير ذلك ^(٤)، يقول الرصى فى التعليل لالتزام هذه الألفاظ صدر الجمل: "لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجمع بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجى بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه" ^(٥) ويعنى الرصى أن العلة فى تصدر هذه الكلمات للجمل هي إظهار قصد المتكلم من كلامه من أول الأمر، هل هو يستفهم أو يشترط أو يعرض أو يخص أو غير ذلك، فيبين قصده من بداية الكلام فلا يتطرق تعدد الاحتمالات (اللس) إلى ذهن السامع، ويقول أستاذنا الدكتور تمام فى علة تصدر هذه الألفاظ إن "الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق فى السياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة، وعلى أي صورة تقع هذه الجملة، هل تتطلب جوابا؟ ومن أي نوع من الأحوط ^(٦)".

سادسا: أن الصدارة باعتبارها حكما نحويا "يخص مجموعة من الكلمات يكون لها صدر الكلام مهما كانت رتبتها فى الجملة" ^(٧) تدخل فيها تعالجه الرتبة المحفوظة ^(٨)، وجميع الألفاظ التى لها الصدارة محفوظة الرتبة فى حملتها وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ ^(٩) التى لها الصدارة قد تمثل محفوظة الرتبة فى

(١) انظر المسألة رقم ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة

(٢) انظر المسألة رقم ٨٢ من حصر الرتبة المحفوظة

(٣) انظر المسألة رقم ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة

(٤) انظر المسائل أرقام ٢، ١٤، ٣٨، ٦٤، ٧٠، ٦٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة

(٥) شرح الكافية ج١/٢٢٩، ج٣/٢٣٨، ج٤/٣٣٩، حاشية الصان ج١/٣٣٥

(٦) البيان فى روائع القرآن ج١/٦٨، القرائن السحوية واطراح العامل والإعرابيين التذيرى والمحوى، ٥٠

(٧) الصدارة فى الجملة العربيه دراسة نحويه دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٤ وما بعدها

(٨) انظر الصدارة فى الجملة العربيه دراسة نحويه دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٦١، البيان فى روائع القرآن ج١/٦٨، المعنى النحوى ومفهومه ومكوناته / ١٥٠

(٩) قلت بعض الألفاظ ولم أعمم فى الحكم، لأن من الألفاظ التى لها الصدارة ما لا يقبل أن يمثل بدلا نحويا معينا له محل إعرابى - معين ومن هذه الألفاظ إن وأخواتها وأداتى العرض، وأدوات التحضيض، ومن الألفاظ التى لها الصدارة - ما يقبل أن يمثل بابا نحويا معينا له محل إعرابى معين نحو أسماء الاستعظام وكم الخبرية وأسماء الشرط

حملتها وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ التي لها الصدارة قد تمثل في حملها التي تدخلها أبواباً نحوية معينة لها إعراب معين، هذه الأبواب في أصلها غير محفوظة الرتبة بالنسبة لغيرها من الأبواب، والرتبة بين المفعول به على سبيل المثال وفعله أو فاعله غير محفوظة^(١)، لكنه إذا جاء لفظ مما له الصدارة في إحدى الحمل ممثلاً باب المفعول به؛ فإن كون هذا اللفظ مما له الصدارة يجرح المفعول به من باب الرتبة غير المحفوظة، ويجمعه محفوظ الرتبة في هذه الجملة نحو قوله تعالى (إذ حصر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي)^(٢) حيث أتى اسم الاستفهام (ما) - وهو مما له الصدارة - في محل نصب مفعول به مقدم، إذن يستطيع أن يقول إن الصدارة في النحو العربي بعد أحد أسباب جعل لرتبة غير المحفوظة - في بعض الأبواب - محفوظة^(٣).

سابعاً: أن بعض الألفاظ التي ليس لها الصدارة تدرج صدر الكلام إذا أضيفت إلى ما له صدر الكلام من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام^(٤)، وذلك "لأن معنى الشرط والاستفهام ما يسرى إلى المصاف وإلا لم يجر تقدمه على ما له الصدر"^(٥)، وذلك نحو قوله تعالى (قل هل أشككم على من نزل الشياطين)^(٦)، ونحو: غلام من نصرت أصرث، حيث تصدر حرف آخر (على) في الآية لدخوله على (من) الاستفهامية، وتصدرت كلمة (غلام) لإصافتها إلى (من) الشرطية، وهذا الذي سبق يعد أيضاً من تأثير القول بالصدارة لبعض الألفاظ - في حفظ الرتبة بين الألفاظ بعضها مع بعض

(١) نظر المأثور رقمي ٢٠، ٢١ من حصر الرتبة غير المحفوظة في ١٢٩ من هذا البحث

(٢) سورة الفقرة آية ١٣٣

(٣) انظر انصاري في الحجة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ١٦١، المعنى النحوي ومعناه ومكوناته / ١٥٣

(٤) انظر الخصائص ج ١، ٣٥١، شرح المفصل ج ٢ / ٣١٥ (وما بعدها، شرح الكافي ج ١ / ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٠٥، ج ٣ / ٢٤٠، ارتشاف ج ١ / ٣٨١، مع ج ١ / ٣٣١ وما بعدها، ج ٢ / ٨، شرح الأسموي ج ١ / ٣٣٧ وما بعدها، ج ٤ / ١١٧، الصدارة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم / ٣٦، ١٥، انظر من اللغوي في لثرث لنحوي ٢٧٨

(٥) شرح الكافي ج ١، ٢٢٩، شرح الأسموي ج ١ / ٣٣٦

(٦) سورة الشعراء آية ٢٢١

ثامنا: أنه قد تجتمع لفظتان من الألفاظ التي لها الصدارة في أول الجملة ويكون لكل لفظة منهما تأثير معين في مصموم الجملة، كأن تجتمع إحدى أدوات التنبيه مع غيرها من الأدوات التي تغير معنى الكلام فتقدم أداة التنبيه على غيرها" نحو قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقول ضمير من ضمرة:

ألا رب مأخوذ بإجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما

أو أن تجتمع أداة النداء (يا) مع (رب) فتقدم (يا) النداء" نحو قول امرئ القيس

فإن أمس مكروبا فيا رب فتية كشفت إذا ما اسود وجه الجبان

وقول أم معاوية: يا رب قاتلة غدا يا هـم أم معاوية

وبلاحظ أن النداء في البيتين هو لتبيه السامع، كما أن أداة التبيه في البيتين الأولى تقدمت على غيرها (لا الباقية في البيت الأول، رث في البيت الثاني) مما يفهم منه أن المتقدم - عند اجتماع كلمتين لكل منهما الصدارة - يكون للأداة التي يكون معناها أكثر حذبا للسامع وأقرب إلى توصيل مراد القائل، وهذا الأبيات قدمت الأداة التي تعيد التبيه حذبا لانتباه السامع لما سيأتي من كلام هام في نظر الشاعر.

تاسعا: أنه مع ما سبق من ملاحظات حول بعض الألفاظ التي لها موقع ثابت في حملها، هو صدر هذه الجمل، فإنه يجدر أن نلاحظ أيضا أن "الصدارة لأدوات هذه الحمل نسبية ومقيدة بعدم العطف أو معتقرة معه، فإذا قيل بصدارة أداة النداء

(١) انظر - مع جـ ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ ١/ ٣٠٩

(٢) انظر مع جـ ٢/ ٣٥٤ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٣٩ وما بعدها، ٢٤٩ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ ١/ ٣٠٩

أو القسم أو الشرط أو التمسى أو غير ذلك فمع إسقاط احتمال حروف العطف،
تطر مثلاً إلى الشواهد التالية .

١ - (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة) .

٢ - (فورب السماء والأرض إنه لحق) .

٣ - (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) .

٤ - (فليعلمن الله الذين صدقوا) .

.. ففى جميع هذه الشواهد نجد الصدارة للعطف وليس للأداة التى يعتمد
عليها معنى الجملة، مما يشير إلى أن صدارة أدوات الجمل - فيما عدا همزة الاستفهام
- صدارة مقيدة بعدم العطف "،،، وإنما استثيت همزة الاستفهام لأنها ذات صدارة
مطلقة أى "أما لا يتقدم عليها أى عنصر آخر من عناصر الجملة حتى حرف
العطف انظر مثلاً إلى نظم الآيات الكريمة التالية وسترى الهمزة مقدمة على حرف
العطف وهو معنى صدارتها:

١ - (أعلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم) .

٢ - (أو كلما عاهدوا عهداً بذنه فريق منهم) .

٣ - (أنتم إذا ما وقع آمتم به) .

إد تقدمت الهمزة على (الفاء) أولاً، وعلى (الواو) ثانياً، وعلى (ثم) ثالثاً، وهى
حروف عطف من شأنها أن تتقدم على غيرها، بدليل أنها تتقدم على أدوات
الاستفهام الأخرى غير الهمزة كما فى الآيات التالية .

(١) سورة الاعراف آية ١٩

(٢) سورة لداريات آية ٣٣

(٣) سورة الفرة آية ٢٨٢

(٤) سورة النكوت آية ٣

(٥) الخلاصة، الحويه / ٨٥ وما بعدها، وانظر ارتشوف ح ٣ / ٢٥٨، وانظر ٥٤ من هـ لبحث

(٦) سورة طه آية ١٢٨

(٧) سورة البقرة آية ١٠٠

(٨) سورة يوسف آية ٥١

١ - (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل)^(١)

٢ - (فهل أنتم مستهون)^(٢)

٣ - (فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم)^(٣)^(٤)

يتبين مما سبق كله أن صدارة الكلمات التي اختصت بالصدارة من دون غيرها، هذه الصدارة مقيدة بعدم العطف أو باستثناء حروف العطف فإنها تتقدم على هذه الكلمات التي لها الصدارة وذلك لأن العطف يمثل علاقة بين هذه الجملة وما قبلها، ولكن ما بعد العطف يتعلق بالجملة التالية له، فالرتبة يسبقها مقبولة ومستظرة، وإسما جعلت صدارة همزة الاستفهام مطلقة وليست مقيدة بالعطف كغيرها من أدوات الصدارة؛ لأن الاستفهام هنا يبدأ قضية جديدة هي موضع إنكار، ولأن الهمزة أم الباء كما يقول النحاة.

عاشرا. أن الحكم بالصدارة لبعض الألفاظ ترتب عليه بعض الأحكام الأخرى في بعض مسائل الرتبة المحفوظة وهذه الأحكام غير الحكم بوجوب تصدر هذه الألفاظ ما تدخل عليه من جمل، من هذه الأحكام على سبيل المثال -

١ - ما جاء في باب (كان وأخواتها) من اشتراط النحاة أن لا تكون أسماء هذه الأفعال مما له الصدارة؛ لأن أسماء هذه الأفعال - كما سبق - لا تتقدم عليها.

٢ - ما جاء في باب (إن وأخواتها) من أنه لا يصح أن تكون أسماء هذه الحروف ولا أحوارها المفردة مما له الصدارة، وذلك لأن هذه الحروف الناسخة لها الصدارة أصلا^(٥)، فحتى لا تعارض طبيعة الصدارة في كل منهما - الحروف الناسخة وأسمائها أو أحوارها المفردة - حال محي أحد أسمائها أو أحوارها المفردة مما له الصدارة، حتى لا يحدث ذلك اشترط عدم كون أي منهما - أسماء

(١) سورة البقرة آية ٩١

(٢) سورة المائدة آية ٩١

(٣) سورة النساء آية ٦٢

(٤) الخلاصة الحوتة / ٨٤ وما بعدها، وانظر إرشاف ج ٢ / ٢٥٨

(٥) نظر المسألة رقم ٥ من حصر الرتبة المحفوظة

(٦) انظر المسألة رقم ١٤ من حصر الرتبة المحفوظة

(ب) وأحواتها وأحبارها المفردة - مما له الصدارة^١، هكذا أوحد القول بالصدارة لبعض الألفاظ أحكاماً أخرى في بعض أبواب النحو تتعلق بالموقعية من حيث امتناع ألفاظ معينة من الوقوع في مواقع معينة فالفاظ الصدارة - كما سبق - منعت من أن تقع اسماً لكان أو إحدى أخواتها، أو تقع اسماً أو خبر مفرداً إلا أن إحدى أخواتها.

حادى عشر أنه إذا كانت هناك ألفاظ - من بين الألفاظ التي رتبها محفوظة - تلزم صدر الحمل التي تدخلها فإنه توحد ألفاظ تلزم التقدم على مفردات ليست حملاً ولا أشباه حمل وتحفظ الرتبة بين هذه الألفاظ وبين ما بعدها من مفردات وهي: واو المعية، وأدوات الاستثناء، وحروف الجر، وحروف العطف، وأدوات نصب المصارع، وأدوات حرم المضارع، وما يلزم الإضافة إلى مفرد من الظروف وغيرها.

وإذا كانت الألفاظ الصدارة لمرت الصدر لما تعبر في معنى الكلام وتؤثر في مصمونه ولئلا يتشوش ذهن السامع^٢، إذا كان هذا هو عنة لروم ألفاظ الصدارة صدر الحملة، فإن الألفاظ التي تلزم التقدم على مفردات لمرت الرتبة المحفوظة مع ما بعدها "لأنها تكشف عن علاقه ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة لى هي فيها"^٣

ثاني عشر أن بعض الألفاظ أو الأبواب التي تدخلها الرتبة المحفوظة كان لسبب في حفظ رتبها تبا من كونها تجرى مجرى الأمثال، وهذه الألفاظ أو الأبواب تدخل ضمن ما يسميه أسدنا الدكتور / تمام حساس الخوelf الحوية واخوالف الداخلة معها ها في هذه الملاحظة هي حاله التعجب وخالفه اسم

(١) نظر شرح الكافية ج ١، ٢٥٨، لأساليب الإشائية في اسحو العربى، ٤٥، ٣٥

(٢) انظر ١١٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١، ٦٨

(٤) الخوelf الحوية أربع حاله لتعجب وحالة امدح أو ادم وحالته لإحالة (اسم الفعل) وحالته الصوت (سم الصوت) انظر اللغة العربية معاه ومباها / ١١٣، وما بعدها، الخلاصه الحوية /

١٥٠ وما بعدها، القرن الحوية وطراح العامل وإعراب التندبرى والمعل / ٣١

الفعل - الإخالة - فهاتان الخالفتان أو ألقاطهما جرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تعبر فهي عبارات محفوظة وصيغ مسكوكة ثابتة التركيب^(١)، يقول المبرد رحمه الله - عن اسم الفعل ومعموله: "ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر، فتقول زيدا عليك، وزيدا دونك، من زعم أن قول الله عز وجل (كتاب الله عليكم) "إنما نصبه عليكم فهذا خطأ . وإنما قالوا : عليه رحلا ليسنى؛ لأن هذا مثل، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا"^(٢)، يعني أنها تجري على أصل وضع تركيبها، ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن هذه التراكيب "وهي تجري على منهاج واحد لا يختلف"^(٣) أي لا يجوز التقديم أو التأخير فيها.

وفصلا على ما سبق فإن هاتين الخالفتين أو هذين الباين يمتاران عن غيرهما من الأبواب بأن الرتبة المحفوظة - فيهما - تتظم الحملة جميعها^(٤)، فلا يتقدم أي جزء منها على جزء آخر من أجزاء هذه الحملة، ففي نحو أحسن ريذا، وأحسن يزيد، وعليك زيدا. لا يجوز أن يتقدم أي عنصر من عناصر التركيب على ما يسبقه

ثالث عشر: أن بعض^(٥) هذه المسائل السابقة مع القول بالرتبة المحفوظة بين ألقاطها أو بين الأبواب النحوية التي تمثلها هذه الألفاظ، مع هذا فإن كل لفظين أو باين - يمثلان مسألة من هذه المسائل - لهما معا حرية التنقل داخل الحملة، فلا يلتزمان موقعا محددًا في الحملة، فلها أن يقعا معا في مختلف المواقع في الحملة في نطاق حفظ الرتبة بينهما^(٦)، فالموصول وصلته فيما بينهما تحفظ الرتبة لكن لهما أن يأحدا مواقع مختلفة في الحملة فقد يكونان معا في أولها أو وسطها أو آخرها، وكذلك

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها/ ١١٥ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١٤٨، قرية الرتبة وقيمتها في النحو العربي/ ط، الفرائض النحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والمحس/ ٣١

(٢) سورة النساء آية ٢٤

(٣) المفتاح ج٣/ ٢٨٠، مع ج٣/ ٣٢.

(٤) شرح لفصل ج٣/ ٤٤

(٥) انظر الفرائض النحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والمحس/ ٣١

(٦) انظر المسائل أرقام ٢، ٤، ٣٧، والمسائل من رقم ٣٩ إلى رقم ٤٦، ومن رقم ٥٢ إلى رقم ٥٦، والمسائل أرقام ٥٨، ٦١، ٦٣ من حصر الرتبة المحفوظة

(٧) انظر اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢١، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٨، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٥٠

أجزاء والمحروور، والطرف وما يضاف إليه، والتابع والمتبوع وغير ذلك ما دامت
 لرتبة فيما بين هذين اللفظين أو الباين محفوفة، وإما حاز هذا التنقل في المواقع
 المختلفة داخل الجملة لهذه الألفاظ أو الأبواب؛ لأن كل لفظين أو باين من هذه
 الألفاظ أو الأبواب - بينهما رتبة محفوفة لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة وإما قد
 يكونان معا ركنا واحدا من أركان الجملة كما في: التابع والمتبوع، والجار والمحروور
 والطرف وما يضاف إليه إذا كانا يمثلان بابا إعرابيا معينا، أو يكونان ركنا وما يتعلق
 به كما في الـعت ومعموله، والمعطوف ومعموله، والمضاف إليه ومعموله، أو
 يكونان متعلقين بأحد أركان الجملة كما في الجار والمحروور والطرف وما يضاف إليه،
 إذا لم يكونا يمثلان بابا إعرابيا معينا وعلى كل حال فإن كل لفظين مما سبق لا
 يستقلان معا بتكوين جملة كاملة"

هذا، وما سبق من حرية التنقل للفظين داخل جملة في إطار حفظ
 الرتبة بينهما لا يجري على مسائل أخرى" مثل مسائل أدوات الصدارة" ومسألة
 لمعل وفاعله" ومسألة الفعل ونائب فاعله"، فأدوات الصدارة مع ما تحفظ لرتبة
 سبب وبيته حمل كامله، والفعل مع فاعله أو نائب فاعله جملة كاملة فلا مجال لنقول
 بحرية التنقل هذه، الألفاظ داخل الجملة في هذه المسائل وغيرها من المسائل التي
 يكون فيها من اللفظين أو الباين اللذين بينهما رتبة محفوفة جملة كاملة، لأن كل
 لفظ منهما في موقعه الثالث الذي لا يقبل أن يتغير يمثل أحد أركان الجملة، مع
 معا - والحال أن موقع كل منهما ثابت تتكون جملة كاملة."

رابع عشر أن اللفظين اللذين تحفظ الرتبة بينهما في المسائل الواردة في الحصر
 السابق قد يعرف الـب الإعرابي الذي يدخل فيه كل لفظ منهما في بعض المسائل،

(١) نظر ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر المسائل أرقام ٢، ٧، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٣٨، ٤٧، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٦.

٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦ والمسائل من رقم ٨٠ إلى رقم ٨٦ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٣) نظر المسائل التي وردت أرقامها في حاشية رقم (٤) من ١١٤ من هذا البحث

(٤) انظر المسألة رقم ٢٠ من حصر الرتبة المحفوظة.

(٥) انظر المسألة رقم ٢١ من حصر الرتبة المحفوظة

(٦) نظر ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث

وقد لا يعرف الباب الإعرابي الذى يدخل فيه أحد اللفظين في البعض الآخر من المسائل، هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل في كتب النحاة، وفي الحصر السابق لمسائل الرتبة المحفوظة وليس عند وضع اللفظين في السياق اللغوي، لأن السياق اللغوي يحدد لكل لفظ منها بابه الإعرابي الذى يدخل فيه ومن المسائل التي يعرف فيها الباب الإعرابي لكل من اللفظين - عند تجريد المسائل للدراسة - ما يلي من مسائل تحفظ فيها الرتبة: اسم كان وأخواتها - وكان - وأخواتها - نفسها، وخبر كان - وأخواتها - الجملة واسم كان، وخبر كان - وأخواتها - الجملة كان - وأخواتها - نفسها، وخبر إن - وأخواتها - غير الظرف والجار والمجرور واسم إن، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، وبائب الفاعل وفعله، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفاً، ففي السابق من المسائل محد الرتبة محفوظة بين بابين، لكل باب منهما إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل ها في هذه الملاحظة، فضلاً عن معرفة الباب الإعرابي لكل لفظ من اللفظين في السياق، ويلاحظ في بعض المسائل السابقة أن البابين اللذين يمثلان معاً المسألة يكونان معاً جملة مستقلة كاملة كما في مسائل: خبر كان الجملة واسمها، وخبر (إن) غير الظرف والجار والمجرور واسمها، وخبر (لا) التي لنفى الجنس واسمها، والفاعل وفعله، وبائب الفاعل وفعله، في حين إنه في بعض المسائل الأخرى لا يكون البابين اللذان يمثلان معاً المسألة جملة كاملة مستقلة كما في مسائل: اسم كان وكان نفسها، وخبر كان الجملة وكان نفسها، والمضاف إليه والمضاف إذا كان ظرفاً، على حين يرى بعض المسائل الأخرى التي تحمط فيها الرتبة، لا يعود فيها لباب الإعرابي الذى يدخل فيه أحد اللفظين، ويعرف الباب الإعرابي للفظ الآخر، هذا أيضاً عند تجريد هذه المسائل للدراسة، نعم يعرف الباب الإعرابي لكل لفظ منهما في السياق، لكنه لا يعرف الباب الإعرابي لأحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلي من مسائل تحفظ فيها الرتبة:

(١) انظر ٦٢ وما بعدها، ٦٥ وما بعدها من هذا البحث.

الصلة والموصول، والمفعول معه ومصاحبه، والحال وعاملها غير المتصرف والتميز وعامله غير المتصرف والمضاف إليه والمضاف إذا كان غير ظرف، ومرفوع اسم الفاعل واسم الفاعل، ومرفوع أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، ومرفوع اسم المفعول واسم المفعول، ومعمول الصفة المشبهة والصفة المشبهة، والصفة والموصوف، والتوكيد والمؤكد وعطف البيان والمبين، والمعطوف بالنسق والمعطوف عليه، والبدل والبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الأول من كل مسألة، هذا حال تجريد هذه المسائل للدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة وإن كان يعرف البيان الإعرابي للحرأين كليهما في السابق

ويلاحظ في جميع المسائل السابقة أن كل لفظة يمثلان معا مسأله من هذه المسائل لا يكونان معا جملة كاملة مستقلة^١ هذا، ويجدر أن تنبه في ختام هذه الملاحظة إلى أنه^٢ سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما فقط ولم يعرف في الآخر، فإن هذا لا يؤثر الحكم على الرتبة بين اللفظين في الحالين كليهما^٣ بأب ملاحظة

خامس عشر. أن الرتبة المحفوظة كقربة لفظية تعد مسوعا من مسوعات القول بالحدف في النحو العربي "فإد وحدثنا مثلا دليلا على إجابات المحدثين متقدما، ولم يذكر الجواب متأخرا، قيل^٤ : إن الجواب محدوف فسر ما تهدم"^٥، وذلك كما في جواب الشرط بالمحدوف أو جواب القسم بالمحدوف، يقول ابن جنى رحمه الله - "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما؛ ألا تراكم لا تقول أقم إن تقم، فأما قولك أقوم إن قمت، فإن قولك أقوم ليس جوابا لشرط، ولكنه دال على الجواب، أي. إن قمت قمت، وذلك أقوم على قمت"^٦

(١) نظر ٣٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها من هذا البحث

(٢) السابق في روائع لقرآن ج ١/ ٢٧ وما بعدها، ونظر ارتشاف ج ٢/ ٥٥٨

(٣) الخصائص ج ٢/ ١٦٢

سادس عشر: أن حفظ الرتبة باعتباره قرينة لفظية قد يكون هو المحدد للمعنى الوظيفي المقصود من الأداة الواحدة - التي تقبل التعدد في المعنى الوظيفي - في سياقين مختلفين فالصدارة "هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الطرف؛ لأن الطرف يتقدم على مدحوله نحو: أزورك متى أهل رمضان، ولكن هذا الطرف إذا تعدد معناها الوظيفي، فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة، فتصير الجملة الشرطية: متى أهل رمضان أزرك، ولا تكون متى في الشرط إلا في هذا الموضع".
فالصدارة - وهي أحد وجود حفظ الرتبة - فرقت بين المعنى الوظيفي للأداة الواحدة في سياقين مختلفين، فحين وجدت الصدارة في الجملة الثانية - حكم على بأنها للشرط، وحين لم تصدر الأداة الأداة في الجملة الأولى - حكم عليها بأنها للطرفية.

سابع عشر أن هذا العدد الكبير من المسائل التي نص السحاة على حفظ الرتبة فيها، والتي تتوزع على أنواع النحو المختلفة؛ فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من مسألة أو أكثر من هذه المسائل^(١)، هذا العدد الكبير من المسائل والدقة في تحديدها من السحاة يفهم منه إضافة إلى ما سبق في الملاحظات السابقة أن السحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي، بمحاولاتهم المتتابعة وضع القواعد العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها^(٢).

ومن هذه القواعد العامة التي تتبعها السحاة بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة المحفوظة والإحاطة بكافة صورها، والتي سبق الحديث عنها في الملاحظات السابقة:

-
- (١) اللغة العربية معاً وماها / ١٢٦، التصاميم في النحو العربي / ٧٩
(٢) انظر فريضة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٢٥
(٣) انظر الطواهر النعوية في التراث النحوي / ٣١٥، وسائل أسرار في النحو العربي / ١٧١، ر. ٠
ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول / ٢٣٢، ٢٣٥ وما بعده

١ - القول بالصدارة لكل ما يغير المعنى ويؤثر في مضمون الكلام"
 ٢ - لقول بالعامل الحوى وتقسيمه إلى عدم أصل قوى وعدم عمل غير أصيل
 ضعيف وعامل متصرف وما يشبهه وعامل حامد، وعامل لفظى وعامل معنوى،
 وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع
 العامل"

٣ - أن الصلة وما يتعلق بها لا تتقدم على الموصول"

٤ - القول بأصل وصع التركيب"

ثامن عشر: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تعنى أن يكون للكلمة موقع ثابت من
 صاحبها" ولا يترخص في ثبات هذا الموقع إلا عند أمر اللسان وأن يتوافر من
 القرائن ما يسمح بالترخص، فذلك "لأن هذه الرتبة المحفوظة لو احتلت لاحتل
 التركيب باختلافها"، ومن الشواهد التي احتلت فيها الرتبة المحفوظة لتتصافر
 القرائن التي سمح بالترخص فيها قول الشاعر.

ألا يا نخلة من دات عرق عليك ورحمة الله السلام

والذي سوغ الترخص وساعد عليه في الرتبة المحفوظة بين المعطوف (رحمة
 الله) و المعطوف عليه (السلام) في البيت ما يلي "أ- ما بين المتعاطفين من شهرة
 لتعاطف على سو حاص حتى أصبح كالمش وذلك هو لتصام.

ب- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف

ج- توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمتدا المؤخر مما جعله لا يزال في حيز
 الحملة وكذلك تعنى القرائن حين تتصافر عن قرية أخرى يتصح المعنى بدورها".

(١) انظر ١١٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١١٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٩٧ من هذا البحث

(٤) انظر ١١٩ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ٩١ من هذا البحث

(٦) لغة عربية معاه ومساه ٢٠٧، التمهيد في كساب اللغة العربية عبر اللطائف بها / ١٢٨

(٧) اللغة العربية معاه ومساه / ٢٣٦، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠ وما بعدها، درحات الخطأ

والصواب في اسحو ولأسلوب / ٧٢، ٨٦ وما بعدها، وحدة لسية واختلاف الأنظمة / ٤١،

اخلاصه الحوية / ٨٣، التمهيد في كساب لغة عربية عبر اللطائف بها / ١١٥، ١٢٨، درسه

بستولوجية للفكر المعوى عند العرب / ٨٠، من طرق القرآن الكريم / ١٨٣، العلامة الإعرابة

في الحمله بين العديم والحديث / ٣٢٦ وما بعدها طاهرة تربط في التركيب ولأسلوب العربي،

٢٣، تطوير التألف في محلات لغة العربية ٧، ٩

فلا يسمح بالتعدي على الرتبة المحفوظة بإخلالها إلا عند أمن اللبس ووضح المعنى وتوافر القرائن التي تسمح بذلك الترخيص.

أما المسائل التي تتحقق فيها الرتبة غير المحفوظة فهي كما يلي^(١):

١- الضمير^(٢) ومرجعه^(٣).

٢- الخبر والمبتدأ^(٤).

٣- خبر كان وأخواتها - غير الجملة واسمها^(٥).

(١) أدكرها بأن المسائل مرنة حسب ترتيب ألفيه ابن مالك لأبواب النحو

(٢) يشي من هذا الحكم أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فإن هذا عموم إلا في حالات
سع، وفي هذه الحالات السابقة تحفظ الرتبة بين الضمير ومرجعه انظر ٩٧، ٢٦٤ وما بعدها
من هذا البحث

(٣) انظر شرح المفصل ج١/١٧٩، ارتشاف ج١/ ٤٨١ وما بعدها، شرح الكافية ج٣/ ٩ وما
بعدها، الصرائر وما يسوع للشاعر دون البائر / ١٢٧ وما بعدها، المقتضب ج٣/ ٢٤٨ وما بعدها
، الخصائص ج١/ ٣٠٠ وما بعدها، مع ج١/ ٢١٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٨٣ وما
بعدها، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية / ١١٨ وما بعدها، قرينة الرتبة وقسمها في النحو
العربي / ١٠٦ وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١/ ١٥٠ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٩٢،
اللغة العربية معناها ومبناها / ١١١، ٢٠٧، ٢١٥، التمهيد في اكتساب في اللغة العربية لعبد
الطاهر بها / ٣٦، وانظر ٥٢ وما بعدها، ٢٦٣ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر الكتاب ج٢/ ١٢٤، ١٢٧، شرح المفصل ج١/ ١٧٨ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٩
وما بعدها، دلائل الإعجاز / ١٠٦، ارتشاف ج٢/ ٤١ وما بعدها، مع ج١/ ٣٢٩ وما بعدها،
٤٨٧، ج٢/ ٩٣، شرح الأشموني ج١/ ٣٣١ وما بعدها، ج٢/ ١٣٥، اللغة العربية معناها
ومبناها / ٢٠٧، العلامة الإعرابية في الحصة بين التقديم والتأخير / ٣١٤، دراسة نقدية في النحو
العربي / ٢٤٣، الخلاصة النحوية / ٨٦، ١٠٩

(٥) انظر الكتاب ج١/ ٤٥، ٤٧ وما بعدها، مقتضب ج٤/ ٨٧، شرح المفصل ج٣/ ٣٦٣ وما بعدها،
٣٨٥، شرح الكافية ج٢/ ١٨٣ وما بعدها، ج٣/ ١٥١، ج٤/ ١٩٤، ارتشاف ج٢/ ٨٥ وما
بعدها، ١٩٩، الخصائص ج٢/ ١٥٩، مع ج١/ ٣٧١ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٣٦٦ وما
بعدها، الخلاصة النحوية / ٨٦، ١١٤، حاشية الصان ج١/ ٣٦٦، الظواهر النحوية في التراث
النحوي / ٢٨٠ وما بعدها

- ٤ حر كان - وأخواتها^(١) - غير الجملة وكان^(٢) - وأخواتها^(٣) نفسها^(٤)
- ٥ حر أخوات كان (ما دام ، وما زال ، وما سرح ، وما فتى ، وما نك) غير الجملة وهذه الأفعال التي بعد أداة النفي^(٥)
- ٦ - معمول خبر كان - وأخواتها - الذي هو ظرف أو جار ومجرور^(٦) واسم كان^(٧)
- ٧ معمول خبر كان - وأخواتها - الذي هو غير الطرف أو الجار والمجرور واسم كان حالة تأخر^(٨) هذا المعمول عن آخر بعد كان^(٩)
- ٨ - معمول خبر كان^(١٠) - وأخواتها - وكان - وأخواتها^(١١) نفسها^(١٢).

- (١) يستثنى من أخوات كان في هذه الحكم (ما دام) و (زال، سرح، فتى، نك) المقصود بها حيث إن الترتيب بينها وبين أخواتها محمودة انظر ٩٨ من هذا البحث
- (٢) شرط أبو حيان والسيوطي في هذا الحكم عدم تأخر المعمول المرفوع بالخبر، فإذا تأخر المعمول المرفوع بالخبر صارت الترتيب محمودة بين الخبر وكان فلا يجوز في نحو كان زيد قائم أبوه أن يقال قائم كان زيد أبوه انظر ارتشاف ج ٢/ ٨٨، مع ج ١/ ٩٨، ٣٧٥ من هذا البحث
- (٣) انظر المقتضب ج ٤/ ٨٧، الخصائص ج ٢/ ١٥٩ وما بعدها، شرح المفصل ج ٣/ ٣٦٣ وما بعده، ٣٨٥ وما بعده، رتشاف ج ٢/ ١٠٢، مع ج ١/ ٣٧٣، الأشباه ج ٣/ ١٢٠ وما بعدها، شرح لأشموس ج ١/ ٣٦٩، الخلاصة النحوية/ ١١٥، لأساليب لإشائه في النحو العربي ٣٥، لعه لشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ٢٩٠، الظواهر النحوية في التراث النحوي ٢٨٢ وما بعدها
- (٤) انظر مع ج ١/ ٣٧٣، شرح لأشموس ج ١/ ٣٧٠، وسائل من النسخ في النحو العربي ٢١٢
- (٥) ويجوز في نحو كان زيد جالساً عندك أو في الدار أن يقال كان عندك أو في الدار زيد جالساً
- (٦) انظر رتشاف ج ٢/ ٨٨، مع ج ١/ ٣٧٥ وما بعدها، شرح لأشموس ج ١/ ٣٧٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر النحوية في التراث النحوي ٢٨٣ وما بعدها
- (٧) نحو كان أكلًا طعامك زيد، وهذا المثل هو أحد الاحتمالات الأربعة لتوسط معمول الخبر بين كان واسمها، وهو الاحتمال الخائر فقط، فترتبة في هذا المثل غير محمودة بين معمول خبر كان واسمها، أم للاحتمالات الثلاثة الباقية فترتبة فيها محمودة بين معمول الخبر واسم كان انظر ٩٨ من هذا البحث
- (٨) انظر مع ج ١/ ٣٧٥ وما بعدها، لأشياء ج ٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصان ج ١/ ٣٧٤، الخلاصة النحوية/ ١١٥، الظواهر النحوية في التراث النحوي ٢٨٣ وما بعدها
- (٩) نحو قوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون)
- (١٠) انظر المقتضب ج ٤/ ١٠١ وما بعدها، شرح المفصل ج ٣/ ٣٦٤، ٣٨٥ وما بعدها، رتشاف ج ٢/ ١٠٢، مع ج ١/ ٣٧٦، الأشباه ج ٣/ ١٩ وما بعدها، الصان ج ٣/ ٣٧٤

- ٩ - معمول خبر كان - وأخواتها - وخبرها معا من ناحية "وكان - وأخواتها - نفسها من ناحية أخرى".
- ١٠ - معمول خبر كان" - وأخواتها - وخبرها".
- ١١ - معمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذي هو ظرف أو جار ومجرور "واسمها".
- ١٢ - خبر أفعال المقاربة واسمها".
- ١٣ - خبر إن - وأخواتها - الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسمها".
- ١٤ - معمول خبر إن" - وأخواتها - وخبرها ' ' .
- ١٥ معمول خبر إن - وأخواتها - الذي هو ظرف أو جار ومجرور ' واسمها وخبرها معا".

- (١) فيحور في نحو كان ريد أكلا طعامك أن يقال طعامك أكلا كان ريد و أكلا طعامك ريد
- (٢) انظر ارتشاف ج٢/ ١٠٢، مع ج١/ ٣٧٦، الأشياء ج٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصان ج١/ ٣٧٤،
- (٣) فيحور في نحو كان ريد أكلا طعامك أن يقال كان ريد طعامك أكلا
- (٤) انظر مع ج١/ ٣٧٦، الأشياء ج٣/ ١١٩ وما بعدها، حاشية الصان ج١/ ٣٧٤
- (٥) فيحور في نحو ما ريد عاتيا عندك أو في الدار أن يقال ما عندك أو في الدار ريد قائم
- (٦) شرح الأسموس ج١/ ٣٩٢، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٨٨ وما بعدها، ظاهرة الانساع في الدراسات الحوية/ ٢١٧ "رسالة ماجستير بدر العموم"
- (٧) انظر ارتشاف ج٢/ ١٢٢، مع ج١/ ٤٢٠، وسائل أمر اللبس في النحو العربي/ ٢٦٨
- (٨) انظر لكتاب ج٢/ ١٤٣، ٨٨، المقتضب ج٤/ ١٠٩ وما بعدها، شرح المفصل ج١/ ٢٠٠، شرح النكبة ج١/ ٢٥٧ وما بعدها، ج٤/ ٣٨٢، ارتشاف ج٢/ ١٣٢، شرح الأسموس ج١/ ٤٢٦، الخلاصة الحوية/ ٨٦، ١٢١، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٨٧، ظاهرة الانساع في الدراسات الحوية/ ٢١٦
- (٩) فيحور في نحو إن ريدا أكل طعامك أن يقال إن ريدا طعامك أكل
- (١٠) نظر الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٨٧
- (١١) فيحور قول الشاعر فلا تلحني فيها فإن يحيها أحاك مصاب القلب جم بلال
- (١٢) انظر الكتاب ج٢/ ١٤٣، المقتضب ج٤/ ١٠٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ١٣٢، شرح الأسموس ج١/ ٤٢٦ وما بعدها، الظواهر اللغوية في التراث الحوي/ ٢٨٧ وما بعدها، ظاهرة الانساع في الدراسات الحوية/ ٢١٦

١٦ - المفعول الثاني والمفعول الأول " في بابي (ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها) ".

١٧ - مفعولا أفعال القلوب المتصرفة - من أخوات ظن - معا أو أحدهما " وهذه الأفعال ".

١٨ - المفعول الثالث والمفعول الثاني في باب (أعلم وأرى) وما ضمن معناهما ".

١٩ - مفعولا (أعلم وأرى وما ضمن معناهما) الثاني والثالث وهذه الأفعال ".

٢٠ - المفعول به وفاعله ".

(١) فيجوز في نحو ظلت عمرا مطلقا، وأعطيت هذا ثوبا أن يقال ظلت مطلقا عمرا، وأعطيت ثوبا هذا.

(٢) انظر الكتاب ج١/٤٢، المقتضب ج٤/٥٣ وما بعدها، شرح المفصل ج٣/٣١١ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٢٧٣ وما بعدها، ج٣/٦٤، مع ج١/٤٨٧، ج٢/١١ وما بعدها، شرح الأشموي ج٢/١٤٣ وما بعدها، الخلاصة السحوية / ٨٦، ١٥٤، الطواهر اللعوية في التراث السحوي / ٢٦٣ وما بعدها، حلة الفاعل بين الكم والكيف / ١٤٢ وما بعدها، الفرائض السحوية واطراح العامل والإعراب التقديرى والمحل / ٦٠، ٥٠.

(٣) فيجوز في نحو ظلت ريذا قائما أن يقال ريذا ظلت قائما وريذا قائما ظلت

(٤) انظر الكتاب ج١/٤٢، المقتضب ج٤/٥٣ وما بعدها، شرح التسهيل ج٢/٨٥، ٨٧، شرح المفصل ج٣/٣١١ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٢٧٣ وما بعدها، ج٣/٦٤، ٦٦، مع ج١/٤٨٧، ٤٩٠ وما بعدها، ج٢/١١ وما بعدها، شرح الأشموي ج٢/٣٧ وما بعدها، ١٣٤ وما بعدها، شرح التصريح ج١/ ٢٥٤ الخلاصة السحوية / ٨٦، ١٥٤، الطواهر اللعوية في التراث السحوي / ٢٦٣ وما بعدها، حلة الفاعل بين الكم والكيف / ١٤٢ وما بعدها، الفرائض السحوية واطراح العامل الإعراب التقديرى والمحل / ٦٠، ٥٠.

(٥) انظر الكتاب ج١/٤١، الخصائص ج٢/٦٢، شرح الأشموي ج٢/٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/٢٢٩ وما بعدها.

(٦) انظر الكتاب ج١/٤١، الخصائص ج٢/٦٢، شرح الأشموي ج٢/٥٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل ج١/٢٢٩ وما بعدها.

(٧) انظر الكتاب ج١/٨٠، ٤٧، ٤٥، ٤٢، ٣٤ وما بعدها، ج٢/١٢٧، الخصائص ج١/٣٠٠ وما بعدها، ج٢/١٥٨، دلائل الإعجاز / ١٠٦، شرح المفصل ج١/١٤٧، ١٩٨ وما بعدها، ج٣/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية ج١/ ١٦٤ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٥، مع ج١/ ٥١٥ وما بعدها، ج٢/ ٦ وما بعدها، شرح الأشموي ج٢/ ٧٨ وما بعدها، ١٣٥، اللغة العربية معجم ومساها / ٢٠٧، معجمات في اللغة والأدب / ٣٥٨، ظواهر العموص ووسائل رفع ليس في التركيب عربى، ٢٩٦ وما بعدها.

- ٢١- المفعول به وفعله^(١).
 ٢٢- منصوب المصدر الذي هو بدل من فعله^(٢) وهذا المصدر^(٣).
 ٢٣- المفعول له^(٤) وعامله^(٥).
 ٢٤- الظرف والجار والمجرور^(٦) وما يتعلقان به^(٧).
 ٢٥- المستثنى والمستثنى منه في حال تأخرهما عن عامل المستثنى منه^(٨).
 ٢٦- المستثنى وعامل المستثنى منه في حال تأخرهما عن المستثنى منه^(٩).
 ٢٧- المستثنى من ناحية والمستثنى منه وعاملة المتصرف معا من ناحية أخرى حال
 توسط المستثنى بين حراي^(١٠) كلام وعدم وتقديمه أول الكلام^(١١).
 ٢٨- الحال وصاحبها^(١٢) المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف زائد^(١٣).

- (١) انظر الكتاب ج١/ ٨٠ وما بعدها، ٢٠٣، ج٢/ ١٢٧، المقتضب ج٤/ ١٦٨ وما بعدها، شرح
 المفصل ج٣/ ٣١١، ٣٨٥، شرح الكافية ج١/ ٣٠٤ وما بعدها، الخصائص ج٢/ ١٥٨، رشاف
 ج٢/ ٢٧٥ وما بعدها، مع ج٢/ ٧ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/ ٧٩ وما بعدها، اللغة
 العربية معانها ومبناها/ ٢٠٧، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته/ ١٤٩، دراسات نقدية في النحو
 العربي/ ٢٤٣، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ١٣٧
 (٢) فيحور في نحو ضربا ريدا أن يقال ريدا ضربا
 (٣) انظر المقتضب ج٤/ ١٥٧، ارتشاف ج٣/ ١٧٢، مع ج٣/ ٥٠
 (٤) نحو قول لشاعر طربت وما شوقا إلى البيض أطرب
 (٥) انظر الخصائص ج٢/ ١٥٩، شرح الكافية ج١/ ٣٠٤، ارتشاف ج٢/ ٢٢٤، مع ج٢/ ١٠١،
 شرح الأشموني ج٢/ ١٨٣ وما بعدها، حاشية الصان ج٢/ ١٨٣
 (٦) انظر بيانا لهذه المسألة وشرحها لها في ٥١ وما بعدها، ٦٧ وما بعدها، ١٩٧ وما بعدها من هذا
 البحث
 (٧) انظر الكتاب ج٢/ ١٤٣، شرح الكافية ج١/ ٤٢٦، شبه الحملة دراسة تركيبية تحليلية مع
 التطبيق على القرآن الكريم/ ٦١، ٦٧ وما بعدها، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية، ٢١٥
 وما بعدها، البيان في روائع القرآن ج١/ ٦٩، الخلاصة النحوية/ ٨٦، قرينة الرتبة وفيمنها في
 النحو العربي/ ح
 (٨) انظر انكسار ج٢/ ٣٣٥ وما بعدها، الخصائص ج١/ ٢٣٤، ج٥/ ١٥٨، شرح الكافية ج٢/
 ١١٨، ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، شرح الأشموني ج٢/ ٣٠٨، شرح الأشموني ج٢/ ٢١٨ وما
 بعدها، حاشية الصان ج٢/ ٢١٨، حاشية الخصري ج١/ ٣٠٤
 (٩) انظر شرح الكافية ج٢/ ١١٨، حاشية الصان ج٢/ ٢١٨، حاشية الخصري ج١/ ٣٠٤
 (١٠) نحو القوم إلا ريدا جاءوا، إذا جعل (ريدا) مستثنى من الضمير في (جاءوا)
 (١١) انظر ارتشاف ج٢/ ٣٠٨، مع ج٢/ ١٩٥، حاشية الصان ج٢/ ٢١٨ وما بعدها
 (١٢) الأمثلة لهذه الحالات على الرتب قول الشاعر
 فسقي ديارك غير مصنفها صوت العمام وديمة نهى
 وقول الشاعر وصلت ولم أصرم صبيح أسرتي ، وما جاء عاقلا من أحد
 (١٣) انظر شرح الكافية ج٢/ ٦٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٤٧ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٥ وما
 بعدها، جملة الفاعل بين الكم والكيف/ ٢٣٠ وما بعدها، وسائل أسس اللسان في النحو العربي
 ١٨٠

٢٩- الحال غير الحملة المصدرة بواو- وعاملها الذي هو فعل متصرف أو ما يشبه الفعل^(١).

٣٠- التمييز الذي عامله فعل متصرف أو ما يعامل عمله^(٢) ومعمول هذا العامل^(٣)

٣١- منصوب المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل^(٤) ومرفوع هذا المصدر^(٥).

٣٢- منصوب اسم الفاعل- إذا كان اسم الفاعل مجردا من الألف واللام أو مجرورا بحرف جر زائد^(٦) - واسم الفاعل هذا^(٧).

٣٣- منصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة^(٨).

٣٤- المخصوص بالمدح أو الذم ونعم ونس^(٩)

(١) يستثنى من هذا الحكم كون العامل مصدرا أو صله (أل) أو صلة لحرف مصدرى أو مفعولا بلام الابتداء أو لام القسم أو كان أفعل التفضيل أو كان معهما تشبه فإن الرتبة بين الحال وأي من هذه العرمل محفوظة انظر ١٠١ من هذا البحث

(٢) انظر المقتضب ج٢/٦٠، ١٦٨ وما بعدها، الخصائص ج٢/١٦٠، ١٥٨، شرح المفصل ج١/ ٣٧٦، شرح الكافية ج٢/٦٥، ارتشاف ج٢/ ٢٤٩ وما بعدها، مع ج٢/٢٣٧ وما بعدها، شرح الأسموس ج٢/٢٣٧، ٣٠١، اللغة العربية معها ومنها/ ٢٠٧، الخلاصة لحيوي، ١٦٤، لطواهر الدعوية في التراث، لحيوي/ ٢٩٩ وما بعدها، جله الفاعل بين الكم ولكيف ٢٣٥ وما بعدها

(٣) نحو طاب ريد نصيب مجور فيها طاب نصاريد

(٤) انظر ارتشاف ج٢/٣٨٤، مع ج٢/٢٦٨، حاشية الصان ج٢/٢٩٨

(٥) نحو قوله صلى الله عليه وسلم (وخرج انت من استطاع إليه سبيلا) حيث تقدم منصوب المصدر (اليت) - مضافا إلى المصدر - على المرفوع (من)

(٦) انظر ارتشاف ج٢/١٧٥

(٧) نحو هذا ريد نصاريد، ليس ريد نصاريد نصاريد

(٨) انظر الكتاب ج١/١٠٨، المقتضب ج٢/١٥٦، ١٦٥، شرح المفصل ج٢/٩٥، ١٠٢، ١٢٣، شرح الكافية ج٢/٤٩٣، ارتشاف ج٢/١٧٢، ١٨١، ١٨٩، مع ج٢/٥٦، شرح الأسموس ج٢/٤٤١، ٧/٣، حاشية الصبان ج٢/٧

(٩) انظر لكت ج١/١١٠ وما بعدها، شرح لنصل ج٢/١٠٦ وما بعدها، ١١١، شرح لكافية ج٢/٤٩٣

(١٠) انظر شرح الكافية ج٢/٢٣٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٣٠، مع ج٢/٢٧، ٣٢، شرح لأسموس ج٢/٥٣ وما بعدها، ٦١، وسائل من النسخ في النحو العربي/ ٢٥٥

٣٥- مخصص حبذا والتمير^(١).

٣٦- الجملتان الموجبتان^(٢) المتعاطفتان بأم المتصلة^(٣)

٣٧- بدل البعض والمبدل منه^(٤).

٣٨- بدل الاشتغال والمبدل منه^(٥).

٣٩- معمول معمول (لن) أداة نصب المضارع و(لن) هذه^(٦).

٤٠- معمول معمول أدوات حزم المضارع وهذه الأدوات^(٧).

٤١- معمول جواب الشرط^(٨) وجواب الشرط^(٩).

ويلاحظ على ما سبق من حصر مسائل الرتبة غير المحفوظة ما يلي

أولاً: أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة - كما سبق^(١٠) - تتجاذب مع ظاهرتي الافتقار المتأصل والاحتصاص النحوي أكثر مما تتحداد مع غيرهما من ظواهر التصام، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر مما تتحداد مع غيرها من ظواهر التصام، ويمكن تبين ذلك بالنظر إلى المسائل الواردة في حصر أبواب الافتقار غير المتأصل^(١١) فإن أكثرها قد ورد في حصر الرتبة

(١) انصر شرح الكافية ج٤/ ٢٥٠، ارتشاف ج٣/ ٣٠، شرح الأشموس ج٣/ ٦١

(٢) نحو سواء على أقام عمرو أم قعد، فيجوز فيها سواء على أقعد عمرو أم قام

(٣) انظر ارتشاف ج٢/ ٦٥٢

(٤) قال أبو حيان "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول آكلت ثلاث برعيف"

ارتشاف ج٢/ ٦٢٨، مع ج٣/ ١٥٤

(٥) قال أبو حيان "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المدل منه، وقد تقول أعصى حسه ريد"

ارتشاف ج٢/ ٦٢٨، مع ج٣/ ١٥٤

(٦) انظر الكتاب ج١/ ١٣٥، شرح المفصل ج٣/ ٢٤٢، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٤/ ٣٥، ١٩٥

، ارتشاف ج٢/ ٣٩٢، مع ج٢/ ٢٨٨، شرح الأشموس ج٣/ ٤٠٧ وما بعدها، وسائل أمر

الليس في النحو العربي/ ٢١٢ وما بعدها، الظواهر المعوية في التراث النحوي، ٢٩٤

(٧) انظر ارتشاف ج٢/ ٥٤٣، ٥٤٦، الكتاب ج١/ ١٣٥، شرح الكافية ج١/ ٤٠٢، ج٤/ ١٩٥

(٨) نحو من يأتنا بأنه مكرم من له على جعل (مكرم) حالا، والعامل فيها (بأنه)، فيجوز في هذا المثال

أن يقال: من يأتنا مكرم من له بأنه.

(٩) انظر المقتضب ج٢/ ٦٠، ارتشاف ج٢/ ٥٥٧، مع ج٢/ ٤٦٢

(١٠) انظر ١١٠ وما بعدها من هذا البحث

(١١) انظر ٥٥ وما بعدها من هذا البحث

المحفوظة^(١)، فكل لفظ يمثل طرفا من طرفي مسألة من مسائل الرتبة غير المحفوظة يمثل في العالب - كما سيأتي^(٢) - بابا إعرابيا معيناً، والافتقار غير المتأصل كما سبق^(٣) يكون للباب الذي يحل فيه اللفظ، مما يعنى أن السمة المميزة لطاهرة الافتقار غير المتأصل هي الغالبة أيضاً على مسائل الرتبة غير المحفوظة، وما سبق لا يستثنى منه من مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا مسألة الصمير ومرجعه^(٤)، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)^(٥)، ومسألة معمول معمول أدوات جرم المضارع وهذه الأدوات^(٦)، فقط هذه المسائل الثلاث هي التي يكون أحد طرفيها مفتقراً افتقاراً متأصلاً، فالصمير ولن والأدوات التي تحزم المضارع هذه الألفاظ الافتقار فيها يعود إلى أصل وصح ألفاظها، وهذه سمة الافتقار المتأصل^(٧)، على خلاف بقية الألفاظ التي تمثل مسائل الرتبة غير المحفوظة والتي يعود الافتقار فيها إلى الباب الإعرابي الذي تحل فيه هذه الألفاظ، مما يؤكد أن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع ظاهرة الافتقار غير المتأصل أكثر من تجاذبها مع غيرها من ظواهر قرينة التصام، ويدعم - كذلك - جعل الرتبة بنوعيتها فرعاً^(٨) على التصام بوجه عام، إذ لا رتبة لغير متصامين^(٩)

ثانياً أنه إذا كان العامل النحوي له أثر كبير - كما سبق^(١٠) - في المسائل التي تحتل فيها الرتبة، فهو أيضاً له نفس القدر من الأثر في المسائل التي لا تحتل فيها الرتبة، فقد كان القول بالعامل النحوي هو الداعي إلى عدم حفظ الرتبة في بعض هذه المسائل، ولذلك جاءت معالجة النحاة الرتبة غير المحفوظة كما جاءت معالجتهم الرتبة المحفوظة - موزعة بين أبواب النحو المختلفة حسب توزيع النحاة العوامل

(١) انظر ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١٣٥ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٣١ وما بعدها، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر المسألة رقم ١ من مسائل الرتبة غير المحفوظة

(٥) انظر المسألة رقم ٣٩ من مسائل الرتبة غير المحفوظة

(٦) انظر المسألة رقم ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة

(٧) انظر ٢٩ وما بعدها من هذا البحث

(٨) انظر إليه معانيها ومعناها/ ٢١٠، انضمام ويورد ابوارد/ ١٠٢، وانظر ٥١ من هذا البحث

(٩) انظر ١١٢ وما بعدها من هذا البحث

التحوية على أبواب النحو، والمسائل التي يتصح فيها دور العامل في الحكم بعدم حفظ الرتبة وبإمكانية تغيير المواقع فيما بين الألفاظ أو الأبواب بعضها مع بعض كثيرة^(١)

هذا، والعلاقة بين العامل ومعموله أو بين العامل ومعمول معموله أو بين معمول العامل ومعمول هذا المعمول من حيث حرية الرتبة تحكمها أمور تتعلق بالعامل منها^(٢):-

١- مدى أصالة العامل أو عدم أصالته، فالعامل بالأصالة قوى يتصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، فيتقدم المعمول على العامل، وذلك كالذى بين كان - وأخواتها - وجرها غير الجملة، والحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها الذى هو فعل متصرف أو ما يشبهه^(٣).

٢- ما يتسم به العامل من تصرف أو جهود، فالعامل المتصرف له قدرة على التصرف مع معموله بالتقدم أو التأخر، وذلك كالذى بين الحال غير الجملة المصدرة بواو وعاملها المتصرف، والتمييز الذى عامله متصرف ومعمول هذا العامل^(٤)، كما تحكمها - كذلك - أمور تتعلق بالمعمول منها كون المعمول طرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما فإذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً توسع في الموقعية بين المعمول وعامله بالتقديم والتأخير بما لا يتوسع في الموقعية مع غيرهما من المعمولات، وذلك كما في مسائل معمول خبر كان وأخواتها الذى هو طرف أو جار ومجرور واسم كان، ومعمول خبر (ما ولا وإن) المشبهات بليس الذى هو طرف أو جار ومجرور واسمها، ومعمول خبر إن - وأخواتها - الذى هو طرف أو جار ومجرور واسمها وخبرها معاً^(٥)، على حين

(١) انظر المسائل أرقام ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤٠،

٤١، من مسائل الرتبة غير المحفوظة

(٢) انظر الكتاب ج١ / ٥٩، المقتضب ج٣ / ٣٦، ٢٠٢، ٢٣٢، ج٤ / ١٨٩، ٣٠٠، الخصائص

ج٢ / ١٦٣، شرح المفصل ج١ / ١٩٨ وما بعدها، ٣٧٧، ج٣ / ٣٦٣، شرح الكفاة ج٢ / ٦٣

وما بعدها، ٢١٩، ج٤ / ٢١٧، مع ج١ / ٤٢٠، ٤٣٤، ج٣ / ٨٢

(٣) انظر المسائل رقمي ٢٩، ٤ من حصر الرتبة غير المحفوظة

(٤) انظر المسائل رقمي ٢٩، ٣٠ من حصر الرتبة غير المحفوظة

(٥) انظر المسائل أرقام ٦، ١١، ١٥ من حصر الرتبة غير المحفوظة

أنه إذا كان المعمول غير الطرف والجار والمجرور فإنه لا يتوسع في الموقعية بين المعمول وعامله بالتقديم والتأخير، بل يلتزم كل من المعمول وعامله بالموقع الذي حددته له القواعد النحوية، فيلتزم المعمول التأخر ويلتزم العامل التقديم^(١)، هكذا يتضح مدى تأثير القول بالعامل في الحكم بعدم حفظ الرتبة بين الألفاظ أو الأبواب في النحو العربي، كما كان له دور في الحكم بحفظ الرتبة بين الألفاظ والأبواب في كثير من المسائل كما سبق^(٢).

ثالثاً: أن اللفظين اللذين لا تحفظ الرتبة بينهما في المسائل الواردة في الحصر السابق يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه كل لفظ منهما في كثير من المسائل، على حين أنه لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه أحد اللفظين في القليل من المسائل، هذا عند تجريد هذه المسائل للتحليل والدراسة كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل في كتب السحابة، وفي الحصر السابق لمسائل الرتبة غير المحفوظة، وليس عند وضع اللفظين في السياق اللغوي إذ السياق يحدد لكل لفظ منهما باب الإعرابي الذي يدخل فيه، ومن المسائل التي يعرف فيها الباب الإعرابي لكل من اللفظين - عند تجريد المسائل للدراسة - ما يلي من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الخبر والمستند، وحرر كان - وأحواتها - غير الحملة واسمها، ومعمول حرر كان وأحواتها - الذي هو طرف أو جار ومجرور واسمها، وحرر أفعال المقارنة واسمها، وحرر إن - وأحواتها - الذي هو طرف أو جار ومجرور واسمها، والمفعول الثاني والمفعول الأول في يبي (ظن وأحواتها، وأعطى وأحواتها) والمفعول الثالث والمفعول الثاني في باب (أعلم وأرى) وما ضمن معاهما، والمفعول به وفاعله، ومصوب المصدر الذي هو بدل من فعله وهذا المصدر وغير ذلك^(٣)، فهي كل مسألة من هذه المسائل السابقة نجد الرتبة غير محفوظة بين باين، لكل باب منهما إعرابه المعروف والمحدد عند تجريد المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت

(١) انظر المسائل أرقام ١٠، ١٢، ١٦ من حصر الرتبة غير المحفوظة في ١٢٨ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١١٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر أيضاً مسائل أرقام ١٠، ١١، ١٢، ٢١، ٣٥، ٣٩، ٤٠ من مسائل الرتبة غير المحفوظة

عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة، فضلا عن معرفة الباب الإعرابي لكل لفظ من اللفظين في السياق، ويلاحظ أن كل باين يمثلان معا مسألة من المسائل السابقة يكونان معا جملة مستقلة كاملة، فيما عدا مسألتين فقط من المسائل السابقة، حيث لا يتكون فيهما من البابين اللذين كل مسألة جملة كاملة مستقلة، وهاتان المسألتان هما : مسألة معمول خبر كان الذي هو ظرف أو جار ومجرور واسمها، ومسألة المفعول به وفاعله، هذا على حين أن القليل من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة لا يعرف فيها الباب الإعرابي الذي يدخل فيه أحد اللفظين عند تجريد هذه المسائل للدراسة، نعم يعرف الباب الإعرابي لكل لفظ مهما في السياق، لكنه لا يعرف الباب الإعرابي لأحدهما عند التجريد، ومن هذه المسائل ما يلي من مسائل لا تحفظ فيها الرتبة: الطرف أو الجار والمجرور وما يتعلقان به، والمستثنى والمستثنى منه، والحال وصاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف رائد، ومنصوب اسم الفاعل واسم الفاعل، ومنصوب أمثلة المبالغة وأمثلة المبالغة، وبدل البعض والمبدل منه، وبدل الاشتغال والمبدل منه، ففي هذه المسائل لا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الثاني من كل مسألة، ويعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الجزء الأول من كل مسألة حال تجريد هذه المسائل للدراسة، كما هي الحال التي وردت عليها هذه المسائل هنا في هذه الملاحظة وإن كان يعرف البابان الإعرابيان للجرايين كليهما في السياق. ويلاحظ أن كل باين يمثلان معا مسألة من هذه المسائل لا يكونان معا جملة مستقلة كاملة^(١) هذا وقد لا يعرف الباب الإعرابي لأي من اللفظين كما في مسألة الصمير ومرجعه فلا يعرف الباب الإعرابي الذي يدخل فيه الصمير ولا الباب الذي يدخل فيه المرجع عند تجريد المسألة ويجدر أن ننبه في ختام هذه الملاحظة إلى أنه سواء أعرف الباب الإعرابي لكل من اللفظين أم عرف في أحدهما ولم يعرف في الآخر أم لم يعرف في اللفظين كليهما؛ فإن هذا كله لا يؤثر في الحكم على الرتبة بين اللفظين - في أي من الحالات السابقة - بأنها غير محفوظة.

(١) انظر ٣٩ وما بعدها، ٦١ وما بعدها من هذا البحث.

رابعاً : أنه إذا كانت الرتبة المحفوظة تتجاذب - كما سبق - مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر، فإن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع الإعراب أكثر مما تتجاذب مع البناء، وتتجاذب من بين المعربات مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره، فظهور "علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على مرونة مراكز العناصر المفردة، وتقدمها في حال أو تأخرها في حال أخرى ما لم تمنع من ذلك مواقع تتعلق بإرجاج الضمير أو يكون بعض العناصر لها الصدارة أو تغير المعنى" " فإذا كان وجود علامات الإعراب في اللغة العربية يساعد على المرونة بين مواقع العناصر اللغوية وتقدمها في حال وتأخرها في حال أخرى؛ فإن غياب هذه العلامات يفقد العناصر التي تغيب عنها هذه المرونة، ومعلوم أن الألفاظ المسية لا تظهر عليها العلامات الإعرابية، وقد سبق أن العربية قد أغتت الألفاظ المسية عن العلامات الإعرابية بحفظ الرتبة، وأن الألفاظ المسية في غالبها ذات رتبة محفوظة" ويضاف إلى ما سبق أنه لم يذكر - من بين الألفاظ المسية في مسائل الرتبة غير المحفوظة إلا القليل النادر نحو، مسألة الضمير ومرجعه، ومسألة معمول معمول (لن) و (لن)، ومسألة معمول معمول أدوات حرم المضارع وهذه الأدوات، فالضمير ولن وأدوات جرم المضارع من المبنيات، وما سبق كله يؤكد تجاذب الرتبة غير المحفوظة مع الإعراب أكثر من تجاذبها مع البناء.

(١) انظر ١١١ من هذا البحث

(٢) اراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلامة النحوية المسائل والأصول / ٢١٤، ٢٣٢، الإصحاح في علل النحو / ٦٩ وما بعدها، مع ج١ / ٣٧٥، انطواهر اللعوية في التراث النحوي / ٩٣ وما بعدها، مقالات في اللغة والأدب / ٤٩، قرية لرنبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٤ وما بعدها، العلامة الإعرابية في الحمل بين القديم والحديث / ٣١٤، ٣٢٨، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٠، انطور اللعوي مظاهر - وعلة وقوايه / ٢٠٦ وما بعدها، فصول في فقه العربية ٣٩٤ وما بعدها، دراسات وتعليقات في اللغة / ١٧١ وما بعدها، به الحملة الخيرية في المعصحي المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير / ١١

(٣) انظر ٣٧ وما بعدها، ١١١ من هذا البحث.

هذا، ومما يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر مما تتجاذب مع المعربات بغيره أنه في حال عدم ظهور العلامة الإعرابية^(١) على آخر العناصر النحوية الممثلة لأبواب نحوية في المسائل التي لا تحفظ الرتبة فيها، فإن العربية - لثلا يقع اللبس - تحفظ الرتبة بين العنصرين كما في نحو : ضرب موسى هذا ، وصريت سلوى هذه ، وزار هذا أخى ، وزارت هذه تلك.

ومما يتصل بهذه النقطة أن اللغة العربية لم تجعل حفظ الرتبة وحده هو الحل الذي تقدمه في هذه الحال، لكنها قدمت حلولاً أخرى تسمح - عند عدم ظهور العلامة الإعرابية - بتقدم أو تأخر العناصر اللغوية داخل جملها، من هذه الحلول أنها أنات عددا من القرائن - غير حفظ الرتبة بين العنصرين - تقوم كل قرينة منها بدور العلامة الإعرابية عند عدم ظهورها يقول ابن جنى - رحمه الله - عن بعض هذه القرائن: " فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى الكمثرى . . وكذلك صريت هذا هذه، وكلم هذه هذا. وكذلك لو أومأت إلى رجل وهرس فقلت : كلم هذا هذا ، فلم يحبه ، لجعت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعنى، وكذلك قولك. ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من حال البيت معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت الكلام صرماً من الاتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو : ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معنى أو كلم هذا وزيدا يحيى"^(٢) فمن حنى في هذا النص يعرض من القرائن التي تقوم مقام العلامة الإعرابية غير الظاهرة والتي تسمح بالتقديم أو التأخير بين العناصر اللغوية داخل الجملة ما يسميه أستاذنا الدكتور / تمام حسان كما سيأتى ١ - عدم انتقال الفعل (القرينة العقلية) ٢ - مطابقة الفعل للفاعل في التذكير أو التأنيث وعدم مطابقتها للمفعول ٣ - القرائن الخارجية، ٤ - الإتيان بكل أنواعه ويقول ابن يعيش - رحمه

(١) من العناصر اللغوية التي تظهر عليها العلامات الإعرابية في اللغة العربية الأسماء المية، والأسماء المقصورة والأسماء المنوصة في حالتى الرفع والجر، والمصدر المعتل الآخر إذا كان معنلاً بالألف أو كان معنلاً بالواو أو بالياء في حالة الرفع فقط، انظر البيان في روائع القراء حـ ١ / ١٨، وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٣٤ .

(٢) الخصائص حـ ١ / ٨٩

الله - عن الفاعل والمفعول وحرية تبادل الموقعين فيما بينهما في الجملة "وبو طهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو : ضرب عيسى زيد فظهور الرفع في (زيد) عرفك أن (عيسى) مفعول ولم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل أكل كمثرى عيسى، حاز تقديم المفعول لظهور المعنى بسبق الخاطر إلى أن (الكمثرى) مأكول، وكذلك . . نعتها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فنقول . ضرب عيسى الكريم موسى فحيثما يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن"^(١).

فابن يعيش في هذا النص يوضح دور ظهور العلامة الإعرابية في الاتساع بالتقديم والتأخير بين العناصر اللغوية في الجمل ويعرض لما يقوم مقام العلامة عند عدم ظهورها - غير حفظ الرتبة - من القرائن اللفظية والمعنوية مما يحور الاتساع بالتقديم والتأخير في الكلام أي يساعد على حرية الترتيب بين عناصر الجملة، فذكر من هذه القرائن ما يسميه أستاذنا الدكتور/ تمام - كما سيأتى بعد قليل - ١ - عدم انتقال الفعل (القريبة العقلية) ٢ - الاتباع بالعت، ولم يزد على هذين النوعين

أما أستاذنا الدكتور/ تمام فيزيد هذه القرائن اللفظية والمعنوية توصيحا وتفصيلا بل يضيف إليها نوعا آخر من القرائن التي تساعد على حرية الرتبة وتبادل المواقع بين الألفاظ داخل الجملة مع احتفاظ كل لفظ في الجملة بعد تبادل المواقع بابه الإعرابي الذي كان عليه قبل تعبير موقعه، وهذا النوع المصاف هو قريبة السياق، فيقول سيادته عن القرائن التي تقوم بهذا الدور "من ذلك -

أ - عدم انتقال الفعل أو عبارة أخرى علاقات المعاني المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض، فعلى الرغم من أن سلمى والكمثرى مقصوران . . أما الكمثرى فلا يمكن أن تأكل سلمى، ولذلك تحول الفعل بهذه العلاقة إلى فعل غير مستقل

(١) شرح المفصل ج١/ ١٤١، وانظر المقتضب ج١/ ١٥٤، ج٣/ ١١٨، شرح الكافية ج١/ ١٦٧، ١٩٢، ٢٢٩ وما بعدها، ج٢/ ٥٢، ارشاد ج٢/ ٢٧٦، ١٩٩، ٢٧٦، ٥١٥، شرح الأشعرى ج٢، ٧٩.

فأصبح عدم الانتقال قرينة على المعنى تقدمت الكمثرى أو تأخرت، فإذا وضعنا موسى في مكان سلمى انضمت قرينة المطابقة إلى عدم انتقال الفعل، فأتضح المعنى بقرينتين لا بقرينة واحدة كما يبدو من. (ب) التالية .

ب- مطابقة الفعل لفاعله وعدم مطابقته لمفعوله ففي قولنا: شربت هذا هذه قامت المطابقة بإيصاح المعنى وعلم منها أن "هذه" هي الفاعل بحكم ما في الفعل من تاء التانيث، وإن فصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ...

ج- القرينة الخارجية : كأن نشير إلى امرأة تحمل طفلة أو تمشي معها ثم نقول. ولدت هذه تلك أو تقول في أشين. هاتان ولدت إحداهما الأخرى ، فيهم من فارق السن أن الكهري هي التي ولدت الصغرى وليس العكس، وهكذا يصبح فارق السن قرينة خارجية على معنى نحوي.

د- الإتيان بالذمت أو العطف أو التوكيد أو اليان مع وضوح الإعراب على التابع دون المتنوع نحو : صرب عيسى نفسه موسى، ضربت سلوى الصغيرة سلمى، وصرّب هذا وأحياه موسى، أو صربت هذه الفتاة تلك المرأة، وفي كل ذلك نرى القرائن الأخرى تغني عن الإعراب، مما يدل على أن المعنى النحوي لا يعتمد في كل أحواله على الإعراب، ولا يستغنى في كل أحواله عنه، ولا يقوم إلا في القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغنى عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصاة من القرائن التي تتصافر على بيان المعنى حتى لقد يزيد بعضها عن الضروري فيكون عرضة للترخص .

هـ- قرينة السياق. وهي التي تصرف المعنى عن المقعولية إلى التعية بالنسبة للموصول في قوله تعالى (لا يصل ربي ولا يسى الذي جعل لكم الأرض مهذا وملك لكم فيها سلا) "، فلقد فصل الفعل المنهى (ينسى) بين لفظ (ربي) بعته وهو (الذي) فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول (ينسى) ولكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، ودون أن يكون (الذي) في محل نصب، وأكدت كونه نعتا للفظ (ربي) في محل رفع، ومعنى حيلولة قرينة

السياق دون فهم المعنى على المفعولية أن المعنى لا يستقيم معها لأن المعنى عند ذلك سيؤول إلى : لا يضل ربي ولا ينسى ذاته^(١).

وهي كذلك التي تصرف المعنى عن التبعية إلى المفعولية في قوله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد)^(٢) فلقد أتى لفظ (الذي) بعد لفظ (العلم) مما يجعل الموصول (الذي) من حيث التركيب وكأنه نعت (العلم)، لكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم، وأكدت كون الموصول (الذي) مفعولاً به أول للفعل يرى، إذ لا يستقيم المعنى مع نعية (الذي) لأن المعنى سيؤول إلى: ويرى الذين أوتوا ما أوتيت من العلم.

وكل ما سبق يدعم القول بأن الرتبة غير المحفوظة تتجاذب مع المعربات بالإعراب الظاهر أكثر من تجاذبها مع المعربات بغيره، فالمعربات بالإعراب الظاهر لها حرية التنقل داخل الجملة دون حاجة إلى قرائن تساعد على ذلك، والمعربات بالإعراب التقديري إما أن تحفظ الرتبة بينها وإما أن تحتاج إلى قرينة - أو أكثر - تساعد على حرية التنقل داخل الجملة

حامداً أنه "ليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة، وليس معنى ذلك أيضاً أنه قد لا يعرض لها يدعو إلى وحوث حفظها"^(٣) فقد يعرض للرتبة غير المحفوظة من العوارض التركيبية ما يوجب حفظها، والعارض الذي يوجب حفظ الرتبة غير المحفوظة قد يكون حالة مما يأتي^(٤)

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ٢٧ وما بعدها، راء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة لبحوية المسائل والأصول / ٢١٥ وما بعدها، ٢٣٢، قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي / ١٠٣، ١٠٦، النحو والدلالة / ١٤٠ وما بعدها، النعمة وبناء الشعر / ٢٨٨، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق / ٢٩١ وما بعدها، الاشتراط النحوي والنصري دراسة للمفهوم والوظائف "مجله علوم النعمة" العدد ٨ / ١٩٩٩ ٣١٧، سبة المجلة الحرة في الفصحى دراسة في التقديم والتأخير / ١١

(٢) سورة ساء آية ٦

(٣) المهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها / ١٢٨، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٧ وما بعدها، ٨٨

(٤) انظر الكتاب ج١/ ٣٤، ٤٧ وما بعدها، ٥٦، ٨٠ وما بعدها، ج٢/ ١٤٣، انقصب ج١/ ١٥٤، ج٣/ ١١٨، ج٤/ ١٠٢، الخصائص ج١/ ٣٠٠-٣٠٥، دلائل الإعجاز / ١٠٧ وما بعدها، شرح الفصل ج١/ ١٤٧، ١٧٨ وما بعدها، ٢٠٠، ج٣/ ٣١١ وما بعدها، ٥٤٤، شرح الكافية =

- ١ - خوف اللبس كما في نحو . ضرب موسى عيسى، وزيد أخوك.
 - ٢ - كون العنصر الذي له التأخر - حسب الأصل - محصورا كما في نحو: إنما زيد قائم، إنما ضرب زيد عمرا.
 - ٣ - أن يكون المبتدأ متصلا بما له صدر الكلام، كما في نحو: من لي منجدا؟
 - ٤ - أن يكون المبتدأ متصلا بما له صدر الكلام نحو: لام الابتداء كما في نحو: لزيد قائم.
 - ٥ - أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير مستتر يعود على المبتدأ كما في نحو: زيد قام.
- فهذه الحالات تحفظ فيها الرتبة غير المحفوظة - على أصلها الذي قرره لها النحاة - على سبيل الواحوش، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية - التقدم ولا أن يتقدم ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية التأخر.
- هذا، وقد توجد كذلك عوارض تركيبية توجب عكس هذه الرتبة غير المحفوظة، فيجب أن يتأخر ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية - التقدم، ويتقدم ما حقه - حسب الأصل في القاعدة النحوية التأخر، ومن هذه العوارض.
- ١ - كون العنصر الذي حقه التأخر بما له صدر الكلام، كما في نحو: أين زيد، أي الرحلين أكرمت؟
 - ٢ - كون العنصر الذي حقه التقدم محصورا، كما في نحو: إنما في الدار زيد، إنما ضرب زيدا عمرو.

= ح ١ / ١٦٤ وما بعدها / ٢٢٩، ١٩٢ وما بعدها، ٢٥٧ وما بعدها، ٣٠٤ وما بعدها، ج ٢ / ٥٢، ٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ح ٤ / ١٩٧، ٢٨٢ شرح التسهيل ج ١ / ٢٩٦ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ٤١ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها، ١٣٢، ١٩٩ وما بعدها، ٢٧٤ وما بعدها، ٣٤٧، مع ح ١ / ٣٢٩، ٣٧٤ وما بعدها، ٤٣٤، ٤٨٧، ٥١٥ وما بعدها، ح ٢ / ٦ وما بعدها، ٢٣٧، شرح الأشموني ح ١ / ٣٣١ وما بعدها، ٣٦٧، ٤٢٦، ح ٢ / ٨٠ وما بعدها، ١٣٤ وما بعدها، ٢٦٥

٣ - اشتغال العنصر الذي حقه التقدم على ضمير يعود على شيء في العنصر الذي حقه التأخر كما في نحو : في الدار صاحبها، وأخذ الكتاب صاحبه .

٤ - أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لمجيئها مبتدأ إلا تقدم الخبر وهو (الخبر) شبه جملة كما في نحو : عندك رجل .

٥ - أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله كما في نحو قوله تعالى (إياك نعبد)١

وعن هذه العوارض التركيبية يقول ابن حى - رحمه الله - بعد أن عرّض لبعضها بالشرح والتمثيل في باب سماء . " باب في نقض المراتب إذا عرّض هالك عرّض " يقول : " فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث " والأمر الحادث هو العارض التركيبي الذي ذكره ابن حى في تسميته للباب

وهذه الحالات التي تعكس فيها الرتبة غير المحفوظة عن أصلها الذي قرره لها الحياة على سبيل الحوار تعد - كسبقتها - صور من صور حفظ الرتبة غير المحفوظة، فلا يجوز أن يتقدم في إحدى هذه الصور ما حقه التقدم ولا أن يتأخر ما حقه التأخر " .

هذا، وفي غير ما سبق من حالات يجب فيها حفظ الرتبة غير المحفوظة أو يجب عكسها، في غير هذا يجوز التقديم والتأخير ، فقد يعنى للمتحدث أو الكاتب من المؤشرات الأسلوبية ما يجعله يعدل بالرتبة غير المحفوظة عن أصلها - الذي وضعه الحياة - على سبيل الحوار فيقدم ما حقه التأخر ويؤخر ما حقه التقدم، ومن هذه المؤشرات الأسلوبية

(١) سورة الصافات آية ٥

(٢) نظر الخصائص ج ١ ، ٢٠٠-٢٠٥

(٣) الخصائص ج ١ / ٢٠٥

(٤) انظر البيان في روائع القرآن ج ١ / ٢٣٣

١- إظهار الاهتمام بالمتقدم كما في نحو : قوله تعالى (أنفكا آلهة دون الله تريدون)^(١).
 انظر إلى حسن عكس الرتبة في الآية الكريمة " بإيراد المفعول لأجله أولاً ثم
 المفعول به الموصوف شبه الجملة ثم الفعل وفاعله ... فالآية كما تعلم استفهام
 إنكاري، وما دام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها يسعى أن يكون بحسب
 الأولوية في استحقاق الإنكار وأولى الألفاظ بالإنكار لفظ (إنفكا) لأن الكفر
 قد يكون ميراثاً عن الآباء ، ولكنه قد يكون انحرفاً عن الحق متعمداً لا يرفع
 معه الدليل على فساد، فذلك هو الإفك ، ثم يلي في الإنكار أن ينصب الإفك
 على إشراك آلهة مع الله، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوعى في الشرك،
 ويصاعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك بإرادتهم واحتيارهم، ولو أن
 سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل : أتريدون آلهة دون الله إنفكا، لانطفاً
 كل ما في الكلام من حرارة الإنكار ولذا الكلام وكأنه سؤال لهم عما يفصلونه
 من أنواع الشرك^(٢) ومن هذا أيضاً قولنا: قتل الخارجي زيد ، فمعركة المقتول
 هي تفوق في الأهمية - لخطورته وخروجه على الناس وطلب الناس له
 معرفة القاتل .

٢- رعاية الماصلة كما في قوله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى)^(٣) فهذه الآية
 الكريمة تأخر فيها الماعل عن موضعه الأصلي رعاية للمفاصلة والتي هي
 الألف اللينة، وهذه الألف كانت خاتمة خمس وأربعين آية متتابعة في سورة
 واحدة^(٤) من بين هذه الآيات الآية موضع الشاهد، ولو التزم الترتيب السجوي
 في هذه الآية الكريمة لكان هذا الملحم الجمالي وغير ذلك من المؤشرات
 الأسلوبية ومع ما سبق فإن القول بحرية التقديم والتأخير في حالات الحوار
 "رهن بانفصال النص عن الموقف اللغوي وتناوله على أنه سية لفظية صالحة
 للاستخدام في أكثر من موقف، إذ إن ربط النص بالموقف يسلم بالضرورة إلى

(١) سورة الصافات آية ٨٦

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٧٠

(٣) سورة طه آية ٦٧

(٤) هذه الآيات الخمس والأربعون هي الآيات من الآية رقم ٤٠ إلى الآية رقم ٨٤ من سورة (طه)

تحديد الأولوية بين ركني الإسناد بصورة يتعذر معها مخالفة هذه الأولوية^(١).

سادسا : أن هذا العدد من المسائل التي نص النحاة على عدم حسم الرتبة فيها، والذي يتوزع على أبواب النحو المختلفة، وهذه الدقة في تحديد هذه المسائل وتحديد العوارض التي قد تعرض لهذه الرتبة فتجعلها محفوظة، من هذا كله يفهم - مع ما سبق في الملاحظات السابقة - أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الحملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكون الترتيب عنصرا من العناصر المؤثرة في تكوين الحملة العربية، لم يقف عند مجرد الإحساس بالأهمية والأثر، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي بمحاولاتهم المتتالية وضع القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها، ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائصها والإحالة بكافة صورها^(٢)، ومن هذه القوانين العامة التي تتبعها النحاة بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائص ظاهرة الرتبة غير المحفوظة والإحاطة بكافة صورها والتي تستنبط مما سبق في الملاحظات السابقة ما يلي:

١- القول بالعامل وتقسيمه إلى عامل أصيل قوى، وعامل غير أصيل ضعيف، وعامل متصرف وما يشبهه وعامل جامد، وأن الأصل أن يتقدم العامل ويتأخر المعمول، وأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل^(٣).

٢ أن الطرف والجار والمجرور يتوسع فيهما لا يتوسع في غيرهما^(٤).

٣- أنه إذا عرّض للرتبة غير المحفوظة - في مسألة من المسائل - عارض من العوارض التي توجب حفظها أو توجب عكسها، فإنه لا يجوز مخالفة ذلك،

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ج٢/ ١٥٤

(٢) انظر الظواهر النحوية في التراث النحوي/ ٣١٥، وسائل أمر اللسان في النحو العربي/ ٧١، آرء

ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية المسائل والأصول/ ٢٣٢

(٣) انظر ١١٢ وما بعدها، ١٢٣ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ١١٣، ١٣٤ وما بعدها من هذا البحث

ومن هذه العوارض ١ - الصدارة ٢ - عود الصمير ٣ - الحصر ٤ - خوف اللبس

سابعاً : أنه إذا قارنا عدد المسائل التي وردت في حصر الرتبة المحفوظة^(١) بعدد المسائل الواردة في حصر الرتبة غير المحفوظة^(٢)، فس نجد أن الأول يريد على ضعف الثاني فقد بلغ عدد المسائل في الرتبة غير المحفوظة إحدى وأربعين مسألة، فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدداً غير قليل من أبواب النحو لم يشتمل على أي مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة وذلك كما في أبواب : الموصول، والمنعول معه، وحروف الجر، والإضافة، وإعمال الصفة المشبهة، والتعجب، وأفعال التنصیل، والعت، والتوكيد، عطف اليان، والنداء، والاحتصاص واسم المفعول، فهذه أبواب محوية لم تذكر فيها مسألة من المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة، على حين أن هذه الأبواب ذاتها قد اشتملت على بعض المسائل التي تحفظ فيها الرتبة كما سبق في حصر الرتبة المحفوظة^(٣)

وإذا أضفنا إلى ما سبق في هذه الملاحظة أن الرتبة المحفوظة غير قابلة كما سبق : لترخص فيها في غير الضرورة وفي غير حالة أمن اللبس تتوافر القرائن الأخرى التي تسمح به الترخص، وأن الرتبة غير المحفوظة قد يعرض لها عارض تركيبي مما سبق^(٤) من عوارض توجب حفظها بتقديم ما حقه التقديم، وتأخر ما حقه التأخر أو توجب عكسها بتقديم ما حقه التأخر وتأخر ما حقه التقديم

إذا وصعنا كل ما سبق في هذه الملاحظة في الحسان أمكننا أن نصل إلى حقيقة وم على صحتها الدليل - مفادها أن الأصل في وضع الكلام العربي هو حفظ مواقع بين عناصر الجملة

(١) انظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٩٧ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ١٢٦ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٩٧ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ٩٣، ١٢٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

ثامناً: في ختام هذه الملاحظات نقول إنه : " قد يقول قائل كيف يمكن الاعتماد على الرتبة غير المحفوظة في معرفة المعنى النحوي، وهي عرصة أن يعدل بها عن أصلها إلى التقديم والتأخير؟ والجواب على ذلك أنك إذا قدمت المبتدأ مثلاً وأحررت الخبر في كلامك، فإنك تسد أمراً مجهولاً إلى معلوم معهود من قبل، وهذا هو الأصل في الإحبار، ولكث قد تلاحظ أمراً يتطلب تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم ثم يظل المعلوم معلوماً والمنسوب إليه خبراً عنه" ^١ حتى لو تبادلا الموقعين فيما بينهما، وتخلّى كل عن موقعه الأصلي، ومع ذلك فإن "الواقع أن كون الرتبة هي القرينة أوضح في الرتبة المحفوظة" ^٢ منه في غير المحفوظة سواء أكان حفظ لرتبة بحسب الأصل أم لعارض من حوف اللبس أم لرعاية القاعدة" ^٣

(١) الخلاصة النحوية / ٨٦ وما بعده

(٢) انظر ١٠٩ من هذا البحث

(٣) البيان في روائع النحويين ج ١ / ٦٧

الفصل الثالث

"الموقعية في ضوء قرينة الربط"

تعرف قرينة الربط بأنها " قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر " فالربط - باعتباره قرينة لفظية - علاقة تقوم بين سابق ولاحق في السياق بواسطة إحدى وسائل الربط . وهذه الوسائل ألفاظ تقوم بالربط بين أجزاء التركيب ، والعاية من الربط إحكام " العلاقة بين أطراف التركيب ، سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين أم من مستثنى منه ومستثنى أم من شرط وجزاء أم كان من دي حواب وحواله إلح ، ويكون الربط يعود الصمير ، وباسم الإشارة ، وإعادة الذكر ، وإعادة المعنى ، أو نأل ، أو بحرف الجواب ، أو الأدوات الداخلة على الجمل ، أو الحروف الداخلة على المفردات ، كحرف الحر ، وحرف العطف ، وهلم جرا ، والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للفس أو الطلال " .

وعلى هذا تكون قرينة الربط إحدى العلاقات السياقية التي تقوم في السياق حصول الإفادة وحمل الكلام بأحد معصه بحجر بعض ، وللعهد بالكلام عن اللبس والعموض والخطأ ولهذا فإن قرينة " الربط لا تقل خطراً عن التضام والرتبة في إحكام صياغة الجملة " (٣) .

ووسائل الربط اللفظية في النحو العربي متعددة ، إلا أن الجامع بينها كلها الوظيفة التي تقوم بها هذه الوسائل في التركيب ، والعاية التي من أجلها دحلت هذه الوسائل الكلام .

(١) اللغة العربية معناها وماها / ٢١٣

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، لسان في روائع القرآن ج ١ / ١٢٨ ، ظاهره الربط في تركيب والأنسب العربي ، ١٦ وما بعدها ، ٤٠ ، لقرائن الحويه والطرح والإعراب والتقدير وسبحي العامر ، ٣٢ وما بعدها ، ٤٨

(٣) خلاصة لحويه ٨٨ ، القرائن الحويه والطرح العامر والإعراب والتقدير والمحلي / ٣٢ وما بعدها ٤٨ ، ظاهره الربط في التركيب والأنسب العربي / ٢٦ ، المعنى الحوي مفهومه ومكوناته ،

وقبل معالجة هذه الوسائل اللفظية الواحدة تلو الأخرى ، أود الإشارة إلى أنه توجد روابط أخرى غير الوسائل اللفظية ، وهي وسائل تلحظ من سياق الكلام ، وليست ألفاظا يمكن الوقوف عليها في النص ، وإنما هي علاقات تقوم بين أجزاء التركيب ، وهذه العلاقات مدحوظة ، وهذا النوع من الروابط قد نال قسطا من اهتمام العلماء رحمهم الله

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - عن فكرة التعليق في النحو العربي "النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها سبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيها طرق معلومة ، وهولا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بها " .

ثم شرع الإمام بشرح كل قسم من تلك الأقسام مبيا طرق التعليق فيه . " فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خيرا عنه أو حالا منه أو تابعا له - صفة أو توكيدا أو عطفا بيان أو بدلا أو عطفا بحرف ، أو بأن يكون الأول مصافا إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو مفعول ، وذلك في اسم الفاعل . وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو متفعولا ، فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك : صرت صربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به كقولك صرت ريذا ، أو ظرفا مفعولا فيه زمانا ومكانا .. وأما تعلق الحرف بها ، فعلى ثلاثة أصرب : أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الحر التي من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تعدى إليه بأنفسها من الأسماء . وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولك : لو تركت الناقة وفصيلها لرصعها . وكذلك حكم (إلا) في الاستثناء .. والضرب الثاني من تعليق الحرف بها يتعلق به العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول والضرب الثالث : تعلق بمجموع الحملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والحراء بها يدخل عليه " .

(١) دلائل الإعجاز / ٤ من المدخل

(٢) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المدخل إلى درسه النحو العربي جزء ٢ / ٧٣ وما بعدها

وفهم من النص السابق للإمام أن طرق تعلق الاسم بالاسم ، وطرق تعلق الاسم بالفعل إنما هي علاقات ملحوظة تقوم بين سابق ولاحق في السياق ، ولا يعتمد السياق في الربط بينهما على وسيلة لفظية ، على حين نرى أن طرق تعلق الحرف بالاسم والفعل تعتمد كلها على وسائل لفظية هي الحروف ذاتها ، إذن يتضح من كلام الإمام عبد القاهر أن التعليق في العربية له طريقتان . الأولى : تعتمد على علاقات ملحوظة ، والثانية : تعتمد على وسائل ملحوظة ، وفهم - كذلك - من كلام الإمام أن الطريقة الأولى (العلاقات الملحوظة) هي تعيين للسبب النحوي الذي يقعه اللفظ المرتبط أو المتعلق بالنظر إلى اللفظ المتعلق به أو المرتبط به .

هذا ، وما عر عنه الإمام عبد القاهر في كلامه السابق نقله عن كتابه " دلائل الإعجاز " بالتعليق عبر عنه في كتابه " الحمل في النحو " بالائتلاف ، قال . " والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا ، وبين الاسمين كقولك ريد منطلق " (١)

وقد تناول العلامة الرمحشري - رحمه الله - طرق التعليق بين أقسام الكلم تحت عنوان " الائتلاف " في كتابه " المفرد والمؤلف " يقول " المؤلف على صروب منها المؤلف من اسمين ، وهو المبتدأ مع المنهي عليه نحو قولك زيد قائم ، وعمرو غلامث ، ووجه ائتلافهما كون الثاني مسداً إلى الأول ومحدثاً عنه... والمضاف مع المضاف إليه ، ووجه ائتلافهما إما معنى الاختصاص أو معنى التبيين والموصوف مع الصفة نحو قولك رجل كريم ، ووجه ائتلافهما انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته والمبدل مع البدل ووجه ائتلافهما توطئة الأول للثاني وتقدمه إياه . " (٢)

ويستمر الرمحشري - رحمه الله - في عرض طرق التأليف (التعليق) بين الاسم والاسم ، وبين الاسم والفعل ، وطرق تعلق الحرف بهما^(٣) على نحو مما تناوله الإمام عبد القاهر ، وواضح من خلال النص السابق أن الزمخشري يعني بقوله " ووجه

(١) كتاب الحمل في النحو / ١٠٧

(٢) المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها

(٣) نظر المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها .

اثنائهما " العلاقة الرابطة بينهما ، ومن العلاقات الواردة في النص علاقات الإسناد ، والاختصاص والتسعية وهذه علاقات ملحوظة ، وليست ملفوظة .

يقول محقق كتاب " المفرد والمؤلف " للزنجشيري : " أما العالم الذي بين وجه الائتلاف والارتباط في الجملة العربية بوضوح يبلغ حد الإخاح فهو الزنجشيري الذي استطاع أن يصوغ نظرية متكاملة عن الارتباط والائتلاف داخل الجملة العربية^(١) ، فالمحقق يوضح أن ما قام به الزنجشيري من توضيح وجوه الائتلاف بين الكلم وبعضها كان توضيحاً لطرق الارتباط والتعليق في الجملة العربية

ومن الروابط الملحوظة التي تكلم عنها السحابة رحمهم الله ما سموه العموم " يقول أبو حيان - رحمه الله - عن جملة (ريد نعم الرجل) " وإذا كان ريد متداً ، فالجملة بعده في موضع الخبر ، والعموم هو الرابط ؛ لأن (أل) للجس ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط تكرار المتداً باسم هو المتداً من حيث معنى " فعل جعل (أل) للجس والخس هو حس سبي كما يقول أستاذنا الدكتور تمام على ما سيأتي في هذا البحث^(٢) - يكون العموم الذي في كلمة (الرجل) ويشمل المتداً (ريد) هو الرابط ، والعموم رابط ملحوظ وليس ملفوظاً

وكذلك يرى الإمام السيوطي - رحمه الله - يقول " لما كان الخبر مرتبطاً بالمتداً رابط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط سهي ، كما لم يحتج الفعل وفاعله إلى ذلك^(٣) ، والمعنى أنه لما كانت علاقة لإسناد هي الرابطة بين المتداً والخبر ، وبين الفعل وفاعله لم يحتج السياق اللعوي إلى وسيلة ملفوظة للربط

(١) هو المرحوم الدكتور / عبد الخليم عبد الباسط المرصفي

(٢) المفرد والمؤلف / ١٦ ، ٤٤ وما بعدها

(٣) انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٠ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٤ ، معني / ٦٥٠ وما بعدها ، مع ج ١ / ٣١٨ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٧ ، الأشباه ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، شرح الأسموني ج ١ / ٣١٠ وما

بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٥٢ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ٢ / ١٦٠ وما بعدها

(٤) ارتشاف ج ٣ / ٢٤

(٥) انظر ٢٩١ وما بعدها من هذا البحث

(٦) مع ج ١ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٦ ، شرح الأسموني ج ١ / ٣٥٣ وما بعدها

وكذلك عد كل من ابن هشام والسيوطي عمل أول العاملين في باب التنازع في ثانيهما عداه من وسائل الربط ، يقول السيوطي : " العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في : قام وقعد أحواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : (وأنه كان يقول سفيهننا)^(١) ، و^(٢) (أنهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أجدا)^(٣) ، وعمل أول العاملين في الثاني علاقة ملحوظة .

ما سبق كله كان طرقا من معالجة العلماء السابقين للربط بالعلاقات الملحوظة ، أما عن بعض معالجات العلماء المعاصرين لهذه القضية ، فإننا نرى أستاذنا الدكتور/ تمام حسان تحدث عن هذه الروابط الملحوظة تحت عنوان "القرائن المعنوية" ، يقول سيادته : "والعلاقات السياقية قرائن معنوية تعيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالعالية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا ، وهي العلاقة الرابطة بين المتدا والخبر ."^(٤) ، ولنلاحظ عبارة " فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المتدا والخبر " وعندما يعرف أستاذنا القرينة المعنوية ، يعرفها بأنها "العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العاصر"^(٥) ، وقد عدد أستاذنا هذه القرائن المعنوية ، وهي : الإسناد والتخصيص والسنة والتبعية والمخالفة ، وتقع تحت كل قرية من هذه القرائن قرائن معنوية أخرى متعددة^(٦) ، كما يتحدث سيادته عن العلاقات الملحوظة في النص القرآني فيقول : "اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن أحدهما يسمى القرائن اللفظية والآخر هو القرائن المعنوية، أي أن العلاقات بين أحراء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية

(١) سورة الحن آية ٤

(٢) سورة الحن آية ٧

(٣) الأشبه والظائر ج٢ / ١٤٩ ، معي / ٦٦٠ وما بعدها

(٤) اللغة العربية معناها ومساها / ١٩١ وما بعدها ، القرائن الحوية واطراح العاص والإعراس

للتدبري والمحي / ٤١ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١١

(٥) البيان في روائع القرآن ج١ / ١١

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومساها / ١٩١-٢٠٤ ، السان في روائع القرآن ج١ / ١١ ، ٣٩٥ وما

بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٨ ، المهدي في كتاب لغة العربية لعير لياطينها / ٣٠ ،

٤٥ ، انتصام وقبود التوارد / ١٠٠ وما بعدها ، القرائن الحوية واطراح العمل والإعراس

التدبري والمحلي / ٣٨، ٤١

فنسميها علاقات ملفوظة ، وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرفها باسم العلاقات الملحوظة أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية" وهكذا جعل أستاذنا الدكتور / تمام القرائن المعنوية التي هي علاقات ملحوظة أحد نوعي القرائن التي يستخدمها نظام اللغة في ربط الألفاظ بعضها ببعض في السياق اللعوي، وإضافة إلى ما سبق فإن أستاذنا قد جعل من الروابط الملحوظة إدراك "علاقات الجمل بعضها ببعض كعلاقة التفسير والإضراب والاستدراك والسببية إلح ، وذلك ما نلاحظه في الآيات التالية :

١- (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم / لا يؤمنون)"علاقة التفسير

٢- (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين / يخادعون الله)"علاقة التعليل

٣- (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم / إنا نحن مستهترون)"علاقة الاستدراك .. "

وكذلك يرى الأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو موسى قد جعل من وسائل ربط الكلام وتعليق بعضه ببعض معرفة المواقع الإعرابية التي تأخذها الألفاظ والحمل التي لها محل من الإعراب في التراكيب التي تأتي فيها هذه الألفاظ والحمل ، يقول الأستاذ الدكتور/ أبو موسى : " مواقع الإعراب هي في جوهرها وصف وتحليل العلاقة القائمة بين مفردات الكلام وجملة وإس حين نقول : إن هذا المفرد أو هاتيك الجملة وقعت وصفا أو خبرا أو حالا أو ما شئت فنحن بين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها ، وتجعلها تشابك معها في حيط واحد ، فهي وصف لها أو خبر عنها أو كاشفة لحالها أو مريدة لضرب من الإيهام عشي سستها أو مفرد من مفرداتها ،

(١) ليد في روائع القرآن ج١ / ٣٩٥

(٢) سورة البقرة آية ٦

(٣) سورة البقرة آية ٨ ، ٩

(٤) سورة البقرة آية ١٤

(٥) الخلاصة الحوثة / ٩٩ وما بعده ، وانظر فيه أيضا ٨٨ وما بعده

وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثا دقيقا وعميقا وممتعا في ربط الكلام وعلاقته. " (١)، ولنلاحظ قول الدكتور / أبي موسى " فحن نبين الرابطة والعروة التي تصلها بجارتها " وقوله : " وهكذا نجد دراسة مواقع الإعراب بحثا دقيقا وعميقا وممتعا في ربط الكلام وعلاقته " .

فإذا كان تحديد ومعرفة الموقع الإعرابي للفظ أو للجملة هو في حد ذاته الرابط بين هذا اللفظ أو تلك الجملة وبين ما يتعلق أو تتعلق به ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الروابط اللفظية من حروف وأدوات ووسائل إحالة لا دور لها في الربط هنا ، فإذا قلنا في نحو . جاء زيد راكبا ، إن (زيد) فاعل للفعل (جاء) و(راكبا) حال من (زيد) فعلاقة الفاعلية هي الرابط بين الفاعل وفعله وعلاقة الحالية هي الرابط بين الحال وصاحبها ، أما في نحو قولنا : جاء زيد وهو مسرع ، فإذا قلنا إن جملة (وهو مسرع) حال من (زيد) واعتبرنا أن علاقة الحالية هي الرابط بين هذه الجملة وصاحب الحال (زيد) فإن الكلام عندئذ داخل فيما يتحدث عنه الدكتور / أبو موسى ، وإذا اعتبرنا أن الرابط بينهما الواو والصمير فإن الكلام خارج عما يتحدث عنه الدكتور / أبو موسى

هذا ، والبحث مهتم بإبراز قيمة ظاهرة الموقعية من خلال قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تقوم - في الربط بها - على إحدى الوسائل اللفظية - كما سبق في بداية هذا الفصل (٢) - ولذلك لن يعالج البحث وسائل الربط الملحوظة لكونها لا تعتمد في الربط بها - على وسائل لفظية يكون لها مواضع معينة تأخذها في السياق ويمكن الوقوف عليها ، فإذا كانت العلاقة الرابطة في تركيب مثل : قام محمد هي الإسناد فهذه العلاقة تلحظ وليس لها في النص لفظ يعبر به عنها بحيث يمكننا القول إن الوسيلة الرابطة هنا هي اللفظة (كدا) ، وإن هذه اللفظة وقعت أولا أو وسطا ، لا فليس شيء من هذا متحققا في الربط بالعلاقات الملحوظة ، على حين يرى هذا متحققا في الربط بالوسائل اللفظية ، حيث نستطيع القول إن وسيلة الربط في

(١) دلالات التراكم " دراسة بلاغية " / ٢٩٣

(٢) انظر ١٥١ من هذا البحث

تركيب مثل قوله تعالى: (ولو شاء الله ما أشركوا)^(١) هي الأداة (لو) وإنه لولا وحوذها لتحولت (ما) إلى معنى المصدرية ، ويكون المعنى والعياذ بالله ، شاء الله إشراكهم فوجود (لو) فرص على الجملة معنى الشرط والجواب ، وإن وسيلة الربط هنا جاءت أول الكلام ، وإن الجملتين المرتبطتين حاءتا لاحتقن بالوسيلة ، وإن هاتين الجملتين ملتزمتا الترتيب فيما بينهما ، فلا يجوز عكس الترتيب بينهما

ولما كانت الموقعية ظاهرة تعتمد على ألفاظ ظاهرة وموجودة في النص ، ولها مواضعها التي تحدد بالنظر إلى غيرها من الألفاظ المتممة للمعنى في السياق ، بحيث يعرف موضع اللفظة المعينة بأنها - مثلا - أنت سابقة أو متوسطة أو متأخرة عن صاحباتها في السياق ، لما كان شأن الموقعية فإن البحث لن يعالج الوسائل الملحوظة ، لأنها تلحظ ولا تلفظ

أما وسائل الربط الملحوظة فهي^(٢) - على سبيل الحصر والإجمال - إما أن تكون أداة أو إحدى وسائل الربط بالإحالة أو تكون وسيلة الربط هي المطابقة ، وإذا كانت أداة فهي إما أداة من الأدوات الداخلة على الحمل ، وإما أداة من الأدوات الداخلة على الأحوة ، وإما حرف من الحروف الداخلة على المفردات ، وإذا كانت من وسائل الربط بالإحالة فقد تكون الوسيلة إعادة لفظ بذاته أو إعادة لصدر الكلام أو إعادة لفظ بمعناه أو ضميرا عائدا أو اسم إشارة أو اسما موصولا أو (أل) التي للتعريف أو تكون هذه الوسيلة هي الربط (باللفظ الواصف) ، وإذا كانت بواسطة هي المطابقة بالمطابقة تكون في الشخص والوع والعدد والعيين والإعراب ، غير أن الربط بالمطابقة ليس له من الخصائص ما يجعله داخلا في معالجة

(١) سورة الأعراف آية ١٠٧

(٢) صر البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٢٨ وما بعدها ، ٢٣٥ ، ٤٢٤ ، ج ٢ / ١٦٧ وما بعدها ، خلاصة النحوية / ٢٤ ، ٨٨ وما بعدها ، ١١٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٤ وما بعدها ، طهارة الربط في التركيب ولأسلوب العربي / ١٤ وما بعدها ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعرب انطعبيها / ١١٥ وما بعدها ، ١٢٥ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، انقراض النحوية ، اطراح العامل والإعرابيين التقديرية والمحلي / ٤٨ وما بعدها ، صواب الوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، درحات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، وحدة الية واحلاف لأنظمة ، ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي ٢٢٥

ظاهرة الموقعية حيث إن المطابقة للعقار قريه لمطب معناها تفادى لكلمتين من حيث إعادة التكرار أو الخطأ أو لعبة أو لفراد أو تشبه أو اجمع و لتدكير أو استأبث والتعريف أو التكرار " ويهمهم من هذا أن المطابقة تعني أن تشبه كلمتان من ناحية السية في إعادة وحه من كل أمر من الأمور الأربعة السابقة بالإضافة إلى تشابهها في حالة إعرابه ، مما يعني أن المطابقة لا تتجاوز تشابه السية في الكميتين بلين تكون بينهما المطابقة ، فليس فيها عود من اللاحق على السابق كما هو شأن الربط بالإحالة ، وليس فيها كذلك - ربط بلفظ بين سابق ولاحق كما هو شأن أدوات الأجوبة والحروف الداحلة على المفردات ، وليس فيها أيضا ربط بأداة تعطي ما بعدها من أسلوب معناه كما هو شأن الأدوات الداحلة على الجملة .

وأخلص مما سبق إلى أن المطابقة مسرحها هو الكلمات وليس التراكيب التي هي بدورها مسرح ظاهرة الموقعية ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام " الكلمات في لغة العربية بالذات هي مسرح القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والإعراب ، ولا يسب شيء من ذلك إلى الصيغ والتراكيب " " وقد سبق الإشارة إلى عدم دخول قريه المطابقة في معالحة الموقعية "

وبعد ، فقد سقت الإشارة إلى أن وسيلة الربط قد تكون أداة أو وسيلة من وسائل الإحالة ، وسوف نتناول كل وسيلة من هذه الوسائل على حدة ، لنعرف في أي أبواب النحو تدخل لتقوم بوظيفة الربط ، وكيف تظهر قيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الوسيلة

وبدأ بالربط بالأداة وبدأ ، منها بالأدوات الداحلة على الجملة

(١) مقالات في اللغة والأدب ، ٤٦ ، لبيان في ر. مع آخر ٢٣٥

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٢٣٢

(٣) ص ١٢ وما بعد من هذا البحث

الربط بالأدوات الداخلة على الجمل

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني : " الكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيها بيها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بها " .^(١) وأما تعلق الحرف بها فعلى ثلاثة أضرب : ... والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بها يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تناوله بالتقييد ، وبعد أن يستند إلى شيء ، معنى ذلك أنك إذا قلت : ما خرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من زيد ومستنداً إليه " ،^(٢) في هذا النص يبين الإمام - رحمه الله - أن من طرق "تعلق الحرف بالاسم والفعل أن يتعلق الحرف بمجموع الجملة ، ولتأمل دقة اللفظ من الإمام حين قال : " بمجموع الجملة " فالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف أو يؤديه الأداة المعينة يسحب على مجموع عناصر الجملة التي تقدمتها هذه الأداة ، أو نقول : إن العلاقة بين أجزاء الجملة تلخصها هذه الأداة المتصدرة للجملة ثم يشرح الإمام - ممثلاً بمثالين - كيف تقوم الأداة بوظيفة الربط في الحمل التي تدخل عليها .

يقول أستاذنا الدكتور / تمام في هذا السياق - سياق توضيح كيفية قيام الأداة بوظيفة الربط في الجملة التي تدخل عليها - إن الأداة " تدل على معنى وطبيعي هو

(١) سبق نقل هذا النص في ١٥٢ من هذا البحث

(٢) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ج ٢ / ٧٣ وما بعدها

(٣) يأتي الحديث عن الضرب الأول والثالث المشار إليهما في نص الإمام عبد القاهر في موضع لاحق من البحث انظر ١٩١ وما بعدها من هذا البحث

معنى الربط السياقي " " ويقول سيادته " وكل أداة داخلة على الجملة لإفادة معنى الجملة فهي رابطة تقوي بها الصلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها يصدق عن ذلك على النفي وعلى الأمر باللام والهي والاستفهام والشرط والقسم والتعجب إلخ " " .

ويقول سيادته أيضا " ويتمثل الربط الأداة في أن معناها ينسحب على كل ما في حيزها من عناصر الجملة أي أن كل ما في حيز النفي - مثلا - فهو منفي واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدم الأداة يجعل الأداة سببا في هذا الاشتراك ، بمعنى أنها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفي فأحكمت الصلة بين هذه العناصر " " ، وإذا عرفنا أن الأداة الداخلة على الجملة تلخص العلاقة بين عناصر تلك الجملة إذا عرفنا هذا فما الجمل التي تعتمد في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأدوات؟ وما المساحة التي تأخذها تلك الجمل في النحو العربي؟

يقول أستاذنا الدكتور / تمام في الخواص على هدين السؤاليين . " التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية النصحي ، فإذا استثينا حملتي الإثبات والأمر بالصيغة... وكذلك بعض جمل الإقصاص فلما سجد كل جملة في اللغة النصحي على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أحوالها على الأداة " " .

(١) القرائن الحوية واطراح العامل والإعرابيين تنديري والمحبي / ٣٣ ، التصام في النحو العربي / ٨٢
(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٢ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا / ٦٨ ، ٢٤٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومساها / ١٢٣ وما بعدها ، انقراض الحوية واطراح العامل والإعرابيين التنديري والمحبي / ٣٤ ، ٤٩ ، وسائل أسس اللس في النحو العربي / ٦٢ ، قرية الرثة وقيمتها في النحو العربي / ١٢٥

(٣) ظاهرة الربط في انتركيك ولأسلوب العربي / ٢٠ ، الخلاصة الحوية ٨٩ ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومساها / ١٢٣ وما بعدها ، مع النسخ ووسائل الوصول إليه في النحو العربي / ١٢٩ ، التصام في النحو العربي ٤١ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٠ ، انطواهر الدعوية في التراث النحوي / ١٥٢ ، ٢٣٧

(٤) اللغة العربية معناها ومساها / ١٢٣ وما بعدها ، البيان في روائع القرآن ج١ / ٦٨ ، ٣٢٩ وما بعدها ، ظاهرة الربط في انتركيك ولأسلوب العربي / ١٧ وما بعدها ، وحدة السية واحلاف الأنظمة / ٣٧ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥

يوضح أستاذنا هنا مدى سعة المساحة التي تعتمد فيها الجمل أو الأساليب العربية في تلخيص العلاقة بين عناصرها على الأداة التي تصدر هذه الجمل أو الأساليب ، حيث إن جميع الجمل والأساليب في النحو العربي تأخذ اسمها أو اسم النمط الذي وردت عليه من الأداة التي تصدر هذه الجمل أو الأساليب ، فجملة النهي أو أسلوب النفي لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بحرف أو أداة نفي ، وكذلك جملة الاستفهام أو أسلوب الاستفهام لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بأداة أو حرف استفهام " إنا لو حذفنا أداة الاستفهام من عبارة ' متى تطلع الشمس ؟ ' لتغير المعنى من الاستفهام إلى الخبر ، ولو حذفنا أداة الشرط من عبارة : ' إن جاء محمد خرج علي ' لتغير معنى الشرط ، وأصبح لدينا جملتان خبريتان لا يربطهما رابط ، وبذلك نعلم قيمة الأدوات الداخلة على الجملة " في إعطاء الجملة التي تصدرها الأداة المعينة المعنى الوظيفي لهذه الأداة ، ويقال مثل هذا في كل الجمل والأساليب الآتية الأمر باللام ، والنهي ، والقسم ، والتعجب ، والعرص والتخصيص والتمني ، والترحي ، والدعاء ، والاستعانة ، والندبة ، ولتوكيد ، والإغراء والتحذير والدعاء ، فكل هذه الجمل والأساليب تعتمد في ربط العناصر المكونة لها على الحرف أو الأداة التي تصدر هذه الجمل والأساليب ، وإما عدت الأداة رابطة في الجمل القصيرة من نحو جمل ' الدعاء والدعاء والندبة والاستعانة والإغراء والتحذير ؛ لأن الأداة في هذه الجمل " لو لم تكن لما كان المعنى ، فلو حدثت لوحب التعويض عن حذفها كما في : ربه إدفامت الألف والماء دليلا على (يا) المحذوفة " ولا توجد في العربية جمل لا تعتمد في تلخيص العلاقة بين أحوالها على الأداة إلا الجملة المشتقة وحده الأمر بالصيغة وبعض جمل الإصاح نحو المدح والذم وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، هذه فقط هي الجمل التي لا تعتمد على الأداة في تلخيص العلاقة بين عناصرها ، هذا مع العلم بأن " لبعض الجمل التي تعتمد على

(١) خلاصة النحوية / ٨٩

(٢) طاهره الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١

صدارة الأداة صورا بغير أداة كما في الإغراء والتحذير نحو: " (ناقة الله وسقياها)
وفي التعجب نحو " (كر مقتنا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) " " "

إلى هذا الحد تتحمل الأدوات الداخلة على الجمل عبء الربط بين عناصر الجملة
في العربية .

هذا ، وما سبق كان إجمالا وتنظيرا يحتاجان إلى شيء من التفصيل والتمثيل
لنحضر ما سبق من أنواع الحمل والأساليب ؛ ليتضح كيف تقوم الأداة فيها بدور
الربط بين عناصرها فنقول: إن " الأمر باللام والمضارع تركيب تربط فيه اللام بين
عصري الإسناد ، وهذا واضح ولكن ربطها كذلك يتناول حتى ما يعرف باسم
حواب الأمر ، إذ لو حذف اللام من المضارع لصاعت الرابطة بين الأمر وجواب
الأمر ، فإذا قلت : فليعرف كل امرئ واحه بحمد ، ثم حذف لام الأمر عرفت
المقصود بالملاحظة السابقة ، ويقال الشيء نفسه عن (لا) الناهية كما في قوله
عالي (ولا تمس تستكثر) فلو حذف (لا) لارتفع المضارعان وأصبح ثانيهما حالا
لا حوا " "

وعن دور أداة الاستفهام في الربط يقول أستاذنا الدكتور / غمام " يربط حرف
الاستفهام بين عناصر الجملة التي دحبتها حتى ليصح كل ما في حيزه مشمولاً
بالمعنى العام الذي عبر عنه الحرف ، فهناك فرق بين ما كان هذا ؟ وأين كان هذا ؟
ومنى كان هذا ؟ ، بحيث يكون الاستفهام الأول عن الماهية ، والثاني عن المكان ،
وثالث عن الزمان ، ويصح هذا هو معنى الجملة ، ولا يأتي معنى (كان) و(هذا)
إلا في المرتبة الثانية لأسما يفيان لو حذف أداة الاستفهام ، فلا يتغير شكلها ، وإن
يعبر بعد الحذف مضمومها " "

(١) سورة الشمس آية ١٣

(٢) سورة الصافات آية ٣

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ١٩

(٤) سورة المدثر آية ٦

(٥) لس في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ وما بعدها

(٦) أسبان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ وما بعدها

وعن دور أداة الشرط في الربط يقول ابن يعيش - رحمه الله - عن إحدى علل دخول الحرف الكلام^(١): "الرابع - أن يدخل لربط جملة نحو قولك . إن تعطيني أشكرك ، وكان الأصل : تعطيني أشكرك ، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعلق ، فلما دخلت (إن) علقنا إحدى الجملتين بالأخرى ، وجعلت الأولى شرطا والثانية جزاء"^(٢)، يوضح ابن يعيش في هذا النص كيف قامت أداة الشرط بتعليق إحدى الجملتين بالأخرى على حين أسما كانتا منفصلتين ولا تعلق بينهما قبل دخول الأداة ، ويزيد ابن يعيش في توضيح دور الأداة في الربط بين الشرط والجواب قائلا : "اعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر ، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر"^(٣) إلى هذا الحد تقوم أداة الشرط بالربط بين الجملتين وجعلهما كمنصري جملة واحدة .

وعن دور أداة القسم في الربط يقول أستاذنا الدكتور / غمام "أداة القسم أيضا تربط بين القسم وجوابه ، ولا يكون القسم إلا على زعم تأكيد صحة قضية هي التي تسمى الجواب ، أي أنه لا قسم إلا وله جواب ، فهي قوله جل شأنه (فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(٤)، لو لم تكن أداة القسم لأصبح الصمير في (إنه) عائدا إلى رب السموات والأرض لا إلى ما سبق ذكره من آيات الله في الأرض والأنفس والأرزاق التي في السماء ، وبهذا يتغير المعنى ، مما يدل على ارتباط الجملة والجواب بأداة القسم"^(٥).

(١) انظر نية العلل التي ذكرها ابن يعيش في ١٩١ وما بعدها من هذا البحث

(٢) شرح المفصل ج ٣ / ٤٧٤ وما بعدها ، رتشاف ج ٢ / ٥٤٧ ، ٥٦٨

(٣) شرح المفصل ج ٢ / ١١٧ ، وانظر فيه أيضا ج ١ / ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٥٣ وما بعدها ، ج ٤ / ٦٨ ، ٨٢ وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، انقصب ج ١ / ١٥٧ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٧ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ ، التصام في البحر العربي / ٨٥ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٤ ، حنة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥ ، وسائل أسر اللبس في البحر العربي / ٦٠ ، المعنى الحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٤ ، الظواهر الدعوية في التراث الحوي / ١٥٦ ، المدخل إلى دراسة البحر العربي ج ٢ / ١٤٤ وما بعدها ، ١٦٦ وما بعدها

(٤) سورة الداريات آية ٢٣

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٣ وما بعدها ، في بناء الجملة العربية / ١٠٨ وما بعدها

وعن دور أداة التعجب في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام . " أداة التعجب تربط عناصر الجملة ، بدليل اعتماد المعنى عليها ، فلو رفعت من موقعها لتعير المعنى ، فإذا قلنا : ما أوسع شهرة ريذا ، فالمعنى على التعجب ، فلو حذفنا (ما) لتعير المعنى ، ولكان علينا أن نبحث لضمير الفاعل المستتر في أوسع عن مرجع يلائمه ، ولتحول الكلام من الإنشاء الإفصاحي إلى الخبر " (١) .

هذا ، وما بقي من جمل وأساليب تقوم الأداة فيها بوظيفة الربط بين عناصرها ولم تمثل لها فإنه يكفي أن نذكر بها سبق الإشارة إليه "من أنه لولا وجود الأداة في صدر هذه الأساليب لما أخذت هذه الأساليب أسماءها ، فاسم الأسلوب ومعناه رهن بتصدر الأداة المعينة للجملة التي سميها أسلوبياً" ، فأساليب : العرص ، والتخصيص ، والتداء ، والتدبة ، والاستعانة ، والتوكيد ، والتمني ، والترحي ، والدعاء ، والإغراء ، والتحذير ، هذه الأساليب لا تأخذ هذه الأسماء إلا إذا سبقت أو صدرت بأدوات وحروف تعطي هذه الأساليب أسماءها ، وإن لم توجد الأداة في صدر الكلام لما وجد معنى الأسلوب ولا اسمه

وبلاحظ على ما سبق من أدوات - مثل للربط بعضها وأشير إلى بعضها الآخر أن الأداة تقع في صدر جملتها التي تربط بين عناصرها ، وفي حال ربط الأداة بين جملتين كما هو الحال في أدوات الشرط وأدوات القسم فإنها أيضا تقع في صدر هاتين الجملتين ، وليس مقبولا أن يتقدم عليها الشرط ولا الجواب ، ولا يجوز تقدم جملة القسم على أدواته ، وكذلك الجواب لا يتقدم على الأداة ، ولا يجوز كذلك أن يتقدم الجواب على الشرط ولا على القسم ، وقد سبق الحديث في الفصل السابق عن هذه المسألة - مسألة صدارة بعض الأدوات وعن التعليل الذي ذكره النحاة للحكم بصدارة هذه الأدوات بما يغني عن إعادة القول فيه هنا

(١) إبيد في روائع القرآن ج١ / ١٥٤

(٢) انظر ١٦١ وما بعدها من هذا البحث

(٣) قد سقت الإشارة إلى أن لبعض الحمل التي تعتمد في معناها على صدارة الأداة صورا أخرى تعير الأداة كما في الإغراء والتحذير نحو قوله تعالى (دقة الله وسبغها) ، وفي التعجب نحو قوله تعالى (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) وغير ذلك انظر ١٦٢ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٦ وما بعدها من هذا البحث

وما سبق يعني أن الموقعية في الربط بما سبق من أدوات تدخل على الجمل موقعية ثالثة بين الأداة وما تربط بين عناصره (الجملة التي تقع الأداة في صدرها) ، وكذلك بين الأداة والمتراپطين بها كما في الشرط والقسم ، وبين المتراپطين ذاتهما (الشرط وجوابه أو القسم وجوابه) .

وبعد فإنه ينبغي التنبية على أن القول السابق "أن الربط بالأداة الداخلة على الجملة يتمثل في أن المعنى الوظيفي للأداة ينسحب على مجمع عناصر الجملة التي تصدرها الأداة هذا القول لا يجري على كل الأدوات التي ترد في هذا النوع من الربط الربط بالأدوات الداخلة على الجمل - حيث إن هذا القول يجري على الأدوات التي لها الصدارة في جملها وتغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه " - كما هو الحال في جميع الأدوات التي سبقت الإشارة إليها ومثل للربط ببعضها - ولا يجري هذا القول على أدوات أخرى تربط بين الجمل التي تدخل عليها وبين جملة أخرى أو كلام آخر وقع في حيز هذه الأدوات ، ومن هذه الأدوات : حروف العطف إذا كان المتعاطفان هما جملتين ، والظروف المضافة إلى الجمل ، وواو الحال ، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير (أي، أن) ، فهذه الأدوات الربط بها ليس في انسحاب معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها هذه الأدوات ، وإنما لكل نوع من هذه الأدوات الأخيرة اتجاهه في الربط يتضح عند الحديث عنه .

من هذه الأدوات (واو) الحال وهي تلزم إذا دخلت جملة الحال من وسيلة أخرى للربط كالضمير العائد على صاحب الحال ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - عن دور هذه الواو في الربط بعد أن ذكر مثالين ، الأول منهما فيه الضمير ، والثاني ليس فيه رابط إلا الواو ، والمثالان هما : ما مررت بأحد إلا ريد خير منه ، وما مررت بأحد إلا وزيد حاضر ، يقول ابن يعيش : "ولا يجوز حذف الواو من ها هنا" كما حاز

(١) انظر ١٦٠ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١١٣ وما بعدها من هذا البحث

(٣) يقصد المثال الثاني ما مررت بأحد إلا وزيد حاضر

حذفها من الأول "الخلو الجملة من العائد الرابط ، وإياها الواو هي الرابطة ، وليس الأول كذلك لأن فيه ضميرا رابطا ، فإذ أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وإن لم تأت بها فالضمير كاف " (١).

ويحلل - رحمه الله - للزوم الرابط في جملة الحال بقوله : " لئلا يتوهم أنها مستأنفة " (٢) قلما كانت الواو - والحال عدم وجود الضمير في الجملة - هي الرابط الوحيد بين جملة الحال وما قبلها لم يجر حذفها .

ومن الأدوات الداخلة على الحمل لربطها بجملة أخرى تسبقها (أدوات العطف) إذا كانت عاطفة جملة على جملة ، يقول ابن يعيش رحمه الله : عن دور أدوات العطف في ربط جملة بأخرى "والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمومها ، لئلا يظن المحاطب أن المراد الجملة الثانية ، وأن ذكر الأولى كالعطف ، كما تقول في بدل الغلط : جاء ريد عمرو ، ومررت برجل ثوب ، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ؛ ليصير الإحار عنهما إحارا واحدا " (٣).

في هذا النص يوضح ابن يعيش فيممه وجود حرف العطف في الربط ، ببيان أن المعنى على تقدير عدم وجود حرف العطف يتطرق إليه التوهم ، فإذا تصورنا جملتين نحو : جاء علي وخرج محمد ، وقد حذف حرف العطف من بينهما فإن الجملتين تدوان عندئذ ولا صلة بينهما وقد يتوهم لقارئ أو السامع أن المراد الجملة الثانية ، وأن الأولى ذكرت عطف ، فإذا دخل حرف العطف أزيل التوهم بربط الجملة المعطوفة بالمعطوف عليها .

(١) يقصد المثال الأول ما مررت بأحد إلا ريد خير منه

(٢) شرح المفصل ج١ / ٤٤٤ وانظر فيه أيضا ج٢ / ٣٩٤ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٣٦٤ وما بعدها ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧ ، الأئمة ج٢ / ١٤٨ ، مع ج٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموي ج٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب لعربي / ٢٣ ، وسن أسن السري في نحو العربي / ١٧٨ وما بعدها

(٣) شرح المفصل ج١ / ٣٩٤ وما بعدها ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧

(٤) شرح المفصل ج٢ / ٦٠٥ وما بعدها ، مع ج١ / ٢٨١ ، ج٢ / ١٦٢ ، معي / ٦٥٥

كذلك نرى (الظروف التي تضاف إلى الجمل) تقوم بربط هذه الحمل التي تضاف إليها بما تتعلق به هذه الظروف ، والحاجة -رحمهم الله - لما " رأوا الظروف تسلك مسلك الأدوات أحيانا قالوا تعليق الظروف أيضا " (١).

والظرف " يربط بين ما أضيف إليه وبين متعلقه " (٢)، فإذا كان ما أضيف إليه الطرف حملة فإن الطرف يربط بين هذه الحملة وبين ما يتعلق به ، وذلك كما في قوله تعالى : (واذكروا إذا أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم) (٣)، " حيث ربطت (إد) بين سقى القلة في العدد وبين الذكر الذي هو جزء من معنى اذكروا " (٤)، وواضح أن المضاف إلى الطرف في هذه الآية الكريمة حملة اسمية (أنتم قليل) وقد ربطها لطرف (إد) بالحملة التي قبلها (اذكروا) ، وتبدو قيمة الطرف (إد) في الربط إذا تصورنا الآية السابقة بدون هذا الطرف ، عندئذ يصح لدينا حملتان هما (اذكروا) ، و(أنتم قليل) ولا رابط بينهما ، فإذا دخلت (إد) جعلت الكلام مرتبطا وجعلت بعضه سبب من بعض ، فالطرف قد ربط الحملة التي بعده بالحملة التي قبله

ومن هذه الظروف الرابطة بين الحملة " لما " الحبية ، يقول أبو حيان رحمه الله - " لما التعليقية حرف عند سيويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السبية " (٥)، ويقول الشيخ الحصري - رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن عقيل " ومثل (إذا) (لما) الحبية وتسمى الوحدية وهي الرابطة لوحود شيء بوحد غيره سواء على قول المصنف إنها طرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها... وتختص بالماضي ، فلا يكون شرطها وحواها إلا ماضي " (٦) ولصان السانقان صريحان في أن (لما) الحبية رابطة بين حمتين إحداهما ماسة عن الأخرى ولذلك صلح أن يقال إن فيها معنى

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٩

(٣) سورة الأنفال آية ٢٦

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧

(٥) إرشاف ج ٢ ، ٥٧٠ ، ونظر فيه أيضاً ج ٢ ، ٥٦٨ ، شرح المفصل ج ٤ / ١٨٤ وما بعدها ، معنى ،

٣٦٩

(٦) حاشية الحصري على شرح ابن عقيل ج ٢ / ١٧ ، معنى ، ٣٦٩

الشرط فتسمى جملة السبب شرطاً وجملة المسبب جواباً و(لما) هذه تختص - كما سبق^(١) - كإذا الظرفية (الشرطية) بالإضافة إلى الجملة الفعلية ، إلا أن (لما) لا تصاف إلا إلى الجملة التي فعلها ماض ، ومن الشواهد على ربط (لما) الحينية بين الجملتين قوله تعالى (فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها)^(٢) ، وقوله تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)^(٣) وقوله تعالى (فلما رآها تهتر كأنها جان ولي مدبرا ولم يعقب)^(٤) ، وتتصح قيمة (لما) الحينية في الربط بين الجملتين فيما سبق من شواهد إذا تصورنا الشواهد السابقة - من الناحية النحوية - من دون (لما) عندئذ يتبين لنا كيف أن (لما) جعلت الكلام بعصه سبب من بعض ، هذا " وإنما ذكرت الظروف المصافة بين الروابط هنا لاردواح علاقتها ، فهي متعلقة بما قبلها مصافة إلى ما بعدها فلاند أن يكون موقعها موقع ربط^(٥) "

وهذا ، وثمة حروف وأدوات أخرى تقوم بتعليق الجمل التي تدخل عليها وربطها بمحيطها من النص ، تلك الحروف والأدوات هي " ما نعرفه باسم الموصول الحرفي وهي الأدوات دوات الاختصاص بالدخول على الحمل لربطها بمحيطها من النص كالحروف المصدرية وهي : أن وأن وما ولو واللام ، نحو : عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، وقد علم أن الحسد سيئته إلى النجاح ، (ودوا ما عتتم)^(٦) ، (ودوا لو تدهوا فيدهنون)^(٧) ، (يريدون ليطعنوا نور الله بأفواههم)^(٨) ، وقد تلحق بهذه الأدوات أدوات أخرى مثل (كي) التي للتعليل و(إذا) ونحوهما ما لا يليه إلا الحمل ، وتدو قيمة هذه الأدوات في الربط إذا تصورنا الكلام الذي وردت فيه بدوها فلو حذفها من الكلام لأصبح الكلام مهلهلا رث المظهر غير مقبول

(١) انظر ٧٥ ، ٨٢ من هذا البحث

(٢) سورة النمل آية ٨

(٣) سورة المسحدة آية ٢٤

(٤) سورة النمل آية ١٠ ، وسورة القصص آية ٣١

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٩

(٦) سورة آل عمران آية ١١٨

(٧) سورة العلم آية ٩

(٨) سورة الصف آية ٨

ولا دال على المعنى المقصود ؛ إذ لا يأذن الاستعمال العربي بدخول الفعل على الفعل إلا في حالات خاصة مثل دخول كان وأحواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم أو عند عدم الضمير المستتر كما في حالة (ليس) إذ يمكن أن نقول : ليس يقوم زيد ، فليس في (ليس) ضمير مستتر كالذي في قولنا : إن أباك كان يفعل الخير ... (قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف) ،^(١) بهذا يتضح لنا أن هذه الروابط ذات أهمية تركيبية خاصة في السياق العربي : وأن السياق لا يمكن أن يستغني عنها^(٢) ، ويتضح أيضا من خلال الشواهد الخمسة الواردة في أول النص السابق أن كل حرف مصدري في هذه الشواهد قد ربط الجملة التي تلتها بجملة أخرى سقت هذه الحرف المصدري ، فوجود الحرف المصدري في هذه الشواهد جعل الكلام يأخذ بعضه بحجر بعض وهذا هو معنى الربط .

ويضاف إلى الأدوات والحروف السابقة حرفا التفسير (أي ، وأن) حيث إنها يقومان بربط الجملة التي قبلهما (المفسرة) بالجملة التي بعدهما (المفسرة) بالإضافة إلى كونهما يؤكدان مضمون الجملة التي قبلهما ؛ لأن الجملة المفسرة هي تكرار لمضمون الجملة المفسرة ، يقول الأستاذ الدكتور / علي أبو المكارم في سياق حديثه عن أساليب التوكيد في العربية^(٣) ، " ٣- تكرار مضمون الجملة ودلت باستخدام أحد حرفي التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه ، وهما (أي ، أن) مثال ذلك : حرح ثيابه أي وثيابه عليه ، ورميته من يدي أي ألقيته ، وأما (أن) فيها لا تقع إلا بعد فعل في معنى القول (واطلق الملامهم أن امشوا) " فمعناه أي امشوا ، ونحو (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعدوا الله) " ، فإن بمعنى أي وهو تفسير : ما أمرتني به ، لأن الأمر بمعنى القول " " ، وتتضح قيمة الحرفين التفسيريين في

(١) سورة يوسف آية ٨٥

(٢) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ وما بعدها ، حنة الفاعل بين الكم والكيف / ٤٥

(٣) انظر الظواهر النحوية في التراث الحوي / ١٦١ وما بعدها

(٤) سورة ص آية ٦

(٥) سورة المائدة آية ١١٧

(٦) الظواهر النحوية في تراث الحوي / ١٦٦

الربط إذا تصورنا الأمثلة والشواهد السابقة ، وقد نزع منها هذا الحرفان ، عددت
تتين كيف ربط كل حرف منهما الجملة التي بعده بالجملة التي قبله بعلاقة هي
التفسير ، ومعنى التفسير دلت عليه قربة لفظية هي حرف التفسير ، وليس التفسير
هنا علاقة ملحوظة .

وبعد ، فإنه يتضح من خلال ما سبق في معالجة الربط بالأدوات والحروف التي
ذكرت مؤخرًا (واو الحال ، وحروف العطف إذا كان المتعاطفان حملتين ، والظروف
المضافة إلى الحمل ، والحروف المصدرية ، وحرفا التفسير) يتضح أن الموقع في
الربط هذه الأدوات والحروف موقعية ثابتة لا تقل التغيير ، وهذه الموقعية هي
نوسط الأداة أو الحرف بين المتراطبين به ، وهذا الحكم يجري على كل ما سبق من
أدوات عدد الظروف المضافة إلى الحمل ومنها (لما) الحسية ، وذلك لأن الظروف
المضافة إلى الحمل تربط - كما سبق - بين هذه الجمل المضافة إليها ، وبين المتعلق
بهذه الظروف ، والمتعلق بالطرف قد يأتي متقدما على الطرف والجملة المضافة إليه
كما في الشاهد الذي سبق الاستشهاد به "وهو قوله تعالى (وادكروا إذا أنتم قليل)
فهي لشاهد قد وقع الطرف الرابط (إد) متوسطا بين المتراطبين به لتقدم المتعلق به
(ادكروا) عليه ، وقد يأتي المتعلق بالطرف متأخرا عن الطرف والجملة المضافة إليه ،
ودلك كما في قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)" ،
فالطرف (يوم) مضاف إلى الجملة (تقوم الساعة) والمتعلق بالطرف (أدخلوا) ، وهذه
المعل (أدخلوا) أتى متأخرا عن الطرف والجملة المضافة إليه ، ومعنى هذا أن
الحرف (الرابط) قد يأتي متقدما على المتراطبين به كما يأتي متوسطا بينهما ، أما (لما)
الحسية فإنه لما كانت ظرفا فيه معنى الشرط - كما سبق - لزم أن تكون صدر
الكلام شأنها شأن أدوات الشرط - وأن يكون بعدها الشرط وبعد الشرط
الجواب وإذا تقدم عليها ما يفهم منه أنه الجواب فإنه دال عليه ، وليس هو الجواب

(١) انظر ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث

(٣) سورة عاقرية ٤٦

(٤) انظر ١٦٨ من هذا البحث

ومع هذا الاستثناء لـ (لما) فإنها لا تخرج عن الحكم بثبات الموقعية للأداة الرابطة هنا حيث إن (لما) دائمة التصدر للمتراطيين بها ، إذن موقعية كل أداة من الأدوات السابقة - عدا الظروف المضافة إلى الجمل و(لما) - هي التوسط بين المتراطيين بهذه الأداة وهما : الجملة التي تدخل عليها هذه الأداة ، وما يقع قبل هذه الأداة في السياق ، ولا يجوز وقوع أي من هذه الأدوات - عدا الظروف المضافة ولما - في صدر المتراطيين بها ، ولا يتصور وقوع أي من هذه الأدوات آخرا بعد المتراطيين بها ولا يجوز - كذلك - للمتراطيين بإحدى هذه الأدوات أن يتبادلا موقعيهما ، فلا يتصور في أي شاهد أو مثال مما سبق التمثيل به في معالحة الربط بهذه الأدوات أن يصح ما بعد الأداة قبلها وما قبلها يصبح بعدها ، فلا يجوز في مثال نحو : عزم التلميذ على أن يجد في المذاكرة ، أن يصبح على الصورة التالية : يجد في المذاكرة أن عزم التلميذ على أن يحصل مما سبق إلى أن الموقعية في الربط بهذه الأدوات ثابتة ، سواء أكانت بين الأداة الرابطة والمتراطيين بها أم بين المتراطيين بها ، ويستثنى من ذلك - في بعض الحالات - الظروف المضافة

الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة

بعد أن تناولنا في الصفحات السابقة الربط بالأدوات الداخلة على الحمل ، وقيمة الموقعية من خلال الربط بهذه الأدوات ، بعد هذا تناول النوع الثاني من أنواع الأدوات التي تدخل السياق اللعوي العربي ، نعرض جمل الكلام يأخذ بعضه بحرف بعض وجعل بعضه بسبب من بعض وهذا النوع الثاني هو الأدوات الداخلة على الأجوبة

إن الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة " لها طبيعتان أساسيتان: الأولى: هي الربط، وإيضاح أن الكلام يأخذ بعضه بحرف بعض (كما يقول عبد القاهر) والثانية أمر اللبس بجعل الأداة الداخلة على الجواب قريبة على أن ما بعدها جواب وليس شيئاً آخر" ، وبعد قليل سوف نوضح بالأمثلة كيف تقوم الأداة الداخلة على الجواب بهاتين الوظيفتين .

وإذا أردنا حصر الأدوات والحروف الداخلة على الأجوبة لغرض ربطها بما هي جواب له ، فهي كما يلي . (الفاء) الداخلة على الأجوبة الشبيهة (الفاء السنية) ، و(الواو) التي للجمع (الواو الدالة على المصاحبة) ، و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطاً و(إذا) المفاجأة التي تعاقب (الفاء) السابقة في الدخول على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطاً ، و(اللام) الداخلة على

(١) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٤ ، ونظره أيضاً ٦٨ ، ٢٤٥ . مقالات في اللغة والأدب ٣٥٧ ، درج الخطأ والصواب في النحو والأسلوب ، ٨٦ ، وحدة الية وحتلاف الأنظمة / ٣٦ ، امراض النحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والمحل / ٤٩ ، نحو مسبق أقص للنهج والبرامية إلى تطوير اللغة العربية / ٢٨٨ ، النصارى في النحو العربي / ٩٠ ، معنى استحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٣ وما بعدها ، مع الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ ، في بناء الجملة العربية /

جواب القسم ، و(إن) الواقعة في جواب القسم كذلك ، و(ما) و(لا) الواقعتان في جواب القسم المنفي ، و(اللام) الداخلة على جواب (لو) الشرطية ، و(الفاء) الواقعة في جواب (أما) ، و(اللام) الواقعة في جواب (لولا) و(لوما) الشرطيتين ، و(الماء) الداخلة على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ دالا على العموم والإيهام ، و(إن) الداخلة على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) .

ونبدأ من هذه الأدوات بالماء الداخلة على الأجوبة الثمانية^(١) (الفاء السبية) ، وهي الفاء التي تفهم أن ما بعدها مسبب عما قلها ، وذلك كما في جواب الأمر في قولنا: اتني فأكرمك وجواب الهي في قوله تعالى (لا تفترؤا على الله كذا فيسحتكم بعداب)^(٢) ، وجواب الهي في قوله تعالى (لا يقصي عليهم فيموتوا)^(٣) ، وجواب الاستفهام في قوله تعالى (فهل لنا من شمعاء فيشمعوا)^(٤) ، وجواب التمني في قوله تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما)^(٥) ، وجواب العرص في قولنا : ألا ترل عندما فتصيب حيرا ، وجواب التحضيض في قوله تعالى (لولا أحرني إلى أحل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)^(٦) ، وجواب الدعاء في قوله تعالى (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم)^(٧) .

في هذه الشواهد والأمثلة جميعها نرى (الفاء) واقعة في بداية جملة مسبة عن الجملة التي قلها ، وقد ربطت هذه (الفاء) بين الجملتين ، ولو حذفت هذه (الفاء) لانقضت العروة الرابطة بين الجملتين ، ولم تصبح إحداها مسبب من الأخرى ، كما أن وجود هذه (الفاء) وتصاهر العلامة الإعرابية معها بعد احتمال كون ما بعد

(١) الأخرى الثمانية هي ما يأتي جوابا لأحد أمور ثمانية هي الأمر والهي والهي والاستفهام والتعجب والعرص والتحضيض والدعاء . انظر المقتضب ج٢ / ١٣ وما بعدها ، شرح الكافية ج٤ / ٦٢ وما بعدها ، ارشاف ج٢ / ٤٠٧ ، مع ج٢ / ٣٠٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٣ / ٤٤١ وما بعدها

(٢) سورة طه آية ٦١

(٣) سورة طه آية ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣

(٥) سورة الباء آية ٧٣

(٦) سورة المائدة آية ١٠

(٧) سورة يونس آية ٨٨

(الفاء) معطوفا ومستأنفا به ، ويرجح كونه (ما بعد الفاء) مسسا عما قبله ، وهذا هو معنى أمن اللبس الذي تقوم به الأداة (الفاء) فاللبس هو تعدد الاحتمالات دون مرجح لأحدها ، وهنا قامت العلامة الإعرابية - الفتحة أو ما ينوب عنها - متصافرة مع (الفاء) بدور المرجح لأحد هذه الاحتمالات ، فخرجت الحملة الثانية في الأمثلة السابقة عن الاحتمال والتعدد إلى تعيين وجه واحد فيها هو النصب بعد (الفاء) السببية .

وعس دور هذه (الفاء) في الربط وأمن اللبس يقول ابن يعيش - رحمه الله - : " فأما (الفاء) فيتصّب الفعل بعدها على تقدير (أن) أيضا ، وذلك إذا وقعت جوابا للأشياء التي ذكرناها وهي . الأمر والهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض واعلم أن هذه (الفاء) التي يجاب بها تعقد الحملة الأخيرة بالأولى ، فتحملها جملة واحدة ، كما يفعل حرف الشرط ، ولو قلت ما تزورني فتحدثني ، رفعت (تحدثني) لم يكن الكلام جملة واحدة ، بل حلتين ؛ لأن التقدير : ما تزورني وما تحدثني ، فقولك : ما تزورني جملة على حياها ، و(ما تحدثني) جملة ثانية كذلك " ، فالفاء عقدت الحملة الثانية بالحملة الأولى كما هو حال حرف الشرط الذي يعقد ويربط جملة الجواب بجملة الشرط ربطا سببية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الربط بالأدوات الداخلة على الحمل " ، كما أن (الفاء) بتصافر مع العلامة الإعرابية جعلت الحملتين في حكم الحملة الواحدة في تماسك أجزائها وترابطها .

ومن الأدوات التي تدخل على الأجوبة فتربطها بما هي جواب له (الواو) التي للجمع أو (الواو) الدالة على المصاحبة التي هي أحد احتمالات الواو ، وهذه الواو تقع - كذلك - في جواب أمر من الأمور الثمانية^(١) التي سبقت في (الفاء) السببية لتدل على اجتماع " مصموم ما قبلها ومصموم ما بعدها في زمان واحد " .

(١) شرح المنفصل جـ ٢ / ٢٥٣ وما بعدها ، شرح الكافية جـ ٤ / ٦٧ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٥٤ ، في باب الحملة العربية / ١٠٦ وما بعدها .

(٢) انظر ١٦٤ من هذا البحث

(٣) انظر شرح الكافية جـ ٤ / ٦٧ ، ٧٥ وما بعدها ، ارشاف جـ ٢ / ٤٠٧ وما بعدها ، مع جـ ٢ / ٣١١ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٤٨ ، وما بعدها ، معني / ٤٧١ وما بعدها ، ٦٢٦ وما بعدها

(٤) شرح الكافية جـ ٤ / ٧٥

وكون هذه الواو تدل على اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد هو معنى كونها رابطة ومعلقة إحدى الجملتين بالأخرى^(١)، وذلك كما في جواب النفي في قوله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)^(٢)، وجواب النهي في قولنا : لا تكن جلدا وتظهر الجزع، وجواب التمني في قوله تعالى : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)^(٣)، وجواب الاستفهام في قولنا : هل تزورني وتعطيني ، في الشواهد والأمثلة السابقة قامت الواو بربط ما قبلها وما بعدها بدلالاتها على اجتماع مضمونها في زمان واحد ، ففي الآية الأولى أفادت الواو أن النهي منصب على مصاحبة مضمون الحملة الأولى (علم الله بجهاد هذه الطائفة) لمضمون الحملة الثانية (علمه عز وجل بصبرهم) يقول الصبان - رحمه الله - في شرحه لدور الواو في الربط في هذه الآية الكريمة^(٤) : " الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الحمة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر ، فالمعنى : بل حسستم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم فلا يتأفي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم ؛ لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه"^(٥).

فالصبان - رحمه الله - يوضح هنا أن النهي منصب في الآية الكريمة بقرينة الواو والعلامة الإعرابية - على اجتماع مضمون الجملتين معا في وقت واحد ، وكون النفي منصبا على مضمون الجملتين بقرينة الواو هو معنى ربط الواو ، وكذلك فإن النهي في المثال الثاني منصب على اجتماع مضمون الجملتين ، التي قبل الواو (كونه جلدا) والتي بعدها (إظهار الجزع)، وكذلك التمس في الآية الثانية منصب على

(١) انظر : ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، في ساء الحملة العربية / ١٠٦ وما بعدها ، وسائل أسس اللبس في النحو العربي / ١٧٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢

(٣) سورة الأنعام آية ٢٧

(٤) الآية كاملة هي قوله تعالى (أم حسستم أن تدخلوا الجنة ولم يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) سورة آل عمران آية ١٤٢

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٩

اجتماع العودة إلى الدنيا وعدم التكذيب بآياته عز وجل ، والاستفهام في المثال الأخير مصب على اجتماع الرياسة والإعطاء ، وما سبق من كون معنى النفي أو الطلب الذي يسبق هذه الواو يصب على اجتماع مضمون الحملتين (الساقطة على الواو واللاحقة بها) يجري على بقية أنواع الطلب التي لم يمثل لها وهي : العرض والدعاء والتحريض والأمر^(١).

ومن الأدوات الداخلة على الأحوبة لربطها بما هي جواب له (الفاء) التي تدخل على جواب الشرط إذا لم يصح الجواب أن يعاقب الشرط ، ويحل محله ، وهذا يتحقق في مواضع معينة يحددها السيوطي - رحمه الله - فيقول " وتدخله الفاء إذا لم يصح تقديره شرطاً " بأن كان جملة اسمية كقوله : (إن تركبوا فركوب الخيل عادتوا) أو فعل أمر نحو : (قل إن كنتم تحبون الله) ^(٢) أو دعاء نحو : إن مات زيد فیرحمه الله أو فرحمه الله ، أو مقرونا بحرف تنفيس نحو (من یرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم)^(٣) ، أو بحرف نفي غير (لا ولم) نحو : إن قام زيد فما يقوم أو فليس يقوم عمرو أو بعد (قد) (إن يسرق فقد سرق)^(٤) ، أو جامداً نحو : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي)^(٥) ، (إن تر أن أقل منك مالا وولدا فعسى ربّي)^(٦) ، إن أقل زيد فما أحسنه^(٧).

(١) انظر شرح الكافية ج ٤ / ٦٧ ، ٧٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧ وما بعدها ، مع ج ٢ /

٣١١ وما بعدها ، شرح الأشموي ج ٣ / ٤٤٨ وما بعدها

(٢) موضع الشاهد في الآية الكريمة لم يذكر في النص الأصلي الذي نقلت منه هذا النص ، وموضع الشاهد هو ما يلي ما ذكر في النص من آية وهو قوله تعالى (فاتبعوني) فهو جواب الشرط وهو فعل أمر مقترن بالفعل سورة آل عمران آية ٣١

(٣) سورة المائدة آية ٥٤

(٤) سورة يوسف آية ٧٧

(٥) سورة البقرة آية ٢٧١

(٦) سورة الكهف آية ٣٩ ، ٤٠

(٧) مع ج ٢ / ٤٥٧ وما بعدها ، الكتاب ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٤ / ٨٩ وما

بعدها ، المفتب ج ٢ / ٦٩ وما بعدها ، شرح الكافية ج ٢ / ١٧٢ ، ج ٤ / ١١٥ وما بعدها ،

ضرورة الشعر / ١١٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٣ وما بعدها ، ٥٥٧ ، معي ٢١٧ وما بعدها ،

شرح الأشموي ج ٤ / ٢٩ وما بعدها ، ٣٤ ، البيان في روع القرآن ج ١ / ٤٧ ، طهره لربط في

التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما بعدها ، اللغة العربية معها ومساها ١٦٥ ، القرن

لحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والتحلي ٤٩

إذن هذه هي المواضع التي يتعين فيها أن تدخل الفاء على جواب الشرط للربط بين الجواب والشرط وتحديد أن ما بعدها هو الجواب ، وعن هاتين الوظيفتين اللتين تقوم بهما الفاء في هذه المواضع يقول ابن يعيش " وأما إذا كان الجراء بشيء يصلح الابتداء به : كالأمر والنهي والابتداء والخبر فكأنه لا يرتبط بها قبله ، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله ، فإنه حيثئذ يفتقر إلى ما يربطه بها قبله ، فأتوا بالفاء ، لأنها تفيد الإتيان ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها " (١) ، وعن دور هذه الفاء في أمن اللبس خاصة يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان عن قوله تعالى : (إن يصركم الله فلا غالب لكم) "يقول سيادته" ولو نظرنا إلى هذا الشاهد الأخير لوحدنا جواب الشرط جملة اسمية مسبوكة بلا النافية للجنس ، ليست تصلح لمعاقبة الشرط ، ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرابطة لاحتمال ورود اللبس عليها ، فلو لا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالا من ضمير المحاطين الذي في يصركم ، ولظل السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه ، ويقال هذا أيضا في نحو (وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم) " ، ونحو (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) " ، لأن الفاء منعت الجار والمجرور أن يتعلق بفعل الشرط " (٢) ، وأوجبت كونها جوابا للشرط قبلها ، إلى هذا الحد تربل الفاء اللبس عن التراكيب التي يتعين دحوها فيها على جواب الشرط " ولا شك أن الفاء حين تربل هذا اللبس تكون قريبة لعظية على المعنى تربطها بين الشرط والجواب " (٣)

هذا ، وتغني (إذا) المفاحأة عن الفاء الداحلة على جواب الشرط في حال كون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا مفعية ، وتقوم (إذا) في هذه الحال بما قامت به الفاء - التي سبق الحديث عن مواضع وجوب دحوها على جواب الشرط - من

(١) شرح المعصل ج٤ / ٨٩ ، وانظر فيه أيضا ح٣ / ٢٨٠ ، ارشاف ج٢ / ٥٥٧

(٢) سورة آل عمران آية ١٦٠

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٢

(٤) سورة فصلت آية ٤٦

(٥) البيان في روائع القراء ج١ / ١٥٥ ، ٣٣١ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢١ وما

بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة العربية والأدب / ٣٥٧

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، البيان في روائع القراء ج١ / ٣٣١

ربط وأمن للبس يقول السيوطي - رحمه الله - في بيانه (إذا) عن (الفاء) "وبسبب
 عنها في الأصح (إذا) الفجائية في حملة اسمية غير طلبية ولا مفعية ، قال أبو حيان
 النصوص متصافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا، ولكن السماع إنما ورد في
 (إن) قال تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطون) "، فيحتاج في
 إثبات ذلك في غير (إن) من الأدوات إلى سماع "، هذا ، ويرد هنا تساؤل معاده : إذا
 كانت (الفاء) و(إذا) المفاحأة التي تعاقبها في بعض المواضع تقومان بدور الربط
 وإزالة اللبس حال كون الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً ، إذ كان الأمر كذلك فما
 الذي يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحاً لأن يحل محل الشرط ؟
 والجواب هو أنه إذا كانت (الفاء) و(إذا) قريبتين لفظيتين على أن ما بعدهما هو
 الجواب وعلى ربط هذا الجواب بالشرط إذا في حال كون الجواب غير صالح أن
 يكون شرطاً ، فإن قرينة لفظية أخرى تقوم بهاتين اللفظيتين في حال كون الجواب
 صالحاً لأن يكون شرطاً هذه القرينة هي العلامة الإعرابية التي هي السكون أو ما
 يربط عنه من علامات الإعراب ، يقول ابن يعيش رحمه الله " ألا ترى أن
 الجواب إذا كان معلاً كان محروماً وإن كان حملة اسمية لزمته الفاء " ، فكأن
 الجواب إذا كان فعلاً محزوماً فإن الجزم يعنيه عن الربط هذا ، وأبو حيان رحمه
 الله - يصرح بكون الجزم هو الرابطة حال عدم وجود (الفاء) أو (إذا) يقول أبو
 حيان " ولو قبل ربط الحملة الشرطية بالمصارع له طريقان . أحدهما يحزمه ،
 والآخر بالفاء ورفعه لكان قولاً " في هذا النص تصريح بأن الجزم رابطة للجواب
 بالشرط

(١) سورة الروم آية ٣٦

(٢) مع حـ ٢ / ٤٥٧ وما بعدها ، ونظر فيه أيضاً ١٣٤ ، ٤٥٩ ، المقصب حـ ٣ / ١٧٨ ، شرح الكافية
 حـ ٤ / ١١٥ وما بعدها ، شرح المفصل حـ ٤ / ٩٠ وما بعدها ، أرشاف حـ ٢ / ٥٥٣ ، شرح الأشموني
 حـ ٤ / ٣٤ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ ، الخلاصة النحوية / ١٣٣

(٣) شرح المفصل حـ ٤ / ٩٧ ، ٢٢٢ ، ونظر فيه أيضاً حـ ٣ / ٦١٤ ، شرح الكافية حـ ٤ / ٣٩٥ وما
 بعدها

(٤) أرشاف حـ ٢ / ٥٥٧

هذا ، وقد لحظ الرضي - رحمه الله - رابطا آخر يربط الجواب بالشرط حال كون الجواب صالحا لمعاقبة الشرط ، هذا الرابط هو المناسبة اللفظية القائمة بين الجواب والشرط من حيث كان الجواب صالحا من ناحية اللفظ لأن يكون شرطا ، يقول الرضي - رحمه الله - : " إن كان الخراء مما يصلح أن يقع شرطا ؛ فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه " (١) ، وكان المناسبة اللفظية أغنت عن الرابط اللفظي . الفاء أو إذا

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما هي جواب له الأدوات والحروف الداخلة على جواب القسم ، وهي (اللام) التي تدخل على المصارع ، ودحوها على المصارع يوجب دخول نون التوكيد عليه ، و(إن) التي تدخل على الجملة الاسمية ، و(ما) و(لا) في حال كون الجواب منفيا ، وهذه الأدوات الأربع تقوم بما تقوم به الأدوات الداخلة على الأجوبة من ربط الجواب بما هو جواب له ومع اللبس من أن يصل إلى التركيب ؛ لكونها تعين كون ما بعدها جوابا وليس شيئا آخر ، يقول المبرد رحمه الله - عن هذه الأدوات الأربع ودورها في ربط الجواب بحملة القسم "اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ، ولزم اللام النون ، ولم يجر إلا ذلك ، وذلك قولك : والله لأقومن ، وبالله لأصربن ، والله لسطلقن . فأما اللام فهي وصلة للقسم ؛ لأن للقسم أدوات تصله بالقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها ، فمن ذلك (اللام) تقول : والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو ، ولولا اللام لم تتصل ، وكذلك (إن) تقول : والله إن زيدا لمنطلق ، وإن شئت قلت : والله إن زيدا منطلق ، وكذلك (لا) في النفي و(ما) تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك " (٢) . إذن وطبيعة هذه الأدوات الداخلة على جواب القسم هي كونها كما يقول المبرد - وصلة أي رابطة تصل حملة الجواب بجملة القسم ، ولتأمل قول المبرد بعد ذكره جملي . والله لأقومن ، والله لزيد أفضل من عمرو قال : " ولولا اللام لم تتصل "

(١) شرح الكافية ج٤ / ١١٥ وما بعدها

(٢) المقتضب ج٢ / ٣٣٢ وما بعدها ، شرح المفصل ج٤ / ٢٢٧ وما بعدها ، دلائل الإعجاز / ٢٢٣

وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومساها / ١٦٥ ، ٢١٥ ، الظواهر اللغوية في التراث الحوي /

١٥٢ ، ظاهره الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، لتصام في النحو العربي / ٩٠

فلولا اللام ما ارتبطت جملة الجواب بجملة القسم ثم أتبع هذه الجملة بقوله "وكذلك (إنّ) ، وكذلك (لا) في النفي و(ما) " أي . وكذلك لولا (إنّ) و(لا) و(ما) في جملة ما اتصلت هذه الجملة بها هي جواب له

وعن دور الأدوات الداخلة على جواب القسم في منع اللبس بالإضافة إلى دورها في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام " فإذا تأملت جملة مثل . بالله لأهتدين إلى الخير ، وجدت اللام رابطة لجواب القسم ، وقد ترتب على وجودها تأكيد المضارع بالنون ، فلو حذفت اللام لحقت بها النون ، وفي هذه الحالة تصحح الجملة ، بالله أهتدى إلى الخير ، ولا تعود الجملة قسما كما كانت وإنما يتعلق المجرور بالفعل (أهتدي) وليس بفعل متقدم محذوف تقديره: أقسم " ، فلولا اللام لتحول الأسلوب من القسم إلى الخبر ، ولكان المعنى . أهتدى إلى الخير مستعيا بالله

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة لربطها بما قبلها (اللام) الداخلة على جواب (لو) الشرطية ، يقول ابن عقيل رحمه الله عن (لو) الشرطية واقتراح جوابها باللام "ولابد للو هذه من جواب وجوابها: إما فعل ماضٍ أو مضارع منفي بلم ، وإذا كان جوابها مثبتا فالأكثر قترانه باللام نحو : لو قام زيد لقام عمرو ، ويجوز حذفها ، فتقول : لو قام زيد قام عمرو ، وإن كان منفيا بلم لم تصححها اللام ، فتقول: لو قام زيد لم يقم عمرو ، وإن نفي بها فالأكثر تجرده من اللام نحو : لو قام زيد ما قام عمرو ، ويجوز اقترانه بها نحو : لو قام زيد لما قام عمرو " ، ويتضح دور اللام في الربط حال اقتران الجواب بها ، نعم . جواب (لو) يعرف سواء أدخلت اللام أم لم تدخل ، لكنها حال دخولها تربط الجواب بالشرط وتؤكد كونه جوابا للشرط السابق .

ومن الأدوات الداخلة على الأحوية للربط (الفاء) الداخلة على جواب (حبر) أمّا، فهي داخلة على الجواب باعتبار الأصل في الكلام ، ودخله على الخبر باعتبار ما

(١) البيان في روائع القرآن ج١/ ١٥٤ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومساها ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧

(٢) شرح ابن عقيل ج٢/ ١٩٨ وما بعدها ، اللغة لعربية معناها ومساها / ١٦٥ ، طاهره الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٣ ، لتصام في النحو العربي / ٩٠

ورد عليه الكلام يقول سيويه - رحمه الله : " وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الماء لازمة لها أبداً " (١) ، فلما كانت (أما) فيها معنى الجراء لزم ما يقوم منها مقام الجزاء من الشرط (الخير) ما يلزم الجزاء إذا لم يصح تقديره شرطاً وهو (الفاء) يقول السيوطي - رحمه الله : " لما كان الخبر مرتبطاً بالمتبداً ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المتبداً ، لكنها لما لحظ في بعض الأحبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت ، وهو الشرط والجزاء " (٢) .

وعن دور هذه (الفاء) في مع اللبس من أن يتطرق إلى الكلام يقول أستاذنا الدكتور/ تمام " لاحظ أيضاً مكان الفاء مما يلي : أ- أما الراهد في الخبر غير راهد ب- أما الزاهد فهي الخير غير زاهد ، ثم قارن بذلك عبارة أما الراهد في الخير غير زاهد ، وسترى - إن فعلت - أن الربط بالفاء قد حدد معالم الجواب ، وأنقذ الكلام من برائث اللبس ، أقول : من برائث اللبس ؛ لأن اللبس يترصد بأساطير اللغة ، فإذا لم يكن المتكلم على وعي بمواقع كلماته ، فلربما قال ما لا يريد أن يقول ، أما إذا احتاط للمعنى برصد القرائن لها وهناك فإنه لا يقع في اللبس " (٣) ، وبلاحظ أن موقع الفاء في المثال الأول تغير عنه في المثال الثاني ، وتغير تعاليتير موقع الماء الخير (الجواب) ، فتعين الخير بعد (أما) مرتين بموقع الفاء حيث إنها (الفاء) قرينة عليه (الخير) ، فهي المثال الأول الخير هو (غير راهد) ، وفي المثال الثاني الخير هو (في الخير) والقرينة التي تعين الخير في المثالين هي (الفاء) فتعالموقعها من الكلام يكون الخير ،

(١) الكتاب ج٤ / ٢٣٥ ، المقنص ج٢ / ٦٨ وما بعدها ، ج٣ / ٢٧ ، شرح الكافية ج١ / ٢٣٧ وما بعدها ، ج٣ / ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ / ٦٦ وما بعدها ، مع ج١ / ٣٤٧ وما بعدها ، ج٢ / ٤٧٩ ، شرح الأشموي ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، ج٤ / ٦٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٥ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨

(٢) مع ج١ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج٢ / ٦٦ ، شرح الأشموي ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، حاشية الحصري على شرح ابن عقيل ج١ / ١٤٥

(٣) البياد في روائع القرآن ج١ / ١٥٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ٢١٢ ، ٢١٦ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧

أما في المثال الثالث ، فإننا لا نعرف ما الخبر ، ولو دخلت العاء في التركيب لأرالت اللس عنه ، وإدراكا من الحاجة رحمهم الله - لوظيفة (العاء) في هذا التركيب جعلوا دخولها في جواب (أما) لارما ، كما سبق في نص سيبويه .

ومن الأدوات الداخلة على الأجوبة (اللام) الداخلة على جواب (لولا ، ولو ما) الشرطيتين يقول ابن عقيل - رحمه الله - عن دور هذه (اللام) في الربط : " ولا بد لهما من جواب ، فإن كان مشتقا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيا بها تجرد عنها غالبا ، وإن كان منفيا لم يقترن بها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو ما زيد لأكرمتك ، ولو ما زيد ما جاء عمرو ، ولو ما زيد لم يجيء عمرو " ، ويصعب من قول ابن عقيل : " فإن كان مشتقا قرن باللام غالبا ، وإن كان منفيا بها تجرد عنها غالبا " أن دخول اللام على جواب (لولا ، ولو ما) ليس لارما ، وهذا يعني أن الجواب يعرف ويحدد ولو لم تدخل اللام على الجواب ، إلا أن بعض التراكيب التي تدخلها (لولا أو لو ما) يتطرق إليها اللس ، ولا يربطه إلا دخول اللام " إذا نظرنا إلى مثال مثل : (لولا زيد كثر مال أبيه ما أحل العطاء) أدركنا أن في الكلام لس ، لأن المعنى يصلح لاحتمالين : الأول : أن جملة (كثر مال أبيه) جواب (لولا) وأن تكون احمدة التي بعد ذلك تعجبه تعجب من تكريم زيد بمال أبيه إلى الدرحة التي صنعت هذا المال أن كثر ، وهذا التقدير موافق لرأي القائلين بأن شرط (لولا) كون عام محذوف دائما ، أما الاحتمال الثاني فهو أن تكون عبارة (كثر مال أبيه) خبرا لزيد والجواب (ما أحل العطاء) إذ تكون (ما) نافية لا تعجبية ، ولما في تفسير هذا التركيب أن يقول بتقدير (أن) محذوفة بعد (لولا) أو برتضي أن يكون خبر زيد كونا خاصا على نمط قول المعري : (فلولا الغمد يمسكه لسالا) ، ولكن قول المعري واضح بسبب إيقاع اللام الرابطة موقعها الذي يتضح به الكلام ، أما في مثالا السابق فإن اللام تصلح لأحد موقعين ، لو وضع في أي منهما لا تصح المعنى ذلك الاحتمالان هما .

(١) شرح ابن عقيل ج ٢ ، ٢٠٢

أ- لولا زيد لكثير مال أبيه ما أجزل العطاء (أي عطاءه) .

ب- لولا زيد كثير مال أبيه لما أجزل العطاء .

هكذا نرى أثر الرابط في إيضاح الأجوبة "أ"، وهنا يتضح أن تعيين جواب (لولا) ومثلها (لوما) في مثل هذا المثال الذي سبق في نص أستاذنا (لولا زيد كثير مال أبيه ما أجزل العطاء) رهس بالموقع الذي نحل فيه (اللام) فحيثما دخلت اللام على كلمة بعد المبتدأ كانت هذه الكلمة أول الجواب .

ومما يتصل بها نحن بصدد الحديث عنه (الفاء) التي قد تدخل على حر المبتدأ إذا لخط في المبتدأ ما في أدوات الشرط من معنى العموم والإبهام ، يقول السيوطي رحمه الله : "لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لحظ في بعض الأحبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجواب" "والفاء تدخل على خبر المبتدأ الذي فيه معنى الشرط في موضعين الأول : فيما يعالجه النحاة تحت باب (الإحار بالذي والألف واللام) يقول سيويه رحمه الله - عن سؤاله الخليل عن علة دخول الفاء في هذا الموضع " وسألته عن قوله الذي يأتي في قوله درهم لم حار دخول الفاء ها ، والذي يأتي بمترلة عند الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عند الله فله درهم " فقال : إنه يحس في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها ها كما دخلت في الحراء إذا قال : إن يأتي فيه درهمان ، وإن شاء قال : الذي يأتي له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يحرم

(١) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٥ ، اللغة العربية معناها ومساها / ١٦٥ ، ٢١٣ ، ٢١٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ، ٢٣ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، التصام في النحو العربي / ٩٠

(٢) مع ج١ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٦ ، معي / ٢١٩ ، شرح الأشموي ج١ / ٣٥٣ وما بعدها ، وقد سبق نقل هذا النص في ١٨٢ من هذا البحث

لأنه جملة^(١) إذن في حال دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع (الإخبار بالذي والألف واللام) فإنها تؤدي معنى في الكلام لا يؤدي في حال عدم دخولها ، وهو معنى ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون المتبدأ ، وهذا هو معنى أن الفاء رابطة في هذا الموضع .

والموضع الثاني الذي تدخل فيه الفاء على خبر المتبدأ إذا كان المتبدأ فيه معنى العموم والإيهام الذي في أدوات الشرط - هو ما كان المتبدأ فيه نكرة عامة مضافة إلى موصوف "بالفعل أو الظرف أو الحار نحو كل رجل يأتي أو أمامك أو في الدار فله درهم" وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضاف إلى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ؛ لمصارعتة لكلمات الشرط في الإيهام ، وكذا إن كان مضافاً إلى موصوف بغير ثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم^(٢) ، وفي كل ما ورد في النص من حالات وأمثلة على هذه الحالات يرى الفاء تعد ترتب حصول مضمون الخبر (عطية الدرهم) على حصول مضمون ما يضاف إلى النكرة العامة (المتبدأ) إذا لم يكن المضاف إليه موصوفاً نحو (كل رجل فله درهم) وإذا كان ما يضاف إلى النكرة العامة موصوفاً فإن حصول مضمون الخبر يرتب على حصول مضمون المضاف إليه وصفته معاً ، كما في باقي الأمثلة الواردة في النص هذا ، والتعليق السابق والذي معناه أن دخول الفاء على خبر المتبدأ النكرة العامة المضافة أو المضافة إلى موصوف أفاد ترتب حصول مضمون الخبر على حصول مضمون ما يضاف إلى المتبدأ ، هذا التعليق يستفاد من جواب التحليل على سؤال سيويه إياه عن علة دخول الفاء في قوله : الذي يأتي فله درهمان في النص

(١) لكتاب ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مقتضب ج ٣ / ١٩٥ وما بعدها ، شرح الكافية ج ١ / ٢٣٨ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٦٩ وما بعدها ، معي / ٢١٩ وسائل أس الفلاس في النحو العربي / ٦٠ ، انتميه في اكتساب اللغة العربية عبر الناطقين بها ١٢٤ ، ص ١٠٢ في روائع القرآن ج ١ / ٦٠ وما بعدها ، ج ٢ / ٢٤ وما بعدها ، ٩٠ ، ٩٢ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ١١١ ، درجاب الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٢ ، اللغة العربية معناه ومعناه ، ١٦٥ ، طهر ، الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٢

(٢) شرح الكافية ج ١ / ٢٤٠ ، ارشاف ج ٢ / ٦٦ وما بعدها ، جمع ج ١ / ٣٤٦ وما بعدها ، شرح الأشموي ج ١ / ٣٥٣ وما بعدها ، اللغة العربية معناه ومعناه / ١٦٥

الذي نقل عن الكتاب منذ قليل^(١)، ومعنى أن الفاء تفيد ترتيب حصول شيء على حصول شيء آخر هو معنى كونها رابطة بين هذين الشيتين، يقول ابن هشام رحمه الله عن دور هذه الفاء إنها "تربط شبه الجواب بشبه الشرط"^(٢).

وأخيرا تأتي أداة ما وجدت أحدا - ممن رجعت إلى مراجعهم - من النحاة - رحمهم الله غير الإمام عبد القاهر الجرجاني تحدث عنها حاعلا إياها من الأدوات اللاحقة بالأدوات الداخلة على الأجوبة، إن لم تكن منها أصالة، وهذه الأداة هي (إن) التي تدخل - كما يقول الإمام عبد القاهر - على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء)، يقول الإمام عن بعض مواقع (إن) "واعلم أن الذي قلت في (إن) من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى الفاء لا يطرد في كل شيء وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع، وفي حال دون حال، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي (الفاء) وذلك فيما لا يحصي كقوله تعالى (إن المتقين في مقام أمين في حيات وعبود)^(٣) وذاك أن قبله (إن هذا ما كنتم به تمترون)، ومعلوم أنك لو قلت إن هذا ما كنتم به تمترون، فالتقون في حنات وعبود، لم يكن كلاما^(٤)، إذن يتصح من النص أن الإمام عبد القاهر يقرر أن من المواقع التي تكون لـ (إن) في العربية مواقع تصلح (إن) فيها لأن تعاقبها (الفاء) إذا أسقطت (إن) من هذه المواقع، لكن هذا لا يطرد في كل موضع ولا في كل حال، ويدلل الشيخ على ذلك بأن الأمثلة على عدم صلاحية (إن) لأن تعاقبها (الفاء) كثيرة في كتاب الله، ويعرض لبعض هذه الأمثلة بالشرح الدال على عدم استقامة الكلام إذا وصفا (الفاء) مكان (إن) في هذه الأمثلة، ومع هذا، فإنه توجد في العربية مواضع كثيرة تصلح (إن) فيها لأن تعاقبها (الفاء) مع استقامة الكلام، بل إن هذه المواضع إذا أسقطت منها (إن) فإن الكلام يقتدر إلى دخول (الفاء) مكانها؛ ليتصل الكلام بعصه ببعض، ويأخذ

(١) انظر ١٨٤ وما بعدها من هذا البحث

(٢) معنى / ٢١٩، حاشية الخصري على شرح ابن عفيف ج ١ / ١٤٥

(٣) سورة الدخان آية ٥١، ٥٢

(٤) سورة الدخان آية ٥٠

(٥) دلائل الإعجاز / ٣٢٢ وما بعدها

بعضه بحجز بعض يقول الإمام عبد القاهر واضعاً صابطاً لهذه المواضع - التي تصلح (إنّ) فيها لمعاينة (الفاء) لها - وممثلاً وشارحاً لبعض هذه المواضع ، " فبدن إما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حيث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ، ويحتاج له ، ويبين وجه الفائدة فيه ، ألا ترى أن الغرض من قوله إنّ ذلك النجاح في التكبير ، جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبه تكراً ، وأن يحتاج لنصه في الأمر بالتكبير ، ويبين وجه الفائدة فيه ؟ وكذلك الحكم في الآي التي تلونها ، فقوله (إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم) " ، بأن للمعنى في قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم) " ولمأمروا بأن يتقوا " ثم إن إذا استقرى الكلام وجدا الأمر بها في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى (ويسألونك عن دي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكراً إنا مك له في الأرض) ... وأشياء ذلك مما يعدم به أنه كلام أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يحيب به الكفار في بعض ما حادوا وناظروا فيه " في هذا النص يوضح الإمام الصابط لصلاحية (إنّ) لأن معانيها (الفاء) في بعض المواقع بأنه كل موقع كانت فيه الجملة بعد (إنّ) ترتبط بها قبل (إنّ) من جملة أو أكثر علاقة أو أكثر من علاقات التصحيح والاحتجاج والسير ، ويستشهد الإمام بشواهد وأمثلة يوضح فيها لعلاقات التي تربط ما بعد (إنّ) بها قبلها ، وكيف كانت (إنّ) في هذه المواقع صالحة لأن تعاقبها (الفاء) ، ومما مثل به قول الشاعر :

تكراً صاحبي قبل اهجير إنّ ذلك النجاح في التكبير ، وواضح أن (إنّ) في البيت إذا أسقطت فإن الكلام يقتضي (الفاء) ليستقيم ، وقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) وواضح كذلك أن (إنّ) في الآية صالحة من الساحة المحوية - لأن تعاقبها (الفاء) ويبقى لكلام مستقيماً

(١) هذا محرم من لسان من ردواست هو تكراً صاحبي قبل اهجير إنّ ذلك النجاح في التكبير

(٢) سورة الحج آية ١

(٣) سورة الحج آية ١

(٤) سورة الكهف آية ٨٣ ، ٨٤

(٥) دلالات الإعجاز / ٣٢٢ وما بعدها

ثم يقرر الإمام أن مثل هذه المواضع في القرآن الكريم كثيرة ، وفي نهاية النص يصرح الإمام بما لا يدع مجالاً للشك بأن ما بعد (إن) في الكثير من هذه المواقع يكون مقصوداً به الجواب عما قبلها ، والأداة المعنية على بيان ذلك هي (إن) وذلك في قوله " ثم إننا إذا استقرينا الكلام وحدنا الأمر بما في الكثير من مواقعها ، أنه يقصد بها إلى الجواب " وقد مثل الإمام بالكثير مما يدل على ذلك .

وبعد ، فإن كلام الإمام صريح في أن (إن) في هذه المواقع تكون رابطة بين ما بعدها وما قبلها بإحدى العلاقات التي قد تكون تصحيحاً أو احتجاجاً أو بياناً لعله أو حواها عما سبق .

وبعد فإنه من خلال ما سبق من الحدث عن الربط بالأدوات الداخلة على الأحوية يتضح ما يلي

أولاً " أن الأحوية تقتصر إلى هذه الروابط الحرفية حتى يعلم بهذه القرائن اللفظة أنها أحوية " وإذا كانت الأدوات بصفة عامة تقوم بدور هام في ربط العناصر للعبوية في الحملة والسياق ، فإن هذه الأهمية برداد في أدوات الأحوية خاصة " ذلك بأن الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معاً من معالم الطريق في السياق ، وعرف بها أين تبدأ الحملة وعلى أي صورة تقع هذه الحملة ، هل تتطلب حواها ؟ ومن أي نوع من الأحوية ؟ " .

ثاب أن الحرف أو الأداة التي تدخل على الجواب لربطه بما هو جواب له قد تكون قريبة متصافرة مع غيرها من الفرائض في تحديد المعنى الوظيفي للأداة المعنية التي تتعدد معناها الوظيفي - في السياق المعين ، من ذلك - مثلاً - (إن) المكسورة فهي تأتي شرطية ونافية كما في قوله تعالى (إن يدعون من دونه إلا إناثاً) ، " وقريبة دلالتها على الشيء أمران هما ، الإعراب والتنصام ، أما الإعراب فذلك لشوت

(١) نظر دلائل الإعجاز / ٣٢٤

(٢) اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٦ ، مقالات في لغة ولاد ٣٥٧ ، وانظر ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١ / ٦٨

(٤) سورة النساء آية ١١٧

النون ، وأما التصام فهو لورود (إلا) مصاحبة لها ومثله قوله تعالى : (وإن يهلكون إلا أنفسهم) ، أما دلالتها على الشرط فذلك معظم ما تكونه في القرآن الكريم ، وقريبتها دائي الجواب مذكورا كان أم مفسرا بما سقها ، وكذلك يدل عليها الرابط (إذا أو الإشارة أو المراء) حين لا يصلح جوابها أن يكون شرطا لها ، ومن شواهد (إن) الشرطية قوله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمسوا الموت إن كنتم صادقين) ، وقريته شرطيتها الجواب ثم افتراه بالماء الرابطه ، ومثله (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا سورة من مثله) " " " "

ومن ذلك أيضا الأداة (ما) فإن معناه الوظيفي يتعدد " بين النفي والاستفهام والمصدرية والشرطية والزيادة وغير ذلك .. ومن شواهد دلالتها على الشرطية (وما ألقنتم من شيء فهو يخلفه) " وكذلك (وما احتلتم به من شيء فحكمه إلى الله) " وقوله تعالى (ما مسح من آية أو نسها بأث بحير منها أو مثلها) " ، وقريته ذلك هو الجواب والرابط في الشاهدين الأولين ، وحرر فعلي الشرط والجواب في الشاهد الثالث " ، يتبين مما سبق أن الأداة الداخلة على الجواب - في حال وجودها - تنصهر مع الجواب في تحديد المعنى الوظيفي للأداة التي يتعدد معناها الوظيفي .

ثالثا أن الموقعية في هذا النوع من أنواع الربط بالأدوات (الأدوات الداخلة على الأخوة) موقعية ثابتة لا تقلل التعبير ، وهذه الموقعية الثابتة هي توسط الأداة الداخلة على الأخوة بين المترابطين بها (الجواب ، وما الجواب جواب له) ، والحكم توسط لأداة بين المترابطين يجري على جمع الأدوات الداخلة على الأخوة، والتي

(١) سورة الأعداء آية ٢٦

(٢) سورة البقرة آية ٩٤

(٣) سورة البقرة آية ٢٣

(٤) انبياء في روائع القرآن ج ١ / ٢٤ وما بعدها

(٥) سورة سبأ آية ٣٩

(٦) سورة الشورى آية ١٠

(٧) سورة البقرة آية ١٠٦

(٨) لندن في روائع القرآن ج ١ / ٣٦ وما بعدها

قد سبق حصرها^(١)، وتفصيل الحديث في الربط بكل منها^(٢)، فلا يتصور أن تقع أداة من هذه الأدوات في صدر الكلام ، فضلا عن أنه لا يتصور وقوعها آخرا بعد المتراطين بها .

وكذلك الموقعية ثابتة بين المتراطين بهذه الأدوات ، فالجواب (أو ما في معناه) دائم التأخر عن الأداة ، والمرتبط بالجواب من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم يكون دائم التقدم على الأداة ، ولا يجوز تبادل الموقعين بين الجواب والمرتبط به ، فلا يجوز تقدم أي من الأجوبة المذكورة في هذا النوع من الربط لا يجوز تقدمه - ومعه الأداة الداخلة عليه - على ما هو جواب له من طلب أو شرط - أو ما في معنى الشرط - أو قسم ، فلا يتقدم الجواب بعد (الفاء) السببية أو (واو) الجمع على الطلب المذكور قبلهما ، فلا يقال فتحدثنا ما ترروننا ولا . وتجزع لا تكن جلدا ، ولا يتقدم جواب الشرط - ومعه الأداة الداخلة عليه - على الشرط^(٣)، ولا يتقدم جواب القسم ومعه الأداة الداخلة عليه - على القسم^(٤)، وهكذا في باقي الأحوة

أخلص مما سبق إلى أن الأركان الثلاثة لأي من مسائل الربط التي ذكرت في هذا النوع (الأدوات الداخلة على الأجوبة) هذه الأركان تذكر في السياق على الترتيب التالي ولا تخالفه : يذكر أولا الأمر المحتاح إلى جواب - أو الأمر الذي يقوم مما تدخل عليه الأداة مقام الشرط من الجواب - من طلب أو شرط أو قسم^(٥) ، أو غير ذلك مما سبق معالجته، ثم تليه الأداة الداخلة على الجواب ، ثم يليها الجواب أو ما في معناه

(١) انظر ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١٧٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر ١٠٧ من هذا البحث

(٤) انظر ١٠٨ من هذا البحث

(٥) هذا مع العلم بأن بعضا من المسائل هنا تصدره - وجوبا - أداة أخرى هي التي تعطي الأسلوب اسمه نحو أدوات الشرط (لولا ولوما ولو) وأدوات القسم فهذه أدوات لها الصدارة كما سبق في ١٠٧ وما بعدها، ١١٣ وما بعدها في هذا البحث ، لكن حديثنا هنا عن أدوات الداخلة على الأجوبة ، وعلى هذا فإن الأدوات التي لها الصدارة هنا تدخل ضمن الركن الأول في حكم تقدمه على الأداة الداخلة على الأجوبة بمعنى أن الأداة تصدر ثم يليها الشرط أو القسم ويكونان معا (الأداة التي لها الصدارة وما يليها) الركن الأول في مقابل الركن الثاني الذي هو الأداة الداخلة على الجواب ، والركن الثالث والذي هو الجواب

الربط بالحروف الداخلة على المفردات

بقي لنا بعد أن تناولنا الربط والتعليق بنوعين من أنواع الأدوات التي تدخل الحملة والسياق للربط بين العناصر اللغوية ، وهذان النوعان هما : الأدوات الداخلة على الحمل والأدوات الداخلة على الأحوية ، بقي لنا أن نتناول النوع الثالث والأخير من أنواع الربط والتعليق بالأدوات وهو الحروف الداخلة على المفردات

وإذا أردنا في البداية حصر هذه الحروف فهي كما يلي : حروف الحر ويلحق بها الطروف التي تصاف إلى المفردات ، وواو المعية ، وحروف العطف إذا كان المتعطفان بها من المفردات ، وحروف الاستثناء

هد ، ويقول الإمام عبد القاهر الخرخاني رحمه الله : معددا بعض أنواع لأدوات لسانه التي تدخل الحملة لتربط ما تدخل عليه من مفردات بالعناصر اللغوية الأخرى التي ترتبط بهذه المفردات عن طريق هذه الأدوات " ونكلم ثلاث اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم ، تعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، وأما تعلق حرف بهما فعلى ثلاثة أصرب أحدها أن يتوسط بين الفعل و الاسم فيكون ذلك في حروف الحر التي شأنها أن تعدى لأفعال إلى ما لا تعدى إليه بأصها من الأسماء وكذلك سبيل الواو لكائنة بمعنى (مع) في قولنا لو تركت الناقة وفصيلها لرصعها . وكذلك حكم إلا في الاستثناء . والصرب الثاني من يعلق الحرف بها يعلق به العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العمل في

(١) انظر تكملة لمصر في ١٥٢ ، ١٦٠ من هذا البحث

الأول ... " " يعدد الإمام في هذا النص من الحروف التي تدخل الكلام لتعلق الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء: حروف الجر ، وواو المعية ، و(إلا) في الاستثناء، وحروف العطف .

ويقول ابن يعيش - رحمه الله - عن الدور الذي من أجله دخل الحرف الكلام : "وحلة الأمر أنه دخل الكلام على ثلاثة أضرب لإفادة معنى فيما يدخل عليه ، ولتعلق لفظ بلفظ آخر وربطه به ، ولزيادة ضرب من التأكيد " ... وأما الصرب الثاني . فهو في أربعة مواضع : أحدها . أن يدخل لربط اسم باسم ، وهو معنى العطف نحو قولك : جاء زيد وعمرو ، الثاني : أن يدخل لربط فعل بفعل نحو : قام زيد وقعد ، الثالث . أن يدخل لربط فعل باسم نحو قولك : نظرت إلى زيد ، وانصرفت عن جمع ، وهو معنى التعدية .. " " في هذا النص يذكر ابن يعيش من الحروف الرابطة الداخلة على المفردات حروف العطف وحروف الجر فقط ، ولم يذكر غيرها ويجعل من طرق ربط حرف العطف أنه يربط الفعل بالمفعول ، كما أنه يصرح بدور هذه الحروف في الكلام وهو "تعلق لفظ بلفظ آخر وربطه به" وللاحظ أنه قد حدد أن المترابطين هذه الحروف من المفردات حين قال " لفظ بلفظ " و " اسم باسم " و " فعل بفعل " و " فعل باسم " وهذه جميعا مفردات

هذا ، وإذا كان الجامع بين كل الحروف والأدوات التي عددها في بداية الحديث عن الربط بهذا النوع - الحروف الداخلة على المفردات - هو الدور الذي تؤديه هذه الحروف في الحمل التي تدخلها والذي هو الربط ، إلا أن هناك فارقا فيما بين هذه الحروف ، وهو أن لكل نوع من هذه الحروف " اتجاهه الخاص في الربط بين مدحوله وعناصر الجملة الأخرى " .

(١) دلائل الإعجاز / ٤ وما بعدها من المدخل ، المفرد والمؤلف / ٧١ وما بعدها ، المدخل إلى دروس النحو العربي ج ٢ / ٧٣ وما بعدها

(٢) نظر تكمته لنص في ١٦٤ من هذا البحث

(٣) شرح المفصل ج ٣ / ٤٧٤ وما بعدها

(٤) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٦

وبعد ما سبق نشرع في شيء من توضيح اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط وبدأ بحروف الجر: فحرف الجر يصل المجرور بما يتعلق به هذا المجرور ، ولذلك فهو " يعد رابطة بين المحرور والمتعلق فيجعل الأول من تنمة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجر ، ومعنى أدائه وطيفة الربط بين العنصرين المذكورين أنه إذا تعددت المشتقات في الجملة فأولهاا بتعليق الجار والمجرور ما استقام معه المعنى أو دلت عليه القرينة ، وقد رأينا من قبل "عند الكلام في تعليق الجار والمجرور من قوله تعالى (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)" "إد علقنا الجار والمجرور(من أمر الله) بعنت مقدر للمعقبات ، فجعلنا (المعقبات) من أمر الله ، ومنعنا التعليق بالمعل (يحفظونه) وهو أقرب شيء إلى المحرور لأنه لا يمكن لشيء أن يحفظ غيره من أمر الله ، ومثله ما في قوله تعالى (وطن أهلها أنهم قادرون عليها)" "إد من الواضح أن الجار والمجرور متعلق ب (قادرون) والمعنى : وطن أهلها أنهم مسطرون عليها ما يكون لأمرها " "، إدن في حال تعدد ما يصلح أن يتعلق به حرف الجر في السياق فإن المعنى وما قد يتوافر من قرائن يعينان على تحديد ما يتعلق به حرف الجر، وفي الشاهدين الواردين في النص السابق يتضح كيف ربط حرف الجر بين محروره وبين ما يتعلق به هذا المجرور هذا " وتتضح ضرورة الربط بحرف الجر بصفة خاصة حينما يكون المعل الذي يتعلق به الجار والمحرور لازما ، فلو وازما بين قولنا ، قرأ التلميذ الدرس في الفصل ، وقولنا : جلس التلميذ في الفصل ، لوحدما الجار والمجرور في الحالة الأولى أقل حطر في تركيب الجملة منه في الثانية : لأنه في الحالة الأولى بيان للطرفية ، ولكنه في الحالة الثانية بيان للطرفية ووسيلة تعدية ، ومن ثم نجده يلحظ علاقته في وقت

(١) نظر السان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٢

(٢) سورة النور آية ١١

(٣) سورة بوس آية ٢٤

(٤) لبيان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٦ وما بعدها ، ظاهره الربط في التركيب والأسلوب العربي /

٢٤ وما بعدها ، شرح الأشموي ج ٢ / ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصان ج ٢ / ٣٥٤ وما

بعدها

معا " " . إذن " لم يكن السحاة على خطأ حين أصرّوا على تعيين متعلق خاص للمجرار والمحروور في الإعراب " " ، لما في تعيين المتعلق من بيان للمرتبط بالمجرور .

هذا ، والنحاة - رحمهم الله - لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظروف أيضا " " ، فنرى الظرف يربط " بين ما أضيف إليه وبين متعلقه ، سواء أكان المضاف إليه مفردا أم جملة " ، كما في قوله تعالى : (فاذكروا الله عند المشعر الحرام) " " إذ ربطت (عند) بين المشعر ومعنى الحدث الذي في اذكروا ، فجعلت الذكر في حوار المشعر " " ، وواضح أن المضاف إلى الظرف (عند) مفرد علقه الظرف بها في فعل الأمر (اذكروا) من معنى الذكر وهذا هو معنى كون الظرف رابطا بين ما يضاف إليه وما يتعلق به هذا الظرف ، وتندو قيمة الطرف (عند) في الربط في الآية السابقة إذا تصورنا الآية من الدحية النحوية - بدون هذا الطرف فعندئذ لن تقوم علاقة بين الذكر والمشعر احرام ، كذلك العلاقة التي أقامها وحوود الطرف (عند) .

هذا " وإنما ذكرت الظروف المصافة بين الربوط هنا لآزدواح علاقتها ، فهي متعلقة بها قلها مصافة إلى ما بعدها ، فلا بد أن يكون موقعها موقع ربط " " ، ومعلوم أن الإصافة علاقة بين المضاف والمضاف إليه

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، بيان في روائع القرآن ح ٢٤٨ وما بعدها ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، القرائن النحوية وطراح لعاصم والإعرابيين لتتدبري والمحلي / ٤٩ ، التصام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أسس في النحو العربي / ٦٢ وما بعدها

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧

(٤) سبق أن عرفت لظروف المصافة إلى الحمل من الربوط الداحية على الحمل انظر ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث

(٥) سورة البقرة آية ١٩٨

(٦) السابق في روائع القرآن ح ١ / ١٥٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٧ ، شرح الأشموني ح ٢ / ٣٥٤ وما بعدها ، حاشية الصبيان ح ٢ / ٣٥٤ وما بعدها

(٧) البيان في روائع القرآن ح ١ / ١٥٩

أما عن اتجاه (واو) المعية في الربط فإننا نرى " حرف المعية أو (واو) المعية تربط بين متلازمين أحدهما : مدخولها ، والثاني معنى المصدر الذي في الفعل ، فإذا قلت : سر ويمين الطريق ، كان المعنى : ينبغي أن يكون السير ملازماً ليمين الطريق^(١) " والذي يهيد معنى الملازمة هنا هو (الواو) وإفادة (الواو) معنى الملازمة بين ما بعدها وما في الفعل الذي قبلها من معنى هو معنى ربطها بينهما ، فهي قولنا : سرت والنيل لو تصورنا المثال بدون (واو) لما أصبح كلاماً ، وإذا أبقينا (الواو) أعادت الملازمة بين السير والنيل فربطت بينهما بإفادتها هذه الملازمة .

وعن اتجاه حروف العطف في الربط بين المعطوف والمعطوف عليه يرى ابن يعيش رحمه الله - يقول عن العطف بالسق : " وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع لأنها تتبع بغير واسطة ، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة ، وإما كان كذلك لأن الثاني فيه غير الأول ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله فلم يتصل إلا بحرف ، بخلاف ما الثاني فيه الأول . كالتعطف والبيان والتأكيد والبدل ، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول ، إلا أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه ، فكأنه هو هو ، ولذلك لم يحتج إلى واسطة حرف " ، إذن حرف النسق يدخل بين متعاطفين ؛ ليصل (ليربط) أحدهما بالآخر والسبب في الاحتياج إلى الحرف في هذا النوع من التوابع هو معايرة الثاني للأول ، فلما تغايرا وكان الثاني غير الأول ؛ احتاجا إلى ما يصل بينهما ، ويجعل ثانيهما سبب من الأول ، وما يقوم بذلك هو الحرف^(٢)

وأستاذنا الدكتور / تمام حسان يريد في توضيح اتجاه حروف العطف في الربط فيقول سيده : " وحرف العطف يربط بين المتعاطفين من جهة التشريك أو الترتيب والتعقيب أو التراخي أو الإصرار أو الاستدراك أو التسوية ، فبعض هذه

(١) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ وما بعدها ، اللغة العربية معناها ومساها / ١٢٥ ، ١٢٧ ، السان في روائع القرآن ج ١ / ١٥٨ ، ٢٤٨ وما بعدها ، في ساء الحملة العربية / ١٠٦ وما بعدها النصام في أسحو العربي / ٧٩ ، وسائل أمر السس في السحو العربي / ٦٢ وما بعدها ، ١٧٣ ، الفرائس السحوبة وأطراح العامل والإعراب السفسري والمحيي / ٤٩
(٢) شرح المفصل ج ٣ / ٦٠٣ ، الأشياء ج ٢ / ١٤٨ وما بعدها
(٣) انظر حاشية السفسري على شرح ابن عميل ج ١ / ٢٥٥

المعاني كما ترى ربط بالإيجاب وبعضها ربط بالسلب (أي إيجاب حكم الأول للثاني أو سلبه منه) ومعنى أدائها لوظيفة الربط يتضح حين تتعدد احتمالات العطف ، ولكن القرنية تحكم بأحقية واحد منها دون غيره ، كما في قوله تعالى (انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه)^(١)، إذ يصلح الينع من الناحية التركيبية الصرف أن يعطف على الثمر كما يصلح أن يعطف على ما أضيف إليه الثمر ، وهو صمير العائث ، ثم تأتي القرنية من الاستعمال اللغوي ، إذ يقال للثمر : إنه يابح ، ولا يقال ذلك للشجر ، بذلك نعلم أن العطف على الثمر ، وأن الواو ربطت بين الثمر واليبح ...^(٢)

وعن اتجاه حروف الاستثناء في الربط يقول أستاذنا الدكتور / تمام " وحرف لاستثناء يدل على علاقة بين اسمين : أحدهما محرح منه ، والثاني محرح ، أي أن لعلاقة التي يعبر عنها حرف الاستثناء هي علاقة الإخراج ، فإذا دخل حرف الاستثناء على ما ظاهره الجملة ، فإن المراد بها هو المبرد ؛ لأنها إما أن يتقدمها موصول حربي يصيرها إلى التأويل بالمصدرية ، وإما أن تكون في الأصل جملة حالية ووصفية مستثناة من حال أعم ، فالأول نحو قولنا ما قصر زيد إلا أن يكف بها لا ضيق ، فالتقدير إلا تقصير ما ليسا لعدم الطاقة ، والثاني نحو دخلت المسجد الحرم فما وجدت رجلاً إلا يصلي أو يطوف ، والتقدير ما وجدت رجلاً إلا رجلاً مصلياً أو طائفاً^(٣) وفي جملة نحو : جاء الطلاب إلا طالباً يرى أن (إلا) قد ربطت المستثنى (طالباً) بالمستثنى منه (الطلاب) بعلاقة هي إخراج الثاني (طالباً) من الأول

(١) سورة الأعم ٩٩

(٢) لبيان في روائع القرآن ج١ / ١٥٧ وما بعده ، ٢٤٨ وما بعده ، ج٢ / ٣٢٣ وما بعدها ، ظاهره امرط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٦ ، اللغة العربية معناه ومساها ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، الخلاصة النحوية / ٨٩ ، انقريش النحوية واطراح العامر والإعرابيين لتقديري والمحبي / ٣٤ ، ٤٩ ، في بناء الجملة العربية / ١٠٦ وما بعده ، لغة الشعر دراسة في لصورة الشعرية / ٢٩٨ ، انصام في النحو العربي / ٨٩ ، وسائل أسس في النحو العربي ٦٢ وما بعدها

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٢٥ ، البيان في روائع القرآن ج١ ، ١٥٩ ، ٢٤٨ وما بعدها ، الخلاصة النحوية / ٨٩ الفرائض النحوية واطراح العامر والإعرابيين التقديري والمحبي ٤٩ ، لغة العربية معناه ومساها / ١٢٥ ، انصام في النحو العربي / ٧٩ ، وسائل أسس في النحو العربي / ٦٢ وما بعده

(الطلاء) وهذه العلاقة التي أوجدتها (إلا) بين المستثنى والمستثنى منه هي معنى ربطها بينهما

وبعد هذا المعالجة للربط بالحروف الداخلة على المفردات ، وبيان اتجاه كل نوع من هذه الحروف في الربط به ، فإنه يلاحظ أن الموقعية في الربط بهذه الحروف موقعية ثابتة لا تقلل التعبير بين الحرف ومدخوله ، فالحرف دائم التقدم على مدخوله ومدخوله هنا أحد المترابطين اللذين يربط الحرف بينهما - وهذا الحكم يجري على جميع الحروف التي سبق حصرها^(١) وتفصيل القول في اتجاه كل منها في الربط به^(٢) ، فحرف الحر دائم التقدم على المحرور والطرف المضاف إلى المفرد دائم التقدم على هذا المفرد ، وكذلك واو المعية مع المفعول معه ، وحرف العطف مع المعطوف ، وحرف الاستثناء مع المستثنى^(٣) ، هذا عن الموقعية بين الحرف الرابط ومدخوله

أما عن الموقعية بين المترابطين هذه الحروف فإنها ثابتة في بعض الحالات دون بعضها الآخر ، فهي ثابتة في الربط بواو المعية وحروف العطف حيث إن المصاحب للمفعول معه يلزم التقدم على الوار ، وللمفعول معه يلزم التأخر عنها ، والواو تلزم موقعا متوسطا بين المترابطين بها

ومثل واو المعية في حكم ثبات الموقعية بين المترابطين بها حروف العطف ، حيث يلزم المعطوف التأخر عن العاطف ، والمعطوف عليه يلزم التقدم عليه ، فالحرف العاطف يلزم التوسط بين المتعاطفين به^(٤)

أما الموقعية بين المترابطين بحروف آخر والطرف المضافة إلى المفردات فهي موقعية غير ثابتة حيث إن المتعلق بالمحرور قد يتقدم على حرف الحر وقد يتأخر عن الحر ومحروره ، وكذلك المتعلق بالطرف قد يتقدم على الطرف وقد يتأخر عن

(١) انظر ١٩١ من هذا البحث

(٢) انظر ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٤٩ وما بعدها ، ١٠٠ وما بعدها ، ١١٩ من هذا البحث

(٤) انظر ١٠٠ من هذا البحث

(٥) انظر ١٠٥ من هذا البحث

الطرف والمضاف إليه^(١)، وكذلك الموقعية غير ثابتة بين المترابطين بحرف الاستثناء ، فإنه قد يتقدم المستثنى منه على الأداة - وهو الأصل - وقد يتأخر عن الأداة والمستثنى^(٢).

وبعد فإنه من خلال ما سبق من معالجة ظاهرة الموقعية في ضوء الربط بالأدوات بأنواعها الثلاثة الأدوات الداخلة على الجمل ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ، والحروف الداخلة على المفردات ، من خلال ما سبق يمكن أن نسجل عدة ملاحظات :

أولاً : أن هذه الأدوات الرابطة محصورة العدد من حيث هي مبان وألقاط ، ولا تقس هذه الألقاط زيادة عليها ولا نقص منها ، شأنها في ذلك شأن الكلمات التركيبية الأخرى ، فهذه الأدوات حرة من الكلمات التركيبية التي سبق الحديث عنها^(٣) ، وقد سبق حصر الأدوات الرابطة في كل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة ومعالجتها باعتبار أن بعضها يمثل مجموعة من الأدوات تدخل تحت نوع واحد مثل أدوات الشرط والاستفهام والنهي والقسم والتوكيد وحروف الجر وحروف العطف والأدوات الداخلة على جواب القسم ، وغير ذلك من الأدوات التي تمثل المجموعة منها نوعاً واحداً ، وبعض هذه الأدوات يمثل حرفان أو أداتان منها نوعاً واحداً مثل : (لقاء) الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون شرطاً و(إذا) التي تعاقب هذه (لقاء) ، وحرقي التفسير (أي، أن) ، و(لقاء) السسية و(واو) الجمع الداخلة على الأجابة الشبهة ، وبعض هذه الأدوات يمثل الحرف الواحد منها نوعاً مستقلاً مثل : واو المعية ، وواو الحال ، ولام الدخلة على جواب (لولا ولوما ولو) وغير ذلك من الأدوات التي يكون لكل حرف منها اتجاهه الخاص في الربط به^(٤).

(١) انظر ١٣٠ من هذا البحث

(٢) انظر ١٣٠ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٥ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر حصر ومعالجة الأدوات الداخلة على الجمل في ١٦٠ وما بعدها ، والأدوات الداخلة على الأجوبة في ١٧٣ وما بعدها ، والأدوات الداخلة على المفردات في ١٩١ وما بعدها من هذا البحث

والجامع بين جميع هذه الأدوات على اختلاف أنواعها واختلاف عدد الأدوات في كل نوع منها هو أنها جميعها " تعود إلى العناصر الصرفية " (١) ويجمع بينها - كذلك - الوظيفة التي تقوم بها في التركيب وهي وظيفة الربط والتعليق ، حيث إن " الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة " (٢) ، وكذلك فالتعليق " هو وظيفة الأدوات جميعا " (٣) ، و " الأدوات في حقل النحوروابط " (٤) .

ثانيا : أن الأداة الرابطة هنا تأخذ في التركيب الذي تدخله أحد موقعين ، فهي إما أن تكون في صدر الكلام الذي تربطه ، وإما أن تكون وسط الكلام ، ولا يتصور مجيئها في آخر الكلام (٥) ، فإذا كانت في أول الكلام (صدره) فإما أن يتمثل الربط بها في أن معناها الوطيمي ينصب على مجموع عناصر الجملة التي تدخلها أو تدخل عليها (٦) ، وإما أن يتمثل الربط بها في كونها تكشف عن علاقة بين مهملتين متأخرتين عنها (٧) .

وإذا كانت الأداة في وسط الكلام فهي إما أن تقع متوسطة بين المترابطين بها وتربط ما بعدها بـ قبلها بإحدى العلاقات (٨) ، وإما أن تكون متقدمة على مدخولها - وهو أحد المترابطين بها - وتربط بيه وبين ما يتعلق به هذا المدخول ، وقد يكون هذا المتعلق بالمدخول متأخرا عن الأداة و مدخولها ، وقد يكون متقدما عليهما (٩) ، ولا يجوز للأداة الرابطة في الحالتين السابقتين كليهما (وقوعها صدر الكلام أو

(١) وحدة البنية وحالات الانطباع / ٣٦ ، قرينة الربط في النحو العربي / ٢٢٥

(٢) اللغة العربية معده ومباها / ١٢٧

(٣) اللغة العربية معده ومباها / ١٢٧

(٤) لقرائن النحوي واطراح لعامل والإعراب التمهيري والمحلي / ٣٤

(٥) انصر حمة انداع بين الكم والكيف / ٤٥ ، وانظر أيضا ١٧١ وما بعدها ، ١٩٠ من هذا البحث

(٦) وحدث مثل أدوات النفي والاستعظام والتعجب وغير ذلك انظر ١٦٣ وما بعدها من هذا البحث

(٧) وذلك كما في أدوية الشرط والقسم وغير ذلك انظر ١٦٤ وما بعدها من هذا البحث

(٨) وذلك كما في حربي التفسير والأدوات المباحة على الأخوة وغير ذلك انظر ١٧٠ وما بعدها ، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٩) وذلك كما في حروف الجر وانظروا المصافة وحروف الاستثناء انظر ١٩٣ ، بعدها من هذا البحث

وسطه) لا يجوز لهذه الأداة أن يتبدل موقعها - الذي تأخذه في التركيب - أو يتغير ،
فموقع الأداة ثابت لا يتغير^(١) بالنسبة لما تربطه وفقا لما سبق بيانه في أثناء معالجة
الربط بكل نوع من أنواع الأدوات الثلاثة السابقة^(٢)، ولما سبق تلخيصه في هذه
الملاحظة .

ثالثا - أن المترابطين بالأداة^(٣) في الغالب - يلزم كل منهما موقعا ثابتا لا يقبل
التغير بالنسبة للمرتبط الآخر ، فلا يجوز أن يتبادل المترابطان موقعيهما - مع بقاء
الأداة في موقعها الثابت الذي تحدثنا عنه في الملاحظة السابقة - وإنما قلت في الغالب ؛
لأنه يوجد في بعض المسائل^(٤) ما يقبل معه أن يغير أحد المترابطين موقعه
بالنسبة لموقع المرتبط الآخر ، فتارة يكون متقدما على الأداة والمرتبط الآخر ، وتارة
يكون متأخرا عنها ، وذلك كما في بعض الحالات من الحروف الداخلة على
المفردات مثل ' المتعلق بالمرحور ، والمتعلق بالطرف ، والمستثنى منه

رابعا : أنه يلاحظ عند مقارنة عدد الأدوات والحروف الداخلة على المفردات
للمرتبط بينها عند مقارنته بعدد الأدوات والحروف الداخلة على الحمل للمرتبط بين
عناصرها أو للمرتبط بين هذه الحمل ، وهنا تدخل الأدوات الداخلة على الألفية
ضمن الأدوات الداخلة على الحمل ؛ لأن الألفية التي تدخل عليها الأدوات هي
من الساحة السلفية لجملا ولا تكون الألفية مفردات ، أقول عند المقارنة بين عدد
الأدوات الواردة في ربط كل من النوعين (المفردات والجملا) يتبين لنا جليا أن عدد

(١) انظر ١٦٥ وما بعدها ، ١٧١ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٩ ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث

(٣) أعني هنا الأدوات التي تربط بين عنصرين أو جملتين أو جملة وعنصر من عناصر التركيب أي
الأدوات التي نستطيع أن نقول إنها ربطت بين هذا وذاك ، وذلك كما في أدوات : الشرط والقسم
وإلخ ، والأدوات الداخلة على الألفية ، والأدوات الداخلة على المفردات ، وغير ذلك من
الأدوات التي لولها في التركيب ما اتصل به أو ما قامت علاقته بين المترابطين بها ، ولا أعني هنا
الأدوات التي يتمثل الربط بها في كون معناه لوظيفة يسحب على مجموع عناصر الجملة مثل
أدوات الاستعظام والسعي والتوكيد وغير ذلك من الأدوات التي تدخل على الجملة من شأنها أن
تكون قد قامت بين عناصرها - قبل دخول الأداة - علاقات تكفي لإفادة معنى تام ، وإذا دخلت
الأداة أضفت معناها الوظيفي على مجموع عناصر الجملة

(٤) انظر ١٧١ ، ١٩٧ وما بعدها من هذا البحث

الحروف والأدوات - من حيث هي ألفاظ ومبان - الواردة في ربط الجمل يفوق كثير جدا العدد الوارد في ربط المفردات ، هذا إذا كانت المقارنة بين عدد اللفظ ومباني الأدوات في النوعين ، أما إذا قارنا بين الأدوات الواردة في النوعين من حيث هي أنواع تصم ألفاظا ازداد الفارق - في العدد - بين النوعين وضوحا فالأنواع الواردة في الربط بين المفردات خمسة أنواع فقط هي - كما سبق - : حروف الجر ولطروف المضافة إلى المفردات، و واو المعية وحروف العطف ، وحروف الاستثناء .

وإذا عرضنا لأنواع الأدوات الداخلة على الحمل - وتدخل فيها كما قلنا الأدوات الداخلة على الأجوبة من حيث إن الأجوبة من الناحية النحوية جمل وحدا أن عدد الأنواع يصل إلى سعة و عشرين نوعا هي أدوات النفي والاستفهام والشرط والعطف والتوكيد ولداء والقسم والتعجب والعرض والتخصيص والدعاء والإعراء والتحدير والسبب والاستعانة والهي ، والأمر باللام ، والموصولات الحرفية ، ولطروف المضافة إلى الحمل ، وواو الحال ، وحرها ، والتفسير و(الفاء) السبية و(واو) الجمع الداخلتان على الأجوبة الثمانية ، و(الفاء) الداخلة على خبر المتدأ و(اللام) الداخلة على جواب القسم (لولا ولوما ولو) ، والأدوات الداخلة على جواب القسم و(الفاء) الداخلة على جواب الشرط و(إذا) التي تعاقبها ، و(إن) التي تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج إلى (الفاء)“

وهنا يطرح سؤال نفسه : ما الذي تريد أن تصل إليه من هذا الحديث الطويل في هذه الملاحظة عن عدد الأدوات الداخلة على المفردات ، وعدد الأدوات الداخلة على الحمل ؟

وأجواب على السؤال السابق يأتي في سياق اجواب على سؤال يطرحه الباحث ترى ما العدة التي قد تكون كامة وراء هذا لفارق الكبير بين عدد الأدوات في

(١) انظر ١٩١ من هذا البحث

(٢) انظر هذه الأنواع في ١٦٠ وما بعدها ، ١٧٣ وما بعدها من هذا البحث

النوعين ؟ أرى أن العلة ربما تكون فيما يلي : إنه لما كانت الألفاظ المفردة في اللغة العربية بعيدة عن الاستقلال بالفائدة الثامة ، ولما كانت هذه الألفاظ المفردة محال الافتقار - المتأصل وغير المتأصل ^(١) - إلى غيرها من الألفاظ المفردة لتتم بتضام الجميع الفائدة ويحسن السكوت ، فإن اللغة العربية قد قدمت نوعا من القرائن لإيضاح العلاقات بين هذه الألفاظ وبعضها داخل الجمل والتراكيب ، هذا النوع من القرائن هو القرائن المعنوية ، فالعلاقات " السياقية قرائن معنوية تصيد في تحديد المعنى السحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإستاذ مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المتدأ والحرر ^(٢) والقرينة المعنوية هي " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الحملة وبين بقية العناصر " ^(٣) فالمفردات داخل الحمل تحتاج إلى ما يكشف عن علاقات بعضها بعض ، وما يكشف عن هذه العلاقات هي الكثير من الأحوال هو القرائن المعنوية ، وفي القليل من الحالات فقط تحتاج إلى القرائن اللفظية ومنها هـا - الأدوات الداخلة على المفردات : حروف الحر وحروف العطف وحروف الاستثناء وواو المعية والظروف المضافة إلى المفردات .

ولما كان ما سبق هو من شأن المفردات في لغوية كانت الحاجة إلى الروابط اللفظية - فيما بينها - قليلة وكان العدد الذي تحتاجه من الحروف والأدوات للقيام بوظيفة الربط بينها في الحمل قليلا ، هذا عن المفردات والروابط اللفظية بينها .

أما عن الحمل في العربية ، فإنه لما كانت هذه الحملة مطية اكتمال الفائدة وحسن السكوت وأبعد عن الافتقار - غير المتأصل لأنه لا يدخلها الافتقار المتأصل - إلى غيرها في تمام الفائدة من المفردات ، والحمل في القليل من أحوالها تكشف عن علاقات بعضها بعض في السياق والعلاقات الملحوظة من نحو علاقة التصير أو

(١) نظر ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٢) اللغة العربية معها ومبناها / ١٩١ .

(٣) إنسان في روائع القرآن ح ١ / ١١ وانظر أيضا ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٤) نظري هذه لمأله من سياق الحديث عنه في ١٥٥ وما بعدها في هذا البحث

(٥) نظر ٢٩ وما بعدها ، ٣٣ وما بعدها ، ٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر شرح المفصل ح ١ / ١٧١ وما بعدها ، ح ٢ / ١١٦ وما بعدها

التعلييل أو الاستدرك أو الإصرار ، فلم كان هذا شأن الحمل العربية ، وكانت مطه الاستقلال بالفائدة ، كان على المتكلم إذا أراد أن يصل حملة بأخرى ويجعل إحدى حملتين من تمام فائدة الأخرى ، أو أراد أن يصيب معنى جديداً إلى مجموع عناصر حملة ما ، إذا أراد المتكلم شيئاً من ذلك فإن عليه أن يأتي في سياق كلامه فقرائ لمطية تظهر وتوضح ما أراد ، وهذه فقرائ اللفظية هي - في الغالب - الأدوات الداحلة على الجمل ، والأدوات الداحلة على الأحوية ، ولما كان ما سبق هو من شأن الجمل في العربية وكانت العلاقات التي قد تقوم بين الجمل في السياق العربي كثيرة ، وكذلك لما كانت المعاني التي قد تصاف إلى مجموع عناصر الجمل كثيرة ، كثرت الأدوات وأنواعها - لداحلة على الجمل للكشف عن علاقات بعضها بعض في السياق أو لإضفاء معنى جديد إلى مجموعة عناصر الحملة ولولا الأداة ما وجد هذا المعنى في الحملة (١) .

(١) انظر الخلاصة النحوية / ٨٨ وما بعدها ، ٩٩ وما بعدها ، ونظر أبص ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث

(٢) قلب (في الغالب) لأن من فقرائ اللفظية لأخرى - كالعلامة للإعراب - ما يتصور مع الأداة في إفادة لربط بين الحملة وما تتعلق به انظر سياق في وضع الصريح ١ ، ٣٦ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٥٥٧ / ٢ وانظر ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٨ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ١٦٢ من هذا البحث

الربط بالإحالة

بعد أن تحدثنا فيما مضى عن الربط بالأداة باعتبار الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة العربية ، بعد هذا نتحدث عن وسيلة أخرى من الوسائل اللفظية التي تقوم في العربية بوظيفة الربط ، وهي وسيلة الربط بالإحالة ، والربط بالإحالة يصح بتصميم صوراً متعددة سبق تعدادها .

لكن ما المقصود بالإحالة ؟ " الإحالة عود الصمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى " " ويفهم من هذا أن للإحالة صوراً عدة منها ما ذكر في التعريف الصمير ، والإشارة ، وأداة التعريف (أل) ، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، وإحاطة بين صور الإحالة جميعها هو أن في جميعها عود من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام

و " الإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار ، حيث هي عود الصمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالوصول أو بوسيلة أخرى غير الوصول " " .

وقبل الشروع في معالجة صور الربط بالإحالة صورة صورة ، وبيان قيمة الموقعية من خلال الربط بها ، قبل ذلك أود أن أشير إلى أن الأصل " في الربط بصور الإحالة

(١) انظر ١٥١ من هذا البحث

(٢) مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، الس في روائع القرآن ح ١ / ٢٣٥ ، ح ٢ / ١٦٧ ، من طرق القرآن الكريم / ١٨٥ وما بعدها ، قرية الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية / ٣٩

(٣) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٣ وما بعدها

(٤) قد صرح بعض النحاة مهم ابن هشام - رحمه الله - والسيوطي - رحمه الله - بأن الأصل في الربط بالإحالة الصمير ، قال ابن هشام " يربط الخمسة بما هي حرة عنه وهي عشرة ١ - أحدها الصمير وهو الأصل ، وهذا يربط به مذكور " ومحدوفاً " معني / ٦٤٧ ، والكلام السابق دانه ذكره السيوطي في المجمع ح ١ / ٣١٨ ، الأنشاه ح ٢ / ١٤٨ ، ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ولكن م عندما رحمه الله بعللاً قوياً جعل الصمير أصلاً ، وقوله " يربط به مذكور " ومحدوفاً " إنما هو نتيجة وليس علة لأصله

هو : إعادة أو تكرار اللفظ بداته ، وذلك لأن إعادة اللفظ بداته " أدعى للتذكير وأقوى صمما لتوصول إليه " كما أن إعادة " طرح لفظه أقوى من إعادة صميره عليه ؛ لأن لفظه أقوى من الكنية عنه " وعود العربيه عن الربط بما هو أصل في الربط إلى الربط بغيره من صور الإحالة " جاء نتيجة تطبيق مبدأ الاختصار الذي هو فرع على مبدأ طلب الحفظة " ، كما أن الربط بإعادة اللفظ بداته شأنه شأن طواهر العربية الأخرى رهن بأمن اللبس ، فإذا لم يؤمن اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بداته ، فإن العربية تعتمد إلى الربط بغير إعادة اللفظ بداته ، يقول ابن يعيش - رحمه الله - : " وإنما أتى بالمصمرات كلها لصرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس ، فأما الإيجاز فظاهر ؛ لأنك نستعي بالحرف الواحد عن الاسم بكامله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأما الإلباس فلأن الأسماء الطاهرة كثرة الاشتراك ، فإذا قلت : ريد فعل ريد ، جار أن يتوهم في (زيد) الثاني أنه غير الأول ، وليس للأسماء بظاهرة أحوال تفرقها إذا التست ، وإي يريل الالتهاس منها في كثير من أحوال الصفات ، كقولك مررت بريد الطويل والرحل الرار والمصمرات لا لس فيها ، فاستعت عن لصفات ؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تعي عن الصفات ، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمحطوب والمشاهدة هي ، وتقدم ذكر العائب الذي يصير به بمرلة الخاصر لمشاهد في الحكم " ، يوضح ابن يعيش في هذا النص أن إحاحه إلى لصفائر - وهي من وسائل الربط بالإحالة - في الربط كانت لعلتي

(١) انظر السان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، اللغة العربية معاه ومها / ٢١٦ ظاهرة لربط في تركيب والأنسب العربي / ٣٣ وما بعدها ، ٤٠ ، الخلاصة النحوية / ٩٠ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، المهد في كتاب لغة لعربيه لغير الناطقين بها / ١٢٦ ، درجات الخطأ وانصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ ، ٨٦ ، صوبت التوارد / ٣٢٠ وما بعدها ، وحله البنية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، القاعدة النحوية دراسة نقدية بحديثة / ١٢٤ وما بعدها ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها ، حله التداخل بين الكم والكيف / ٤٥ ، معنى النحوي مفهومه ومكوناته / ١٦٢ وما بعدها

(٢) السان في روائع القرآن ج١ / ١٢٨

(٣) اللغة العربية معاه ومها / ٢١٦

(٤) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٤٠ ونظر فيه أيضا / ٣٣ وما بعدها ، السان في روائع القرآن ج١ / ١٣٧

(٥) شرح لمفصل ج١ ، ٢١ ، الأسماء ج٢ ، ٣١٧ وما بعدها ، صوابت التوارد / ٣٢٠ وما بعدها

الإيجاز وأمن اللبس ، والمثال الذي أتى به الشيخ (ريد فعل ريد) والتعليق الذي تبعه كانا بياناً من ابن يعيش لكيفية وقوع اللبس حال الربط بإعادة اللفظ بذاته، وتوضيحاً لأسباب امتناع حصول اللبس حال الربط بالضمان ، وأفهم من تقديم اس يعيش التمثيل والشرح للربط بإعادة اللفظ بذاته ، وبيانه أن الربط بغيره (بالصغير) ليس فيه من الإطالة واحتمال وقوع اللبس ما في الربط بإعادة اللفظ أفهم من هذا أن الأصل كان تكرار اللفظ بذاته ، لكنه لضرب من الإيجاز واحتراراً من الإلباس يعدل عن هذا الأصل إلى الإتيان بالمصرات .

وسدأ من صور الربط بالإحالة بالصورة التي عدت الأصل ، وهي صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته

الربط بإعادة اللفظ بذاته

يقول الرضي - رحمه الله - " وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو - ريد صرنت زيدا على إقامة الطاهر مقام الصمير ؛ لأن الصمير أحب ، إلا أن يكون في موضع التفحيم نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة) " وأما في الحملتين فكثير وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن يؤمن حتي يؤتي مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم) " وإن جعلت موضع السب اسمه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو - ما ريد قائما عمرو ، وعمرو أبو ريد لم يجر ؛ لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو - ما ريد صاربا ريد ، فإن فيه ربطا بتكرار الاسم لفظ ، فله حار مع ضعفه على ما ذكرنا " .

في هذا النص يوضح الرضي رحمه الله أنواع الربط بتكرار اللفظ ، ولم يوضح إلى يدخل فيها هذا النوع من أنواع الربط بالإحالة ، كما يوضح حكم الربط بهذا النوع في كل موضع يدخل فيه ، فيقرر أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إذا كان في الجملة الواحدة فإنه ضعيف غير كثير وهو - مع هذا - حائر كما أشار إلى ذلك في نهاية النص ، وقد مثل لذلك بقوله ريد صرنت زيدا ، ويعمل ضعف الربط بتكرار اللفظ بذاته وقسه في الجملة الواحدة ، ويعمل - كذلك - لحواء الدعة إلى الربط بالصمير في أحسنه الواحدة أكثر مما تلحأ إلى الربط باللفظ المكرر ، يعمل ما سبق عمله لضعفه

وبعد هذا يستثني الرضي من حكم ضعف الربط بهذا النوع وقلته أن يكون المقام مقام تفحيم ، ويقرر أن الربط بهذا النوع - إعادة اللفظ بذاته - بكثرة عندما يكون للفظان في حمتين وقول الرضي " وإن اتصلتا كقوله تعالى (لن يؤمن حتي يؤتي

(١) سورة البقرة آية ٢٠١

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٤

(٣) شرح الكوفة ج ٢ / ٢٢٦

مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم) " يفهم من قوله (وإن اتصلتا) أن الجملة الثانية التي يأتي فيها اللفظ المعاد (العائد) قد يفصل بينها وبين الجملة الأولى التي يكون فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل أخرى مستوفية عناصر بنائها

وعن استثناء الربط بإعادة اللفظ في مقام التفخيم من حكم الضعف وعدم الكثرة - إذا كان الأمر في الجملة الواحدة - يقول الرصي - أيضا - " وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جار قياسا كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) " أي : ما هي ؟ .. ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ، ولا وجه له لوروده " ، في هذا النص يعلل الرضي لما استثناه في النص السابق - أن يكون المقام مقام تفخيم - بأن الحكم فيه هو الجواز قياسا ، ويهم من تعليقه على آيتي الحاقة (الحاقة ما الحاقة) بقوله أي ما هي ؟ أنه يدل على أن الرابط هو تكرار اللفظ بصحة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد)، وفي نهاية هذا النص (الثاني) يرد الرضي على المانعين للربط بتكرار اللفظ في غير التفخيم بأن الأمر جائز لوروده ولا وجه لرده، وهذا ما أشار إليه في نهاية النص الأول من أن الأمر جائز وإن كان فيه ضعف .

ونلاحظ من خلال النصين السابقين المقولتين عن الرصي أنه مثل للربط بإعادة اللفظ في حال الجوار مع الضعف في الجملة الواحدة بقوله ريد صرت ريذا ، وفي حالة الجواز قياسا بآيتي الحاقة وآيتي القارعة ، وفي هذه الأمثلة يرى أن إعادة اللفظ للربط جاءت في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول، وهذا ما أكدده ابن هشام وغيره "من الحاة يقول ابن هشام " روابط الجملة بها هي خبر عنه وهي عشرة ... ٣ . الثالث . إعادة المستأ بقطه ... نحو (الحاقة ما الحاقة) " . " (١)

(١) سورة الحاقة آية ١ ، ٢

(٢) شرح الكافية ج١ / ٢١٢ وما بعدها ، معي / ٦٥٠ ، شرح السهيل ج١ / ٣١١

(٣) انظر المراجع الواردة في حاشية (٥)

(٤) سورة الحاقة آية ١ ، ٢

(٥) معي / ٦٤٧ وما بعدها ، لأشياء ج٢ / ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف ج٢ ، ٥٠ وما بعدها ، مع ج١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموي ج١ / ٣١٠ وما بعدها ، المدخل إلى درسة النحو العربي ج٢ / ١٦٠ وما بعدها

وما سبق قد يفهم أن الربط بإعادة اللفظ بذاته في الجملة الواحدة - سواء أكان في حالة الحواز مع الضعف والقلّة أم في حالة الحواز قياساً - لا يتعدى الحملة الاسمية ولا يتأتى في غيرها ، وهذا غير صحيح كما سيأتي بيان ذلك .

هذا ، ويلاحظ - مما سبق من أمثلة الربط بإعادة اللفظ - أن اللفظ المكرر (العائد) يربط جملة الخبر التي هو أحد أركانها باللفظ الأول (المرجع) الذي هو المبتدأ ، وإذا لم يكرر اللفظ الثاني ولم يعوص عنه بالضمير فإن الكلام لن يستقيم ، لعدم وجود الرابط الذي يجعل الكلام بعضه سبب من بعض . إذن في حال الربط بإعادة اللفظ فإن اللفظ المكرر (العائد) يقوم بربط الحملة التي هو أحد أركانها باللفظ الأول الذي هو مرجع اللفظ المكرر (العائد) .

وعن الربط بهذا النوع يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " والربط يكون أيضاً بإعادة اللفظ نحو قول القائل : الشرق شرق والعرب غرب ولا يلتقيان " . في هذا النص القصير يرى أستاذنا يمثل مثال يخالف ما سبق استنتاجه من نصي الرضي ونص اس هشام من أن الربط بإعادة اللفظ بذاته يكون في حال كون اللفظ المعاد في جملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وفي مثال أستاذنا نرى اللفظ المعاد هو ذات الخبر ، وليس جزءاً من جملة هي الخبر ، مما يصيب بعداً جديداً - غير ما سبق استنتاجه - في الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وهو أنه قد يكون العائد (اللفظ المكرر) هو ذات المرتبط ، وليس جزءاً منه ، وتوضيحاً لهذه النقطة أقول . إن لكل مثال من أمثلة الربط بالإحالة ثلاثة أركان هي : العائد والمرجع ومرتبط يربطه العائد بالمرجع ، ففي الآيتين الكريميتين (الحاقة ما الحاقة) العائد هو كلمة (الحاقة) الثانية ، والمرجع هو كلمة (الحاقة) الأولى ، والمرتبط هو جملة (ما الحاقة) ، والعائد ها - كما يرى - جزء من المرتبط ، أما في مثال أستاذنا الدكتور (الشرق شرق) فترى العائد هو كلمة

(١) اللغة العربية معناها ومساها / ٢١٦ ، وانظر فيه أيب / ٢١٤ ، خلاصه الحوية / ١١٠ ، ٨٩ ،
التصام في النحو العربي / ٤٩ ، النهد في اكتاب اللغة العربية لعمر الدصين ب / ١٢٦
وب بعدها ، ظاهره لربط في تركيب ولأسلوب لعربي ، ٣٠ وما بعدها ، درجت الخطأ والصواب
في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، صواب لتورد / ٣٢٠ وما بعدها ، ارشاد جد / ٤٧ ،
١٠٤ / ٣

(شرق) ، والمرجع هو كلمة (الشرق) والمرتبط هو دت العائد (شرق) ، فهي الخبر ، بمعنى أن الخبر في هذا المثال ارتبط بالمتبدأ من جهتين . الأولى أنه العائد إلى هذا المتبدأ والثانية أنه المرتبط الذي ربطه العائد بالمتبدأ ، ويرداد الأمر وضوحاً إذا وضعنا في مقابل مثال أستاذنا (الشرق شرق) مثلاً آخر هو (الشرق مقهور) فهي المثال الثاني (الشرق مقهور) لا يوجد ربط بإعادة اللفظ بداته ، وإنما يرتبط الخبر في هذا المثال الثاني بالمتبدأ من جهة واحدة هي أنه (الخبر) مسند إلى هذا المتبدأ ، أما في مثال أستاذنا (الشرق شرق) فالخبر يرتبط بالمتبدأ من جهتين . إحداهما أنه مسند إلى هذا المتبدأ ، والثانية أن لفظه هو لفظ هذا المتبدأ^(١).

وبعد ، فإن الربط بإعادة اللفظ بداته لم يتجاوز إلى الآن الحملة الاسمية إذا كان التكرار في الحملة الواحدة ، فاللفظ المكرر إلى الآن إما أن يكون جزء من حملة هي خبر عن اللفظ الأول ، وإما أن يكون اللفظ المكرر هو دت الخبر عن اللفظ الأول ، والأول نحو قوله تعالى (القارعة ما القارعة)^(٢) والثاني نحو : الشرق شرق

ويقول أستاذنا الدكتور / تميم عن الربط بهذه النوع أيضاً : " يحدث في الكثير من الربط من القرآن الكريم أن يكون بإعادة اللفظ كما في الشواهد التالية ٣ - (ولا تقبوا لما تصف أنستكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يمحون)^(٣) ذكر الكذب ثلاث مرات بدلاً من (لتفتروه) و (يفتروه) ٤ - (إني آست باراً لعل آتيكم منها نفس أو أحد على النار هدى)^(٤) تكرر ذكر النار بدلاً من (عليها) ٧ - (أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير) (١٩) قل سيروا في الأرض فمروا كيف بدأ الخلق ثم الله يشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير)^(٥) أعيد ذكر لفظ الخلق بدلاً من (ثم هو) و (إبه) . .^(٦) ، وبدلاً من (عليه) في الآية الأولى

(١) انظر مسألة شبهة هذه المسألة في ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث

(٢) سورة القارعة آية ١ ، ٢

(٣) سورة السجدة آية ١١٦

(٤) سورة طه آية ١٠

(٥) سورة العنكبوت آية ١٩ ، ٢٠

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٢٨ وما بعدها ، الخلاصة السجوية / ٩٠ ، ٩٢

في هذه الشواهد الواردة في النص السابق نلاحظ أن اللفظ المكرر لغرض الربط أتى في الشواهد الثلاثة جميعها في جملة يفصل بينها وبين الجملة التي أتى فيها اللفظ الأول (المرجع) جمل استوفت عناصر بنائها، وقد يصل عدد هذه الجمل الفاصلة بين الجملتين اللتين تصمتا اللفظين : (العائد) و(المرجع) إلى ثلاث حمل أو يزيد

وهذه الملاحظة تدعم ما سبق التعليق به على عبارة الرضي في نصه الأول المتقول عنه من قوله في الربط بتكرار اللفظ " وأما في الجملتين فكثير وإن اتصلتا " ، وقد علقت بأنه يفهم من قوله "وإن اتصلتا" أنه قد يفصل بين الجملتين بجمل أخرى اكتملت عناصر بنائها"، ويلاحظ - كذلك - من تعليق أستاذنا على الشواهد الثلاثة في النص الأخير أن سيادته يدل على أن الرابط بين الجملة التي يكرر فيها اللفظ وبين مرجع هذه اللفظ هو اللفظ المكرر ذاته ، يدلل سيادته على ذلك بصفة معاقبة الضمير للفظ المكرر (العائد) .

ولتبيين كيف ربط اللفظ المكرر الجملة التي يدخلها بالمرجع (اللفظ الذي يذكر أولا) فلننظر إلى قوله تعالى في الشاهد الثاني (أو أجد علي النار هدى) لري كيف أن لفظ (النار) في هذه الجملة قد وضح - عن طريق تكراره - أن احتمال وجود (الهدى) إنما هو رهس مكان النار التي ذكرت أولا - في الشاهد القرآني - وليس غيرها ، هكذا ربط اللفظ المكرر الجملة التي كرر فيها والتي هو أحد عناصر بنائها باللفظ الأول (المرجع) هذا ، وفي حال تكرار اللفظ أكثر من مرة كما في الشاهدين الأول والثالث - فإنه يربط كل جملة يكرر فيها باللفظ الذي ذكر أولا (المرجع) ، وليبيان قيمة تكرار اللفظ في ربط هذه الجمل التي يكرر فيها ، فلتتصور الشواهد الثلاثة السابقة في نص أستاذنا من الناحية النحوية - ولم يتكرر فيها اللفظ (العائد) ولم يعوض عنه بالضمير ، عندئذ سنري الكلام ولا رابط بينه ولا يأخذ بعصه بسبب من بعض ، على عكس ما هو عليه الآن - مع تكرار اللفظ من ترابط وأخذ بعصه بحجر بعض

(١) انظر ٢٠٨ من هذا البحث .

هذا "وقد يكون إعادته الذكر لسبب فرعي يضاف إلى الربط كإرادة تأكيد لربط كما في قوله تعالى ١١ - (وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)" لاحظ تكرار الكتاب ولفظ الخلافة مع تقارب المسافة وإمكان استعمال الصمير ١٢ - (لكل أمة أحل إذا جاء أحلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)" أعيد لفظ (الأجل) لتأكيد الربط . وقد يكون ذلك لأمر اللبس كما في قوله تعالى ... ١٨ - (وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما)" ، فلو قيل : وهو يسمع تحاوركما لكنت حالا ، ولكن معنى الاستئناف في الآية أوضح وأسب لتبريه الله تعالى عن التلصص باللفظة ، وقد تكون إعادة الذكر لاختلاف مدلول المذكور الأول ، عن الثاني " كما في قوله تعالى (والتفت الساق بالساق)" حيث إنه " قصد بإحدى الساقين الساق اليمنى وبالأخرى اليسرى " إذن قد تصاف علل أخرى إلى علة الربط في حال تكرار اللفظ بذاته ، ومن هذه العلل . تأكيد الربط ، وأمر اللبس ، واختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني ويلاحظ أن العلة الأخيرة (اختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني) يمنع فيها الإصهار" ، وإلا فلو وصعنا الصمير مكان اللفظ المكرر في الآية الأخيرة لصار المعنى : والتفت الساق نفسها ، وهذا غير مقصود ، والله أعلم " ومن هنا امتنع لإصهار تجسما لللس " ، فعلة مع اللبس إذن . وهي العلة التي ذكرت ثانيا في العلل الثلاث السابقة التي قد تصاف إلى علة الربط حال تكرار اللفظ بذاته . داحلة

(١) سورة آل عمران آية ٧٨

(٢) سورة يونس آية ٤٩

(٣) سورة المجادلة آية ١

(٤) انظر ضوابط النوارذ / ٣٢٠ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي . ٣٤

(٥) البيهقي في روائع القرآن ج ١ / ١٣٠ وما بعدها ، الخلاصة الحوية / ٩٠ ، ٩٢

(٦) سورة النجم آية ٢٩

(٧) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤

(٨) السان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٩ ، الخلاصة / ٩٢ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب

العربي ، ٣٤ وما بعدها

(٩) ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي . ٣٤ وما بعدها

كذلك في الحالة الثانية (اختلاف مدلول المذكور الأول عن الثاني)، حيث إن الإصهار في هذه الحالة - إذا عاقب إعادة الذكر - يوقع في اللبس ويؤدي إلى فهم معنى غير مقصود من الكلام .

ويتوقف البحث قليلا مع الشاهد الأخير ، وهو قوله تعالى (والتفت الساق بالساق) حيث إن فيه ما يضاف إلى ما سبق ملاحظته من خلال النصوص السابقة للرضي وابن هشام وأستاذنا الدكتور / تمام حسان ، من أن الربط بإعادة اللفظ بداته يدخل الجملة الاسمية فقط^(١)، وأما ما في هذا الشاهد الأخير وغيره من الشواهد القرآنية ، من نحو قوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)^(٢) وقوله تعالى (يوم لا يعي مولى عن مولى شيئا) ، وقوله تعالى (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا) في هذه الشواهد أتى اللفظ المكرر بداته (العائد) مع المرجع (اللفظ الذي ذكر أولاً) معاً في جملة واحدة ، وهي جملة فعلية ، مما يعني أن الربط بإعادة لفظ بداته في الجملة الواحدة يدخل الجملة الفعلية كما يدخل الجملة الاسمية ، ويلاحظ في الشواهد الأربعة جميعها أن اللفظ المكرر أتى محروراً بحرف حر ، والمرجع أتى فاعلاً ، ويلاحظ - كذلك - في الشواهد الأربعة أن اللفظين متفقان في اللفظ مختلفان في المقصد ، حيث إن مدلول اللفظ المكرر في كل آية من الآيات الأربع غير مدلول اللفظ الأول فيها، ولذلك يعتج الإصهار في هذه الشواهد وأمثالها

وبعد ، فإنه من خلال جميع الشواهد التي سبق عرضها في هذا النوع من أنواع ربط بالإحالة نلاحظ أن اللفظ المعاد بداته لأجل الربط لفظ واحد فقط أي كونه واحدة فقط ، وليس أكثر من كلمة فلم يتحاور ذلك إلى أن يكون المكرر كلمتين أو ثلاثاً ، فهل يعني هذا أن الربط بإعادة اللفظ بداته لا يتحاور أن يكون المعاد كونه واحدة؟ وللجواب على هذا نقول : إن مقتضى عنوان هذه الصورة من صور الربط

(١) انظر ٢١٠ وما بعدها من هذا بحث

(٢) سورة البقرة آية ٤٨

(٣) سورة الدخان آية ٤١

(٤) سورة الانعام آية ١٩

بالإحالة (إعادة اللفظ بذاته) أن يكون المعاد من أجل الربط لفظاً واحداً فقط ، لكن الشواهد تشهد أن هذه الصورة من صور الإحالة لا يمتنع فيها أن يكون المعاد أكثر من لفظ واحد ، ومن هذه الشواهد قوله تعالى (المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمعكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فسيهم إن المنافقين هم الفاسقون (٦٧) وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم ...) وقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم (٧١) وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها . . .)

في الشاهد الأول ملاحظ أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان (المنافقين والمنافقات) والدليل على أن اللفظين قد أعيد - معا - للربط بهما صحة معاقبة الصمير لهما معا مع استقامة الكلام ، فالتقدير : وعدهم والكفار نار جهنم .

وفي الشاهد الثاني ترى - كذلك - أن المكرر (العائد) من أجل الربط لفظان (المؤمنين والمؤمنات) والتقدير : وعدهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، فصح أن يعاقب الصمير اللفظين معا مع استقامة الكلام وهنا في هذين الشاهدين ملاحظة هامة تفيدنا كثيرا في التفريق بين هذه الصورة التي نحن بصدد معالجتها (الربط بإعادة اللفظ بذاته) والصورة التالية (صورة الربط بإعادة صدر الكلام) ، وسأسجل هنا - هذه الملاحظة ، مؤحلا الحديث عن أمر التفرقة بين صورتين إلى حين الانتهاء من معالجة الصورة التالية ، والملاحظة هي : أن اللفظين اللذين أعيدا تكرارهما لأجل الربط في كل من الشاهدين السابقين قد وقعا صدرا للكلام ، وعندما أعيد ذكرهما - لأجل الربط - كانت الإعادة باللفظين ذاتهما ، وليس بالإصهار عههما ، ولا بالإصهار عن أحدهما مع ذكر الآخر بلفظه ، وإنما أعيد اللفظان أنفسهما وكرر كل منهما بالصيغة ذاتها التي ورد عليها في أول ذكر له في السياق .

(١) انظر في هذه الشواهد وغيرها البيان في لقرآن ج١ / ١٢٩ وما بعدها

(٢) سورة التوبة آية ٦٧ ، ٦٨

(٣) سورة التوبة آية ٧١ ، ٧٢

وينبغي ألا ننسى أن اللفظين اللذين أعيد ذكرهما لأجل الربط في الشاهدين
لسابقين يصح معاقبه الصمير لهما جميعاً مع استقامة الكلام .

هذا ، ومن الشواهد على صحة محي المعاد من أجل الربط (بإعادة اللفظ) أكثر
من لفظ واحد قوله تعالى (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه
لعلكم تفلحون) (٢٦) فلتذيقن الذين كفروا عذاباً شديداً ولنجزينهم أسوأ الذي
كانوا يعملون) فقي هذا الشاهد أعيد ذكر الموصول وصته معا (الذين كفروا) في
الآية الثانية معرض الربط ، فالتقدير في الآية الثانية (فلنذيقهم عذاباً شديداً)

ويلاحظ في الشواهد الثلاثة الأخيرة الذكر أن الفاصل - من الحمل الكمية
بين العائد (المكرر من اللفظ) والمرجع (المذكور أولاً) قد بلغ في الشاهد الأول
ست حمل ، وفي الشاهد الثاني سبع الفاصل سبع حمل ، وفي الشاهد الثالث سبع ثلاث
حمل ، مما قد يعني أنه في حال كون المكرر - في هذه الصورة من صور الربط
بالإحالة - أكثر من لفظ فإن ذلك أكثر ما يكون عد تناعد المسافة بين لعائد
والمراجع

وبعد كل ما سبق نقول إن اللفظ المكرر لعرض الربط (لعائد) يلزم موقعاً ثانياً
غير قبل للتعبير بالسنة للفظ الأول (المراجع) ، فاللفظ مكرر (لعائد) دائم يلزم
التأخر ، واللفظ الأول (المراجع) يلزم - دائماً - التقدم ، فالموقعية بينهما ثابتة على هذه
الحال تأخر العائد وتقدم المرجع ، يجري هذا الحكم على حالتي الربط بإعادة اللفظ
بدايته - حالة كون التكرار في الجملة بوحدة ، وحالة كون التكرار في حملتين ،
وكذلك لموقعية ثابتة - لا تقبل التعبير - بين المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع
وبين هذا المرجع في الحالتين لسابقين كنيهما ، والحكم ثبات الموقعية فيما سبق
راجع إلى الأساس الطري لدي عدت - بناء عليه - إعادة للفظ بداته صورة من
صور لربط بالإحالة ، وهذا الأساس هو أن يذكر لفظ بداية ثم يعاد هذا للفظ

(١) نظر أيضاً الآية رقم ٣٦ من سورة الأنفال ، ولأنه رقم ٥٦ من سورة لروم

(٢) سورة فصلت آية ٢٦ ، ٢٧

(٣) نظر ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث

بذاته ثانية لعرص الربط أو لعلّة تضاف إلى علة الربط^(١)، فإذا قيل بجواز تقدم اللفظ المكرر (العائد) مع بقاء عده عائداً لكان هذا نقضاً للأساس النظري السابق، فلا يقل البتة - من الناحية الحوية - أن يتبادل المرجع والعائد موقعيهما في نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) فيقال: كلمة (الحاقة) الأولى خبر (ما)، وكلمة (الحاقة) الثانية هي المبتدأ، ولا يقال فيها - كذلك - ما الحاقة الحاقة، على اعتبار (ما الحاقة) هي المرتبط (الخبر) و (الحاقة) الثابتة هي المرجع (المبتدأ).

هذا، ولا يؤثر في ثبات هذه الموقعية - حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة غير جملة المرجع - اختلاف الموقع الإعرابي الذي يأخذه اللفظ المكرر (العائد) في حمته، فقد يختلف الموقع الإعرابي لهذا اللفظ من جملة إلى أخرى، فقد يكون: مبتدأ أو مفعولاً، أو اسماً محروراً بحرف أو بالإضافة، أو فاعلاً، مما يعني أن موضع اللفظ المكرر (العائد) قد يختلف من جملة إلى أخرى، فتارة يكون أول الجملة وتارة يكون وسطها، وتارة يكون آخرها، كما يتضح ذلك من الشواهد القرآنية التي سبق ذكرها، ولا يؤثر هذا الاختلاف في موضع اللفظ المكرر (العائد) من جملة إلى أخرى في ثبات الموقعية بين هذا اللفظ المكرر (العائد) ومرجع (اللفظ المذكور أولاً) ولا بين المرتبط (الجملة التي كرر فيها اللفظ) والمرجع

وأخلص مما سبق كله في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة إلى عدة ملاحظات:

أولاً أن الربط بإعادة اللفظ بذاته إن دخل الجملة الواحدة ليكون وسيلة ربط، فإن ذلك يكون في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأكثر ما يكون في الاسمية عد قصد التفخيم^(٢) وأكثر ما يكون هذا أيضاً في حال كون اللفظ المكرر (العائد) في جملة هي حر عن اللفظ الأول (المرجع)، أما في الفعلية فأكثر ما يكون عد اختلاف مدلول اللفظ المكرر (العائد) عن مدلول اللفظ الأول (المرجع)، وأكثر ما يكون هذا عندما يكون اللفظ الأول فاعلاً والعائد محروراً بحرف^(٣)

(١) انظر ٢٠٧ وما بعدها، ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢١٣ من هذا البحث

ثانياً أنه يكثر الربط بإعادة اللفظ بذاته في الحملتين متصلتين وغير متصلتين
ثالثاً : أنه لا يجمع مانع من أن يكون المعاد من أحل الربط في هذه الصورة من
صور الربط بالإحالة أكثر من لفظ واحد ، فقد يصل المعاد إلى لفظين ، أو لفظ
وحدة كالموصول وحملة صلته ، كما سبق^(١).

رابعاً أن المذكور أولاً (المرجع) في هذه الصورة قد يقع صدراً للكلام^(٢)
خامساً أن الصمير يصلح أن يعاقب العائد (المكرر) في هذه الصورة لربط
الإحالة^(٣) وذلك في جميع الأحوال بما في ذلك ما يكون العائد فيه أكثر من
لفظ^(٤) ويستثنى من صلاحية معاقبة الصمير للمكرر من الألفاظ حالتان ، فقط ،
الأولى عدم أمن اللبس ، والثانية - اختلاف مدلول المذكور الثاني عن مدلول
المذكور الأول ، فإنه - والحال هذه - لا يصلح الصمير لأن يعاقب اللفظ المكرر ،
ويتعين إعادة اللفظ بذاته .

-
- (١) انظر ٢٠٧ ، ٢١١ من هذا البحث
(٢) انظر ٢١٣ وما بعدها من هذا البحث
(٣) انظر ٢١٤ من هذا البحث
(٤) انظر ٢١١ ، ٢١٤ من هذا البحث
(٥) انظر ٢١٤ من هذا البحث
(٦) انظر ٢١٢ وما بعدها من هذا البحث

الصورة الثانية من صور الربط بالإحالة - وهي صورة لها شبه بالصورة الأولى صورة الربط بإعادة اللفظ بذاته - هي إعادة أو تكرار صدر الكلام بغرض الربط ، وهذه الصورة من صور الإحالة لم يشر إليها أحد من النحاة عن اطلعت على مراجعهم إلا أستاذنا الدكتور / غمام حسان ؛ ولهذا لن يذكرها مرجع غير المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة

يقول أستاذنا الدكتور " وهالك نوع آخر من الربط يقع في النص له شه بما سبق الكلام فيه من إعادة اللفظ " ، " وهو ما يعرف بالتكرار أو إعادة ذكر صدر الكلام بعد أن حال بينه وبين ما يتعلق به فاصل طويل من الكلام جعله مظنة النسيان أو ضعف العلاقة بما يتبعه من خبر أو فاعل أو جواب ، فإذا أعيد صدر الكلام إلى الذاكرة اتصحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه " " إذن هذه الصورة الثانية تتشابه مع الصورة الأولى - إعادة اللفظ بذاته - من حيث كانت وسيلة الربط في الصورتين كليتهما هي الإعادة اللفظية ، لكن الصورتين مختلفان ، ويؤهل ذكر الاختلاف بينهما إلى حين الانتهاء من معالجة هذه الصورة الثانية

هذا ، والعرض من إعادة صدر الكلام هو إظهار وبيان أن ما بعد هذا الجزء المعاد أو ما يقع في حيزه هذا الجزء المعاد يرتبط ويتصل بصدر الكلام بعلاقة تجمع بينهما بعد طول فاصل بين صدر الكلام وما يرتبط به ويتصل ، وسيأتي بيان ذلك أثناء المعالجة .

(١) الخلاصة الحوية / ٩٧

(٢) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٢ ، ج٢ / ٥٣ وما بعدها ، الخلاصة الحوية / ٩٧

ومن " شواهد هذا التكرار نية الربط " قوله تعالى ١ (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين) "، حين طال الفاصل بين (لما جاءهم) وحواسنها تكررت لتقوية الارتباط بالحواس ٢ (ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ولكن الله يفعل ما يريد) "تكررت عبارة (ولو شاء الله) لسين أ- لتوقي توالي استدراكين ب- (لكن) لا يدري ارتباط ثانيهما بعناصر لحملة ب- لإرادة التذكير بصدر الآية بعد أن بعد به العهد في الكلام " "، في هذين الشاهدين يلاحظ أن صدر الكلام أداة تعليلية تدل على ربط حملة بأخرى ربط السية ، فأما الشاهد الأول فقد تصدر ب- (لما) الحينية التي سبق نقل قول الخصري رحمه الله - في حاشيته على شرح ابن عقيل من أنها " تسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره - إنها طرف فيه معنى الشرط - وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وحواسنها إلا ماضيين " "وقد تلا (لما) هذه في صدر الكلام حملة شرطية وهي حملة فعلية فاعلها (كتاب) موصوف بأنه (من عند الله) وبأنه (مصدق لما معهم) وقبل أن تأتي حملة الحواس التي علقته (لما) بحملة الشرط السابقة الوصف فصل بينهما حملة مسوغة الخبر فيها حملة فعلية فعلها تعدى إلى مقعوله (الذين كفروا) بحرف الجر (على) هذا بالإضافة إلى تضمن هذه الحملة الفاصلة بين الشرط والحواس لخار ومجورور (من قبل) وهم متعلقان بالفعل (يستفتحون) ولما كان الفاصل بين حملي السبب والمسبب على الصفة السابقة من الطول حسن أن يعاد

(١) نظر لخلاصة السجوة ٨٩، ٩٧ وما بعدها ، طهره الربط في تركيب والاسنوب العربي ١٥ وما بعدها ، ٣١ وما بعدها ، ٤٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعير الدطمين ٣١ / ١٢٦ وما بعدها

(٢) سورة البقرة آية ٨٩

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٣

(٤) اسن في روائع القراء ج١ / ١٣٢ وما بعدها ، ج٢ / ٥٤ وما بعدها ، خلاصة السجوة ، ٩١ وما بعدها

(٥) حاشه الخصري على شرح ابن عقيل ج٢ / ١٧ ، معي ، ٣٦٩ ، و نظر ١٦٨ ، ٢٥ وما بعدها من هذا البحث

التذكير بصدر الكلام (لما وجملة السبب) قبل ذكر جملة المسبب (كفروا به) لثلاث
تضعف الرابطة السببية بينهما ، ويزداد حسن الإعادة للصدر قيمة إذا تصورنا الآية
الكريمة ولم يعد صدرها ، فتجاور في النص جملة صلة الذين (كفروا) وجملة المسبب
(كفروا به) ، وأصح النص على هذه الصورة : ولما جاءهم كتاب من عند الله
مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا به ، ويلاحظ أنه عندما
أعيد صدر الكلام لم يعد باللفاظ ذاتها التي وردت أولاً ، وإنما أعيد بعض صدر
الكلام باللفاظ (فلما جاءهم) وأعيد البعض الآخر (الفاعل وصفناه) : (كتاب من
عند الله مصدق لما معهم) أعيد هذا البعض في صورة اسم موصول وجملة صلته (ما
عرفوا) .

وأما الشاهد الثاني فصدره (لو) التي هي أداة تدل على امتناع الخواب لامتناع
الشرط وتلا (لو) هذه في صدر الكلام جملة الشرط (شاء الله) وجملة الخواب (ما
اقتل الذين من بعدهم) وتلا جملة الخواب ما يتعلق به (من بعد ما جاءتهم البينات)
ومعنى هذا أن (لو) قد استوفت شرطها وحواسها جميعاً في صدر الكلام ، وهنا يطرأ
سؤال ما لفائدة - من الناحية النحوية - من إعادة صدر الكلام ثانية في هذه الآية
والحال كما سبق أن (لو) استوفت شرطها وحواسها ؟ والخواب أن لفائدة
تنصح جلية إذا تصورنا الآية الكريمة ولم يتكرر فيها صدر الكلام في صورة (ولو
شاء الله ما اقتتلوا) عندئذ يتوالى - كما سبق في نص أستاذنا الدكتور تمام -
استدراكا : الأول (ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر)
والثاني (ولكن الله يفعل ما يريد) ويكون الاستدراك الثاني - والحال عدم إعادة
صدر الكلام " غير متصل بأول الآية (ولو شاء الله ما اقتل .) ولكنه متصل
بـ اختلاف هؤلاء بين الإيذان والكفر ، وبذلك يكون التكرار وسيلة لأمن اللبس ،
لأنه قرب أول الآية مما يتصل به في آخرها " (١)

هذا ، ويلاحظ أن صدر الكلام في الآية الكريمة عندما أعيد لم يعد باللفاظ ذاتها ،
وإنما أعيد بعضه باللفاظ ذاتها التي وردت في أول الكلام ، وهذا البعض هو (ولو

(١) لبنان في روائع القرآن ج ٢ / ٥٤

شء الله ما اقتتل) وأعيد باقي صدر الكلام بالكناية عنه ، فقد كنى عن الفاعل في جملة الحواب المذكورة في صدر الكلام (الذين من بعدهم) سوا الجماعة في (اقتتلوا)

وبعد ، فإنه من حلال ما سبق يمكن القول بأن صدر الكلام المعاد في الشاهدين السابقين كان وسيلة لفظة تصل بين ما يليه مما له علاقة بصدر الكلام وبين صدر الكلام ، ومن هنا يمكن - كذلك - القول بأن صدر الكلام الذي يذكر أولا هو مرجع لصدر الكلام المكرر ويكون صدر الكلام المكرر عائدا إلى هذا المرجع ، ويكون ما يعاد صدر الكلام من أجل توضيح صلته بصدر الكلام المذكور أولا هو المرتبط الذي يربطه العائد بالمرجع ، وإذا أردنا تطبيق ذلك على الشاهد الأول - مثلا - وهو قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستغثون على الدين كهموا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) يكون العائد وهو قوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا) قد ربط بين قوله تعالى (كفروا به) وهو المرتبط وبين قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم) وهو المرجع ، وكانت جهة الربط بين المرتبط والمرجع كون المرتبط حواب المرجع

ومن الشواهد أيضا قوله تعالى " ٣ (وانخذ قوم موسى من بعده من حبيهم عجلًا حسدًا له خوًا لم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين) 'ولو عطف قوله (وكانوا ظالمين) على (اتخذ) التي في صدر الآية ما أدرك السامع ولا القارئ العلاقة بين المتعاطفين ، وبخاصة بعد الحملة المعترضة (لم يروا)" في هذا الشاهد يرى صدر الكلام جملة فعلية فعلها متعد وفعلها مضاف ومفعولها موصوف بوصفين أحدهما مفرد والآخر شبه جمه ، بالإضافة إلى تضمن هذه الجملة التعبية شهية جملة متعقبن بالفعل وهما (من بعده) و(من حبيهم) لكنه عند إعادة صدر الكلام هذا لم يعد بألفاظه ذاتها التي ورد بها في أول الكلام ،

(١) سورة الأعراف آية ١٤٨

(٢) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٣

وإنما أعيد الفعل بلفظه وكنى عن الفاعل والمفعول ، فكان صدر الكلام - الذي سق بيان عناصره - عند الإعادة في صورة (اتخذوه) .

وفي هذا الشاهد قد ربط العائد (اتخذوه) الجملة التي تلتها (وكانوا ظالمين) والتي هي المرتبط ربطها بصدر الكلام الذي ذكر أول الآية ، والذي هو مرجع العائد .

ومن الشواهد أيضا (٤) قوله تعالى "٥ - (ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم)" ، لاحظ تكرار (إن ربك) وكذلك إعادة عبارة (من بعد ما فتوا) على صورة (من بعدها) أي بعد الفتنة، وقد جاء التكرار لطول الماصل بين (إن) وحررها المقترن باللام "٥" .

وفي هذا الشاهد يتكون صدر الكلام من حرف ناسخ واسمه ، والاسم مضاف إلى ضمير الخطاب، وقبل أن يأتي الخبر المتمم لهما فصل بينهما وبين الخبر كلام طويل يتألف على الترتيب من حار ومجرور (للذين) ، وجملة صلة الموصول (هاجروا) والحار والمجرور السائقان متعلقان بالخبر الذي لم يأت ذكره بعد ، والمعنى إن ربك لغفور لذين هاجروا وحار ومجرور آخرين (من بعد) - وهما متعلقان بالفعل (هاجروا) ومضاف إلى الطرف (بعد) والمضاف إليه يتكون من (ما) المصدرية وجملة فعلية (فتوا) ، وجملتين فعليتين معطوفتين على حمة صلة الموصول (هاجروا) واخملتان هما (ثم جاهدوا وصبروا)، فلما فصل هذا الكلام الطويل بين (إن) واسمها وبين الخبر المتمم لها احتيج إلى ما يقرب بينهما وبين آخر، فكان المقرب هو صدر الكلام معادا في صورة (إن ربك من بعدها) .

وبلاحظ أن بعض صدر الكلام عندما تكرر أعيد بالألفاظ ذاتها التي ورد بها أول الكلام ، وهذا البعض هو (إن ربك من بعد) ، وبعضه أعيد بالإصهار عنه ، حيث أعيد المضاف إلى الطرف (بعد) ، والذي هو (ما فتوا) في صورة الضمير في (بعدها) والضمير يعود على المصدر المأخوذ من (ما) المصدرية والفعل بعدها ، والمعنى كما قال أستاذنا في النص السابق ' من بعد الفتنة.

(١) سورة اسحل آية ١١٠

(٢) البيهقي في روائع لقرآن ج ١ / ١٣٣

ومن الشواهد أيضا (٥ ، ٦) قوله تعالى "٧- (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال (٣٦) رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة)" تكرر حرف الجر (في) ومجروره ثلاث مرات هي : في بيوت ، يذكر فيها ، يسبح له فيها ، وتظهر ضرورة التكرار عند تصور عدمه ؛ لأن الرابطة تضعف عندئذ بين عناصر الكلام ، ٨- (ويوم تشقق السماء بالغيام ونزل الملائكة تنزيلا (٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن)" تكرر لفظ اليوم مصافا إلى (إذ) فاصلا بين مبتدأ الجملة الأخيرة وخبرها ، ولولا تكراره ما وصح الربط بين عناصر الكلام "٣".

نلاحظ في هذين الشاهدين أن صدر الكلام الذي أعيد تكراره كان شبه جملة ، فهي الشاهد الأول كان صدر الكلام قوله تعالى (في بيوت) وفي الشاهد الثاني كان الصدر هو قوله تعالى (يوم) والجملة المضافة إليه ، إلا أن الشاهد الأول عندما أعيد صدره أعيد حرف الجر بلفظه ، بينما كسب عن مجروره فأعيد الصدر في صورة (فيها) والشاهد الثاني أعيد فيه الظرف (يوم) بلفظه ، وأعيدت الجملة المضافة إليه في صورة (إذ) متوبة تنوين عوص عن جملة ، وهذه الحمزة المعوص عنها بالتسوين هي الجملة المضافة إلى الظرف (يوم) في أول الشاهد

هذا ، وفي هذا الشاهد الأول تكرر صدر الكلام معادا مرتين ، وفي كل مرة يربط بتكراره - الجملة التي يقع في حيزها والتي هي المرتبط ، يربطها بصدر الكلام الذي ذكر أولا (في بيوت) والذي هو المرجع ، هي المرة الأولى وضح العائد (فيها) أن ذكر اسم الله في هذه الآية هو ذكر في هذه البيوت التي في أول الكلام وليس في غيرها ، وفي المرة الثانية وضح العائد (فيها) أن التسبيح بالغدو والآصال من الرجال الموصوفين بعدم هو التحرة والبيع لهم عن ذكر الله وإقام الصلاة هو تسبيح في تلك البيوت التي ذكرت أول الكلام ، وليس في غيرها

وكذلك نرى في الشاهد الثاني كيف أن صدر الكلام المعاد (يومئذ) والذي هو العائد قد ربط الجملة التي وقع في حيزها (الملك يومئذ الحق للرحمن) والتي هي

(١) سورة البقرة آية ٣٦ ، ٣٧

(٢) سورة الفرقان آية ٢٥ ، ٢٦

(٣) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٣ وما بعدها

المرتبط ، ربطها بصدر الكلام الذى ذكر أولا (المرجع) ، ووضع العائد أن الملك الحق فى الآية الكريمة هو ملك يوم تشقق السماء بالغيام ، ونزل الملائكة تنزيلا ، وليس ملكا آخر.

ومن الشواهد أيضا (٧) قوله تعالى : "١٠- (قلولا إذا بلغت الحلقوم (٨٣) وأنتم حينئذ تنظرون (٨٤) ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون (٨٥) قلولا إن كنتم غير مدينين (٨٦) ترجعونها إن كنتم صادقين)".

تكررت (لولا) المفيدة للتخصيص لطول الشقة بينها وبين مدحوها ؛ لأن أصل التركيب لولا ترجعونها ، ثم فصلت بين (لولا) ومدحوها حملتان شرطيتان محدوتتا الأهمية لدلالة مدحول (لولا) على جوابيهما ، الأولى هى التى تبدأ بـ (إذا) والثانية هى التى تبدأ بـ (إن) ، ولما كانت (إن) أقرب إلى مدحول (لولا) الأولى وهو (ترجعونها) من (لولا) نفسها لزم تكرار (لولا) لئلا يظن أن (ترجعونها) حواب (إن) الذى يحس رفعه بعد الماضى (وبعد ما ص رفعك الجزاء المحس) فلو قام هذا الظن لقلت (لولا) الأولى بلا مدحول وبعد الكلام ".

ويلاحظ فى هذا الشاهد أن صدر الكلام الذى تكرر كلمة واحدة هى (لولا) وأن تكرارها حقق أمن اللبس فى الكلام

وبعد ، فقد " يكون التكرار مع غير طول الفاصل لإرادة التوكيد ، كما فى قوله تعالى ... ١٤ (ولقد علما المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين) " .. وقد يكون التكرار لإرادة التوكيد واقعا بإشارة أو ظرف نحو ١٧ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا) " ١٨ - (ويوم تقوم الساعة يومئذ يحسر المظلون) " " .

(١) سورة الواقعة الآيات ٨٣-٨٧

(٢) البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٣٤ وما بعدها

(٣) سورة الحجر آية ٢٤

(٤) سورة يونس آية ٥٨

(٥) سورة الحائىة آية ٢٧

(٦) البيان فى روائع القرآن ج١/ ١٣٥ وما بعدها

وهذا يعنى أنه قد يتكرر صدر الكلام والفواصل بينه وبين ما يتعلق به ليس طويلا وفي هذه الحال قد يكون المعاد هو الألفاظ ذاتها التى وردت أول الكلام ، وقد يكون المعاد إشارة إلى صدر الكلام "" وليس شيئا من الألفاظ الواردة أول الكلام، وقد يكون التكرار - والحال عدم طول الفاصل - بإعادة الجزء الأول من صدر الكلام بلفظه ، ويعاد بقية صدر الكلام فى صورة (إد) متوبة تنوين عوض عن جملة هى بقية صدر الكلام الذى ذكر أولا ، وهذا يكون فى حال كون الجزء الأول من صدر الكلام هو الطرف (يوم) مصافا إلى جملة ، كما فى الشاهد الثالث فى النص السابق "

والعرض من تكرار صدر الكلام مع عدم طول الفاصل بيه وبين ما يتعلق به هو تأكيد مضمون الكلام الذى يقع فى حيزه المعاد من صدر الكلام وبعد ، فإنه من خلال ما سبق فى معالجة هذه الصورة من صور الإحالة يلاحظ ما يلى :-

أولا أن صدر الكلام الذى يتكرر لأجل الربط لا يكون فى نمط واحد من أنماط التركيب فى العربة دون غيره ، وإيما - كما يتضح مما سبق - قد يكون صدر الكلام المتكرر أداة شرط (فيها معنى الشرط) وجملة شرطها ، كما فى الشاهد الأول "، وقد يكون الصدر المعاد أداة شرط وجملة شرطها وجملة جوابها كما فى الشاهد الثانى . كما قد يكون جملة فعلية كما فى الشاهد الثالث "، وقد يكون حرفا ناسحا واسمه لمصاف إلى ضمير الخطاب ومتعلقا بما يتعلق بحرف هذا الحرف ، كما فى الشاهد

(١) انظر أيضا الآية رقم ٤ من سورة يوسف ، والآية رقم ١٠٥ من سورة الإسراء

(٢) انظر أيضا الآية رقم ٤٢ من سورة ق

(٣) انظر أيضا الآية رقم ١٠٢ من سورة طه ، والآية رقم ٢٢ من سورة الفرقان ، والآية رقم ١٤ من سورة النور ، والآية رقم ١٩ من سورة الأنعام

(٤) لم نكتب الذى يذكره للمشاهد هو ترتيب ورودها فى هذه لمعالجة هذه الصورة من صور الإحالة وشاهد المقصود بالأول هو الذى ذكر أولاً ، والشاهد لثانى هو الذى ذكر ثانيا وهكذا

(٥) انظر أيضا الآية رقم ١٨٨ من سورة آل عمران ، وانظر فى التعليق عليها انسان فى روائع التفسير ج ٢ ، ٥٥ ، والآية رقم ٥٩ من سورة يوسف ، والآيات ١٥ - ١٧ من سورة القصص ، والآيات ٢٩ - ٣٢ من سورة النمل ، وانظر فى التعليق على ما سبق من باب بيان فى ربيع لقرآن ج ١ ، ١٣٣ وما بعدها

الرابع“، وقد يكون شبه جملة : حارا ومجرورا أو ظرفا مضافا إلى جملة ، كما في الشاهدين : الخامس والسادس ، وقد يكون صدر الكلام المعاد كلمة واحدة فقط ، كما في الشاهد السابع“.

ثانيا : أن صدر الكلام عندما يعاد فإن الجزء الأول منه يعاد بالألفاظ ذاتها التي وردت أول الكلام ، والجزء الأخير منه يعاد في الغالب - بالإصهار عنه ، وذلك كما في الشواهد: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقد يعاد الجزء الأخير من صدر الكلام في صورة غير الإصهار عنه وإياها في صورة (إذ) منونة تنوين عوض عن جملة ، هذه الجملة المعوض عنها بالتوكيد هي الجزء الأخير من صدر الكلام الذي ذكر أول الكلام وذلك كما في الشاهد السادس ، وقد يعاد صدر الكلام بالألفاظ ذاتها التي ورد بها في أول الكلام دون الإصهار عن حرثه الأخير ، ودون إعادة حرثه الأخير في صورة أخرى غير الإصهار ، وذلك كما في الشاهد السابع

وبناء على ما سبق في هذه الملاحظة يرد سؤال معاده : هل صدر الكلام بكامل ألفاظه عند إعادته - في هذه الصورة من صور الإحالة - صالح لأن يعاقبه الضمير؟ والجواب على هذا أن معاقبة الضمير لجميع ألفاظ صدر الكلام عند إعادته غير جائزة ها ، ويتصح ذلك حليا إذا حاولنا وضع الضمير مكان المعاد من صدر الكلام في أي شاهد من الشواهد السبعة السابقة ، فإن الكلام لن يستقيم مع حلول الضمير محل المكرر أو المعاد من صدر الكلام - والمقصود ها جميع المعاد من صدر الكلام - وعاية ما يقل في إمكانية معاقبة الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة : هو أن الضمير يصلح فقط لمعاقبة الجزء الأخير من صدر الكلام المكرر، وقد سبق التمثيل لذلك في صدر هذه الملاحظة بالشواهد من الأول

(١) نظر أيضا الآية رقم ١١٩ من سورة الحبل ، ونظر في التعليق عليها ، البيان في روائع القرآن ج١ / ١٣٣ ، لخلاصة النحوية ٩٨/ ، وانظر الآية رقم ٣٥ من سورة المؤمنين ، وانظر في التعليق عليها البيان في روائع القرآن ج٢ / ٥٦

(٢) نظر أيضا الآيتين ٨، ٧ من سورة التوبة ، وانظر في التعليق عليها البيان في روائع القرآن ج٢

حتى الخامس من الشواهد التي وردت في معالجة هذه الصورة ، ثم إن ذلك ليس بالجائر على كل حال ، فإن صدر الكلام المعاد قد لا يصلح أى جزء منه لمعناه الضمير له ، كما في الشاهدين السادس والسابع .

ثالثاً : أن الموقعية في هذه الصورة ثابتة لا تقبل التغير بين العائد (صدر الكلام المعاد) وبين المرجع (صدر الكلام الذى يذكر أولاً) ، فالعائد دائم التأخر عن المرجع ، والمرجع دائم التقدم على العائد ، فلا يجوز أن يتادلا موقعيهما ، فيتقدم العائد على المرجع ؛ وذلك لأن الأساس الطرى الذى ساء عليه قيل بالربط بهذه الصورة من صورة الإحالة هو أن يتصدر الكلام بعض عناصره مما له ارتباط وعلاقة بها هو في آخر هذه الكلام ثم يعاد تكرار هذا البعض من العناصر الذى تصدر الكلام - حال طول الفاصل به وبين ما يرتبط به ويعلق - لتقوى ولتصح بإعادته الصلة به وبين ما يرتبط به ، فلو قيل بجوار تقدم العائد مع بقاء اعتباره عائداً ، وأنه هو صدر الكلام المكرر فإن هذا نقص للأساس السابق ؛ لأنه لا يكون ثمة تكرار إلا مع تقدم ذكر

وإذا قيل بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، فإن الحكم نفسه ثبت الموقعية بجري على الموقعية بين المرتبط وبين المرجع ؛ وذلك لأن المرتبط (ما يعاد صدر الكلام من أجل توصيحه صدره بصدر الكلام المذكور أولاً) في هذه الصورة يكون متأخراً عن العائد (صدر الكلام المعاد) إلا في حال كون العائد شبه جملة فيه .
العائد - يقع عندئذ بين عناصر المرتبط لا متقدماً عليها ، ويكون العائد (شبه الجملة) متعلقاً بها في عناصر المرتبط من فعل أو شبهه^(١) ، وفي الحالتين كليهما تأخر المرتبط عن العائد أو وقوع العائد بين عناصر المرتبط لا يجوز تقدم المرتبط على المرجع ؛ لأن العائد الذى هو في الأصل صدر الكلام أعيد ذكره ليربط هذا المتأخر في الذكر (المرتبط) بذلك المتقدم في الذكر (المرجع) ، وإذا أردت توصيحه ما سبق فإنما تأخذ - مثلاً - قوله تعالى - في الشاهد السادس من الشواهد التى سبق

(١) انظر ٢١٨ من هذا البحث

(٢) انظر الشاهدين الخامس والسادس لواردين في ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث

تناولها في المعالجة - (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا (٢٥) الملك يومئذ الحق للرحمن) فقد سبق القول^(١) بأن العائد في هذا الشاهد هو قوله تعالى (يومئذ) والمرجع هو (يوم تشقق السماء بالغمام) والمرتبط هو (الملك يومئذ الحق للرحمن) فلو تصورنا تقدم العائد (يومئذ) على المرجع وتصدر العائد الكلام لما ظل الشاهد شاهدا على الربط بتكرار صدر الكلام ، وكذلك الأمر لو تصورنا تقدم المرتبط على المرجع ، وصار صدر الكلام هو (الملك يومئذ الحق للرحمن) لما صار الشاهد معنا في الربط بتكرار صدر الكلام ، وذلك لأنه - والحال تصدر العائد أو المرتبط - لا يكون ثمة تكرار لصدر الكلام بعد طول فاصل بيه وبين ما يتعلق به ، ولا يكون - كذلك - ثمة مرتبط يحتاج إلى ما يربطه ويذكر بعلاقته بما ذكر في صدر الكلام .

وبعد ، فقد ذكر في بداية^(٢) معالجة هذه الصورة من صور الإحالة إلى أن التشابه حاصل بين هذه الصورة وبين الصورة الأولى من صورة الإحالة (الربط بإعادة اللفظ بداته) وأن التشابه أت من كون وسيلة الربط في الصورتين كتيههما واحدة ، وهي الإعادة أو التكرار اللفظي ، غير أن ثمة اختلافا جوهريا يكفى لفصل بين الصورتين وجعل كل منهما صورة مستقلة ، وهذا الاختلاف مأخوذ وملاحظ مما سبق في معالجة الصورتين وما أعقب كل معالجة من ملاحظات ، وهذا الاختلاف هو أن العائد (المكرر من الألفاظ) في الصورة الأولى^(٣) (إعادة اللفظ بداته) صالح في جميع الحالات - حتى في حال كون ما ذكر أولا من الألفاظ (المرجع) قد وقع صدره للكلام ، وحال كون المكرر (العائد) أكثر من لفظ واحد - لأن يعاقبه لصمير ويحل محله ، ويكون المعنى والكلام - مع المعاقبة - مستقيمين ، ولا يستثنى من ذلك - كما سبق - إلا حالة عدم أمن اللبس وحالة اختلاف مدلول

(١) انظر ٢٢٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢١٨ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٢١٤ ، ٢١٧ من هذا البحث

(٥) انظر ٢١٤ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث

(٦) انظر ٢١٢ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث

المذكور الأول عن مدلول الثانی ، هاتان الحالتان فقط لا يجوز فيهما معاقبة الضمير اللفظ المكرر (العائد) ، هذا عن الصورة الأولى (الربط بإعادة اللفظ بداته)

أما في الصورة الثانية من صور الإحالة (إعادة صدر الكلام) فإن ما يكرر من صدر الكلام (العائد) لا يصلح البتة لأن يعاقبه الضمير ويحل محله ، وعاية ما قد يصلح لأن يعاقبه الضمير في هذه الصورة الثانية وفي بعض الحالات فقط هو الجزء الأخير من صدر الكلام عند إعادته ، أما أن يعاقب الضمير جميع ما يعاد من ألقاط صدر الكلام فلا يجوز البتة ، وقد سبق بيان هذه النقطة ٥

(١) انظر ٢٢٦ وما بعده من هذا البحث

الربط بإعادة اللفظ بمعناه

الصورة الثالثة من صورة الربط بالإحالة هي إعادة اللفظ بمعناه لا بذاته .

يقول ابن هشام رحمه الله - : "روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة ...
الرابع . إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان (أبو عبد الله) كنية له
.. العاشر . كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري أبي بكر لا إله إلا الله ،
ومن هذا أحبار ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد) " ونحو " (فإذا هي
شاحصة أبصار الذين كفروا) " (١) .

من هذا النص " يمكن أن نتبين أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه يكون - عند
الحاجة رحمهم الله - في الجملة الاسمية حال كون الخبر جملة ويأخذ اتجاهين : الأول
يكون في حال كون الخبر جملة فعلية ، وفي هذا الاتجاه يأخذ المعاد الذي هو المبتدأ في
المعنى شكلين . الأول : أن يعاد ويكرر المبتدأ في صورة اسم مفرد - ليس جملة
ولا شبه جملة - هو المبتدأ من حيث المعنى ، وفي هذا الشكل يقول أبو حيان - رحمه
الله - عن جملة : زيد نعم الرجل : " وإذا كان زيد مبتدأ فالجملة بعده في موضع الخبر ،
والعموم هو الرابط ، لأن (أل) للجنس .. ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط

(١) سورة الإخلاص آية ١

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٧

(٣) معنى / ٦٤٧ وما بعدها ، الأنبياء جـ ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، وانظر فيه أيضا جـ ٢ / ١٤٨ وما بعدها ،
مع جـ ١ / ٣١٦ ، ٣١٨ وما بعدها ، جـ ٣ / ٢٧ ، ١٤٨ شرح الكافية جـ ١ / ٢١٢ وما بعدها ،
ارتشاف جـ ١ / ٥٢٣ ، جـ ٢ / ٥٠ وما بعدها ، جـ ٣ / ٢٤ ، شرح لأشعري جـ ١ / ٣١٠ وما بعدها ،
٣١٣ وما بعدها ، حاشية الصان جـ ٣ / ٥٢ ، شرح التسهيل جـ ١ / ٣١٠ وما بعدها ، شرح التصريح
جـ ١ / ١٦٢ وما بعدها ، حاشية الشيخ يس جـ ١ / ١٦٣

(٤) هذا النص ورد بمعناه في جل للمراجع المذكورة في حاشية (٣)

تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى "١"، والعهد هنا عهد ذكرى لتقدم ذكر كلمة (الرجل) في اللفظ مكيباً عنها بريد، ولحظ في المثال الذي ذكره ابن هشام في نصه السابق (زيد جاءني أبو عبد الله) أن الاسم الذي تكرر وهو المبتدأ في المعنى هو (أبو عبد الله) حالة كونه كنية لزيد، وهو اسم مفرد، والموقع الإعرابي لهذا الاسم في الجملة التي هي خبر عن (زيد) فاعل، وفي المثال الذي شرحه أبو حيان نرى الاسم الذي تكرر وهو المبتدأ في المعنى وهو كلمة (الرجل) حال كون (أل) للعهد الدكري براه اسماً مفرداً وموقعه الإعرابي في الجملة التي هي خبر عن (زيد) فاعل وهذا الشكل السابق وهو أن يعاد المبتدأ بمعناه في صورة اسم مفرد يكون فاعلاً في حالة كون الخبر جملة فعلية، هذا الشكل هو ما مثلت به جميع المراجع التي رجعت إليها البحث في معالجة هذه الصورة من صورة الإحالة "٢" وما سبق يعني أن المبتدأ أعيد بمعناه في صورة حرة من جملة الخبر وهي هنا فعلية.

الشكل الثاني أن يعاد المبتدأ في صورة جملة فعلية هي كلها نفس المبتدأ في المعنى، ومن شواهد هذا الشكل قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) "٣"، فالمبتدأ في هذا الشاهد هو (دعواهم) والخبر هو (سبحانك اللهم)، وهو خبر - جملة فعلية حذف فيها الفعل والفاعل وأضيف المفعول المطلق إلى مفعوله، والفعل في هذه الجملة محذوف وحوياً، وما سبق يعني أن المبتدأ عندما أعيد بمعناه في هذه الشاهد أعيد في صورة جملة فعلية غير مصرح بفعلها ولا بفاعلها، وعلى أية حاله فإن هذا الشاهد لقرآني الكريم أعيد فيه المبتدأ بمعناه، وكان ما أعيد جملة فعلية هي كلها نفس المبتدأ في المعنى ومما يستشهد به في هذا الشكل أيضاً أخبار صمير الشأن - إذ كانت جملة فعلية - وهذا ذكره ابن هشام "في نصه السابق حين قل "ومن هذا أحوار وصمير الشأن" وصمير الشأن "لا يعمل فيه إلا الانتداء أو

(١) ارتشاف ج ٢ / ٢٤، مع ج ٣ / ٢٧، حاشية الصان ج ٢ / ٥٢

(٢) انظر المراجع المذكورة في حاشية (٣) من ٢٣٠ هذا البحث

(٣) سورة يونس آية ١٠

(٤) ذكر هذا أيضاً ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ / ٣١٠، وشرحه الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ج ١ / ١٦٢ وما بعدها

أحد نواسخه^(١)، مما يعنى أنه لا يكون إلا مبتدأ أو اسماً لناسخ للمبتدأ، ومعلوم أن ضمير الشأن لا يفسره إلا جملة^(٢)، وهذه الجملة التى تفسره هى خبر له، ولم يقيد النحاة الجملة بأنها اسمية أو فعلية، مما يعنى أنها ترد فعلية، ومن ورودها فعلية قوله تعالى (ونعلم أن قد صدقتا)^(٣) و(أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا)^(٤) و(أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)^(٥) و(أيحسب أن لم يره أحد)^(٦) على جعل (أن) فى جميع الآيات السابقة مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف^(٧).

وبى الشاهد القرآنى الأول يستطيع أن نقول: إن الشأن هو جملة (قد صدقتا)، وجملة (قد صدقتا) هى الشأن، وكذلك فى الشاهد الثانى الشأن هو جملة (لا يرجع إليهم قولا)، وهذه الجملة هى الشأن، وهكذا فى باقى الشواهد نلاحظ أن الجملة المفسرة لضمير الشأن والتى هى خبر له هى نفس ضمير الشأن (المبتدأ) فى المعنى، إذن قد يرد المعاد الذى هو المبتدأ فى المعنى فى صورة جملة فعلية هى كلها المبتدأ فى المعنى، وملاحظ ها أن الجملة الفعلية التى هى نفس المبتدأ فى المعنى قد صرح بتعليلها وفاعلها، بل إنه لا بد من أن يصرح بحراى الجملة ها، يقول الشيخ خالد لأرهرى - رحمه الله - "ولا يكون ضمير لشأن المحاصر وإبه يكون ضمير العبيه منسرا بجملة خبرية مفرح بحزأيا"^(٨)، إذن لا تكون الجملة المفسرة لضمير الشأن إلا خبرا له، ولا بد من التصريح بحراى هذه الجملة، هه على حين أن الشاهد القرآنى الذى سبق الاستشهاد به فى بداية هذه الشكل (الثانى) وهو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) لم يصرح به بالفعل والفاعل كما سبق.

(١) معنى ٦٣٧.

(٢) انظر ٩٧ من هذا البحث

(٣) سورة المائدة آية ١١٣

(٤) سورة طه آية ٨٩

(٥) سورة القامة آية ٣

(٦) سورة للد آية ٧

(٧) نظر أيضا الآية ١٠٠ من سورة الأعراف، والآية ٢٤ من سورة يونس، والآية ٢١ من سورة

أنعام، وانظر أيضا شواهد شعرية خبر ضمير شأن فيها جملة فعلية فى شرح ابن عقيل ج١/ ٢٠٤

وما بعدها

(٨) شرح التصريح ج١/ ١٦٢ وما بعدها، شرح التسهيل ج١/ ١٦٣ وما بعدها

الاتجاه الثاني : ويكون في حال كون الخبر جملة اسمية ، وفي هذه الاتجاه يأخذ المعاد الذي هو المبتدأ في المعنى شكلين أيضا كما في الاتجاه الأول - الشكل الأول أن يعاد المبتدأ في صورة جملة اسمية هي كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، وذلك كما في المثال الثاني الذي مثل به ابن هشام في النص الذي بدأت به هذه الصورة إعادة اللفظ بمعناه^(١) - وهو (هجري أبي بكر لا إله إلا الله) حيث إن جملة الخبر (لا إله إلا الله) هي كلها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، ومن ذلك أيضا أخبار ضمير الشأن - إذا كانت جملة اسمية - نحو^(٢) ما سبق في نص ابن هشام في أول معالجة هذه الصورة إعادة اللفظ بمعناه - من قوله تعالى (قل هو الله أحد) ، و (إذا هي شاخته أبصار الذين كفروا) ، يقول الشيخ خالد الأزهري في التعليق على الآية الأولى ميبا كيف أن الجملة المفسرة لضمير الشأن هي نفس ضمير الشأن في المعنى "إذا قدر (هو) ضمير الشأن فهو مبتدأ و (الله أحد) جملة خبره ، وهي عيه في المعنى؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أي الشأن الله أحد^(٣) " ويقول أيضا في بيان ذلك في الآية الثانية : "إذا قدر (هي) ضمير قصة فهي مبتدأ أو شاخته خبر مقدم و (أبصار الذين كفروا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أبصار الذين كفروا شاخته) في موضع رفع رفع خبر (هي) ، وهي عيه في المعنى ، أي : فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخته^(٤) "

الشكل الثاني : أن يعاد المبتدأ بالمعنى في صورة جزء من جملة اسمية هي خبر عن هذا المبتدأ ، وليست الجملة كلها هي المبتدأ في المعنى كما سبق في الشكل الأول ، يقول الرضي - رحمه الله - : "وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التصحيح جار قياسا ، كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة)^(٥) أي ما هي^(٦) وإن لم يكن بعد سيبويه يجوز في الشعر شرط أن يكون بلفظ الأول وقال الأخفش يجوز وإن م

(١) نظر بداية الصفحة ٢٣٠ من هذا البحث

(٢) نظر أيضا الآية ٨٥ من سورة البقرة ، والآية ٣٨ من سورة الكهف ، والآية ٩ من سورة النمل ، والآية ٩٠ من سورة يونس

(٣) شرح التصريح ج ١ ، ١٦٢ ومعه

(٤) السابق

(٥) سورة الحاقة آية ١ ، ٢

يكس بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره . قال : ويجوز : ريد قام أبو طاهر ، قال تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نصيب أحر من أحسن عملاً) .. " " في النصف الأول من هذا النص يتحدث الرصى عن الربط بإعادة اللفظ بذاته ، وقد سبق الحديث عن هذا الجزء من النص هناك^(١) ، وأما ما يعنينا هنا من هذا النص فالتصنيف الثاني منه بدءاً من قوله " وقال الأخفش " والأخفش - كما في النص - يحير الربط بإعادة اللفظ بمعناه في الشعر وغيره ، ومثل لذلك بمثال يشبه المثال الذي سبق الحديث عنه والذي ورد في نص ابن هشام ، فمثال الأخفش : ريد قام أبو طاهر ، ومثال ابن هشام : ريد جاءني أبو عبد الله ، أما موضع الشاهد في نص الرصى فهو الشاهد القرآني (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نصيب أجر من أحسن عملاً) والمعنى : إنا لا نصيب أجرهم ، في هذا الشاهد القرآني يرى أن المبتدأ (اسم إن) هو قوله تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ثم أتى الخبر جملة اسمية مسبوخة بإن ، وهو قوله تعالى (إنا لا نصيب أجر من أحسن عملاً) والرباط بين اسم (إن) وخبره الجملة هو إعادة المبتدأ بمعناه في قوله تعالى (من أحسن عملاً) فاسم (إن) (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) هو في المعنى قوله تعالى (من أحسن عملاً) والمبتدأ في المعنى هنا (من أحسن عملاً) جزء من جملة الخبر الاسمية ، وموقعه في الإعراب هو أنه مضاف إلى مفعول .

وبعد ، فإذا كان جميع ما سبق قد أتى في سياق إثبات أن هذه الصورة من صور لإحالة (إعادة المعنى) تدخل الجملة الاسمية لتربط الخبر - حال كونه جملة - بالمبتدأ وأن المعاد الذي هو المبتدأ في المعنى يأخذ أشكالاً مختلفة فإن بصورة أخرى قد أشارت إلى دخول هذه الصورة من صور الإحالة باب ما يربط الصلة بالموصول ، يقول أبو حيان - رحمه الله - " ولا بد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول ، وسمع ما طاهره الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى .. قال الشاعر :

(١) سورة النكهة آية ٣٠

(٢) شرح الكافية ج ١ / ٢١٢ وما بعدها ، التمهيد في إكساب ، لغة العرب ، لغير لاطقين بها / ١٢٧

(٣) انظر ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث

وأنت الذى فى رحمة الله أطمع" ... " والظاهر الذى هو الموصول فى المعنى فى هذا الشاهد هو لفظ الجلالة (الله) والمعنى : وأنت الذى فى رحمة أطمع ، فربطت جملة الصلة بالموصول باسم ظاهر هو الموصول فى المعنى .

ويقول الأشمونى عن الشاهد الذى ورد فى نص أبى حيان السابق - وغيره من الشواهد - إنه " مما ورد فيه الربط بالظاهر " " ويقول الرصى عن الربط بالظاهر فى باب الصلة " وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة " " ويلاحظ أن العائد الذى هو الموصول فى المعنى جزء من جملة الصلة ، ولا يتأنى أن يكون العائد فى باب الصلة هو جملة الصلة كلها، وفى الشاهد السابق - فى نص أبى حيان - كان العائد (الله) مضافا إلى الاسم المجرور المتعلق بالفعل (أطمع) أى كان العائد جزءا من جملة الصلة وبعد ، فالربط بإعادة اللفظ بمعناه يدخل باب الصلة ليربطها بالموصول، كما دخل باب الجملة الاسمية ليربط جملة الخبر بالمتبدأ، وإن كان دخوله باب الصلة على قلبه كما قال الرصى

هدا، والحق - رحمهم الله - لم يدكروا - فيما رجعت إليه من مراجع - أن هذه الصورة من صور الإحالة تدخل بابا نحويا غير السابقين (الصلة والجملة الاسمية) فقط

وإذا عرجنا على ما قاله أستاذنا الدكتور / تمام حسام عن هذه الصورة من صورة الإحالة ، وحدها سيادته يقول " وقد تكون الإحالة بإعادة المعنى الذى كان لأحد ركبي لجملة فى الركن الآخر ، والمعنى ها معنى إسنادى كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وأحر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) " فالدعوى الأولى هى (سبحانك اللهم) والدعوى الأخيرة هى (الحمد

(١) هدا عجزى لمحول لى وصدره - فارت لى أنت فى كل موضع

(٢) ارشاد ج١ / ٥٢٣ ، ج٢ / ٥١ ، معنى / ٦٥٤ وما بعدها

(٣) شرح الأشمونى ج١ / ٢٣٨ ، ٢٦١ وما بعدها

(٤) شرح الكافة ج٣ / ٩٣ ، معنى / ٦٥٤ وما بعدها

(٥) سورة يونس آية ١٠

الله) والتحية التي بينهما هي لفظ السلام ، فمعنى المبتدأ مكرر في الخبر "و" و "إنما يصلح ذلك لربط الخبر بالمتدأ ؛ لأن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى ، فلما كان السلام هو التحية ، وكانت التحية هي السلام عد ذلك قريبا في أهميته من إعادة الذكر فصلح لربط الخبر بالمتدأ "و".

في النص الأول يستشهد أستاذنا للربط بهذه الصورة (إعادة المعنى) بآية سبقت للإشارة إلى حرء منها "و هو قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم) ، ثم يعلق سيادته على الآية محذرا مواضع الربط بإعادة اللفظ بمعناه في الآية كلها ، ويوضح سيادته أن المعنى المعاد هو هو معنى إسادی في الحملة الاسمية ، وفي النص الثاني يوضح سيادته جهة ربط الخبر بالمتدأ في هذه الصورة بأنها جهة إسداد الخبر إلى المتدأ

وأستاذنا الدكتور / تمام يشير في نص يأتي بعد قليل إلى ملحظ ما وجدت أحدا من السابقين من السحاة ولا من اللاحقين - ممن رجعت إلى مراجعهم - أشار إلى هذا الملحظ من قريب أو بعيد

يقول أستاذنا " ولقد درج السحاة على التمثيل لإعادة المعنى الإسادی بالمتدأ والخبر على حين يصدق ذلك في محال الحملة الفعلية أيضا إذ يتكرر ذكر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل ويبدو ذلك في آيات مثل قوله تعالى (قال قائل منهم لا تغفلوا يوسف) "، (ثم أدن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) "، ومنه أيضا

(١) الخلاصة النحوية / ٩٠ ، وانظر فيه أيضا / ٨٩ ، ١١٠ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب لعربي / ١٥ وما بعدها ، ٣٠ وما بعدها ، مقالات في السعة والأدب / ٣٥٧ ، انتمهيد في اكتساب اللغة العربية لعير الناطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، صوائغ انتور / ٣٢٢ ، وحدة لبيبة واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٤ وما بعدها ، لمعى الحوى منهومه ومكوماته / ١٦٣

(٢) السال في روائع القرآن / ١٣٢ ، اللغة العربية معاني ومبناها / ٢١٦

(٣) انظر ٢٣١ وما بعدها من هذا البحث

(٤) سورة يوسف آية ١٠

(٥) سورة يوسف آية ٧٠

(وشهد شاهد من أهلها) ^١ ، فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط ^٢.

في هذا النص القصير والذي لم يتردد في كتابات أستاذنا الدكتور / تمام - حسب اطلاعي عليها - حيث إنه لم يرد إلا هذه المرة فقط وفي المرجع الذي نقل عنه فقط ، في هذا النص يشير سيادته إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه كما يتطرق إلى الجملة الاسمية فإنه يتطرق إلى الجملة الفعلية ، ويمثل سيادته لذلك بأمثلة من القرآن الكريم لها نطائر أخرى كثيرة في القرآن الكريم ^٣ ، ثم يوضح سيادته المسوع لحمل اللفظ الذي يتضمن المعنى نفسه الموحود في الفعل من الروابط ، فيقول سيادته : "إد يتكرر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل ... فإسناد الحدث إلى موصوف بالحدث وسيلة من وسائل الربط " وهذا الكلام من أستاذنا يذكر بما سبق نقله عن السيوطي - رحمه الله - من قوله : " لما كان الخبر مرتبطا بالمستدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك " ^٤

فالسيوطي يشير إلى أن علاقة الإسناد هي التي تربط الفاعل بالمفعول ، وعلاقة الإسناد علاقة ملحوظة ^٥ ولكن المواضع التي يشير إليها أستاذنا ليست كذلك التي يشير إليها السيوطي ، وإن كان كلام السيوطي مطلقا غير مقيد ، فمثلا إذا قلنا : خرج زيد ، وقارنا هذه الجملة بإحدى الجمل التي استشهد بها أستاذنا نحو قوله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، فإننا نلاحظ فارقا بين الجملتين ^٦ حيث إن الفاعل في الآية الكريمة قام بالحدث الذي أسد إليه ، وإضافة إلى قيامه

(١) سورة يوسف آية ٢٦

(٢) اخلاصة النحوية ٩٠ /

(٣) انظر سورة الأنعام آية ١٦٤ ، سورة الأعراف آية ٤٤ ، سورة يوسف آية ٦٧ ، سورة إبراهيم آية ١٢ ، سورة الإسراء آية ١٥ ، سورة الكهف آية ١٩ ، سورة طه آية ١٨ ، سورة الصافات آية ٥١ ، ٦١ ، سورة الرعد آية ٧ ، سورة الأحقاف آية ١٠ ، سورة القمر آية ١٩ ، سورة القلم آية ١٩ ، سورة المعارج آية ١ ، سورة المطففين آية ٢٦

(٤) جمع ج ١ / ٣٤٧ ، وانظر ١٥٤ ، ١٨٢ من هذا البحث

(٥) انظر ١٥٣ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر مسألة شبيهة هذه المسألة في ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث

بالحدث - باعتباره فاعل الحدث - وصف هذا الحدث فهو مؤذن ، أما في جملة (خرج زيد) فالفاعل قام بالحدث الذي أسد إليه فقط ، ولم يوصف به بمعنى أن الشواهد التي مثل بها أستاذنا تريد على غيرها من نحو قولنا (خرج زيد) زيادة من ناحية اللفظ ؛ حيث إن الفاعل في الشواهد القرآنية السابقة كان - من ناحية لفظه - من مادة المفعول نفسها ، فالفاعل متصف بها في الفعل من حدث ، هذا بالإضافة إلى ما بين المفعول والفاعل من علاقة معنوية هي الإسناد ، وهذا الأمر أكثر ظهوراً في قوله تعالى في عدة مواضع (ولا ترر واررة ورر أخرى) " حيث إن الحدث الذي في الفعل تكرر في المفعول إضافة إلى تكراره في الفاعل ، على حين أن المثال (خرج زيد) ليس فيه علاقة بين الفعل والفاعل ، لا علاقة الإسناد فقط ، وهي كما سبق علاقة ملحوظة ، ومن هنا يصح أن نقول إن تكرار الحدث الذي في المفعول في الفاعل يوصف الفاعل بهذا الحدث بعد ربطاً لفظياً في الحملة المعنوية التي يتحقق فيها هذا النوع من الإسناد

وبعد ، فإننا نصل إلى أن الربط بإعادة اللفظ بمعناه - بناء على ما سبق عرضه من كلام بحاة السلف وكلام أستاذنا الدكتور / تمام - لا يدخل غير الحملة الواحدة فقط اسمية كانت أو فعلية ، حتى ما قال به علماء السلف من دخول هذه الصورة من الإحالة باب صلة الموصول لربطها بالموصول لا يخالف ذلك ؛ لأن الموصول وصلته معا لا يصلحان لتكوين حملة مستقلة كاملة الفائدة ، وإنما يفتقران معا إلى نضمام عنصر لغوي آخر معها لينتكون من جميع حملة كاملة الفائدة ، ويصح عليها

سكون^١

وبناءً على كيفية قيام هذه الصورة (إعادة اللفظ بمعناه) بوظيفة الربط في التراكيب التي ندخلها بقول قد رأينا أن العائد الذي هو المتبدأ في المعنى قد يكون جزءاً من حملة الخبر كما هو الحال عندما يكون الخبر حملة فعلية ، ويكون العائد - الذي هو المتبدأ في المعنى - هو الفاعل في هذه الحملة^٢ ، كما في قولنا " زيد حامي أبو عبد الله

(١) سورة الأنعام آية ١٦٤ ، وسورة الإسراء آية ١٥ ، وسورة الرمر آية ٧

(٢) انظر ٤٠ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢٣١ من هذا البحث

إذا كان (أبو عبد الله) كنية لزيد ، وكما هي قولنا . زيد نعم الرجل إذا جعلنا (أل) في كلمة (الرجل) للعهد الذكري، وكذلك كان جرءاً من حملة الخبر في قوله تعالى : (يا الذين آمنوا وعملوا الصالحات إن لا يضيع أجر من أحسن عملاً) ، وأيضاً يكون العائد الذي هو الموصول في المعنى حرءاً من حملة الصلة كما في قول الشاعر : وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(١) ، وليبان كيفية الربط بإعادة المعنى في هذه الأمثلة التي يكون المعاد فيها حرءاً من حملة تتعلق بالمذكور الأول، فإننا نأخذ مثلاً واحداً وما يقال فيه يقال في غيره فهي قولنا زيد نعم الرجل ، يرى الفاعل (الرجل) الذي هو المتبدأ في المعنى (وهو هنا العائد) هذا على جعل (أل) للعهد الذكري بره وقد ربط الحملة التي هو أحد عناصر سائتها بما هي حرء عنه وهو المتبدأ الذي هو مرجع العائد، ولولا وجود كلمة (الرجل) في هذه الحملة لما ارتبطت بالمتبدأ ، وكذلك كل عائد في الأمثلة السابقة يربط لحملة التي هو حرء منها بمرجعها.

وقد رأيت قبل^(٢) - أيضاً أن العائد الذي هو المتبدأ في المعنى قد يكون حملة لخر كنها ، وذلك كما في قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم)^(٣) وكما في قوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا وليسبون من قلبي لا إله إلا الله) ومن هذا أيضاً الشواهد التي يكون المتبدأ - أو الاسم للماسح - فيها ضمير الشأن نحو قوله تعالى (فإذا هي شاحصة أبصار الذين كفروا)^(٤) وقوله تعالى (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور)^(٥) ، وليبان كيفية الربط في هذا السمط شرح الشاهد الثاني ، حيث يرى حملة (لا إله إلا الله) كلها هي المتبدأ في المعنى ، فكانت هي كنها العائد ، وهي في الوقت نفسه حرء المتبدأ ، وفي هذا الشاهد وأمثاله يستطيع نقول : إن حملة (لا إله إلا الله) مرتبطه بالمتبدأ (المرجع) من جهتين : جهة أنها العائد

(١) انظر ٢٣٤ من هذا البحث

(٢) انظر ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢٣١ وما بعدها من هذا البحث

(٤) سورة يونس آية ١٠

(٥) سورة الأنعام آية ٩٧

(٦) سورة الحج آية ٤٦

إليه ، وجهة أنها المرتبط الذي يربطه العائد بمرجعه ، وتوضيحاً لما أريد قوله هـ^(١) أذكر بالمثال السابق (زيد نعم الرجل) حيث قلنا: إن العائد هو كلمة (الرجل) والمرجع هو كلمة (زيد) ، وإن العائد قد ربط حملة (نعم الرجل) والتي هو أحد عناصرها بالمرجع، إذن العائد يربط غيره بالمرجع ، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أركان في هذا المثال شأنه في هذا شأن غيره من أمثلة الربط بالإحالة هي: العائد والمرجع ومرتبط يربطه العائد بالمرجع ، وفي الحالة التي هي موضع حديثنا (كون العائد حملة كاملة) والتي مثلنا لها بالحديث الشريف فسي هذه الحالة نجد أن العائد قد تلبس بالمرتبط فكانا معاً في صورة لفظية واحدة هي جملة الخبر (لا إله إلا الله) فكانت هذه الحملة هي العائد وهي المرتبط ، أما في الحالة الأولى التي يكون العائد فيها جزءاً من حملة كما في (زيد نعم الرجل) فإن العائد يكون بعض المرتبط وجزءاً منه

وبعد ، فقد يسأل سائل كيف يقبل كلامك هذا في حالة ضمير الشأن ، فأت تقول إن الجملة المفسرة له والتي هي المتدأ في المعنى هي العائد والمرتبط ، في حين أن الحاة يعدون الحملة المفسرة لضمير الشأن المرجع ، ويعدون ضمير الشأن العائد ، فقد عدوا هذا الموضع من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٢) ، وإذا كان يعود فهو عائد ، وما يعود إليه هو المرجع^(٣)!

وللحواظ على هذا الإشكال أقول : إن ضمير الشأن - كما في كلام النحاة رحمهم الله - هو عائد والجملة التي تفسره مرجع له ، أقول إن هذا من حيث الأصل ، فالأصل أن يكون لكل ضمير عائد مرجع يعود إليه ، حيث إنه - ضمير العائد ومنه ضمير الشأن - يفتر إلى ما يوضح المقصود به ، ذلك لأنه - كما سبق^(٤) - ليس فيه ما في ضمير المحاطب وضمير المتكلم من الحضور والمشاركة به يعنى عن الافتقار إلى مرجع يذكر أو يقدر في الكلام ، وضمير الشأن - كما يقول الشيخ خالد

(١) سبق بيان مسألة مثل هذه عند التعليق على مثال (الشرق شرق) انظر ٢٠٩ وما بعده من هذا البحث.

(٢) انظر ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر ٥٢، ٣٤ وما بعده ، ٢٠٥ من هذا البحث.

الأزهري : " لا يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير غيبة " (١) ، إذن ضمير الشأن هو العائد والجملة المفسرة له هي مرجه، هذا من حيث الأصل في كل ضمائر الغائب، لا من حيث كونه رابطا ، لأن ضمير الشأن ليس من دوره الربط وليس الهدف من مجيئه الربط ، دليل ذلك أنه مع وجود ضمير الشأن في الجملة نقي الجملة محاجة إلى رابط، والربط هنا هو إعادة ضمير الشأن بمعناه في صورة الجملة المفسرة له ، فإذا كان ضمير الشأن ليس رابطا ، وكانت الجملة مع وجوده محاجة إلى رابط يربط بين الخبر (الجملة المفسرة) وبين هذا الضمير (المتدا) ، فإن ما يربط بينهما هو العائد وضمير الشأن هو المرجع ، من حيث كانت الجملة المفسرة له هي نفس ضمير الشأن في المعنى

وبعد كل ما سبق ، فإنه يلاحظ أن الموقعة بين العائد والمرجع في حال كون العائد حرءا من جملة موقعة ثالثة لا تقلل التعبير ، فالعائد دائما متأخر عن المرجع ، فإذا نظرنا إلى الأمثلة السابقة في هذا النوع نحو قولنا ريد جاءني أبو عبد الله ، وزيد نعم الرجل ، وقوله تعالى (إن الدين أموا وعملوا الصالحات إنا لا نصيب آخر من أحسن عملا) ، وقول الشاعر وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، رأيا - وقد سقت الإشارة إلى ذلك - أن العائد حرء من جهة المرتبط الذي ربطه العائد بالمرجع، ولا يقلل أن يتقدم هذا حرء من جملة آخر على المتدا (المرجع) فلا يقال الرجل زيد نعم ، وإذا قيل ' أبو عبد الله ريد جاءني حرح الكلام عما نتحدث فيه من الربط بإعادة اللفظ بمعناه إلى الربط بالضمير ، وكذلك لا يجوز تقدم العائد في قول الشاعر وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، حيث إن لعائد (الله) حرء من صلة الموصول ، ولا يتقدم حرء من الصلة على الموصول (المرجع) ، إذن لا يجوز تقدم العائد على المرجع في هذا النمط من الربط بإعادة اللفظ بمعناه .

وها يأتي سؤال معاده : هل يجوز أن يتقدم المرتبط بها فيه العائد (الجملة كلها) على المرجع في هذه الحال التي نحن بصدد الحديث عنها والتي هي كون لعائد حرءا من جملة المرتبط ؟

(١) شرح التصريح ج١/ ١٦٢ وما بعدها

(٢) انظر ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث

والجواب أن النحاة - رحمهم الله - أجازوا تقدم الخبر الجملة - اسمية وفعلية - على المتداً لكن ربطوا ذلك بعدم اللبس ، فقال ابن مالك : وجوزوا التقديم إذا صرراً ، ومثل ابن عقيل - رحمه الله - لذلك بمثالين ^(١) : أبوه مطلق زيد ، وقام أبوه زيد ، إذن النحاة ربطوا الحوار بعدم اللبس ، واللس - تعدد الاحتمالات دون مرجع لأحدها ، وإذا خلتا بطبق حكم حوار تقدم الخبر الجملة على المتداً فيما نحن فيه وحدنا أن اللبس يتطرق إلى جميع الأمثلة السابقة دون استثناء منها ، وبمصيل ذلك على النحو التالي : في قولنا زيد جاءني أبو عبد الله ، لو تقدم الخبر على المتداً ها وأصح التركيب : جاءني أبو عبد الله زيد ، لتحول التركيب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ؛ ولصارت كلمه (زيد) بدلاً من الفاعل ، ومعنوم أن اللبس مرفوع في مثال ابن عقيل السابق : قام أبوه زيد ؛ لأن الضمير فيه وهو الرابط ، ووجود الضمير يمنع كون (زيد) بدلاً من (أبوه) لأنه لو قيل بدلته (زيد) لما عرف مرجع الضمير وهذا لا يجوز تقدم جملة الخبر (المرتبط ومعه العائد) على المتداً (المرجع) إذا أردنا عد هذا المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، أعني بالمثال قولنا زيد جاءني أبو عبد الله ، أما مثال زيد نعم الرجل ، فإنه وإن حار تقدم "جاءه" (المرتبط ولعائد) على المرجع فيحور فيه نعم الرجل زيد ، إلا أنه - في هذه الحالة - لم يبق المثال من قبيل الربط بإعادة اللفظ بمعناه ، إذ إن المثال - كما سبق - قد دخل في الربط بهذه الصورة على جعل (أل) فيه للبعد الذكرى الذي سبق في (زيد) أما في الصورة التي حول إليها المثال نعم الرجل زيد ، فليس هناك سبق ذكر حتى تكون (أل) للبعد الذكرى ، أما الشاهد لقرآني (إن الذين آمنوا فقد سبق) أن العائد فيه هو قوله تعالى (من أحسن عملاً) وقد ربط جملة الخبر (إن لا يصيب أحر من أحسن عملاً) بالمرجع الذي هو اسم إن (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ولأن المرتبط والعائد في هذا الشاهد حار لأن : لا يجوز تقديمها على

(١) انظر ١٢٦، ١٤١ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر شرح ابن عقيل ج ١ / ١٤١ وما بعدها

(٣) انظر ١٣١ من هذا البحث

(٤) انظر ٢٣٠، ٢٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) انظر ٢٣٤، ٢٣٩ من هذا البحث

المرجع (اسم إن) وذلك لأن خير (إن) لا يتقدم على اسمها ما لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(١).

أما عن شاهد فأنت الذى فى رحمة الله أطمع ، فإنه لا يجوز تقدم المرتبط والعائد (حملة الصلة) على المرحع (الموصول)^(٢).

وما سبق كان حديثاً عن الواقعية فى حالة كون العائد جزءاً من جملة ، أما فى حال كون العائد هو الجملة كلها ، كما فى قوله تعالى (دعواهم فيها سبحانه اللهم) وقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا وليسون من قلبى لا إله إلا الله) وقوله تعالى (فإذا هى شاحصة أبصار الذين كفروا) حيث تلس - فى هذه الشواهد - العائد والمرتبط معاً فى صورة جملة الخبر ، فقد سبق أن الشحاة أحراروا تقدم الخبر الحملة ما لم يتطرق التلس إلى الكلام ، لكن جملة الخبر ها - فى الشاهدين الأولين - فى تقدير المفرد ، فإذا تقدمت (حملة الخبر) فمن يؤمن أن يطر أنها متداً وليس خيراً ، وأن ما بعدها هو الخبر وليس المتداً ، وقوله صلى الله عليه وسلم - (لا حول ولا قوة إلا بالله كبر من كور الحنة) يوضح ذلك حلياً حيث أحر السبي صلى الله عليه وسلم - عن حملة (لا إله إلا الله) بالمفرد (كز) ولما سبق لا يجوز أن يتبادل العائد والمرتبط (حملة الخبر) الموقع مع المرحع (المتداً) فلا يؤخر المرحع ولا يتقدم العائد والمرتبط ، وكذلك الأمر فى الشاهد الثالث (فإذا هى شاحصة أبصار الذين كفروا) لا يجوز تقدم لعائد - والذى هو المرتبط أيضاً - وهو (شاحصة أبصار الذين كفروا) على المرحع (المتداً) الذى هو لفظة (هى) وذلك لأن العائد ها لارم التأخر عن المرحع ؛ لأن الحملة المقسرة لصمير الشأن لا يجوز " أن تتقدم هى ولا شيء منها عليه " "وقد سبق" أن صمير الشأن " لا يعمل فيه إلا الاستداء أو أحد

(١) انظر ١٢٨، ٩٩ من هـ، لبحث

(٢) انظر ٢٣٩ وما بعدها من هـ، البحث

(٣) انظر ٢٣٩ وما بعدها من هـ، البحث

(٤) انظر حاشية الصبان ح ١ / ٣١٤ ، حاشية احصري ج ١ / ١٣١

(٥) معنى / ٦٣٦ وما بعدها

(٦) انظر ٢٣١ من هـ، البحث

نواسخه " ، ويقول ابن مالك - رحمه الله - : "ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن كقولك . هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه ففيل: زيد منطلق هو ، لم يعلم كونه ضمير الشأن ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر " ، وكلام ابن مالك يبين أن المانع من تقدم العائد هنا هو خوف تطرق اللبس في الكلام .

(١) معنى / ٦٣٧

(٢) شرح التسهيل ج١/ ٢٩٩

الصورة الرابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالضمير^(١) وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض النحاة صرح بأن الربط بالضمير هو الأصل في الربط، ومنهم ابن هشام والسيوطي - رحمهما الله - ونقل البحث - فيما سبق - عن ابن هشام قوله "روابط الحملة بما هي خبر عنه وهي عشرة: ١ - أحدها: الضمير وهو الأصل، وهذا يربط به مذكورا - ومعدوفا" غير أن البحث قد رجع هناك - كون الربط بإعادة اللفظ بذاته هو الأصل^(٢).

هذا، وبينه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان إلى أن "شرط الإصهار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإصهار إلى الإطهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه، أي أما إذا كان لدينا حملة مثل: ذهب زيد إلى بيته، فسأل سائل: بيت من؟ كان الجواب: بيت زيد المذكور، فحل (زيد المذكور) محل الضمير دالا على ما دل عليه الضمير، وإذا قرأنا آية مثل قوله تعالى

(١) أود أن أشير إلى أن المقصود بالضمير هنا هو الضمير ذو المرجع أي ضمير النعنية فقط، وليس مدخل مع ضمير التكلم ولا ضمير المخاطب، ذلك لأن ضمير التكلم وضمير المخاطب فيهما من الحضور والمشاركة ما يعني عن مرجع يوضح المقصود بهما، في حين أن ضمير العائد دائما يحتاج إلى مرجع بين المقصود به، نقول: أستاذنا الدكتور/ تمام حسان "تلمع الصائغ ذات العائد دور الربط في السياق، ويساعد لافتقار على أدائه مثل هذا الدور" القرطبي اسحونه وطراح العمل والإعرابيين التقدير والمحيي / ٣٢، ٤٨، اللغة العربية معناه ومعناه ١١٣ وانظر في هذه المسألة الثاني روائع القرآن ج١ - ١٣٩ وبعدها، ١٤١، ١٤٨، ج٢ / ١٨، وانظر أيضا ٢١٥، ٢٤٠ من هذا البحث ولافتقار المذكور في عبارة أستاذنا هو الافتقار بتأصيل لدي سبق الحديث عنه مفصلا في ٢٩ وما بعدها، ٣٣، ٥٢ وما بعده من هذا بحث

(٢) معني / ٦٤٧، وانظر حاشية (٤) من ٢٠٤ في هذا البحث

(٣) انظر ٢٠٤ وما بعدها من هذا البحث

(وظن داود أنها فتناه)^{٢١} فهما أن الفتنة وقعت علي (داود) وأن الضمير حل محل (داود) لقبح الإظهار ولما فيه من إطالة لا مبرر لها^{٢٢} وإذا لم تحدث المطابقة في أحد الأمرين السابقين (اللفظ والقصد) أو كان الإضمار يؤدي إلي وقوع اللبس في التركيب فإن العربية تعدل عن الربط بالإضمار إلي الربط بغيره من وسائل الإحالة، وقد سبقت الإشارة إلي حالة عدم المطابقة في القصد، وحالة وقوع اللبس عند الإضمار، وكيف أن العربية لجأت في هاتين الحالتين إلي الربط بإعادة اللفظ بذاته^{٢٣}.

وسأتي الحديث عن حالة عدم المطابقة في اللفظ وأن ذلك يحدث عند إرادة مدح أو دم المرجع^{٢٤} وكيف أن العربية لجأت - في هذه الحالة - إلي الربط بالموصول^{٢٥} والربط باللفظ الواصف^{٢٦}.

وبعد، فإنه يحسن في بداية هذه المعالجة للربط بالضمير أن ننقل نصا عن السيوطي^{٢٧} يحدد فيه - رحمه الله - المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب: "الرابط"^{٢٨} يحتاج إليه في أحد عشر موضعا: الأول جملة الخبر، و

(١) سورة ص آية ٢٤.

(٢) البان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٨، وانظر فيه أيضا ج ١ / ٤١ وما بعدها، ٢٣٦، مع ج ١ / ٣١٦، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها، ٤١، ٣٨، مقالات في النعة والأدب / ٣٥٧، صواب الوارد / ٣٢١، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٩٢، دور الباق في تفسير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية / ٧٠ وما بعدها "مجلة علوم اللغة" عدد ٥ / ١٩٩٩.

(٣) انظر ٢١٢٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر ٢٧٣، حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث.

(٥) انظر ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٦) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) أنه هنا علي أن الكلام الورد في هذا النص المنقول عن السيوطي موجود - يكاد يكون بالألفاظ ذاتها - في معني اللبيب لابن هشام - رحمه الله - غير أن البحث أثر النقل عن السيوطي لما فيه من إجمال واحتصار غير محذرين، وعرف عن نص ابن هشام لما فيه من تفصيلات ودلالة، والمقام هنا - في هذا الموضع من معالجه الربط بالضمير - مقام إجمال، انظر معني / ٦٥٣ - ٦٦٢.

(٨) لا يعني السيوطي بالربط في هذا النص الضمير فقط، وإنما يعني به كل وسيلة للربط ضميرا كانت أو غيره، لكن البحث أتى بالنص كاملا لأن فيه كل المواضع التي يدخل فيها الضمير رابطا بين عناصر التركيب.

روابطها عشرة أشياء تأتي في الفن الثاني^(١)، الثاني : جملة الصفة ولا يربطها إلا الضمير ، الثالث : جملة الصلة ولا يربطها غالباً إلا الضمير ، الرابع : جملة الحال وربطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما ، الخامس : المفسرة لعامل الاسم لمشتعل عنه نحو : زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، السادس ، السابع : بدل المعص و بدل الاشتغال ، ولا يربطها إلا الضمير ، نحو : (عموا وصموا كثير منهم)^(٢) ، (عن الشهر الحرام قتال فيه)^(٣) ... الثامن : معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالاستدعاء ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير نحو (فمن يكفر بعد مكم فإني أعذبه)^(٤) ، العاشر : العاملان في باب التنازع ، لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أحواك أو عمل أو هما في ثانيهما نحو (وأنه كان يقول سفيهاً)^(٥) ، (وأنهم ظنوا كي طستم أن لن يبعث الله أحداً)^(٦) الحادي عشر : ألقاط التوكيد الأول وإنما يربطها الضمير الملقوط به ، نحو : جاء ريد معه ، ولريدان كلاهما ، والقوم كلهم ، وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدرًا^(٧)

في هذه النص يذكر السيوطي أن الضمير يدخل رابط في عشرة مواضع ، وذلك لأن الموضع العاشر من الأحد عشر موضعاً التي ذكر أنه يحتاج فيها إلى الرابط ، هذا الموضع (العاملان في باب التنازع) لا يدخله الضمير : فالرابط فيه (هذا الموضع) إما العاطف وإما عمل أول العاملين في ثانيهما^(٨) ، كما ذكر ومثل ، أما في باقي

(١) وفي هذا الفن قال " روابط الجملة بما هي حر عنه عشرة : لأول الضمير وهو الأصل " الأشاء جـ ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، هذا ، وباقي روابط جملة الخبر بالمتدا هي روابط د ح هـ في الربط بالإحالة ، وقد ذكرت هذه الروابط متفرقة ، كل منها في الصورة التي يدخل فيها رابط انظر جـ ٢٠٧ وما بعدها ، ٢٤٥ وما بعدها ، ٢٦٩ وما بعدها ، ٢٧٣ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث

(٢) سور المائدة آية ٧١

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧

(٤) سورة المائدة آية ١١٥

(٥) سورة الجن آية ٤

(٦) سورة الجن آية ٧

(٧) الأشاء جـ ٢ / ١٤٨ وما بعدها ، معي / ٦٥٣ - ٦٦٢

(٨) انظر ١٥٥ من هذا البحث

المواضع - وهي عشرة - فالضمير وحده يدخل سبعة منها ليكون هو الرابط بين عناصر التركيب ، وتبقى ثلاثة مواضع فقط يحور أن يكون الرابط فيها غير الضمير ، وهذه المواضع هي: جملة الخبر حيث يحور أن يكون الرابط بينها وبين المستأ الصمير، كما يحور أن يكون غير الضمير من نحو: الإشارة أو إعادة اللفظ بذاته أو إعادته بالمعني أو غير ذلك"، وجملة الصلة، فقد قال السيوطي عنها "ولا يربطها عالما إلا الضمير" وقد سبق أنه قد يكون الرابط بين جملة الصلة والموصول - علي قلة - اسما ظاهرا هو الموصول في المعني"، وجملة الحال ، فقد تنفرد الواو رابطة بين جملة الحال وصاحبها ، وقد يفرد الضمير بالربط بينهما ، وقد يكونان معا رابطين بين جملة الحال وصاحبها

بدن الضمير وحده يكون هو الرابط في سبعة مواضع ، ولا يدخل غيره أيا من هذه المواضع السبعة ليكون رابطا ، وفي ثلاثة مواضع فقط يحور أن يكون غيره هو الرابط ، مع العلم بحوار الربط بالضمير في هذه المواضع الثلاثة أيضا ، من إن الربط به هو لعالب فيها

وبعد هذا الإجمال للمواضع التي يحتاج فيها بي الضمير ليكون رابط بين عناصر التركيب ، شرع في شيء من التوضيح هذه المواضع ، وعرض أقول الحاجة - رحمهم الله - في كيفية ربط الضمير وأهميته في هذه المواضع وسان كيف تبرر قيمة الموقعه في كل ذلك لكن البحث لن يلتزم في المعالجة الترتيب الذي ذكره السيوطي^(١) - رحمة الله - للمواضع في نصه السابق ، وإن سيتناول البحث المواضع العشرة التي يدخلها الضمير رابطا علي وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وعني هذا بدأ بجملة الصلة -

(١) انظر الصفحات المذكورة في حاشية (١) من ٢٤٧ من هذا البحث

(٢) انظر ٢٣٤ وما بعدها من هذا البحث

(٣) يذكر هنا أن الترتيب الذي وردت عليه المواضع الأحد عشر في نص السيوطي المقول هنا هو

لترتيب نفسه الذي رتب به ابن هشام هذه المواضع في المعني في موضع الذي سقت الإشارة إليه في

حاشية (٧) من ٢٤٦ ، (١) من ٢٤٧ من هذا البحث

يقول ابن يعيش - رحمه الله - عما يصلح أن يكون صلة للموصول ، وعن كيفية ربط العائد الذي لابد منه في الصلة بين هذه الصلة (المرتبط) والموصول (المرجع) " وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء - (المفعول والفاعل) و(المتدا) والآخر) و(الشرط وحوايه) و(الظرف) ولا بد في كل جملة ، من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ، ويؤذن بتعلقها بالموصول ، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله إذن بتعلقها به " "والعبارة الأخيرة من نص ابن يعيش والتي يقول فيها " إذ كانت الجملة... فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله " يعني لصمير ثم يقول " إذن بتعلقها " يعني الجملة ، ثم يقول " نه " يعني ما قبل الجملة ، ويتوقف فهم الصمير عليه ، وهو مرجع هذا الصمير ، وهو هذا الموصول ، أقول : إن هذه العبارة من كلام ابن يعيش توصلح كيف أن العائد (الصمير) يربط ويؤذن بالتعلق بين الجملة التي يذكر فيها وبين مرجع هذا الصمير وهذه العبارة أيضا تصلح أن تكون بيان لكيفية ربط الصمير - بين ما يتصل به الصمير أو ما يقع الصمير في حيزه وبين مرجعه - في كل موقع من المواقع العشرة التي سبق أن الصمير يدخلها لتكون ربطا بين عناصر التركيب

ثم يواصل ابن يعيش شرحه لما يصلح أن يكون صلة ، فيتحدث عن المواقع التي يحوز للصمير أن يقع فيها داخل الصلة حال كونها شرطا وحوايه أو مبتدأ وحيزه ، فيقول " اعلم أن كل واحد من الشرط والخزاء جملة فعلية تامة ، فلما دخل عليهما حرف لشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في اختصار كل واحدة من الجملتين إلى لأخرى ، كافتقار المبتدأ إلى الآخر ، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالآخر ، وإذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد ، إن شئت أتيت به في الجملة لأولي نحو قولك : جاءني الذي إن تأتته بأنتك عمرو ،

(١) شرح المفصل ج٢ / ١١٦ وما بعدها ، شرح لكافية ج٣ / ٩١ ، ٩٣ ، ٣٢١ ، مقتضب ج٣ / ١٩٤ وما بعدها ، ١٩٩ ، معني / ٦٥٤ وما بعدها ، انشاف ج١ / ٥٢٣ ، ج ٢ / ٥٨٥ ، مع ج١ / ٢٧٩ وما بعدها ، شرح الأشموي ج١ / ٢٣٧ وما بعده ، الإحالة وانكسب في لراكب عبد الحده ٧١ " رسالة دكتوراه بدار العلوم "

فالعائد الهاء في تائه ، وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك: جاءني الذي إن تكرم زيدا يشكرك ، فالعائد المضمير في يشكرك فإن حئت بالصمير فيهما فأحسن شيء ، نحو قولك. جاءني الذي إن تزره بحسن إليك ، فالعائد الأول (الهاء) المصونة في (تزره) ، والأحر الضمير المرفوع في (يحسن إليك) كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك ، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو: جاءني الذي أبوه قائم ، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو: الذي أخوك علامه ريد ، وإن شئت أتيت به معهما نحو: الذي أبوه أخوه زيد ، والذي عمه خاله عمرو" يوضح ابن يعيش في هذا النص المواقع التي يجوز أن يقع فيها الصمير حال كون الصلة شرطاً وحواله أو مبتدأ وخبره، فيبين أنه يجوز أن يأتي الضمير العائد على الموصول في الجزء الأول من الصلة فقط (الشرط والمبتدأ) كما يجوز أن يأتي في الجزء الثاني فقط (الخواب والخبر) كما يجوز أن يأتي الصمير في الجزأين كليهما ، فيأتي في الشرط وفي حوالبه ، ويأتي في المبتدأ وفي خبره، وقد مثل - رحمة الله - لكل حالة من حالات وقوع الصمير ، وبعد ، فإن النص الثاني في نصي ابن يعيش السابق قد عرّص بالشرح والتمثيل لأمرين من الأمور الأربعة التي تصلح أن تكون صلة ، ويبقى أمران أحدهما: أن تكون الصلة من فعل وفاعل كما في رأيت الذي عاب ، وواضح أن موقع الصمير في هذه الحالة ثابت وواحد ، فهو دائماً يقع بعد الفعل لأنه (العائد) هو الفاعل في جملة الصلة ، والأمر الثاني أن تكون الصلة ظرفاً أو حاراً ومحروراً تامين ، كما في : جاء الذي عندك ، وجاء الذي في البيت ، وواضح أن صمير في هذه الحالة - حالة كون الصلة ظرفاً أو حاراً ومحروراً - هو فاعل للمفعول الذي يتعلق به الظرف أو الحار والمحروور ، فالتقدير في المثالين السابقين جاء الذي استقر عندك ، وجاء الذي استقر في البيت" ، وموضع الصمير هنا أيضاً ثابت لا يتغير وهو التأخر عن الفعل .

(١) شرح المفصل ج٢ / ١١٧ ، وانظر فيه أيضاً ج١ / ١٧٢ ، ١٨٤ وما بعدها ، المقتضب ج١ / ١٥٧ وما بعدها

(٢) انظر شرح المفصل ج٢ / ١١٨ ، شرح الأشعري ج١ / ٢٦١ وما بعدها ، حاشية الصان ج١ / ٢٦١ وما بعدها

هذا، والصمير (العائد) في جميع ما سبق يربط الصلة (المرتبط) بالموصول (المرجع)، وسواء في هذا كون الصلة أكثر من جملة كما في حال كونها شرطاً وجواباً وكونها جملة واحدة كما في باقي الأمور الأربعة التي تصلح للوصل بها، وسواء في هذا أيضاً كون العائد واحداً كما في الصلة بالفعل وقاعله، وبالظرف وبالجار والمحرور، وكما في بعض حالات كونها شرطاً وجواباً أو متداً وخبراً، وكون العائد يرد مكرراً - يرد مرتين - كما في بعض حالات كون الصلة شرطاً وجواباً أو متداً وخبراً، وهذا الحالة الأخيرة - كون الصمير (العائد) يرد مرتين - هي ما قال عنها ابن يعيش في نضه السابق "فإن جئت بالصمير فيها فأحسن شيء".

وعن دور الصمير (العائد) في ربط جملة الخبر (المرتبط) بالمتدا الذي هو مرجع الصمير، يقول ابن يعيش رحمه الله - "ولولا هذا الصمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المتدا، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمتدا حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المتدا وقعت الجملة أجسية من المتدا، ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى أنك لو قلت: ريد قم عمرو، لم يكن كلاماً لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من لعائد " إلى هذا أخذ من ربط الكلام بعصه ببعض وجعل بعضه يأخذ بحجر بعض يكون دور الصمير (العائد) في الكلام، فاس يعيش يقول، إنه لولا الصمير في جملة خبر لوقعت الجملة - الخبر - أجسية من المتدا، ولا تكون خبراً عنه، إذن الذي لم يجعلها بهذا الوصف هو الصمير الرابط الداخل جملة الخبر.

أما عن ربط الصمير بين الجملة المقسرة لعامل الاسم المشتعل عنه، وبين هذا الاسم لمشتعل عنه، فالأمر واضح، لأنه كما سبق أن الصمير يربط ما يتصل به

(١) شرح لمفصل حد ١٧١ وما بعدها، ١٧٥، حد ٣ / ٣٦١، شرح الكافية حد ٧٧ / ٧٧، شرح التسهيل حد ٣١٠ وما بعدها، معني / ٦٤٧ وما بعدها، انشاف حد ٥٠ / ٥٠، الأشبه حد ١٠٢ وما بعدها، مع حد ١ / ٣١٦، شرح الأسموي حد ١ / ٢٣٧ وما بعدها، ٣١٢ وما بعدها، حد ٩٢ / ٩٢ وما بعدها، للغة العربية معاه ومساها / ١١٣، ٢١٣، الخلاصة لبحر، ١٠١، ١٠٩ وما بعدها، لغة الشعر دراسة في الصمير الشعرية / ٢٩٨

(٢) انظر معني / ٦٥٧

(٣) انظر ٢٤٨ وما بعدها من هذا البحث

مرجعه والاشتغال لا يكون إلا حال وجود ضمير شاغل للفعل المشغول عن الاسم المتقدم الذي هو المشتغل عنه ، فالاشتغال معناه . أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سبه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير: زيدا صرته ، ومثال المشتغل بالسبي : زيدا صرته أخاه' ، وإذا كان هذا الباب كله لا يكون إلا في وجود ضمير متأخر عن الفعل ومرفوع هذا الفعل ، ويكون الضمير مطابقا للاسم المتقدم على الفعل ، فإن هذا الضمير (العائد) يربط بين الجملة المفسرة والتي هي المرتبط وبين هذا الاسم المتقدم الذي هو المرجع للضمير ، فالصرب في المثالين السابقين وقع من التكلم على زيد في المثال الأول ، وعلى أخيه في المثال الثاني ، والمير لذلك هو الضمير ، وهذا هو معني ربطه بين الجملة المفسرة وبين الاسم المشتغل عنه

وعن دور الضمير (العائد) في ربط جملة الحال بصاحب الحال يقول ابن يعيش - رحمه الله - " فإذا وقعت الجملة حالا ، فلا بد فيها مما يعلقها بها قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة ، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها " وتتصح أهمية الضمير في الربط هنا إذا لم توجد معه الواو حيث لا يوجد رابط إلا الضمير لأن الجملة التي في موقع الحال إذا حلت من الواو ومن الضمير أو حذفها منها أصبحت مستأنفة ، إذ لا يوجد رابط من ضمير أو واو يجعلها متعلقة بما قبلها (صاحب الحال) ففي قولنا جاء زيد يضحك إذا لم نجعل الضمير المستتر في (يضحك) عائدا إلى (زيد) لكان الفعل (يضحك) بداية كلام مستأنف ولانتظر السامع فاعلا للفعل (يضحك)

وعن ربط الضمير بين معمول الصفة المشبهة وبين مرجع هذا الضمير - ومعلوم أن مرجع الضمير هنا هو ما يكون سابقا في الموقع على الصفة المشبهة ، وليست

(١) انظر شرح ابن عقيل ج١ / ٢٥٥

(٢) شرح المفصل ج١ / ٣٩٤ وما بعدها ، ٣٩٩ ، ٤٤٤ ، شرح الكافية ج٢ / ٧٧ ، ارتشاف ج٢ / ٣٦٤ وما بعدها ، معني / ٦٥٦ ، مع ج٢ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٢ / ٢٧٧ وما بعدها ، ج٣ / ٩٢ وما بعدها ، اللغة العربية معناها وماها / ١١٣ ، ٢١٣ ، لصام وقويد الوارد / ١٠١

الصفة المشبهة ذاتها هي المرحع - يقول ابن هشام في سياق حديثه عن المواضع التي يحتاج فيها إلى الرابط " الثامن: معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما ملفوظا به نحو 'ريد حسن وجهه أو وجهها منه أو مقدرًا نحو: زيد حسن وجهها أي مه' " ففي المثال السابق يلحظ أن الضمير العائد الملفوظ والمقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الوجه) الذي هو المرتبط، وبين مرجع هذا الضمير الذي هو (ريد) ومن أمثلة ربط الضمير المقدر في هذا الموضع: زيد جميل الظاهر، وكريم الأب، ففي هذين المثالين نرى الضمير المقدر قد ربط بين معمول الصفة المشبهة (الظاهر، الأب) وبين مرجع هذا الضمير (ريد)، فالتقدير في المثالين: زيد جميل طاهره وكريم أبوه.

وعن ربط الضمير بين حملة الصفة والموصوف يقول الرضي - رحمه الله: "إسما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته، والموصول وصلته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة حصل هما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو نوحه فلا يتخصص به، فإذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره" " فالضمير هو الذي يحصل به (يربطه) اتصاف الموصوف (المرجع) بمضمون الصفة (المرتبط) ولولا الضمير لم يحصل اتصاف الموصوف بمضمون حملة الصفة.

وهذا في هذا الموضع من معالجة الربط بالضمير عرض لمسألة تتعلق بالضمير الرابط في حملة الصلة وجملة الخبر وجملة الحال وحملة الصفة، وهذه المسألة تتلخص في أنه إذا عطفت علي إحدى الحمل السابقة حملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها فإنه يجوز "تجريد إحدى الحملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أحدهما التي هي قرينتها

(١) معي / ٦٥٨

(٢) شرح الكافية ج ٢ / ٣٢٤، ونظر فيه أيضا ج ٢ / ٧٧، ارتش ج ٢ / ٥٨٥، معي / ٦٤٣.

شرح الأشموني ج ١ / ٢٣٧ وما بعدها، ج ٣ / ٩٢ وما بعدها، المفرد والمؤنث / ٧٢ وما بعدها،

اللغة العربية معناها وماها / ١١٣، ٢١٣، والخمسة الوصية في النحو لعربي / ١٢٣، الخلاصة

النحوية / ١٧٦، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية - ٢٩٨

وكحرفتها " " والذي صير إحدى الجملتين قرينة الأخرى وكجزئها هو الحرف العاطف " " والأصل في هذه المسألة أن تشتمل كل جملة من الجملتين (المعطوفة والمعطوف عليها) على ضمير حاص بها وذلك لأن حق المعطوف " علي صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما يصلح له المعطوف عليه والجملة العارية من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح للوصل بها ، ولا للوصف بها ، ولا للإخبار بها " " وكذلك الأمر في الجملة المعطوفة علي جملة الحال " يقول ابن هشام " المعطوف علي الصلة صلة فلان من رابط " " ، يعني في الجملة المعطوفة ، مما يعني أنه يلزم في الجملة المعطوفة علي إحدى الحمل التي يلزمها الضمير أن تشتمل علي ضمير يربطها هي الأخرى بمرجع هذا الضمير ، إلا أنه اعترض ذلك مع بعض الحروف العاطفة فوق الاتفاق من النحاة رحمهم الله - علي حوار الاكتفاء بضمير واحد في الجملتين مع أحد هذه الحروف وهو (الماء) " " وعلي هذا يجوز عند جميع النحاة - أن يقال " في الصلة اللذان يقومان فيعصب زيد أحواك ، وأن يقال

(١) شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١

(٢) نظر شرح التسهيل ح ٣ ، ٣٥٤ ، شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١ ، مع ح ١ / ٢٨١ ، ح ٣ / ١٦٢ حاشه لخصري ح ١ ، ١٢٩ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، شرح الكافية ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها

(٤) انظر شرح الأشموي ح ٣ / ١٤١ وما بعدها

(٥) معي ٦٥٥ ، شرح لكفه ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها

(٦) انظر شرح الكافية ح ٢ / ٣٦٠ وما بعدها ، شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، ارتشاف ح ٢ / ٥٠ وما بعدها ، معي / ٦٥١ ، الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ح ١ / ٢٨١ ، ٣١٨ وما بعدها ، ح ٣ / ١٦٢ ، شرح الأشموي ح ١ ، ٣١٠ وما بعدها ، ح ٣ / ١٤١ وما بعدها ، حاشه الصبيان ح ١ / ٣١٢ وما بعدها اللغة العربية معاهها ومساها / ٢١٤

(٧) نص بعض النحاة علي أنه (ثناء) لسبب ومهم ابن مالك في شرح التسهيل ح ٣ / ٣٥٤ ، وابن هشام في معي اللب / ٦٥١ ، ولسيوطي في الأشباه ح ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، وبما ملو به لذلك قوله تعالى (أم بر أن لله أنزل من السماء ماء فتصبح لأرض محصرة) سورة الحج أنه ٦٣ ، وقول أشاعر وإسناد عسي يحسر الماء نارة - تبدو وتذرات يحمر فيمرق ، تكن الرضي - رحمه الله - أجاز كونها غير سببه ، قال " سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية - كما في مسألة إندباب - أو لا كما تقول محمر عن ريد - جاءني ريد فعربت الشمس الذي جاءني فعربت الشمس ريد لأن المعنى الذي تعقب محشره عروب الشمس ريد ، ونقول محمر عن الشمس الذي جاء ريد فعربت الشمس ، وليس معي ريد سببا للعروب " شرح الكافية ح ٢ / ٣٦١

(٦) انظر في هذه مسائل أشموي شرح لأشموي ح ٣ / ١٤١ وما بعدها

عكسه نحو : الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، ويجوز في الخبر أن يقال : زيد يقوم فتعبد هـ ويجوز عكسه : زيد تقعده هـ فيقوم ، ويجوز في الحال أن يقال : هـاء زيد يصحك فتبكي هـد كما يجوز عكسه هـاء زيد تبكي هـد فيصحك ، ويجوز في الصفة أن يقال : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد ، ويجوز عكسه : مررت بمرأة يصحك زيد فتبكي ، ويلحظ في هذه المسائل الثاني أن المسألة الأولى من كل مسألتين تدخلان معا في باب واحد ، قد اشتملت الحملة الأولى منها عبي الصمير الرابط بين الجملتين المتعاطفتين وبين مرجع هذا الصمير في حين أن المسألة الثانية من كل مسألتين تدخلان معا في باب واحد قد اشتملت الحملة الثانية فيها علي الصمير الرابط بين الجملتين ، المتعاطفتين وبين مرجع هذا الصمير ، وهذا يعني أن للمتكلم أن يأتي بالصمير في هذه المسائل في أي الجملتين المتعاطفتين شاء ، مما يعطي الصمير في هذه المسائل حرية الانتقال بين الجملتين ، وبعد وقوع الاتفاق من الحاجة علي حوار ما سبق من الاكتفاء بصمير واحد في الجملتين المتعاطفتين مع (الهاء) وقع منهم الاختلاف في حوار ذلك مع العطف بغير (الهاء) ، فمنهم من أحرار ذلك مع (الواو) بإطلاق كما هو حائز مع (الهاء) بإطلاق ، ومنهم من مع بإطلاق ، ومنهم من أحرار بشرط ، فمنهم أحرار ذلك مع (الواو) بإطلاق هشام ، كما نقل ذلك اس هشام والسيوطي "وأبو حيان" والأشموي "، ومما مثلوا به للحوار عند هشام زيد قامت هند وأكرمها ، وقد وافق هشام في ذلك الصان"

(١) عمد البحث إلي ذكر الخلاف بين الحاة في هذه مسألة ؛ لأن كثيرا من الحاة الذين عروا بعدد وحصر الروابط التي تربط حملة الخبر بالمتدا ، قد أوردوا مسألة الواو عند هشام وجعلوه رابطا مستقلا ، كما أوردوا مسألة العطف بـهـ وجعلوه رابطا مستقلا من روابط حملة الخبر بالمتدا . انظر معني / ٦٤٧ وما بعدها ، الأشباه حـ ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع حـ ١ / ٣١٨ وما بعدها ، ارشاف حـ ٢ / ٥٠ وما بعدها ، شرح لأشموي حـ ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حـ ٣ / ١٤١ وما بعدها ، أم مسألة العطف - (ثم) فقد ذكرها البحث لتستوفي مسألة جميع ما ذكر فيها

(٢) انظر معني / ٦٥١

(٣) انظر الأشباه حـ ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع حـ ١ / ٣١٨ وما بعدها

(٤) انظر ارشاف حـ ٢ / ٥٠ وما بعدها

(٥) انظر شرح لأشموي حـ ١ / ٣١٠ وما بعدها

(٦) انظر حاشية الصان حـ ١ / ٣١٢

وممن منع جواز ذلك مع (الواو) بإطلاق ابن مالك "وواقفه الأشموني" وابن هشام^(١).

وممن أجاز ذلك مع (الواو) شرط الرضي ، فقد اشترط أن يكون " للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها... " ثم إن الرضي وحده أجاز الاكتفاء بصمير واحد في الحملتين إذا كان العاطف (ثم) أجاز ذلك بإطلاق ، فيحوز عنده : زيد ماتت هد ثم ورثها ، والذي جاء ثم غربت الشمس زيد^(٢).

هذا ، وما قيل من حرية انتقال الصمير بين الجملتين المتعاطفتين بالفاء يقال في المتعاطفتين بالواو وبشم علي قول من أجاز الاكتفاء بصمير واحد في الحملتين معهما . هذا ، وتعمد حملة الخبر - عند الحاجة - عن باقي الجمل السابقة (الصلة والحال والصحة) بأنها . قد يأتي الصمير الرابط بينها وبين المتبدأ في جملة تتعلق بها ، ولكن المعلق بين الحملتين ليس حرف عطف ، وإنما المعلق بينهما شرط يشتمل علي صمير ، وهذا الشرط مدلول علي جوابه بجملة حرة المتبدأ

يقول ابن هشام : "رابط الجملة بما هي حرة عنه ، وهي عشرة . ٨ - الثامن . شرط يشتمل علي صمير مدلول علي جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام " فاكنتي بصمير واحد في جملتي الخبر والشرط المدلول علي جوابه بالخبر ، وكان الصمير في جملة الشرط يقول الشيخ محمد الحصري - رحمه الله - تعديقا علي قول ابن عقيل : إن الرابط في جملة الخبر " إما صمير يرجع إلي المتبدأ " قال الحصري

(١) نظر شرح التسهيل ج ٣ / ٣٥٤

(٢) نظر شرح الأشموني ج ٣ / ١٤١ وما بعدها

(٣) نظر معي / ٦٥١ ، ٦٥٥

(٤) انظر شرح الكافية ج ٢ / ٣٦١ وما بعدها

(٥) نظر شرح الكافية ج ٢ / ٣٦١ ، حاشية الصان ج ١ / ٣١٣ ، حاشية الحصري ج ١ / ١٢٩ وما بعدها

(٦) معي / ٦٤٧ - ٦٥١ ، الأضواء ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٠ وما بعدها ، مع ج

١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١٠ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ٣١٢ وما

بعدها ، حاشية الحصري ج ١ / ١٢٩

"قوله إما ضمير إلخ أي: ولو في جملة أخرى مرتبطة بالأولي ، إما بشرط كزيد يقوم عمرو إن قام أو بعطف بالعاء ..."^(١).

وإنما قلت. "وتنهد جملة الخبر عند النحاة " لأن النحاة مثلوا لاكتفاء الحملتين بضمير واحد يذكر في الشرط المدلول على جوابه بالخبر ، مثلوا لذلك بالجملة الخيرية فقط كما هو واضح من قولهم " شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر " لكن يلاحظ أن شرط دلالة الخبر على جواب الشرط يفهم أنه لا يجوز في هذه المسألة أن يتقدم الشرط مشتملا على الضمير ، ويتأخر الجواب عنه

غير أن البحث قاس على ما ذكره النحاة في جملة الخبر ما قد يرد في باقي المسائل ووحيد أن الكلام مستقيم في هذه المسائل المقاسة التي وضعها البحث ، فيقال في مسألتني الصلة الذي يقوم عمرو إن قام هو ريد ، والذي إن قام يقوم عمرو ريد ، وفي مسألتني الحال يقال ، يحىء ريد بصحكك إن تك هند ، ويحيىء زيد نكسي هند إن يصحك ، وفي مسألتني الصفة يقال مررت بامرأة يصحك ريد إن تك ، ومررت بامرأة تصحك إن يك ريد ، هذا ويجوز - حسب ما قاسه البحث - أن تعكس مسألة الخبر ، فيقال . ريد يقوم عمرو إن قام ويقال ريد إن قام يقوم عمرو .

وبعد ، فيحس أن أختتم هذه النقطة بقول الصان - رحمة الله - . "التحقيق أن الخبر مجموع الحملتين المتعاطفتين بالعاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط ، فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو: ريد يقوم عمرو إن قام ، الظاهر نعم"^(٢).

أما عن ربط الضمير بين ألفاظ التوكيد المعوي ومتوعاتها (المؤكد) فيقول الأشموي -رحمة الله - إن هذه الألفاظ تحتاج إلى " ضمير المتبوع هذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتوعه"^(٣) وقوله " ضمير المتبوع " يعني أن الضمير

(١) حاشية الحصري ح ١ / ١٢٩ وما بعدها

(٢) حاشية الصبان ح ١ / ٣١٢

(٣) شرح الأشموي ح ٣ / ١١٠ ، معي / ٦٦٢ ، مع الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٢٩٨ .

الذي يلحق ألفاظ التوكيد المعنوي يشترط فيه - شأنه شأن باقي الأنواع التي يحتاج
 فيها إلى الضمير ليربط بين عناصر التركيب - أن يطابق المؤكد في اللفظ والقصد " .
 وعن دور الضمير في الربط بين بدل البعض وبدل الاشتغال - وقد عدهما
 السيوطي في النص الذي بدأت به هذه المعالجة للربط بالضمير عدهما نوعين ،
 وهما النوع السادس والنوع السابع " - وبين المدلل مهما ، يقول أبو حيان - رحمه
 الله : " يشترط في هذين الدليل أن يكون فيهما ضمير يعود على المدلل مه " .
 " ليحصل الربط " "

والموضع الأخير من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلى الضمير ليربط بين
 عناصر التركيب هو - كما قل أس هشام " والسيوطي " - " حواب اسم الشرط
 المرفوع بالاستدعاء " وقد مثل كل مهما لذلك بقوله تعالى (فمن يكفر بعد مكم فإن
 أعدته عذابا لا أعدته أحدا من العالمين) " فالحاء في (أعدته) الأولى تعود إلى اسم
 الشرط (من) و لموقع الإعرابي لاسم الشرط هنا متدا ، وتتضح قيمة الضمير في
 ربط حواب الشرط باسم الشرط إذا تصورنا الشاهد بدور الضمير أي بدونه
 طاهرا ومقدرا - عدها يبدو الشاهد ولا تواصل بين عناصره إذ سصبح علي
 صورة فمن يكفر بعد مكم فإن أعدت عذابا لا أعدته أحدا من العالمين ، وهذا
 يكون الحواب - بعد تصور عدم ظهور الحاء وعدم تقديرها - (فإن أعدت .) لن
 يكون مربا - شأن كل أحوة الشرط - علي الشرط ؛ إذ إن الحواب في هذا التركيب
 سيكون محرد إخبار يحمل معني التهديد بأنه تعلي يعدت ، وليس في لسياق القرابي
 عندئذ ما يجعل العذاب الموصوف بحملة (لا أعدته أحدا من العالمين) واقعا علي
 (من يكفر بعد مكم) علي حين أنه إذا تصور ب حاء ظاهرة أو مقدرة في (وأعدت)

(١) انظر ٢٤٥ من هذا البحث

(٢) انظر ٢٤٧ من هذا البحث

(٣) انشاف ح ٢ ، ٦٢٣ ، معني / ٦٥٧ ، لغة الشعر دراسة في لصورة الشعرية / ٢٩٨

(٤) مع ح ٣ / ١٤٨ ، ومعني / ٦٥٧

(٥) انظر معني / ٦٥٩ ، و نظر حاشة رقم (٧) من ٢٤٦ من هذا البحث

(٦) انظر ، لأشبه ح ٢ / ١٤٨ وما بعدها ، وانظر ٢٤٦ وما بعدها من هذا البحث

(٧) سورة المائدة آية ١١٥

الأولي فإن الخواب (فإني أعذبه) وما بعده من وصف يصرف إلى اسم الشرط ، ثم إنه في حال عدم تصور الهاء ظاهرة ومقدرة فإننا لا نعلم علاقة حملة الصفة (لا أعذبه أحدا من العالمين) بالسياق الذي وردت فيه إذ إن كلمة (أحدا) لا تفهم إلا مع تصور الهاء ظاهرة أو مقدرة في كلمة (أعذب) الأولى ، إذ مع تصور هاء ظاهرة أو مقدرة يكون المعنى - والله أعلم بمراحه - فإني أعذب من يكفر بعد منكم عذابا لا أعذب أحدا من العالمين بمثله .

إلى هذا الحد يعيب الصمير دورا هاما للعناية في وصوح مثل هذه التراكيب ، ويتحمل الصمير هذا الدور كله مع وجود (الفاء) الداخلة وحويا على حواب الشرط ، وليس للفاء هذه أن تعني عن دور الضمير في هذا الموضع ؛ وذلك لأن (الفاء) هنا ليس من دورها ربط الخواب باسم الشرط ، وإنما هذا هو دور الصمير الداخلة على حواب الشرط ، ودور (الفاء) هو ربط حملة الخواب بحملة الشرط ، وقد قامت بهذا الدور .

وبعد ، فعلى حسن بربى ابن هشام ولسيوطي قد قيدوا حواب الشرط المحتاح إلى الصمير ليربط به وبين اسم الشرط بأنه حواب لاسم شرط مرهوع بالابتداء ، يرى المرء - رحمه الله - يجعل الصمير في هذا الموضع لارما ، ويمثل بمثالين اسم الشرط في المثال الأول منهما متدا ، وفي المثال الثاني مفعول به ، وليس متدا مرهوعا كما قيده بذلك ابن هشام ولسيوطي يقول المرء "فإذا قلت : من يأتيني آتاه (من) هي هذا الفعل ؛ لأن اسم فلم يدخل معها سم آخر ، ولو قلت : من يأتيني آتاه علي عبر مذكور قبل كان محالا ، لأن الفعل لا فعل فيه ، لأن (إن) بها هي حرف حراء ، وليست باسم وكذلك جميع الحروف " في المثال الأول (من يأتيني آتاه) يرى الضمير في (آتاه) يعود على اسم الشرط (من) ، والموقع الإعرابي لاسم الشرط هذا متدا ويعلن المرء للروم الصمير في هذا المثال يكون أداة الشرط اسم ، ويقرر المرء أنه إذا كانت أداة الشرط حرفا وكان حواب فيه صمير فإنه يعني أن يكون في الشرط اسم يعود إليه هذا الصمير ، وإلا فلا يكون التركيب كلاما ، كما مثل بقوله : من يأتيني آتاه ، ولو صار التركيب : من يأتيني ريداه لاستفهام الكلام ، ويقول المرء

أيضا " فإن جعلت (ما) اسما وجعلتها استفهاما أو جزاء أو في معي (الذي) لم يكن بد من راجع إليها ، فأما الجراء فقولك : ما تركب أركب والأحسن ما تركب أركبه ، نصت (ما) بتركب وأضمرت (هاء) في تركب ' ' ، ولو قلت : ما تركب أركب لجار ، ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء " .^(١)

ولنلاحظ قوله " فإن جعلت (ما) اسما ... لم يكن بد من راجع إليها " يعني أنه يدرم عند كون (ما) اسما للشرط - أو للاستفهام أو كانت موصولة - أن يعود إليها ضمير ، ولنلاحظ أيضا أن المثال الذي مثل به هنا كان اسم الشرط فيه مفعولا ، وقد قال " نصت (ما) بتركب " بل إنه قال " والأحسن . ما تركب أركبه " فهو لمرد - يجعل إظهار الضمير - العائد على اسم الشرط والحال أن اسم لشرط في موقع المفعول به - أحسن من استتاره

والواقع أن النص القرآني الكريم وردت فيه آيات كثيرة جواب الشرط فيها مشتمل على ضمير يعود على اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مرفوع بالابتداء ، كما فيه اس هثم والسيوطي بذلك " ، كما وردت آيات جواب الشرط فيها مشتمل على ضمير يعود على اسم الشرط وهو (اسم الشرط) مفعول به ، ومن ذلك قوله تعالى (رب إنيك من تدخل النار فقد أحزيتة) " ، فلهاء في (أحزيتة) تعود على اسم الشرط (من) واسم الشرط هنا مفعول به ، ومنه أيضا قوله تعالى (من يصل الله فلا هادي له) " ، فالضمير في (له) يعود على اسم الشرط (من) وهو هنا مفعول به ، وليتصح لنا أن الضمير هنا في (له) لارم ، ولا يستعني عنه فلتصور الآية وليس فيها

(١) هكذا ذكرت في النص ابنون عنه ، وانصواب كما يفهم من السياق " وأضمرت (هاء) في أركب " بتدليل قوله " والأحسن ما تركب أركبه "

(٢) المقتضب ج٢ / ٦٠

(٣) نظر مثلا الآية ٩٧ من سورة الحل ، والآية رقم ١٨ من سورة الإسراء ، والآيات ٧٤ ، ١٠٠ ،

١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة طه ، والآيات ٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ من سورة الحج ، والآيات

٣٠ ، ٣١ من سورة الأعراف

(٤) سورة آل عمران آية ١٩٢

(٥) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، وانظر أيضا الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، والآية ١٧ من سورة الكهف

، والآية ١٨ من سورة الحج ، والآية ٢٠ من سورة المزمع

هذا الصمير ، وعندها سيصبح التركيب . من يصلل الله فلا هادي وعندها لا يكون الجواب (فلا هادي) مرتبا على الشرط ، إذ إن الجواب - حال تصور حذف الصمير في (له) سيكون محرد إحصار عن عدم وجود هاد ، ولن يوجد في السياق ما يفيد أن عدم الوجود للهادي إنما هو لمن أصله الله فقط ، وهذا المعني الأخير يكون مستمدا بوصوح مع وجود الصمير .

وعلى أية حال فإن المبرد - رحمة الله - قد صرح في نهاية النص الأخير " بما لا بدع محالا للشك - بلزوم الصمير في هذه الحالة (كون اسم الشرط مفعولا به) وذلك في قوله " والأحسن ما تركب أركبه... ولو قلت ما تركب أركب لحر ، ولا يكون ذلك إلا عي إرادة الهاء " ولتأمل قوله " ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء " فالهاء إذا لم تكن ظاهرة فلا بد من تقديرها .

هذا ، وعلى ذكر الموقع الإعرابي لاسم الشرط فقد ذكر منذ قليل أنه يكون مستدا ويكون مفعولا به ، وأنه لابد من راجع يربط جواب الشرط باسم الشرط ، ويبقى من المواقع الإعرابية التي يمكن أن يأخذها اسم الشرط في السياق موقعان هما ١ أن يكون طرفا للزمان أو للمكان ، وذلك إذا وقع اسم الشرط على زمان أو مكان ، فالزمان نحو قول الشاعر

متي تأته تعشو إلي ضوء ناره نجد خير نار عندها خير موقد

ومما يأتي من أسماء الشرط ظرف للزمان: أيان، ومما في المكان فحو قوله تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت) ، ومما يأتي من أسماء الشرط طرفا للمكان أيس ، أي ، حش

وفي حال كون اسم الشرط ظرف فإنه لا يعود ضمير من جواب اسم الشرط إلى اسم الشرط (الظرف) وفي حال كون اسم الشرط طرفا لا نصه وإنما بوصافه إلى طرف نحو أي يوم تصم أصمه ، وأي ساعة تصل من الليل أصلها ، فأنيها ليست ظرفا بنفسها وإنما لأنها أصبحت إلى ظرف ، يقول الشيخ محمد الحصري

(١) انظر ٢٦٠ من هذا البحث

(٢) سورة النساء آية ٧٨

- رحمة الله - عن أسماء الشرط: "كلها ظروف إلا من وما ومهما . وإلا أي فحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره..."^(١) أقول: في هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود إلى ما يضاف إلى اسم الشرط من ظروف ، ولا يعود إلى اسم الشرط ذاته ، ففي المثال الأول من المثاليين السابقين (أي يوم تصم أصمه) تعود الهاء إلى كلمة (يوم) ، وفي المثال الثاني (أي ساعة من الليل تصل أصلها) تعود الهاء إلى كلمة (ساعة) ولا تعود في أي من المثاليين إلى اسم الشرط (أي) وذلك لأن الضمير يحتاج إلى ما يبين المقصود به و (أي) موعلة في الإبهام ؛ ولذلك فهي تختسب نوعها - من حيث كونها ظرفاً أو غيره - مما تضاف إليه

٢ أن يكون مفعولاً مطلقاً لمعل الشرط ، وذلك إذا وقع اسم الشرط على حدث نحو أي عمل تعمل أعمله ، وأي تحصيل تحصل أحصله ، وفي هذه الحالة إذا وجد ضمير في جواب الشرط فإنه يعود على الحدث المضاف إلى اسم الشرط ، ولا يعود إلى اسم الشرط ذاته ، ففي المثال الأول (أي عمل تعمل أعمله) تعود الهاء إلى (عمل) وفي المثال الثاني تعود الهاء إلى (تحصيل) ، ولا تعود الهاء في أي من المثاليين إلى اسم الشرط (أي) وذلك لأن (أي) - كم سبق - لا توضح المقصود بالضمير إذا عاد إليها ، وإنما يوضحه الحدث المضاف إلى اسم الشرط ، وأخلص مما سبق إلى أن جواب الشرط يحتاج إلى ضمير يربطه باسم لشرط في حالتين فقط هما ١ أن يكون اسم الشرط متبداً مرفوعاً ٢ - أن يكون اسم الشرط مفعولاً به

وبعد ، فقد كان ما سبق عرضاً فيه شيء من لتفصيل لاتجاه الضمير في الربط في كل موضع من المواضع العشرة التي يحتاج فيها إلى الضمير ليربط بين عناصر التركيب ونفقي معاً مسائل ثلاث تتعلق بالموقعية في الربط بالضمير ، ومعالجة هذه المسائل الثلاث تأتي في سياق الإجابة على الأسئلة الثلاثة الآتية

أ- هل من الضروري أن يذكر مرجع الضمير في الكلام ؟

(١) حاشية المحصري على شرح ابن عقيل ج ٢ ، ١٨٧ .

ب- هل يتحتم عند ذكر المرحع أن يتقدم المرجع علي الصمير ؟

ج- هل يتحتم أن يعود الضمير إلي أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجع له ؟

وفي سياق الإجابة علي السؤال الأول يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان :
"للإجابة علي ذلك نشير إلي ما تعودده الحجة من إرجاع الصمير إلي مصدر متصيد من الفعل المذكور في الجملة نحو قوله تعالى (وإن نحموها وتؤثرها الفقراء فهو خير لكم) أي : فإحماؤها وإيتاؤها الفقراء خير لكم ، وقوله تعالى (فإن تتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله) " أي فتولينكم خير لكم وهكذا نري المصدر المتصيد يعود عليه ضمير العائب وفي كل ذلك لم يذكر صراحة وهو مرجع ضمير العائب... وفوق ذلك يمكن أن نورد الآيات التالية التي لا دليل علي مرجع بعض الضمائر فيها إلا قرينة السياق والمعني الدلالي للجملة "فلا أقسم بالخنس (١٥) إخوان الكس (١٦) ولليل إذا عسعس (١٧) والصبح إذا تنفس (١٨) إنه لقول رسول كريم (١٩) ذي قوة عند ذي العرش مكين (٢٠) مطاع ثم أمين (٢١) وما صاحكم بالمحون (٢٢) ولقد رآه بالأفق المبين (٢٣) وما هو عبي العيب نصين (٢٤) وما هو بقول شيطان رحيم (٢٥) فأين نذهبون (٢٦) إن هو إلا ذكر لعالمين (٢٧) لمن شاء منكم أن يستقيم (٢٨)" لقد تكرر ضمير لعائب في هذه الآيات في قوله (أه ، رآه ، وما هو ، إن هو) دون أن يتقدم عليه مرجعه ، وإنما دل الساق علي المرحع إما بإشارة إليه بعد الصمير ، كما في قوله (محون) أو (بالأفق) أو (صين) أو (قول) أو (ذكر) فكل كلمة من هذه تشير إلى المقصود بالصمير ، والتبحة التي يؤدي إليها هذا الكلام أن لصمير قد يكون له مرجع صريح ، وقد يكون له مرجع متصيد من الفعل ، وقد تدل عليه قرينة السياق العام للكلام كما في آيات التكويد السابقة، وقد لا يظهر مرجعه كما في (إذا أخرج يده لم

(١) سورة البقرة آية ٢٧١

(٢) سورة التوبة آية ٣

(٣) سورة التكويد الآيات ١٥ - ٢٨

يكذبها) "إذ لا تجد قبله ما يصلح مرجعا إلا لفظ (الظمان) والظمان لا يقصد البحر اللحي ليشرب منه" (١)

وفي سياق الإجابة على السؤال الثاني يقول أستاذنا الدكتور/ تمام. "هناك عاملان يتحكمان في رتبة الصمير والمرجع، دانتك هما اللفظ وأصل الرتبة، والأصل أن يتأخر الصمير ويتقدم المرجع لفظا ورتبة، كما في قوله تعالى (إن قارون كان من قوم موسى فغني عليهم وآتيه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين)" فهناك صمير في (كان) يعود على (قارون) وفي (عليهم) يعود على قوم موسى وفي (آتيه) يعود على (قارون) وفي (مفاتحه) يعود على (ما) وفي (تنوء) يعود على المفاتيح، وفي (قومه) يعود على (قارون) وكل المراجع في هذه الآية تقدمت لفظا ورتبة وتأخر الصمير " وهذا هو الأصل في الربط بالصمير أن يتأخر الصمير ويتقدم مرجعه لفظا ورتبة، إلا أن النحاة - رحمهم الله - بصوا على أنه مخرج عن هذا الأصل - بعكسه تماما - سبع حالات يكون المراجع فيها متأخرا عن الصمير لفظا ورتبة، وهذه الحالات السبع " أحدها أن يكون الصمير مرفوعا بضم أو شس ولا يفسر إلا بالتمير نحو - نعم رجلا زيد وشس رجلا عمرو، ويلتحق بهما (فعل) الذي يراد به المدح والدم

(١) سورة النور آية ٤٠

(٢) النبان في روائع القرآن ج١ / ١٤٩ وما بعدها، وانظر فيه أيضا ج١ / ٢٣٦، إرشاف ج١ / ٤٨١ وما بعدها، مع ج١ / ٢١٩ وما بعدها، اللغة العربية مع ج١ / ٢١٤ وما بعدها، شرح النكاح ج٣ / ١١ وما بعدها، ظاهره الربط في التركيب ولأسلوب العربي / ٢٥، ضوابط الوارد / ٣٢١

(٣) سورة القصص آية ٧٦

(٤) النبان في روائع القرآن ج١ / ١٥٠ وما بعدها، وانظر فيه أيضا ج١ / ٤٢ - ج٢ / ١٤٧ وما بعدها، إرشاف ج١ / ٤٨١ وما بعدها، مع ج١ / ٢١٨ وما بعدها، اللغة العربية مع ج١ / ٢١٤، ١١١، ٢١٤ وما بعدها، الخلاصة النحوية / ٩٢، قرينة الرتبة وقمتها في البحر العربي / ١٠٦ وما بعدها، القاعده النحوية دراسة نقدية تحفة / ١١٨ وما بعدها، لغة الشعر دراسة في الصنعة الشعرية، ٣٠١، وانظر ٩٧ من هذا البحث

(٥) انظر المختص ج٢ / ١٤٢ وما بعدها، لخصائص ج١ / ٣٠٠ وما بعدها، شرح التسهيل ج١ / ١٦١ وما بعدها، معني اللب ج١ / ٢٣٥ وما بعدها، إرشاف ج١ / ٤٨٣ وما بعدها، الأشاء ج٣ / ٧٧ وما بعدها، مع ج١ / ٢٢٤ وما بعدها، شرح الأشموري ج٢ / ٨٥ وما بعدها

نحو (ساء مثلاً القوم) " و (كثرت كلمة تخرج) " " ، " الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتارعين المعمل ثانيهما ، كقوله جفوي ولم أجف الأحلاء ، الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا) "... الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد) " الخامس أن يجر برب ويفسره التمييز نحو: ربه رجلاً ، السادس: أن يكون مدلاً منه الظاهر المفسر له: كصربيته زيداً ، السابع: أن يكون متصلاً بماعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر: كضرب غلامه ريذا " "

" أما ما عدا ذلك فيجوز لكن ضمير أن يعود إلى مرجع تأخر عنه إما في اللفظ فقط وإما في الرتبة دون اللفظ " " ومثال العائد علي متقدم لفظاً فقط قولنا: أهلك لطالم ظلمه ومثال العائد علي متقدم رتبة فقط قوله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسي) "

وبعد ، فقد كان ما سبق في سياق الإحاطة علي السؤال الثاني - حدثنا عن لموقعية بين الضمير ومرجع بصورة عامة ، وإذا حدثنا إلى لتطبيق علي ما سبق من مواضع عشرة يدخلها الضمير رابط فإنه يلاحظ أن الضمير ومعه المرتبط الذي أتى بالضمير من أحل ربطه بما يتعلق به (مرجع الضمير) لا يجوز له أن يتقدم علي مرجعه إلا في ثلاثة مواضع أحدها: حلة الخبر ، فيجوز أن يقال: قام أبوه ريذا ، وأبوه مطلق عمرو ، وهذا الحكم بحوار تقدم العائد - شأنه شأن غيره من الأحكام في العربية - مرهون بأمن اللبس ، فإذا حيف اللبس امتنع تقدم العائد

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧

(٢) سورة الكهف آية ٥

(٣) معني ٦٣٥

(٤) سورة الأنعام آية ٢٩

(٥) سورة الإخلاص آية ١

(٦) الأشباه ج ٣ / ٧٧ وما بعدها

(٧) اسان في روائع القرآن ج ١ ، ١٥١ ، وانظر ١٢٦٠٥٢ من هذا البحث

(٨) سورة طه آية ٦٧

علي مرجعه "، والموضعان الثاني والثالث هما : الضمير في بدل البعض وبدل الاشتغال ، يقول أبو حيان: "ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق علي المبدل منه ، وقد تقول : أكلت ثلث الرغيف ، وأعجبي حسنه زيد " أما باقي المواضع وهي سبعة مواضع فيمتنع تقدم الضمير - ومعه المرتبط - علي مرجعه في هذه المواضع وهي جملة الصلة "، والضمير في باب الاشتغال "، وذلك لأن شرط باب الاشتغال أصلاً أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل يشتغل بضمير ذلك الاسم ، وجملة الحال "، والضمير الرابط لمعمول الصفة المشبهة " وجملة الصفة "، والضمير في ألفاظ التوكيد المعنوي "، والضمير الرابط بين جواب الشرط وبين اسم الشرط المرفوع بالابتداء أو المنصوب علي المفعولية " .

إذن الموقعية بين الضمير (العائد) ومرجعه موقعية - علي وجه العموم في المواضع التي يحتاج فيها إلي الضمير رابطاً - ثابتة ، يلزم فيها الضمير - ومعه ما يتصل به (المرتبط الذي يربطه الضمير بمرجعه) - التأخر عن المرجع ، وما سبق يلاحظ " أن الضمير ومرجعه يلعب دوراً ههما في حفظ الرتبة بين الأنواع النحوية " ، ويلاحظ كذلك أن اللغة العربية تعلق " علي رتبة الضمير والمرجع أكثر اهتمام لارتباط هذا الأمر بأمر اللبس " .

(١) انظر ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث ، وانظر فيه أيضاً ١٢٦ ، ١٤١ وما بعدها

(٢) ارتشاف ح ٢ / ٦٢٨ ، وانظر ١٠٦ ، ١٣٢ من هذا البحث

(٣) انظر ٩٧ من هذا البحث

(٤) انظر ٢٥١ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ١٠١ من هذا البحث

(٦) انظر ١٠٣ من هذا البحث

(٧) انظر ١٠٤ من هذا البحث

(٨) انظر ١٠٥ من هذا البحث

(٩) انظر ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث

(١٠) انظر ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٣٠٧ من هذا البحث

(١١) فريسة الرتبة وفيمنها في الحواري / ١٠٦

(١٢) أبيات في روائع القرآن ح ١ / ١٥١ ، وانظر ٢٤٧ وما بعدها من هذا البحث

وفي الإجابة علي السؤال الثالث (هل يتحتم أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور يصلح أن يكون مرجعا له؟) يقول الرضي رحمه الله "واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئا فصاعدا ، والمفسر هو الأقرب لا غير ، نحو . جاءني زيد وبكر فضربته أي . ضربت بكرا ولا يجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو جاءني علم وحامل فأكرمته " والقرينة هنا عقلية ، وقد مثل أبو حيان رحمه الله - بمثل القرينة العقلية فيه أوضح والمثال هو "اشتريت جوادا وعلاما مركبته " " ، والضمير في مثالي الرصي وأبي حيان يعود إلي الأبعد لوحود القرينة العقلية التي تقضي بأن الإكرام في مثال الرصي كان للعالم ، وبأن الركوب في مثال أي حيان كان للحواد

هذا ، ويريد أستاذنا الدكتور / تمام حسان في التنظير لهذه المسألة والتمثيل ها ، فيقول في الإجابة علي السؤال السابق (الثالث) "ربما بدأت الإجابة علي هذا السؤال بتقرير مبدأ عام يشمل جميع العلاقات التحوية ، ذلك أن العلاقات إذا اتصحت ولم يحط بها اللبس ، فإنه يمكن للمتكلم أن يمارس في شأنها قدرا من الحرية يباعد به بين طريقي العلاقة ، يصدق ذلك علي علاقة المتدا وحده ، وعلاقة لصفة وموصوفها ، وعلاقة الحال وصاحبها ، وعلاقة المتعاطفين ، وعلاقة الحار والمجورور ومتعلقه ، وعلاقة الضمير ومرجعه إلح . وأما عود الضمير إلي أبعاد مذكور ، فمثل ما في قوله تعالى (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين) (٧) إذ قالوا ليوسف وأخوة أحب إلي أبينا ما ونحن عصبة) " ، فالضمير في (قالوا) للإخوة بقرينة قوهم (أبينا) مع أن السائلين أقرب إلي الضمير من الإخوة ، وكذلك (وترك يوسف عند ماعنا فأكله الدئب) فالضمير ليوسف ، وليس للمتاع ، لأن الدئب لا يأكل المتاع ، ويحمل لقول إنه إذا اتضح المعنى عاد الضمير إلي مرجعه دون اشتراط قرنه ، أما إذا حيف اللبس ، فإن الضمير يجب أن يعود إلي أقرب

(١) شرح الكافية ج ٣ ، ١٠ ، ارتشاف ج ١ / ٤٨١ ، مع ج ١ / ٢١٨ وما بعدها

(٢) ارتشاف ج ١ / ٤٨١

(٣) سورة يوسف آية ٧ ، ٨

(٤) سورة يوسف آية ١٧

مذكور، أو بعبارة أخرى وحسب علي المتكلم أن يجعل المرجع أقرب شيء إلى
الضمير^(١)

وبعد ما سبق تبقى ملاحظة هامة إن الضمير - كما سبق^(٢) - يربط بين ما يتصل
به أو ما يقع الضمير في حيزه وبين مرجع الضمير ، وإذا تأملنا المواضع العشرة التي
سبق^(٣) الحديث عن كيفية ربط الضمير بين عناصر التركيب فيها ، فإننا نلاحظ أن
الضمير (العائد) في ستة مواضع من هذه المواضع يكون جزءا من جملة^(٤) - هي
المرتبط - تحتاج إلى الضمير ليربطها بما تتعلق به (مرجع هذا الضمير) وهذه المواضع
هي جملة الصلة ، وجملة الخبر وجملة المصرة لعامل الاسم المشتعل عنه ، وجملة
احال ، وجملة الصفة ، وجملة جواب الشرط الذي يربطه الضمير باسم الشرط
المرفوع بالابتداء أو المصوب على المفعولية ، في هذه المواضع الستة يكون الضمير
(العائد) عنصرا من عناصر بناء الجملة التي يدخلها وتحتاج هي إليه من أجل ربطها
بما تتعلق به (مرجع الضمير)

هذا علي حين أن المواضع الأربعة الباقية - من المواضع العشرة - التي يدخلها
الضمير رابطا بينها وبين ما تتعلق به (مرجع الضمير) هذه المواضع ليست جملا ،
ولأنها هي مفردات - ليست جملا ولا أشباه جمل - تحتاج إلى الضمير ليربطها بما
تتعلق به ، وهذه المواضع يكون الضمير فيها مصافا إلى المبرد المفتقر إلى الضمير ،
والمواضع الأربعة هي معمول الصفة المشبهة ، وألفاظ التوكيد المعوي ، وبذل
العص ، وبذل الاشتغال

(١) البيهقي في روائع القرآن ح ١ / ١٥١ وما بعدها ، ٢٢٦ وما بعدها ، ح ٢ / ٣٥ وما بعدها ، ٣٢٣
وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥ وما بعدها ، صواب لوارد / ٣٢٢ ،
تطوير المؤلف في مجالات اللغة العربية / ٩ وما بعدها ، لقاعده لحنوية دراسة نقدية حبلية / ١٢١
وما بعدها

(٢) انظر ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٤٩ من هذا البحث

(٤) انظر ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموصحة لها في ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعدها ، ٢٣٣
وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث

الصورة الخامسة من صور الربط بالإحالة هي الربط باسم الإشارة ، يقول ابن هشام - رحمه الله - . "روابط الجملة ب هي خير عنه ، وهي عشرة . ٢٠ - الثاني الإشارة نحو (والدين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) ، (والدين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف منها إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة) ، (إن السمع والنصر والمواد كل أولئك كان عنه مسئولا) " . " في هذا النص يجبر ابن هشام أن الربط باسم الإشارة هو أحد الروابط التي تربط آخر الجملة بالمبتدأ ويستشهد بآيات كريمات تدلل على ذلك .

ويقول أسدما لدكتور / تمام حسان " يكثر الربط بالإشارة " في القرآن الكريم ويسعى أن يشير إلى أنه على الرغم من دلالة الإشارة على الحضور وإشارتها إلى مذكور سابق بري أنه يطرأ إمكان استدلال ضمير العائث بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة وإليك الشواهد الآتية .. ٢ (والدين كفرو

(١) سورة الأعراف آية ٣٦

(٢) سورة الأعراف آية ٤٢

(٣) سورة الإسراء آية ٣٦

(٤) معني ٦٤٧ وما بعدها ، شرح التسهيل ج١ / ٣١١ ، ارتشاف ج٢ ٥٠ وما بعدها ، الأثناء ج٣ / ١٠٢ وما بعدها ، مع ج١ / ٣١٨ وما بعدها ، شرح الأشموي ج١ / ٣١٠ وما بعدها ، مدخل بي درسه نحو العربي ج٢ / ١٦٠ وما بعدها

(٥) نظر اللغة العربية معناه وماها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، الخلاصة الحوية ، ٩٢ ، السان في رونغ انقرآن ج١ / ٤٤ ، ٦٣ ، ١٣٩ وما بعدها ، ج٢ / ١٨ ، ٤٠ وما بعدها ، ٩٠ ، ١٦٧ ، التهمد في كتساب اللغة العربية لعير الناطقين ب / ١٢٦ وما بعدها ، مقالات في لغة والأدب ، ٣٥٧ ، درخات ، عطاء وانصواب في النحو والأسلوب ، ٧٤ وما بعدها ، وصوائط التوارد ٣٢٢ وحدة انبه واحلاف الأنظمة / ٣٦ ، انصام في النحو العربي ٤٩ ، المعني الحوي مفهومه ومكونه / ١٦٣

(٦) نظر انبه في رونغ انقرآن ج١ / ٤٤ ، ج٢ / ١٨ ، ونظر ٣٤ من هذا البحث

وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الحميم) " يصلح الضمير (هم) أن يحل محل الإشارة دون أن يتغير المعنى ٣- (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) " مرة أخرى يصلح الضمير (هو) أن يحل محل الإشارة . ٩- (إن الدين يعصون أصواتهم عند رسول الله أولئك الدين امتحن الله قلوبهم للتقوى) " ، ١٠- (والدين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار حالفين فيها وبئس المصير) " . . " .

ونلاحظ في الآيات الواردة في نص ابن هشام ونص أستاذنا الدكتور/ غمام أن اسم الإشارة قد أتى - في جميع الآيات - في جملة هي حرر عن مرجع اسم الإشارة (المشار إليه) وأن اسم الإشارة (العائد) قد قام بالربط بين هذه الجملة (المرتبط) التي هو (اسم الإشارة) أحد عناصر سائرها وبين مرجعه الذي هو المبتدأ ، وما سبق يعني أن العائد هنا (اسم الإشارة) لا يكون إلا جزءاً من جملة المرتبط (الخر) التي يربطها بالمشار إليه (المرجع) ويدلل أستاذنا الدكتور/ غمام على صحة الربط باسم الإشارة في الآيات السابقة وأمثالها بصحة معاقبة الضمير العائب لاسم الإشارة في هذه الآيات مع بقاء المعنى مستقيماً وعدم تعيره ، وصحة هذه المعاقبة تدل على أن موقع اسم الإشارة في هذه الآيات إما هو موقع ربط

ويلاحظ " أن اسم الإشارة إذا دخل التركيب رابطاً بين عناصره ومعلقاً بينها ، فإن هذا يكون في الجملة الاسمية في حال كون الخبر هو الآخر - فيها جملة اسمية

(١) سورة المائدة آية ٨٦

(٢) سورة الأعراف آية ٢٦

(٣) سورة الحجر آية ٣

(٤) سورة النعاس آية ١٠

(٥) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٣٩ وما بعده

(٦) نظر ملاحظات مماثلة وموصحة هذه الملاحظة في ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ وما بعده ، ٢٣٣ وما بعدها ، ٢٣٨ وما بعدها من هذا البحث

(٧) سحبت هذه الملاحظة من خلال استقراء كلام السادة في هذه المسألة (الربط باسم الإشارة) في مرجع التي رجع إليها البحث ، حيث إنه لم يذكر مرجع من هذه المراجع أن اسم الإشارة يدخل الكلام من أجل الربط في غير الموضع المذكور في هذه الملاحظة (ربط الخبر الجملة الاسمية بالمبتدأ) كذلك من خلال استقراء الآيات القرآنية التي يشهد بها في الربط باسم الإشارة . انظر مثلاً سورة البقرة لأيات ٢٧ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ١٢١ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، سورة المائدة آية ٨٦ ، سورة الأعراف آية ٢٦ ، سورة الرعد آية ٢٥ ، سورة المؤمنون الآيات ٥٨-٦١ ، سورة البور آية ٦٢ ، الفرقان آية ٣٤ ، سورة عاشر آية ٤٠ ، ٦٤ ، سورة الحجر آية ٣

يأخذ اسم الإشارة (الرابط) فيها - في جملة الخبر - موقع المبتدأ دائماً^(١)، ويكون اسم الإشارة في هذه الحالة للبعيد فقط^(٢)، وكل ما سبق يكون أكثر^(٣) ما يكون في حال كون المبتدأ اسماً موصولاً^(٤)

أما عن الموقعية بين اسم الإشارة (العائد) والمشار إليه (المرجع) فإنه كما لوحظ فيها سبق أن اسم الإشارة يدخل - رابطاً - الجملة الاسمية حال كون الخبر فيها جملة اسمية أيضاً، والسحاة - كما سبق^(٥) - قد جوزوا تقدم الخبر الجملة ومعه الجملة الاسمية - علي المبتدأ، فأحازوا أن يقال: أبوه منطلق زيد، لكنهم ربطوا حوار ذلك بأمر اللبس، وأما في الربط باسم الإشارة فقد قلنا: إن اسم الإشارة دائماً يأخذ موقع المبتدأ في جملة الخبر (المرتبط) التي هي في حاجة إلى اسم الإشارة ليربطها بمذكور سابق عديها في الموقع^(٦) وتتعلق هي به هذا المذكور السابق هو المشار إليه (المبتدأ) فإذا أحرنا تقدم اسم الإشارة وتأخر المشار إليه فإن اللبس يقع في الكلام ويخرج الشاهد عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة، فإذا قلنا مثلاً - في قوله تعالى (يا سي آدم قد أنزلنا عليك لباساً يوارى سوءاتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير) إذا قلنا فيه وذلك خير لباس التقوى، فإن الآية تخرج عما نحن فيه من الربط باسم الإشارة حيث لا يوجد في السياق - والحال تقدم اسم الإشارة - ما يحدد عي وجه اليقين المشار إليه باسم الإشارة (ذلك) وكذلك لن يوجد في السياق ما يمع كون اسم الإشارة بداية كلام جديد مستأنف وعندها لن يكون رابطاً بين جملة الخبر والمبتدأ

(١) وهذا يدعم ما سبق ملاحظته من أن اسم الإشارة (العائد) لا يكون إلا جزءاً من جملة المرتبط وهي جملة الخبر

(٢) انظر معني / ٦٤٩ وما بعدها

(٣) إنها قلت (أكثر) وقد أطلق لأن من الآيات التي ورد اسم الإشارة فيها ربطاً آيات المبتدأ فيها ليس موصولاً، من ذلك قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) وقوله تعالى (إن اسمع والبصر والمؤذ ك أن أوتيتك كن عه مستولاً)

(٤) انظر معني / ٦٤٩ وما بعدها

(٥) انظر ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث، وانظر أيضاً ١٢٦ من هذا البحث

(٦) انظر البيان في روثع القرآن ج ١ / ١٣٩، دور السياق في بعدير مرجع لصمير في الدراسات اللغوية والقراية / ٧١، ٨٩ وما بعدها

وأخلص مما سبق إلى أن الموقعية في الربط باسم الإشارة موقعية ثالثة لا تقبل
التغيير - التبادل - في المواقع بين اسم الإشارة (العائد) ومعه جملة الخبر التي هو
جزء منها والتي هي المرتبطة وبين المشار إليه (المرجع) الذي هو المبتدأ .

الصورة السادسة من صور الربط بالإحالة هي الربط بالاسم "الموصول"^(١) وقد سبق أن نقلنا عن أستاذنا الدكتور/ تمام حسان أن شرط الربط بالضمير : " أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإصهار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه"^(٢) غير أنه قد يحدث أن المتكلم يريد " وصف المرجع بصفة تدل على مدحه أو دمه"^(٣) فيلجأ عندئذ إلى الربط بلفظ غير الضمير ، إذ إن الربط بالضمير لا يؤدي هذا الغرض إذ الضمير لا يفيد مدحا ولا دما للمرجع إلا في حالة كون الضمير للشأن أو للقصة"^(٤)، وقد سبق أن ضمير الشأن أو القصة لا يكون رابطاً^(٥) .

ومن وسائل الربط التي تفيد مدحا أو دما للمرجع الربط بالاسم الموصول ، وأودها أن أشير إلى أن هناك وسيلة أخرى يفيد الربط بها مدحا أو دما للمرجع ،

(١) سبب الإشارة إلى أن الموصولات الحرفية تدخل ضمن الأدوات المدحلة على الحمل لتربط بها ويرى ما يقع قبدها في سياق النص انظر ١٦٩ من هذا البحث ، وهذا يدل على أن الموصولات الحرفية كانت أو اسمية تقوم بوظيفة هامة في التركيب العربي هي وظيفة الربط بين عناصره .

(٢) انظر لبيان في روائع القرآن ج١/ ٦٢ ، ١٤١ وما بعدها ، ج٢/ ٢٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب لعربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠ ، الخلاصة الحوية / ٩٣ وما بعدها ، اللغة العربية معده ومبدا / ١١١ ، مقالات في اللغة والأدب / ٣٧٠ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبد الماطق بن / ١٢٦ وما بعدها ، صواب النوارد / ٣٢٢ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب ٧٤ ، ٧٦ وما بعدها .

(٣) السان في روائع القرآن ج ١/ ١٣٨ ، وانظر ٢٤٥ من هذا البحث

(٤) السان في روائع القرآن ج ١/ ١٤١

(٥) انظر شرح التسهيل ج١/ ١٦٣ وما بعدها

(٦) نظر ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث

وهي الربط باللفظ الواصف^(١) ، وسيأتي الحديث مفصلاً عنها ، وأسجل هنا فقط أنه تجمع بين الوسيلتين وحوه شبه عدة ، ويفرق بينهما وحها اختلاف ، ونؤجل ذكر^(٢) هذه الوجوه إلى حين الانتهاء من معالجة الوسيلة الثانية (الربط باللفظ الواصف) .

هذا ، وقد سبق^(٣) أن الموصول من الكلمات التركيبية التي طابعها العام الافتقار المتأصل إلى غيرها مما يوضح معناه ، فالموصول لا يتضح معناه إلا بتصاممه مع صلته وإذا كان الأمر كذلك فإن إفادة مدح مرجع الاسم الموصول الرابط أو دمه لا تستفاد من الاسم الموصول ذاته ، وذلك لأن الاسم الموصول ذاته محتاج إلى ما يوضح معناه ، وإنما تستفاد إفادة مدح المرجع أو دمه من صلة هذا الاسم الموصول^(٤) ، وإذا كان المتكلم يلجأ عند إرادة مدح المرجع أو دمه إلى الربط بلفظ غير الصمير ، فإن المطابقة في هذه الصورة التي يلجأ إليها المتكلم لا تتحقق في اللفظ ، وإنما تتحقق المطابقة - في هذه الصورة التي يعيد الربط بها مدح المرجع أو دمه - في القصد فقط ، ومعني المطابقة في القصد - هنا - أن القارئ أو السامع إذا امتحصر الاسم الموصول (العائد) ومرجعه معاً - في دمه - فهم أن مدلول هذا العائد بما في صلته من معني المدح أو الدم هو ذات المرجع .

يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان مدلاً على صحة الربط بالاسم الموصول - "ودليل صحة الربط بالموصول أيضاً أن يصح لصمير العيبة أن يعاقبه في موقعه" وهذه المعاقبة هي التي دعت البلاعيين إلى تسمية هذه الظاهرة (الإطهار في موطن الإصهار) ولكن المسألة - كما يتضح - ليست مسألة إطهار ولا اسم ظاهر ، وإنما هي اختيار صمير موصول ليحل في موقع صمير شخصي سبب مطابقة القصد

(١) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٣١٠ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢٩ وما بعدها ، ٣٤ من هذا البحث

(٤) انظر النان في روائع الفراء ج ٢ / ٢٣ ، ٢٥ ، اللغة العربية معناها ومساها / ١١١ ، الخلاصة الجويه / ٩٣

(٥) انظر الخلاصة الجويه / ٩٣

واختلاف اللفظ " " إذن البلاغيون تعرضوا لظاهرة معاقبة الاسم الموصول للصمير في بعض المواقع ، لكن الأمر ليس فقط في قصبة صحة المعاقبة في بعض المواقع ، وإنما هو في الكشف عن أن الاسم الموصول فيه طاقة رابطة

يقول أستاذنا مسها علي العارقي بين ما عالجه البلاغيون تحت عنوان (لإظهار في موطن الإضمار) وبين ما يريد أستاذنا أن يلفت النظر إليه هنا " وأما ما ألفت النظر إليه هنا فهو ما في الموصول من طاقة الربط بين أوصال الجملة أو السياق القائم علي أكثر من جملة " " إذن الموصول فيه طاقة يستطيع بها الربط بين عناصر الجملة التي يقع في حبرها أو يصل هذه الطاقة بين جمل في سياق نصي متتابع .

ويجدر هنا أن أنه علي أن المراجع التي رجع إليها البحث لم تسجل أو لم تشر إلي الربط بهذا النوع - الاسم الموصول - من الروابط إلا في شاهد قرآني واحد أورده الرصي في شرح الكافية ، غير أن الرضي - رحمه الله - لم يورد هذا الشاهد في مقام لاستشهاد للربط بالاسم الموصول ، وإنما أورده في سياق مناقشة المسألة التي ذكر أستاذنا الدكتور/ تميم أن البلاغيين عالجوها تحت عنوان (لإظهار في موطن الإضمار) قال الرضي . "وأما وضع الظاهر مقام الصمير فإن كان في معرض لتفخيم حار قياسا كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) "أي . ما هي ؟ وإن لم يكن فبعد سيويه يجوز في الشعر شرط أن يكون بلفظ الأول . وقال الأحفش يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره .. قل: ويجوز ريد قام أبو طاهر إذا كان (ريد) يكي بأبي طاهر ، قل تعالى (إن لدين آموا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) ، ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ، ولا وجه له لوروده " فالرصي قد بدأ بضمه بقوله "وأما وضع الظاهر مقام الصمير" ثم أضاف

(١) ابن في روائع القرن ح ١ / ١٤١ ، ظاهرة الربط في التركيب ولأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠

(٢) ظاهرة الربط في التركيب ولأسلوب العربي / ٣٧ وما بعدها ، ٤٠

(٣) سورة الحاقة آية ١ ، ٢

(٤) سورة النكهة آية ٣٠

(٥) شرح الكافية ح ١ / ٢١٢ وما بعدها ، وقد سبق نقل هذا نص في مجال الاستدلال علي ربط بإعده اللفظ بدنه في ٢٠٨ من هذا البحث ، وفي مجال الاستدلال علي ربط بإعده اللفظ بمعده في ٢٣٣ وما بعدها من هذا البحث

عرض أقوال النحاة في هذه المسألة ، وموضع الشاهد في هذا النص هو الآية الأخيرة فيه ، وهي قوله تعالى (إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نصيب أحر من أحسن عملا) ، حيث إن الاسم الموصول (من) - وهو اسم ظاهر - قد أتى في موطن الصمير ، فالمعنى - والله أعلم بمراده - إنا لا نصيب أحرهم^(١) ، إذن المسألة لم تخرج عند الرضي - أيضا - عما ذكر أستاذنا الدكتور/ تمام من أن البلاغين عالجوه تحت عنوان (الإطهار في موطن الإضمار).

وتوضيحا لاتجاه الاسم الموصول في الربط بين عناصر التركيب ، نقول - وقد سقت الإشارة إلى ذلك^(٢) - إن الموصول وصلته معا لا يكفيان لبناء جملة تامة الفائدة بحسب السكوت عليها ، ولا تتم الفائدة إلا بعد تصام غيرهما من العناصر الدعوية معهما بما يكفي لإتمام الفائدة، فإذا قلنا - مثلا - (الدين كفروا) أو (الكافرون) فإن الفائدة لا تتم ولا يحسن السكوت إلا بعد أن نصيب قبل الموصول كلمة من نحو (هلك) أو أن نصيب بعد الصلة كلمة من نحو (ملعونون) ، فيصير الكلام هلك الدين كفروا ، وهلك الكافرون ، والدين كفروا ملعونون ، والكافرون ملعونون ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الموصول عندما يكون رابطا ويصلح أن يعاقبه صمير العائب فإنه يربط - عندئذ - بين الجملة التي هو وصلته من عناصر بنائها أو بعبارة أخرى - إن الاسم الموصول يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيرها وبين ما يكون مرجعا لهذا الاسم الموصول

ونطبقا علي ما سبق نستشهد بشواهد^(٣) الرائط فيها هو الاسم الموصول ، من هذه الشواهد ١ - قوله تعالى (إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نصيب أحر

(١) قد سبق الاستشهاد بالآية نفسها وباسم الموصول نفسه في الربط بإعادة اللفظ بمفعول في ٢٣٤ من هذا البحث ، وهذا يعني أن الاسم الموصول هنا يصلح شاهدا على الربط بوعين من أنواع الربط بالإحالة هما الربط بإعادة اللفظ بمفعول ، والربط بالاسم الموصول ، وقد نوه أستاذنا الدكتور/ تمام عن اردوح الاستشهاد بهذا الشاهد انقراي الكريم في استمهيد في كتابات لغة العربية لعبر لياطين بها / ١٢٧

(٢) انظر ٤٠ من هذا البحث

(٣) انظر أيضا سورة الأنعام الآيات ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ١٢٤ ، سورة لونه آه ٣ ، ٩٠ ، سورة يونس آية ١٥ ، ٤٥ ، سورة النحل الآيتين ٢٢ - ٢٣ ، سورة الحج آية ٧٢ ، سورة العنكبوت آية ٢٢ ، سورة الرعد آية ١٩ ، سورة النقرة الآيتين ٥٨ ، ٥٩ ، سورة النساء الآيتين ٨٣ ، ٨٤ والآيات ١٥٣ - ١٦١ ، سورة الأعراف الآيتين ١٦١ - ١٦٢ ، سورة هود آية ٧ ، سورة سبأ آية ٤٣

من أحسن عملاً) ^{٣٠} ، والمعني : لا نضيع أجرهم ^{٣١} ، وفي هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول (من) يعود علي طائفة من الناس آمنت وعملت الصالحات ، فهي جديرة بالآي يضيع أجرها لما آمنت وأحسن من عمل ، فالمقام في هذه الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الاسم الموصول (أحسن عملاً) والذي أفاد أن من لا يضيع الله أجره هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات هو الاسم الموصول (العائد) (من) وهذا هو معني ربطه بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيرها (المرتبط) وهي (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) وبين ما يسبقها في الموقع من النص مما يتعلق به الاسم الموصول (المرجع) ، وفي هذا الشاهد أيضاً نلاحظ أن مرجع الاسم الموصول الرابط (من) كان هو الآخر اسماً موصولاً ، فمرجع (من أحسن عملاً) هو (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ومن الشواهد أيضاً ٢ - قوله تعالى (وليعلم الدين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتحت له قلوبهم وإن الله هاد الذين آمنوا إلي صراط مستقيم) ^{٣٢} والمعني : وإن الله هادهم إلي صراط مستقيم ^{٣٣} ، في هذا الشاهد يعود الاسم الموصول الرابط (الدين) علي طائفة من الناس أوتيت العلم وعلمت أن كل ما يوحى به الله إلي النبي "حق" ، فأمنت به وأخست له قلوبها فهذه طائفة جديرة بأن يؤكد الله ها - وليس أصدق من الله قولا - أنه هادها صراطا مستقيماً، إذن المقام في الآية مقام مدح لهذه الطائفة ، والذي أفاد أن المقام مقام مدح هو صلة الموصول (آمنوا) والذي أفاد أن من يهديهم الله صراطا مستقيماً هم الدين أوتوا العلم وعلموا أن ما يوحى به الله إلي النبي الحق فأمنوا به وأخست له قلوبهم ، الذي أفاد ذلك هو الاسم الموصول (العائد) (الذين)، وهذا هو معني رابطته بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيرها (المرتبط) وبين ما يسبقه في الموقع في سياق النص مما يتعلق به هذا الاسم الموصول (المرجع) وفي هذا الشاهد نلاحظ أن مرجع الموصول الرابط (الذين آمنوا) كان هو الآخر اسماً

(١) سورة لكهف آه ٢٠

(٢) انظر البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢

(٣) سورة الحج آية ٥٤

(٤) انظر - البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢

(٥) انظر سورة الحج آية ٥١ ، ٥٢

موصولاً ، فمرجع (الذين آمنوا) هو (الذين أوتوا العلم) هذا، ويلاحظ في الشاهدين السابقين أن المرجع قد ذكر مع العائد عليه (الموصول الرابط) في آية واحدة . ومن الشواهد أيضاً ٣- قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً) (٣) وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلماً وزوراً) (٤) والمعنى : وقالوا: إن هذا إلا إفك .

في هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول (الدين) يعود على طائفة من الناس أشركت بالله واتخذت من دونه آلهة لا تخلق شيئاً بل هي مخلوقة ، وهذه الآلهة لا تملك لأنفسها صراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً فضلاً عن أن تملك لعبيرها شيئاً من ذلك ، فهذه الطائفة جديرة بدمها وبوصفها بصفة الكفر وما يترتب عليها ، فالمقام مقام ذم لهذه الطائفة ، والذي أفاد ذلك هو صلة الموصول (كفروا) ، وفي هذا الشاهد لا نجد مرجعاً مذكوراً في النص يمكن أن يعود عليه الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) وإذا دهنا عائدين إلى الخلف - في سياق النص نحث عما يصلح مرجعاً للاسم الموصول ، فإننا لن نجد ، بل إننا نجد ضميراً للجمع الغائب في أول الآيتين موضع الشاهد في قوله تعالى (واتخذوا) وليس في السياق القرآني قبل هذا الضمير ما يصلح مرجعاً له ، فالسياق القرآني قبل الآيتين موضع الشاهد (٣) ، (٤) هو قوله تعالى (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) (١) الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً) (٢) في هاتين الآيتين أيضاً لا يوجد ما يصلح مرجعاً للاسم الموصول (الذين) ولا لضمير العائد في (واتخذوا) وهذا يقال إن المقام يدل على المرجع ، ويصح أن المرجع لهما واحد وتقديره : كفار قريش ، حيث إن الآيتين موضع الشاهد وما سبقهما وما تلاهما في النص القرآني آيات مكية البرول ، فالسورة كلها مكية إلا الآيات ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ فإنها مدنية والسياق قبل هاتين الآيتين

(١) سورة الفرقان آية ١ ، ٢ ، ٣

(٢) انظر البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٣

(٣) سورة الفرقان آية ١ ، ٢

(موضع الشاهد) وفيها وبعدهما يتناول قضية إثبات أن القرآن منزل من عند الله^١ .
وليس إفكا افتراء الرسول وأعانه عليه قوم آخرون^٢، وكذلك ليس أساطير الأولين
اكتسبها فهي تملئ عليه بكرة وأصيلاً^٣، وهذه الأمور المنفية هي افتراءات حاول من
حلالها كفار قريش إنكار أن القرآن منزل من عند الله ، إذن المقام يدل علي أن مرجح
الصمير الغائب في (واتخذوا) هو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط (الدين)
وهو - المرجع - كفار قريش

وبعد ، فإنه يوجد اسم^٤ موصول صلته تختلف عن صلة غيره من الأسماء
الموصولة، هذا الاسم هو (أل) فصلة هذا الاسم لا تكون إلا صفة صريحة (اسم
فاعل أو اسم مفعول)^٥، ولا يصلح صلة له ما يصلح صلة لقية الأسماء الموصولة،
فصلة هذه الأسماء إما أن تكون - كما سبق^٦ - من مبتدأ وخبره أو من فعل وفاعله
أو من شرط وجوابه أو من طرف تام أو من حار ومحروور تام

ومعني ما سبق أنه إذا كان معني المدح أو الذم للمرجح يستعاد عند الربط
بالأسماء الموصولة غير (أل) من مضمون جملة صلتها فإنه عند الربط بـ (أل) يستعاد
معني المدح أو الذم للمرجح من معني الصفة الصريحة التي هي صلة (أل)^٧، وفيما
عدا ذلك فإن (أل) الموصولة يكون شأنها في الربط بها شأن غيرها من الأسماء
الموصولة^٨ - التي سبق الاستشهاد ببعض الشواهد لبيان اتجاهها في الربط -

(١) انظر سورة الفرقان آية ١، ٣، ٦

(٢) انظر سورة الفرقان آية ٤

(٣) انظر سورة البقرة آية ٥

(٤) تختلف السجة حول اسم (أل) الموصولة أو حرفيتها يقول ابن هشام - رحمه الله - " (أل) عني

ثلاثة أوجه ١ - أحدها أن يكون سبباً موصولاً بمعني الذي وفروعه - وفي موصول حرفي وليس

شيء لأنها لا تؤول بالمصدر معني / ٧١ وانظر ارتشاف ج ١ / ٥٣١

(٥) دخول (أل) عني صفة صريحة (اسم الفاعل أو اسم المفعول) هو شرط كونها موصولة انظر معني

٧١، ارتشاف ج ١ / ٥٣١

(٦) انظر ٢٤٩ وما بعدها من هذا البحث

(٧) انظر البيان في روائع القرآن ج ٢ / ٢٣، ٢٥، اللغة العربية معناها ومساها / ١١١

(٨) انظر السان في روائع القرون ج ١ / ١٤٣ وما بعدها ، ج ٢ / ٢٥ ، ظهره الربط في التركيب

والأسلوب العربي / ٣٨ وما بعدها ، الخلاصة نحوي / ٩٤ ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لعبد

الباطقين بها / ١٢٦ وما بعدها ، صواب التوارد / ٣٢٢ ، مقالات في اللغة والأدب / ٤٦ ، ٣٥٩ ،

٣٧٠ ، درحات الخطأ والصواب في النحو ولأسلوب / ٧٤، ٧٧

ف (أَل) هذه - كناية الأسماء الموصولة - تربط بين الجملة التي تكون (أَل) هي وصلتها جزءا منها وبين ما تعود إليه (أَل) (المرجع).

ومن الشواهد ^(١) التي دخلتها (أَل) الموصولة رابطة ٤ قوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين) ^(٢) ، والمعنى . فإن الله عدو لهم ^(٣) في هذا الشاهد تعود (أَل) وصلتها (الكافرين) علي طائفة من الناس عادت الله وملائكته ورسله وحبريل وميكال فاستحقت هذه الطائفة عداوة الله - عز وجل - لها ، فاللقام في الآية مقام دم لهذه الطائفة ، والذي أعاد ذلك هو صلة (أَل) (كافرين) ، والذي أعاد أن عداوة الله - في هذه الآية - إياها هي هذه الطائفة التي عادت الله عز وجل - وملائكته ورسله وحبريل وميكال - الذي أعاد ذلك هو الاسم (أَل) ، وهذه الإفادة التي أوحدها (أَل) في السياق هي معي كوها رابطة بين عناصره ، ومرجع (أَل) الموصولة في هذا الشاهد هو اسم الشرط الذي بدأت به الآية الكريمة (من) فالكافرون في هذه الآية هم (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وحبريل وميكال) ويلاحظ في هذا الشاهد أن المرجع (من) قد ذكر مع العائد عليه (الكافرين) في آية واحدة

ويتوقف البحث قليلا مع هذا الشاهد ، فقد سبق ^(٤) أن النحاة - رحمهم الله عدوا جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء من المواضع التي تحتاج إلى الضمير رابطا ، واسم الشرط في هذا الشاهد في موضع المتدأ ، وجواب الشرط لا يشتمل علي ضمير يعود علي اسم الشرط ، وإنما أعاد الاسم الموصول (أَل) وصلته علي اسم الشرط الذي هو مرجع الاسم الموصول ، مما يدل علي أن موقع الاسم الموصول في هذه الآية هو موقع ربط .

(١) انظر أمضا سورة النساء آية ٦١ ، سورة الأنعام آية ٣٣ ، سورة البقرة آية ٢٦ ، سورة إبراهيم آية ١٣ ، سورة الحجر الآيات ١٠-١٢ ، سورة النحل آية ٣٠ ، سورة الإسراء آية ٤٧ ، سورة النكهة الآيتين ٤٨ ، ٤٩ ، سورة العنكبوت آية ٢٢ ، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة الرمرأة آية ٣٢ ، سورة العنكبوت آية ٤٨

(٢) سورة البقرة آية ٩٨ .

(٣) البيان في روائع القرآن ج١ / ١٤٣

(٤) انظر ٢٥٨ وما بعدها من هذا البحث

هذا ، وما قيل في اتجاه الاسم الموصول في الربط فيما سبق من شواهد يقال في غيرها من شواهد الرابط فيها الاسم الموصول ، فالموصول وهو العائد يربط بين الجملة التي يقع هو وصلته في حيزها ويكون هو وصلته جزءا منها^١ وهذه الجملة هي المرتبط وبين ما يسبق هذه الجملة في سياق النص ويتعلق به هذا الموصول ، وهذا الذي يسبق جملة المرتبط ويتعلق به الاسم الموصول هو مرجع هذا الموصول .

وبلاحظ أن هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكثر فيها أن يتقدم - في النص - على الاسم الموصول (العائد) ضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير - أو هذه الضمائر - واحدا في لفظه ، ويكون هذا المرجع متقدما في موقعه - من النص - على هذا الضمير أو هذه الضمائر ، ويكون - أيضا - مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو نفسه مرجع الاسم الموصول الرابط ، بمعنى أن الاسم الموصول الرابط وهذا الضمير أو هذه الضمائر يشتركان أو يشتركون في مرجع واحد ، ويكون موقع هذا المرجع في النص - سابقا على موقع الضمير أو الضمائر ، وموقع الضمير أو الضمائر سابقا على موقع الاسم الموصول الرابط ، فتكون مواقع العناصر الثلاثة السابقة في النص هي على الترتيب : المرجع ثم الضمير أو الضمائر ثم الاسم الموصول الرابط

وتوصيحا لهذه الملاحظة يمثل بشاهدين^٢ سبق التعليق على أحدهما وهو قوله تعالى (وليعلم الدين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتحت له قلوبهم وإن

(١) انظر ملاحظات مثل هذه الملاحظة وموصلة لها في ٢٠٩ وما بعده ، ٢٢١ وما بعده ، ٢٢٣ وما بعده ، ٢٣٨ من هذا البحث

(٢) انظر أيضا الآية ٩٠ من سورة لونه تر الاسم الموصول الرابط (لدين كلوا) قد سبق ضمير لعائش في (ثم) وأنها قد اشركا مع في مرجع واحد هو (بهدروا) . وفي الآية ١٣ من سورة إبراهيم قد سبق الاسم الموصول الرابط وصيته (انظلمين) بضمير العائش ، في (لرسلهم) ، إبراهيم) واشرك الحمص (الموصول وضمائر بعائش) في مرجع واحد كـ هو الآخر اسما موصولا (لدين كفروا) وفي الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ من سورة الحجر يرى الاسم الموصول الرابط - وصيته - (المحرمين) قد سبق بضمير لعائش في (يأبهم ، كانوا ، يستهزنون) وهذه الضمائر كلها تعود إلى (شيع لأولين) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط ، وفي الآية ١٩ من سورة الرمر قد سبق موصول الرابط (من) بضمير العائش في (عنه) ومرجعهم مع اسم الشرط (من) وانظر أيضا سورة الأنعام آية ١٢٤ ، سورة الكهف آية ٤٨ ، ٤٩ ، سورة اعراف آية ٢٢ ، سورة الشعراء آية ١٧٣ ، سورة القصص آية ٤٠ ، سورة سبا آية ٤٣

الله هاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم^(١) فقد سبق^(٢) أن الاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين آمنوا) وأن مرجعه هو (الذين أوتوا العلم) وهنا نلاحظ أنه قد ذكر في المسافة - من النص - التي تفصل بين العائد ومرجعه ثلاثة ضمائر للغائبين ، ومرجع كل منها هو مرجع الاسم الموصول الرابط نفسه ، وهذه الضمائر هي : واو الجماعة في (أوتوا) ، وي (فيؤمنوا) وهم في (قلوبهم) وهذه الضمائر كلها تعود إلى (الذين أوتوا العلم) وهو ذات مرجع الاسم الموصول الرابط .

والشاهد الثاني هو قوله تعالى في الآية السابعة من سورة الأنعام (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين)^(٣) في هذا الشاهد نلاحظ أن الاسم الموصول الرابط (الذين كفروا) يعود إلى مرجع كان هو الآخر اسما موصولا ، وقد ذكر هذا المرجع في الآية الأولى من السورة المذكورة نفسها (الأنعام) وهو (الذين كفروا) وفي المسافة الفاصلة من النص بين الاسم الموصول الرابط (العائد) والاسم الموصول المرجع قد ذكر عدد كبير من ضمائر لغائبين تعود كلها إلى مرجع الاسم الموصول الرابط ، وهذه الضمائر هي " ضمير العائين في (برهم ، يعدلون ، تأتيهم ، رهم ، كانوا ، كذبوا ، جاءهم ، يأتيهم ، كانوا ، يستهزئون ، يروا ، قتلهم ، فلمسوه ، بأيديهم) أربعة عشر ضميرا للعائين قد ذكرت قبل الموصول الرابط ، وشاركته في المرجع ويلحظ أيضا في هذا الشاهد طول المسافة الفاصلة - من النص - بين الاسم الموصول الرابط ومرجعه ، فقد ذكر الاسم الموصول الرابط (العائد) في الآية السابعة ، وذكر مرجعه في الآية الأولى .

هذا ، ويلاحظ - أيضا - في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة أن المرجع قد يكون غير مذكور في سياق النص ، وإنما يفهم من المقام ، وقد سبق^(٤) التعليق على شاهد تحقق فيه هذا الأمر ، هو قوله تعالى (واتحدوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا

(١) سورة الحج آية ٥٤

(٢) انظر ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث

(٣) سورة الأنعام آية ٧

(٤) انظر سورة الأنعام الآيات ١-٧

(٥) انظر ٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث

وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا
شورا (٣) وقال الدين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد
حاء ظلما وزورا) 'فقد قلنا هاك' : إن الاسم الموصول الرابط (لذين كفروا) يعود
علي مفهوم من المقام ، وتقديره كفار قريش .

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثالثة لا
تقل التعبير سواء أكانت بين العائد (الاسم الموصول وصلته) والمرجع أم بين
المرتبط (الجملة التي يقع الموصول وصلته في حيزها) والمرجع ، فدائما يكون المرتبط
ومعه العائد متأخرين عن المرجع في الموقع ، وذلك لأن العائد في هذه الصورة -
كما سبق - من قبيل الوصف ، يعيد معني المدح أو الذم للمرجع ، وليس مقولا
أن يتقدم ما يعيد معني الوصف علي الموصوف به

نعم في بعض شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائغا من
الناحية النحوية ، لصرحة أن يتبادل الاسم الموصول الرابط (العائد) الموقع مع المرجع
- هذا في حالة كون المرجع مذكورا في السياق - ، وليس في حالة كونه بهم من
المقام - ويكون الكلام مع هذا التبادل في الموقع متقبلا ، لكن لو حدث هذا
وتبادل العائد الموقع مع المرجع ، فإن الشاهد الذي يحدث فيه ذلك لن يكون المعني
فه كالمعني الذي كان عليه قبل تبادل الموقعين - وهذا المعني الأخير هو ما أرده
المتكلم من ترتيبه كلامه الترتيب الذي حرج عليه الكلام إذ إن لكل كلمة في
موقعها الذي أتت فيه في اللغة العربية - وأسماها النص القرآني الكريم معني لا
يستغاد منها مثله لو تعبر موقعها في سياق النص

وتوصيحه هذا لأمر ستشهد بشاهدين الأول هو قوله تعالى (وحاء المعدرون
من الأعراب ليؤذن هم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله) والمعني 'وقعدو' ،

(١) سورة الفرقان آية ٤٠ ، ٣

(٢) انظر ٢٧٩ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٧٣ من هذا البحث

(٤) انظر ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ٢٧٩ من هذا البحث

(٦) سورة التوبة آية ٩٠

(٧) انظر البيان في روائع لقران ج ١ / ١٤٢ ، ج ٢ / ٢٧

والاسم الموصول الرابط في هذه الآية هو (الذين كذبوا الله ورسوله) ومرجعه (المعذرون من الأعراب) ومن الساحية السحوية الصرفة يجوز أن يتبادل العائد الموقع مع المرحع فيقال في الشاهد السابق: وحاء الدين كذبوا الله ورسوله ليؤذن لهم وقعد المعذرون من الأعراب ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين تصلح (أل) الموصولة وصلتها (المعذرون) والتي كانت هي المرحع للموصول الرابط في الشاهد القرآني تصلح أن تكون في موقعها الجديد - اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث يصح معاقبة الضمير لها هي وصلتها فيقال وقعدوا، كما يصلح الاسم الموصول -الآخر- وصلته (الذين كذبوا الله ورسوله) والذي كان في الشاهد القرآني عائدا ، يصلح أن يكون - في موقعه الجديد - مرحعا (المعذرون) لكن في هذه الحالة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (المعذرون) مقيدا لمعني الدم الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني، إذ إن كلمة (المعذرون) لا يلزم منها دما للموصوفين بها كالذي يلزم من يعود إليهم الموصول في (الذين كذبوا الله ورسوله)

والشاهد الثاني هو - وقد سبق التعليق عليه^(١) - قوله تعالى (وليعلم الدين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتحتب له قلوبهم وإن الله شاد الدين آمنوا إلي صراط مستقيم)^(٢) والمعني: هاديتهم^(٣) ، في هذا الشاهد الاسم الموصول الرابط (لعائد) هو (الذين آمنوا) ومرجعه هو (الدين أوتوا العلم) ، ويجوز من الساحية السحوية الصرفة أن يتبادل العائد الموقع مع المرحع في هذا الشاهد ، فيقال فيه وليعلم الدين آمنوا أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتحتب له قلوبهم وإن الله هاد الدين أوتوا العلم إلي صراط مستقيم ، وفي هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد يصلح الاسم الموصول الأخير -وصلته- (الذين أوتوا العلم) والذي كان هو المرحع في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون في موقعه الجديد - اسما موصولا رابطا (عائدا) حيث تصح معاقبة الضمير له ولصدنه فيقال : وإن الله هاديتهم ، كما يصلح الاسم الموصول الأول في الصورة المحولة من الشاهد - وصلته - (الذين آمنوا)

(١) نظر ٢٧٧ وما بعدها من هذا البحث

(٢) سورة الحج آية ٥٤

(٣) انظر البيهقي في روائع القرآن ج ١ / ١٤٢

والذي كان عائدا في الشاهد القرآني ، يصلح أن يكون - في موقعه الجديد - مرجحا للذين أوتوا العلم ، لكن في هذه الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين لن يكون الاسم الموصول الرابط (الذين أوتوا العلم) مفيدا لمعني المدح الذي أفاده الموصول الرابط في الشاهد القرآني ، إذ إن إتياء العلم لقوم لا يلزم منه أنهم ممدوحون ويستحقون هداية الله لهم صراطا مستقيما ، في حين أن وقوع الإيذان منهم - كما في الشاهد القرآني - يفهم منه أنهم يستحقون المدح علي ما وقع منهم من إيمان

إذن في تبادل الموقعين بين العائد ومرجحه في هذين الشاهدين تمويت للمعني الذي قصد منها علي الصورة - الترتيب - التي وردا عليها من لنص القرآني لكریم ، ولهذا فلا يجوز تبادل الموقعين بين العائد والمرجع في هذه الصورة من صور الإحالة

وربما ساعد علي تبادل الموقعين بين العائد والمرجع واستقامة الكلام - من جهة النحو - في الشاهدين السابقين أن المرجح فيهما كان هو الآخر اسما موصولا ، في حين أنه إذا لم يكن المرجح اسما موصولا فإن أمر تبادل الموقعين بين العائد والمرجع يستعصي ، ولا يكون الشاهد الذي يحدث فيه ذلك كلاما ، ففي قوله تعالي (قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها) المعني : نحن أعلم به^(١) ، والاسم الموصول لرابط في هذه الآية هو (من) ويعود إلي المرجح (لوطا) وإذا حاولنا - من الناحية النحوية - أن يبدل العائد والمرجع موقعيهما فإن الشاهد لن يكون كلاما ، إذ سيصح علي هذه الصورة - قال إن فيها من قالوا نحن أعلم بلوط -

هذا ، وإذا لم يصح - فيما سبق - أن يتبادل العائد والمرجع موقعيهما مع بقاء لشاهد - الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط بالاسم الموصول ، فإن عدم صحة تبادل المرتبط (الحملة التي يتبع الموصول وصلته في حيرها) الموقع مع المرجح أولي ، لما سبق^(٢) من أن العائد هنا - في هذه الصورة - يكون دائما حرءا من حملة المرتبط

(١) سورة العنكبوت آية ٣٢

(٢) انظر لبيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٣

(٣) انظر ٢٧٧ ، ٢٨٠ وما بعدها من هذا البحث

الربط بأداة التعريف (أل)

الصورة السابعة من صور الربط بالإحالة هي الربط بأداة التعريف (أل) ، وقد سبق في الصورة السابقة (الربط بالاسم الموصول) أن (أل) قد تكون اسما موصولا فتكون رابطة شأنها شأن بقية الأسماء الموصولة ، وقد سبق الحديث عن (أل) الموصولة ضمن الحديث عن الربط بالاسم الموصول^١

وقد تكون (أل) أداة تعريف ، فتكون مفيدة إما لمعني العهد فتسمي عهدية وإما لمعني الجنس فتسمي حسية ، والعهدية كما يقول ابن هشام - " إما أن يكون مصحوبا معهودا ذكريا نحو (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (١٥) معصي فرعون لرسول) ، ونحو (فيها مصاح المصاح في راحة الرحاة كأها كوكب دري)^٢ ونحو (اشترت هرب ثم بعت الفرس) ، وعبرة هذه أن يسد الصمير مدها مع مصحوبا أو معهودا ذهب نحو (إذ هما في لعر)^٣ ، ونحو (إدي يعونك تحت الشجرة)^٤ ، أو معهودا حصوريا والمثل الخيد للمسألة قوله تعالى ' (اليوم أكملت لكم دينكم) "^٥

(١) انظر ٢٧٩ وما بعدها من هذا البحث

(٢) سورة المزمع آه ١٥ ، ١٦

(٣) سورة السور آه ٣٥

(٤) سورة لونه آه ٤٠

(٥) سورة الفصح آه ١٨

(٦) سورة المائدة آه ٣

(٧) معني / ٧٢ وما بعدها ، شرح المفصل ح ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ج ٣ / ١١٥ ، شرح لسهل ح ١ ٢٥٧ وما بعدها ، ارتشاف ح ١ ٥١٤ وما بعدها ، الأثناء ج ٣ / ٨٩ وما بعدها ، شرح لأشعوى ج ١ ٢٨٤ وما بعدها ، شرح النصريح ح ١ / ١٤٩ وما بعدها

إذن (أل) العهدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب عهد المتكلم والسامع أو القارئ بمدحها ، القسم الأول : أن يكون مدحها معهودا للقارئ أو السامع - ذكرها أي قد سبق ذكره في اللفظ إما صريحا كما في الأمثلة التي ذكرها اس هشتم في نصه السابق ، وإما كناية كما يقول الأشموني - رحمه الله - شارحا معني العهد الذكري في مدحها (أل) : " لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية نحو (وليس الذكر كالأنثى) " ، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بها في قولها :

(بدرت لك ما في بطني محرر) " فان ذلك كان خاصا بالذكر ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا في قولها " (رب أبي وضعتها أنثى) " ، ويقول الصان - رحمه الله - تعليقا علي قول الأشموني في النص السابق : " قوله (مكنا عنه بها) أي باعتبار تقييدها (محررا) وإلا فهي عامة للذكر والأنثى " وفي تفسير قوله تعالى (محررا) قال الرمحشري في الكشف " معتق لخدمة بيت المقدس لا يدل عليه ولا أستحدمه ولا أشعه شيء وكان هذا النوع من البذر مشروعا عندهم .. وما كان التحرير إلا لعميان ، وبما ست الأمر على التقدير أو طلست أن تررق ذكرا " ، ويعني الصان في نصه السابق أن محي (محررا) بعد (ما) هو الذي صرف (ما) في هذه الآية إلى الذكر فقط دون الأنثى ، لكون التفرع (التحرير) لخدمة بيت المقدس - وهو ما أفادته كلمة (محررا) بحسب ما قاله الأشموني في نصه السابق وما قاله الرمحشري في الكشف - أمرا خاصا بالذكر فقط كما ذكر الأشموني في نصه السابق ، ومن هذا أيضا قولنا (ريد نعم الرجل) فقد سبق " أن بعض النحاة قد جعل (أل) فيه للعهد ، وقلت إنه لعهد الذكري بعد تقدم لفظ الرحمن مكنيا عنه نزيد ، هذا ، ويلاحظ أن (أل) ومدحها في هذا القسم - أن يكون مدحها معهودا ذكريا - يصح أن

(١) سورة آل عمران آية ٣٦

(٢) سورة آل عمران آية ٣٥

(٣) سورة آل عمران آية ٣٦

(٤) شرح لأشموني ج ١ - ٢٨٥ وما بعدها

(٥) حاشية الصان علي شرح الأشموني ج ١ - ٢٨٥ وما بعدها

(٦) لكشاف ج ١ / ٣٥٥

(٧) انظر ١٥٤ ، ٢٣٠ ، وما بعدها من هذا البحث

يعاقبهما في الموقع ضمير الغائب ، وذلك في جميع الشواهد السابقة ، وقد صرح ابن هشام في نصح السابق بصحة هذه المعاقبة بل إنه قد جعلها علامة كون مدحول (أل) مفيدا معني العهد الدكري قال " وعبرة هذه أن يسد الصمير مسدها مع مصحوها " ، وفي صحة هذه المعاقبة دليل كون (أل) التي يكون مدحولها معهودا ذكريا رابطة ، ففي قوله تعالى (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا (١٥) فعصي فرعون الرسول) يصح أن يقال - في غير القرآن - فعصاه فرعون ، وفي قولنا : اشتريت فرسا ثم بعت الفرس يصح أن يقال ' ثم بعته .

القسم الثاني من أقسام (أل) العهدية أن يكون مدحولها معهودا - للمتكلم والسامع أو القارئ - ذهب أي: معهودا في ذهن كل منهما ، كما في المثالين اللذين مثل بهما ابن هشام في نصح السابق وكما في قوله تعالى (إد ناداه ربه بالوادي المقدس) وقوله تعالى (النبى أولي بالمؤمنين من أنفسهم)^(١) ، ويلحظ أن (أل) التي يكون مدحولها معهودا ذهنيا لا يصح أن يعاقبها الصمير هي ومدحولها في الموقع ، وإذا أردنا أن نتبين ذلك ، فإن أيا من الأمثلة السابقة في هذا القسم لا يستقيم إذا وضع في موضع (أل) ومدحولها ضمير علي سبيل المعاقبة بين الصمير و (أل) ومدحولها . ففي قوله تعالى ' (إد هما في العار...) إذا قيل - في غير القرآن - إذ هما فيه لا يمكن أن يفهم المقصود من الضمير في (فيه) لا من ألفاظ النص القرآني قبل الكلمة موضع الشاهد (العار) ولا من المقام ، إذ ليس في سياق النص القرآني قبل كلمة (العار) ما يدل علي أن المقصود من ضمير العائب - إذا عاقب كلمة (العار) - هو (العار) ولا يفهم ذلك أيضا من المقام ، فالسياق قبل هذه الكلمة هو قوله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا)^(٢) .

وكذلك الأمر في قوله تعالى (النبى أولي بالمؤمنين من أنفسهم) وقوله تعالى (إد ناداه ربه بالوادي المقدس) لا يصح أن يعاقب ضمير الغائب (أل) ومدحولها

(١) سورة البارات آية ١٦

(٢) سورة الأحراب آية ٦

(٣) سورة النور آية ٤٠

المعهود دهنيا في الآيتين ، فلن يستقيم الكلام لو وضع ضمير العائب في موضع (السي) في الآية الأولى ، وفي موضع (الوادي) في الآية الثانية ، وفي عدم صحة معاقبة ضمير العائب لآل ومدحوها في هذا القسم من أقسام (أل) العهدية دليل عدم كونها رابطة فيه .

القسم الثالث من أقسام (أل) العهدية . أن يكون مدحوها معهودا حضوريا أي أن مدحول (أل) هذه حاضر وموجود ويدركه المتكلم والقارئ أو السامع ، كما في المثال الذي ذكره ابن هشام في نصح السائق (اليوم أكملت لكم دينكم) وكما في قولنا لم يسدد سهما القرطاس أي أصب القرطاس ، وكما في قول لرجل يقف أماما ولا يعرفه من الرجل؟ ويلاحظ هنا أيضا أن الضمير لا يصح أن يعاقب (أل) ومدحوها المعهود حضوريا، ففي قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير الغائب محل (أل) ومدحوها (اليوم) ، وكذلك لا يستقيم الكلام إذا وضع ضمير العائب موضع (أل) ومدحوها في قولنا (القرطاس) لم يسدد سهما ، وفي قولنا (من الرجل؟) لم يقف أماما ولا يعرفه ، وفي عدم صحة معاقبة الضمير لآل ومدحوها في هذا القسم من أقسام (أل) لعهدية ، دليل عدم كونها رابطة فيه

هذا ، والقسمان الأخيران من أقسام (أل) العهدية والبدان لا يصح فيهما معاقبة الضمير لآل ومدحوها هذان القسمان تكون (أل) ومدحوها فيهما - كما يقول أستاذ الدكتور / تمام - في قوة اسم الإشارة فكلمة (السي) في قوله تعالى (السي) أولى بالمؤمنين من أنفسهم) كأها في قوة هذا السي الذي تعرفوه ، وكلمة (اليوم) في قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) كأها في قوة في هذا اليوم الذي أنه حاصروه ، ومما سبق كله بين أن (أل) إذا كانت عهديه فيها تكون رابطة فقط إذا كان مدحوها معهودا ذكريا ، ولا تكون رابطة في غير ذلك

(١) انظر البيان في رونغ القرآن ج١ ، ١٤٨ ، الخلاصة السجوة ٩٤ وما بعدها ، الفرائض السجوة وطراح العامل والإعراب التقديري والمجلي ٤٨ / وما بعدها

وأما إذا كانت (أل) جنسية^١ فهي تنقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام ، فهي إما أن تكون " لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو (وخلق الإنسان ضعيفا) ^٢ ونحو (إن الإنسان لفي حسر إلا الذين آمنوا...) ^٣ أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهي التي تخلفها كل مجازا نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو ^٤ (وجعلنا من الماء كل شيء حي) ^٥ .

إذن (أل) الجنسية إما أن تكون لاستغراق جميع الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد ، وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد الذين يدخلون تحت الجنس الواحد ، وإما أن تكون لتعريف مصدر الشيء وحقيقته (ماهيته) ، وعلامة دلالتها على استغراق الأفراد وعلى استغراق خصائص الأفراد أن تصلح (أل) أن تعاقبها - في موضعها من مدخولها - كلمة (كل) ويليهها مدخول (أل) مكرا ، فهي قوله تعالى (وخلق الإنسان ضعيفا) يصح أن يقال - في غير القرآن - وخلق كل إنسان ضعيفا ، وفي نحو . زيد الرجل علما ، يقال زيد كل رجل من جهة العلم ، عني أن حلول (كل) محل (أل) الدالة على استغراق الأفراد هو حلول حقيقي ، فال في هذا الموضع تستغرق جميع أفراد الجنس الواحد بلا استثناء. عني حين أن حلول (كل) محل (أل) الدالة على استغراق خصائص الأفراد هو حلول مجازي حيث إنه في مثال نحو زيد الرجل علما ، لا تعني (أل) في كلمة الرجل أن علم زيد هو علم جميع الرجال إلا على سبيل المجاز ، وإنما تعني (أل) هنا أنه (زيد) كامل في هذه الصفة

(١) هذه هي القصة الثانية لأبواب (أل) المعرفة التي سبق في ٢٨٦ وما بعدها أنها تنقسم إلى عهدي وحي

(٢) سورة النساء آية ٢٨

(٣) سورة العصر آية ١ ، ٢ ، ٣

(٤) سورة الأنبياء آية ٣٠

(٥) معني / ٧٣ ، شرح المفصل ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ج ٤ / ١١٥ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٥٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٥١٤ وما بعدها ، شرح النصريح ج ١ / ١٤٩ وما بعدها ، الأشباه ج ٣ / ٨٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٨٤ وما بعدها

أما علامة دلالة (أل) الجنسية علي ماهية الشيء فهي أن لا تصلح (أل) أن تعاقبها (كل) لا حقيقة ولا مجارا ، ففي قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يستقيم الكلام في غير القرآن إذا أصبح علي نحو . وجعلنا من كل ماء كل شيء حي .

هذا عن تقسيم النحاة السابقين - رحمهم الله - لآل الجنسية ، أما أستاذنا الدكتور/ تمام حسان فله تقسيم آخر لآل الجنسية حيث يجعلها سيادته قسمين فقط " الأول سماه الجنس المطلق ، والثاني سماه الجنس النسبي ، يقول سيادته عن الجنس المطلق "حيث يشمل جميع الأفراد نحو : الرجل أقوى من المرأة ويعاقبها لمط (كل)" ويقول سيادته عن الجنس النسبي "أي ينسب إلي كل فرد من أفراد الجنس فهو يضاف إلي صمير الشخص أو تدل (أل) علي مفهوم هذا الصمير نحو (وما أرى نفسي إن النفس لأماره بالسوء)" أي إن نفسي لأماره بالسوء " . وهذا التقسيم لآل الجنسية تقسيم - كما يبدو - غير تقليدي خالف فيه أستاذنا النحاة السابقين في تقسيمهم (أل) الجنسية إلي ثلاثة أقسام سبق ذكرها والتعليق عليها .

يقول أستاذنا " أحس عد هذه النقطة أن تقسيم الجنس إلي مطلق ونسبي تقسيم غير تقليدي ومن ثم يطل بحاجة إلي فصل إيضاح كلا النوعين ينتمي إلي الكليات المطلقة دون شك ، فالرجل يصدق علي كل رجل كما أن النفس تصدق علي كل نفس ، ولكن النفس تنتمي إلي قسم من الأحاسيس لا يستقل بالوجود المطلق ، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلي دي نفس أما الرجل فمفهوم غير إضافي بمعنى أنه إن صح أن نقول (نفس فلان) فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا علي التأويل بلفظ خادم ، أو تابع أو نحوهم من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية ، وإحدى العلاقات العقلية ، التي تفهم الألفاظ في إطارها ، فإذا قلت (أب) فذلك

(١) انظر البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعده ، الخلاصة الحوية / ٢٠ ، ٩٤ وما بعدها ،

انصرائن الحوية واطراح العامل والإعراس التقديرية والمحلي / ٤٨ وما بعدها

(٢) الخلاصة الحوية / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧

(٣) سورة يوسف آية ٥٢

(٤) الخلاصة الحوية / ٩٥ ، البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧

(٥) انظر ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث

يعلم بالنسبة إلى (ابن) ويفهم (الزوج) بالنسبة إلى الزوجة ، و(العقل) بالنسبة إلى (العاقل) و (العين) بالنسبة إلى (دي عين) و (الطول) بالنسبة إلى (من هو أقصر منه) وهكذا ، فإذا دل المفهوم النسبي على الجنس صح أن تلحقه اللام الرابطة^(١)

وبعد ، فإن البحث يرى أن القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس المطلق) يشمل جميع الأقسام الثلاثة التي ذكرها النحاة السابقين لآل الجنسية وهي ١- أن تكون لاستعراق الأفراد ٢- أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد ٣- أن تكون لتعريف الماهية^(٢). ودليل ذلك أن (أل) التي تفيد الجنس المطلق عند أستاذنا الدكتور/ تمام لا تصلح أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدحولها معا^(٣)، فلا يصح أن يعاقب الضمير (أل) وحدها في كلمة (الرجل) في قولنا الرجل خير من المرأة ، وكذلك لا يصح أن يعاقب الضمير (أل) ومدحولها معا (الرجل) في المثال نفسه .

وكذلك لا تصلح (أل) أن يعاقبها الضمير في الموقع لا هي وحدها ولا هي ومدحولها معا في الأقسام الثلاثة التي ذكر النحاة أن (أل) تكون فيها جنسية ، هـ (أ) في كل كلمة من الكلمات الثلاث الآتية " (الإنسان) في قوله تعالى (والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ..) و (الرجل) في قولنا : زيد الرجل علما ، و (الماء) في قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) لا يصح أن يعاقبها الضمير لا هي وحدها ولا هي ومدحولها معا .

ومما يدل أيضا على عدم صحة معاقبة الضمير - ها - لآل وحدها أو لآل ومدحولها معا أن ابن هشام قد نص في نصه الذي نقل عنه في بديهة معالحة الربط هذه الصورة من صور الإحالة (آل المعرفة) نص على أن دليل كون (أل) للعهد

(١) الباء في روائع القرآن ج ١ / ١٤٨

(٢) انظر ٢٩٠ وما بعده من هذا البحث ، وانظر أيضا المراجع المذكورة في حاشية (٥) من ٢٩٠ من هذا البحث

(٣) انظر الباء في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعده ، الخلاصة الحويه / ٩٤ وما بعده ، القرائن النحوية وأطراح العامل و لإعراب ابن التمهيري والمحلي ، ٤٨ وما بعدها

(٤) انظر هذه الأمثلة الثلاثة والتعليق عليها في ٢٩٠ وما بعده من هذا البحث

الذكري " أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها " ، ثم إن ابن هشام في باقي النص الذي تحدث فيه عن أنواع (أل) المعرفة " لم يذكر أن الضمير يمكن أن يعاقب (أل) وحدها أو أن يعاقبها هي ومدخولها معا لم يذكر إمكان ذلك في أي من أقسام (أل) المعرفة عهديه كانت أو جنسية .

هذا ، ويرى البحث - أيضا - أن (أل) في القسم الذي سماه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان (الجنس النسبي) هي نفسها (أل) التي تحدث عنها النحاة - رحمهم الله - تحت عنوان "أل النائية عن الضمير" . يقول ابن هشام - رحمه الله - : "روابط الحملة بها هي خير عنه وهي عشرة ٩ . والتاسع (أل) النائية عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من الصريين ومه (وأما من خاف مقام ربه وسبي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي) " ، الأصل : مأواه وقال الماعون : التقدير هي المأوي له " . ودليل كون (أل) التي للجنس النسبي عند أستاذنا الدكتور/ تمام هي (أل) النائية عن الضمير عند النحاة السابقين أن علامة كون (أل) الدالة على الجنس النسبي - عند أستاذنا الدكتور/ تمام - هي صحة معاقبة الضمير لها (لأل) مضافا إلى الاسم الذي كانت (أل) قد دخلت عليه لتعريفه ، وصحة هذه المعاقبة هي نفسها التي دعت النحاة السابقين - الكوفيين ومن تابعهم من الصريين - إلى القول بأن (أل) تنوب عن الضمير وإلى عدها من الروابط

(١) انظر معني / ٧٢ وما بعدها ، وانظر جزءا من النص في ٢٨٦ ، وثيقة النص في ٢٩٠ من هذا البحث

(٢) القائلون بانه (أل) عن ان ضمير هم الكوفيين وبعض الصريين ، انظر شرح المفصل ج ٦ / ٨٩ . شرح السهر ج ١ / ٢٦١ وما بعدها ، معني ٧٧ ، ٦٥٢ ، الثاني في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٤١ ، ١١٠٣ ، إرشاف ج ١ / ٥١٧ ، ج ٣ / ٢٤٦ ، الأشباه ج ٢ / ١٥٠ ، مع ج ١ / ٢٦٠ ، تلاف النصرة في اختلاف نحا الكوفة وانصرة / ١٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٧٢ ، ٨٣ ، الكوكب الدرري فيما ينخرج على الأصول النحوية من الفروع النحوية / ٣٦٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١١

(٣) سورة البارعات آية ٤٠ ، ٤١

(٤) معني ٦٤٧ / ٦٥٢ ، الأشباه ج ٣ / ١٠٢ وما بعدها

(٥) انظر البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٧ وما بعده ، إ خلاصة النحو ج ٢٠ ، ٩٤ وما بعده ، لقرائن النحو واطراح العامل والإعراب استدري والمحيي / ٤٨ وما بعده

ومن أمثلة الربط (أل) الدالة علي الجنس النسبي قوله تعالى (إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد (٣١) فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتي توارت بالحجاب (٣٢) ردها علي فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) ^{٢٣}. يقول أستاذنا الدكتور/ تمام في التدليل علي أن (أل) في كلمتي (السوق) و (الأعناق) للجنس النسبي: "أعاد بعض المفسرين الضمير في (ردها) إلي الشمس بدلالة لمظ (بالعشي) ولكن سليمان لا يمكن أن يكون قد طلب إلي أعوانه أن يردوا الشمس ؛ لأن ذلك تحد لسنن الكون ، والصواب في رأيي أن الضمير يعود علي الخيل بدليل أنه بعد ردها طفق مسحاً بسوقها وأعناقها ، لأن (أل) في السوق والأعناق تعبد حساً سببياً مساوياً لدلالة الضمير، فإذا قلت: رميته بحجر فأصابه في الكتف ، فمعني ذلك (في كتفه) لأن لكل إنسان كتفا فالجنس سببي" ^{٢٤} ومن أمثلة الربط بها أيضا ^{٢٥} قوله تعالى (وأبذرهم يوم الأزفة إذ القلوب لدي الحاجر) ^{٢٦} "أي إد قلوبهم لدي حناجرهم" ^{٢٧}.

وأخلص من جميع ما سبق ذكره في معالجة الربط بأداة التعريف (أل) أنها تكون ربطة فقط إذا كانت " للجنس النسبي أو للعهد الذكري ، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو العهد الحصري أو الذهني" ^{٢٨}.

(١) سورة ص آية ٣١ - ٣٣

(٢) الخلاصة السجوية / ٢٠

(٣) انظر أيضا سورة الباء آية ١ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأرحام) ، سورة الأعراف آية ٤٦ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعراف) ، سورة الأنعام آية ١٢ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأعناق) ، سورة الأحراب آية ١٠ وموضع الشاهد فيها كلمة (الأبصار) وكلمة (القبور) وكلمة (الحاجر) ، وسورة البقرة آية ٣٧ - ٣٩ وموضع الشاهد هو كلمة (المأوي)

(٤) سورة عمر آية ١٨

(٥) الخلاصة السجوية / ٩٥

(٦) البيان في روائع القرآن ج ١ / ١٤٨ ، الخلاصة السجوية / ٢٠ ، ٩٠ ، ٩٤ وما بعدها ، النهد في اكتساب اللغة العربية لعبد الباطين بها / ١٢٦ وما بعدها ، معالقات في اللغة والأدب / ٣٥٧ ، صواب التوارد / ٣٢٢ ، وحدة لبية واختلاف الأنظمة / ٣٦ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب ٧٤ ، ٧٦ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ ، اللغة العربية معاهد وماها / ٢١٤ ، ٢١٦ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٣٠٠ وما بعدها

وتوضيحا لاتجاه (أل) المعرفة في الربط بين عناصر التركيب في النوعين اللذين تكون فيهما رابطة ، نستشهد بشاهدين الأول منهما (أل) فيه دالة علي العهد الذكري، والثاني (أل) فيه دالة علي الحسن النسبي ، والشاهد الأول هو قوله تعالى (كما أرسلنا إلي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول)^(١) . فالمعني - والله أعلم بمراده - فعصاه فرعون ، فعاقبت الهاء (ضمير الغائب) (أل) ومدخولها المعهود ذكريا ، وهذه المعاقبة دليل كون موقع (أل) في هذا الشاهد موقع الرابط ، وقد بنيت (أل) - عن طريق الربط - أن معصية فرعون في هذا الشاهد إنما هي معصية من فرعون لهذا الرسول الذي ذكر أولا وليست لرسول غيره ، وهذا هو معني كون (أل) - في هذا الشاهد - رابطة .

ويلاحظ في الشاهد السابق أن الضمير والذي يدل بمعاقبته لآل علي كونه رابطة لم يعاقب (أل) وحدها وإنما عاقبها هو ومدخولها معا ، ومعني هذا أن (أل) ومدخولها معا يمثلان العائد في هذه الصورة من صورتي الربط (بأل) المعرفة ، وتكون الجملة التي تقع (أل) ومدخولها في حيزها هي المرتبط ، ويكون المرحع في هذه الصورة (الربط بآل التي للعهد الذكري) هو الاسم الذي يسبق ذكره في اللفظ ويكون مدخول (أل) إعادة له بلفظه ويفهم عما سبق أن العائد في هذه الصورة والذي هو (أل) ومدخولها يكون دائما جزءا من جملة يربطها هذا العائد بمرجعه الذي يسبق ذكره في اللفظ .

وتوضيحا لما سبق في هذه الملاحظة نقول إن العائد في الشاهد السابق هو كلمة (الرسول) وأنه قد ربط الجملة التي وقع في حيزها والتي هي المرتبط وهي قوله تعالى (فعصي فرعون الرسول) قد ربطها بمرجعه الذي هو كلمة (رسولا) ، وما قيل في هذا الشاهد عن اتجاه (أل) التي للعهد الذكري في الربط يقال في غيره من شواهد الربط بها^(٢)

(١) سورة المزمل آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر بعض هذه الشواهد في ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث

أما الشاهد الذي تكون (أل) فيه دالة على الجنس النسبي فقوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوي)^(١)، والمعنى - والله أعلم بمراده - ونهي نفسه عن هواها فإن الجنة هي مأواه ، فقد بينت (أل) التي أفادت معنى الجنس النسبي في الكلمات - (النفس ، الهوى ، المأوي) قد بينت - عن طريق الربط - أن من يقع عليه النهي في هذا الشاهد هي نفس الناهي وليست نفسا غيرها، وأن المهي عنه هو هوى هذه النفس وليس هوى غيرها ، وأن الجنة هي مأوي هذا الذي خاف مقام ربه ونهي نفسه عن هواها، وهذا الذي بينته (أل) في هذا الشاهد هو معي كونها رابطة بين عناصر التركيب الذي تدخله وتقع في حيزه

ويلاحظ في هذا الشاهد أن الصمير الذي يدل بمعاقته لأل على كونها رابطة قد عاقب (أل) فقط ، ولم يعاقبها هي ومدخولها معا كما هو الحال في (أل) التي للعهد الذكري ، وأن الصمير عندما عاقب (أل) لم يعاقبها في الموقع الذي كانت فيه والذي كانت تأخذه من مدخولها وهو صدر المدخول ، وإبما عاقبها في موقع آخر من مدخولها هو موقع المصاف إلى مدخول (أل) فكلمة (النفس) تصير عند معاقبة الصمير لأل (نفسه) وهكذا كلمة (الهوى) تصير (هواها) وكلمة (المأوي) تصير (مأواه) .

وما سبق يعني أن العائد في هذه الصورة (أل الدالة على الجنس النسبي) من صورتي الربط بأل المعرفة ، هو (أل) فقط ، ويكون ما تقع في حيزه (أل) أو ما تتصل به (أل) حملة^(٢) كان أو ممردا^(٣) هو المرتبط ، ويكون ما يعود إليه الصمير الذي عاقبه (أل) هو المرجع لأل ، ويفهم مما سبق أن العائد - ها - يكون دائما جزءا من المرتبط حملة كن أو ممرد ، حيث إن (أل) دائما جزء من مدخولها من حيث مبني الكلمة ، ولا تستقل (أل) في اللفظ .

(١) سورة النازعات آية ٤٠ ، ٤١

(٢) نحو (هي النفس) فقد ربطت (أل) الحمله كلها بمرجعها الذي هو اسم الشرط (من) فأفادت (أل) أن المهي هي نفس الناهي

(٣) نحو (عن الهوى) فقد ربطت (أل) كلمة (هوى) بمرجعها الذي هو كلمة (النفس) فأفادت (أل) أن الهوى هو هوى النفس السابعة عليه في الموقع ، ومنه أيضا قوله تعالى ، (واتموا الله الذي تاءلون به والأرحام) أي أرحامكم ، فالمرتبط هو (أرحام)

أما عن الموقعية في هذه الصورة من صور الإحالة (الربط بأداة التعريف أل) فهي موقعية ثابتة لا تقبل التغيير أو التبادل في المواقع بين العائد والمرجع أو بين المرتبط والمرجع ، وهذا الحكم بثبات الموقعية بين العائد والمرجع ، وبين المرتبط والمرجع يجري على السويعين اللذين تكون أداة التعريف (أل) فيهما رابطة وهما ١ - أن يكون مدحوها معهودا ذكريا ٢ - أن تكون مفيدة لمعنى الجنس النسبي ، وذلك لأن (أل) التي يكون مدحوها معهودا ذكريا يشترط في إفادتها هذا المعنى في مدحوها أن يسبقها في الموقع - من النص - لفظ مدحوها مصرحاً به أو مكياً عنه كـ "سبى" - وإذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يكون لمدحول (أل) عهد ذكرى ولن تكون (أل) رابطة، وقد سبق أن (أل) ومدحوها هما العائد في هذه الصورة من صورتي الربط بأل ، وأن اللفظ الذي يسبق ذكره في النص ثم يعاد مدحولا لأل هو المرجع ، ولهذا فلا يجوز للعائد (أل ومدحوها) في هذه الصورة أن يتقدم على المرجع (اللفظ الذي يسبق في الذكر على مدحول أل) .

ولما كان العائد في هذه الصورة من صور الإحالة يكون دائماً جزءاً من المرتبط فإن المرتبط هو الآخر لا يجوز تقدمه على المرجع في أي من صورتى الربط بأل المعرفه فلا يجوز أن يقال - في غير القرآن - في قوله تعالى - وهو من شواهد الربط بأل التي للعهد المذكري - (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) كما أرسلنا إلى فرعون الرسول فعصى فرعون رسولا، فيتقدم العائد (الرسول) ويتأخر المرجع (رسولا) وكذلك لا يجوز تقدم العائد ولا المرتبط على المرجع في حالة الربط بأل الدالة على الجنس النسبي ، بل إنه لا يتصور شيء من هذا في هذه الصورة من صورتى الربط بأل المعرفه ، فإذا قلنا مثلاً رميت عليا بحجر فأصابه في الرأس أي في رأسه ، فلا يتصور في هذا المثال أن يتقدم العائد الذي هو (أل) ولا المرتبط الذي هو (رأس) على المرجع الذي هو (عليه)

(١) انظر ٢٨٧ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢٩٥ من هذا البحث

(٣) انظر ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث

وبعد ، فإنه من خلال ما سبق من الحديث عن (أل) التي تفيد العهد الذكري ،
 يلاحظ أن تشابهها " يجمع بين الربط بهذه الأداة وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ،
 حيث إن الربط بإعادة اللفظ بذاته يعني - كما سبق - أن يتقدم لفظ ثم يعاد ذكره
 بذاته ثانية من أجل الربط، وأن دليل كون اللفظ المعاد بذاته رابطا هو - كما سبق
 أيضا - صلاحيته لمعاقبة الصمير له في موقعه مع استقامة المعنى ، وهذا الكلام
 نفسه قد قيل " في الربط بأل التي للعهد الذكري، غير أن ثمة فروقا تحالف بين
 الربط بأل التي للعهد الذكري ، وبين الربط بإعادة اللفظ بذاته ، من هذه الفروق -
 أولا أن ما يعاد ذكره من أجل الربط في الربط بإعادة اللفظ بذاته قد يكون
 أكثر من لفظ من قد يصل - كما سبق - إلى جملة وما يريد عليها ، في حين أنه في
 الربط بأل التي للعهد الذكري فإن المعاد الذي هو مدحول (أل) لا يكون إلا لفظا
 واحدا فقط

ثانياً - أنه يعلب في الربط بإعادة اللفظ بذاته أن يعاد اللفظ بالصورة التي ورد
 عليها أولا فإن كان نكرة أعيد نكرة وإن كان معرفة أعيد معرفة " في حين أن
 العال في الربط بأل التي للعهد الذكري أن يكون اللفظ المتقدم نكرة ثم يعاد معرفة
 بأل . وما سبق في هذين العريقين يعني أن التشابه بين الصورتين حاصل فقط في
 حال كون اللفظ الوارد أولا في الربط بإعادة اللفظ بذاته لفظا واحدا

كما يلاحظ أيضا أن هناك تشابه " يجمع بين الربط بأل التي للعهد الذكري وبين
 الربط بإعادة اللفظ بمعناه " ، وهذا التشابه حاصل فقط في حال كون الاسم الذي

-
- (١) انظر ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث
 (٢) انظر اللغة العربية معناها ومسماها / ٢١٦ ، الخلاصة لحوي / ٩٠
 (٣) انظر ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث
 (٤) انظر ٢٠٩ ، ٢١١ وما بعدها من هذا البحث .
 (٥) انظر ٢٨٧ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث
 (٦) انظر ٢١٣ وما بعدها ، ٢١٧ من هذا البحث
 (٧) انظر الشواهد الواردة في ٢٠٧ وما بعدها من هذا البحث ولشواهد التي أحيل إليها في حاشية
 (١) من ٢١٥ من هذا البحث
 (٨) انظر ٢٨٦ وما بعدها ، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث
 (٩) انظر اللغة العربية معناها ومسماها / ٢١٦
 (١٠) انظر ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث

تدخل عليه (أل) التي للعهد الذكري قد سبق ذكره في اللفظ مكب عنه وليس مصرحاً به ، كما سبق^(١) في قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) حيث إن (لذكر) قد سبق ذكره مكب عنه بما في قوله تعالى (رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) ، وفي قولنا 'زيد نعم الرجل' ، حيث إن الرجل قد سبق ذكره مكباً عنه بـ 'زيد' في هذه الحالة فقط تتشابه الصورتان صورة الربط بأل التي للعهد الذكري وصورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه . وتفترق الصورتان في غير هذه الحالة في أمور ذكرت في كل صورة على حدة^(٢)

(١) انظر ٢٨٧ من هذا البحث

(٢) انظر ٢٨٧ من هذا البحث

(٣) انظر ١٥٤ ، ٢٣٠ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٨٦ وما بعدها من هذا البحث

ويأتي الربط باللفظ الواصف صورة أخيرة من صور الربط بالإحالة ، وهذه الصورة لم يتحدث عنها أحد من النحاة - رحمهم الله - قبل أستاذنا الدكتور / تمام حسان ، ولذلك ستكون المراجع المدونة في معالحة هذه الصورة هي - فقط - المراجع التي عالج فيها أستاذنا هذه الصورة ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام موصحاً المقصود بمصطلح اللفظ الواصف " المقصود بالوصف هنا أعم من المعنى الحوي وهو (الصفة أو النعت) وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسماً له " " ويقول سيادته أيضاً : " قد يؤدي عدم المطابقة في اللفظ إلى الربط بلفظ فيه مدح أو دم " ، ولكنه لا يعد من لصفات المشتقة، وذلك كلفظ (قوم) و(أئمه) ، ونحو ذلك مما سري " " إذن ليس المقصود بالوصف هنا ما يعرفه النحاة باسم الصفات المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وإنما المقصود به أنه لفظ - بالإضافة إلى ما يقوم به من ربط - يحمل معنى الوصف لما يعود عليه (مراجع) بإحدى الصفات التي تكون - في الغالب - مدحاً أو دماً لهذا المرجع،

(١) طاهر الربط في التركيب والأسلوب العربي ٤٠ ، مقالات في لغة ولاد / ٤٦ ، خلاصة بحوث / ٩٠ وما بعدها

(٢) طاهر الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٩ وما بعدها

(٣) عدم لطافته هي بين الصمير ومراجع انظر ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث

(٤) سبق الإشارة في ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث إلى أن عدم المطابقة في اللفظ بين الصمير والمراجع تحدث عند إرادة مدح أو دم المرجع بما يكون في العائد من معنى مدح أو دم ، وأن تعريباً تلجأ في هذه حالة إلى الربط بلفظ غير الصمير ، وذلك لأن الربط بالصمير لا يؤدي هذا الغرض ، إذا الصمير لا يمدح ولا دماً للمراجع إلا في حالة كون الصمير بشأن أو لفظه ، انظر شرح التسهيل ج ١ / ١٦٣ وما بعدها ، وقد سبق أن صمير بشأن لا يكون ربطاً ، انظر ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انبيا في روث لقرآن ج ١ / ١٤٥ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٥

نحيث إذا اجتمع العائد (اللفظ الواصف) ومرجعه معا- في ذهن القارئ أو السامع - فهم أن هذا المرحع أو ذاك ممدوح بهذه الصفة أو مذموم بغيرها ، وإيها قلب (في العالب) لأن اللفظ الرابط (العائد) - في بعض الشواهد - قد لا يصد مدحا ولا دم مع قيامه بوظيفة الربط ، ومثال ذلك قوله تعالى (إن يعصمكم قرح فقد مس ، بقوم قرح مثله) "أي . فقد مسهم ، فاللفظ الرابط في هذه الآية (القوم) لا يفهم منه مدح ولا دم ، أما إفادة المدح أو الدم فيؤثر في إفادتها في هذه الصورة من صور الإحالة - ما يضاف إلى اللفظ الرابط (العائد) أو ما ينعت به هذا اللفظ من ألقاظ تفيد مدحا أو ذما ، كما سيتضح فيما يأتي من شواهد . " ٢ . - (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاعوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كد الشيطان كان ضعيفا) " أي فقاتلوهم . ٥ - (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعموا في دياركم فقاتلوا أئمة الكفر إهم لا أيمان لهم لعلهم يتقون) " أي فقاتلوهم ١٠ (فتولي عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي وبصحت لكم فكيف آسي علي قوم كافرين) . أي فكيف آسي عليكم ١٢ (فلم جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين) " أي نجوت منهم " " وردت في هذا النص آيات أربع ، المقام فيها جميعا مقام دم ، حيث أصيب العائد (اللفظ الرابط) في ، لآيتين الأولى إلى ما يمد معي الدم ، ففي الآية الأولى أصيب العائد (أولياء) إلى لشيطان ، وفي الآية الثانية أصيب العائد (أئمة) إلى الكفر ، وفي الآتين الأخيرتين وصف العائد ما يفيد معي الدم أيضا ، ففي الآية لثالثة وصف العائد (قوم) بصفة الكفر ، وفي الآية الرابعة وصف العائد (القوم) بصفة الظلم

(١) سورة آل عمران آية ١٤٠

(٢) سورة الباء آية ٧٦

(٣) سورة التوبة آية ١٢

(٤) سورة الأعراف آية ٩٣

(٥) سورة القصص آية ٢٥

(٦) أسبيل في رونغ القرآن ج ١ / ١٤٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ٣٩

وما بعدها ، صواب الوارد ، ٣٢٢ ، درجاء الخطأ والصواب في نحو ، لأسلوب / ٧٤ ، ٧٧ ،

الخلاصة الحوية / ٩٠ وما بعدها

وللاحظ أن التعليق الذي أتبعه أستاذنا كل آية من الآيات الأربع - في النص السابق - فيه تدليل على أن الرابط في هذه الآية هو اللفظ الذي يفيد بالإضافة إليه أو توصفه - ذما حيث أتبع أستاذنا الآية الأولى بقوله : أي نجوت منهم ، وفي هذا تدليل على صحة معاقبة الضمير للفظ مع ما يضاف إليه أو ما وصف به ويبقى المعنى مستقيماً ، وفي هذا دليل كون اللفظ هو الرابط

يقول أستاذنا الدكتور / تمام : " وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الربط أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم كما في قوله تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين) " فقد جاء ضمير المخاطبين أولاً وحاء وصفهم بالإيمان أخيراً ، فكأنه تعالى يقول يشف صدوركم " " والمقام في هذه الآية مقام مدح حيث وصف العائد (قوم) بصفة مدح وهي الإيمان .

وقول أستاذنا " فكأنه تعالى يقول . يشف صدوركم " فيه تدليل على أن الرابط هو اللفظ الواصف بدليل صحة معاقبة الضمير له مع استقامة الكلام ، لكن النص القرآني ربط باللفظ الواصف ولم يربط بالضمير ، لأن في الربط بالضمير - في هذه الآية وأمثالها - قوالت للمعنى المقصود من الربط باللفظ الواصف ، وهو المدح أو الذم ، فلو ربط بالضمير ما أفاد الضمير مدحاً ولا ذماً " " .

ولنا وقعة مع هذا النص السابق من كلام أستاذنا ، وهذه الوقعة هي مع قول أستاذنا . " أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم " حيث إنه لا يسعى أن يفهم من هذا القول أن مرجع الضمير يكون متأخراً عن الضمير في هذه الصورة من صور الإحالة ، لاليس المقصود ذلك وكلمة (يعاد) في عبارة أستاذنا تفهم أن مرجع هذا الضمير قد تقدم ذكره في السياق ثم أعيد ذكره ثانياً في صورة تمييز لمدح أو الذم ، إذن ليس المعاد هو دت مرجع الضمير المتقدم وإنما هو إعادة إظهار له - بعد سبق ذكره في السياق - لا توصفه مرجعاً للضمير ، لا ليس ذلك

(١) سورة التوبة آية ١٤

(٢) إخلاصه المحرقة ٩١

(٣) نظر ٢٤٥ ، ٢٧٣ ، حاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث

هو المقصود ، والمقصود بإعادة إظهار مرجع الضمير ها يوضحه قول أستاذنا في غير موضع " شرط الإصهار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإصهار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعي المدلول نفسه"^(١) ويوضحه كذلك قول أستاذنا في هذه الصورة التي هي محل المعالجة الآن "قد يؤدي عدم المطابقة في اللفظ إلى الربط بلفظ فيه مدح أو دم"^(٢) هذان الصان يفهمان أنه عند الربط باللفظ الواصف ، يكون العائد (اللفظ الواصف) مطابقا لمرجعه (اللفظ الذي يعود إليه اللفظ الواصف) في القصد فقط دون اللفظ ، بحيث إذا استحضر القارئ أو السامع العائد ومرجعه معا في ذهنه فهم أن مدلول هذا العائد هو ذات المرجع"^(٣).

إذن قول أستاذنا " أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم "المقصود منه أن هذه الصورة من صور الإحالة يكثر فيها أن يتقدم على اللفظ الواصف (العائد) ضمير - وقد يتكرر هذا الضمير أكثر من مرة في النص قل أن يأتي اللفظ الواصف - ويكون مرجع هذا الضمير - وما يتكرر منه - متقدما على لضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير هو نفسه مرجع اللفظ الواصف بمعنى أن الضمير واللفظ الواصف في هذه الصورة من صور الإحالة مرجعها واحد في نقطة ، ويكون موقع هذا المرجع - في النص - سابق على موقع الضمير ، وموقع الضمير سابق على موقع اللفظ الواصف - وهذه النقطة تردد وصوحا بالتمثيل بعد قليل - وإذا تقرر - مما سبق - أن مواقع العناصر الثلاثة في السياق هي على الترتيب المرجع ثم الضمير ثم اللفظ الواصف ، وإذا تقرر - كذلك - أن اللفظ الواصف مطابق لمرجعه المتقدم على الضمير والذي هو أيضا مرجع الضمير - في

(١) البيان في روائع القرآن ح ١ ، ١٣٨ ، وانظر فيه أيضا ح ١ / ٤١ وما بعدها ، ٢٣٦ ، صوانط التور د / ٣٢١ ، درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب / ٧٥ وما بعدها ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي / ٣٤ وما بعدها ، ٣٨ ، الخلاصة الخوبة / ٩٢ ، وقد ورد هذا النص في ٢٤٥ وما بعدها من هذا البحث

(٢) لبين في روائع القرآن ح ١ / ١٤٥ ، ظاهرة الربط في تركيب والأسلوب العربي ، ٣٩ ، وقد ورد النص في ٣٠٠ من هذا البحث ، وانظر أيضا ٢٤٥ ، ٢٧٣ من هذا البحث

(٣) نظر مسألة مشابهة هذه المسألة في ٢٧٤ وما بعدها من هذا بحث

القصد والممدلول ، إذا تقرر ذلك علماً أن إعادة إظهار مرجع الصمير في عبارة أستاذنا إنما هي إعادة لما هو موافق ومطابق لهذا المرجع في القصد والممدلول ، وليست إعادة لمرجع الصمير ذاته .

وبعد ، فإن اللفظ الواصف ها - في الربط به - إنما هو عائد يربط ما يتصل به بمرجعه ، وليان كيفية الربط أو جهة الربط في هذه الصورة من صور الإحالة نكتفي شاهدين سق ورودهما : الأول قوله تعالى (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً) ، فاللفظ الواصف (العائد) في هذه الآية (أولياء الشيطان) قد ربط حملة العملية التي دخلها (قاتلوا) بمرجعه (الذين كفروا) ، فاللحني : فقاتلوا الذين كفروا ، وملاحظ أن لقاء العاطفة في (فقاتلوا) تصاهرت في القيام بالربط مع اللفظ الواصف ، ونلاحظ - كذلك - أن اللفظ الواصف (العائد) قد سق بصمير في (يقاتلون) يعود علي مرجع اللفظ الواصف نفسه ، وأخيراً في هذا الشاهد ندحط أن مرجع اللفظ الواصف الذي هو نفس مرجع الصمير في (يقاتلون) ذكر مع العائدين إله في آية واحدة ، وهذا الأمر احتما للفظ الواصف ومرجعه في آية واحدة - حاصل في بعض الشواهد " وقد يذكر المرجع قريب من العائد (اللفظ الواصف) لكن ليس في الآية نفسها في بعض الشواهد الأخرى " ، وقد تحتاج معرفة مرجع اللفظ الواصف وما يسبقه من صمير متكرر - في بعض الشواهد - إلى مراجعة نص لقرآني الذي وقعت في حيزه الآية موضع الشاهد ، والشاهد التالي - وهو الثاني - يوضح ذلك ، قوله تعالى (فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف

(١) سورة النساء ٧٦

(٢) انظر مثلاً لأنه رقم ٦٨ من سورة الأنعام بر اللفظ الواصف (انقوم الظالمين) قد ذكر مرجعه (الذين يخوضون في آياتنا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٣٧) من سورة التوبة تري اللفظ الواصف (انقوم الكافرين) قد ذكر معه مرجعه (الذين كفروا) في الآية نفسها ، وفي الآية رقم (٤٧) من سورة الأعراف تري اللفظ الواصف (انقوم الظالمين) قد ذكر معه مرجعه (أصحاب النار) في الآية نفسها

(٣) انظر مثلاً الآية رقم ٩٣ من سورة الأعراف ، لعائد (قوم كافرين) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا شعبياً) في الآية التي قبلها ٩٢

نحوت من القوم الظالمين^(١) في هذه الآية الكريمة نرى حرف الجر (من) وقد ربط المحرور^(٢) (القوم الظالمين) بالفعل (نحوت) ، وكذلك نرى اللفظ الواصف (القوم الظالمين) الذي هو العائد في هذا الشاهد وقد وضع أن السجدة كانت ممن يرجع إليهم هذا العائد وهم (الملأ من آل فرعون) ولكي نصل إلى تعيين هذا المرجع (الملأ من آل فرعون) من النص القرآني الكريم ، علينا أن نعود بالنص القرآني بدءاً من الآية موضع الشاهد وهي الآية الخامسة والعشرون من سورة القصص إلى الآية الثامنة من السورة نفسها ، عند هذه الآية - الثامنة - فقط نتبين المقصودين بالقوم الظالمين (اللفظ الواصف) ، ففي الآية الثامنة هذه يقول تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحرباً إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين)^(٣) لكن هذه الآية الثامنة لم يذكر فيها لفظ (الملأ) الذي ذكرت أنه ضمن ألفاظ مرجع اللفظ الواصف (القوم الظالمين) ، نعم هذا صحيح ، لكن فيما بين الآيتين السابقتين من النص القرآني تقع الآيتان . العشرون ، والحادية والعشرون وفي الأخيرة منهما نرى اللفظ الواصف (العائد) في الآية موضع الشاهد^(٤) مذكوراً بلفظه يقول تعالى (مخرجها حائف يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين) " وهذا نرى أنفساً أمام آية تصلح شاهداً للربط باللفظ الواصف حيث نرى أن حرف الجر (من) ربط المحرور (القوم الظالمين) بالفعل (نَجْنِي) وأن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وصح أن السجدة المستولة من الله هي سحابة ممن يرجع إليهم هذا اللفظ الواصف (العائد) وهم - كما سبق - (الملأ من آل فرعون) ، وهذا هو معني كون اللفظ الواصف رابطاً

وبعد ، فإنا لم نصل إلى الآن إلى ما يعيد من النص القرآني الكريم - أن المرجع هو (الملأ من آل فرعون) نعم فالآية العشرون هي التي يعيد ذلك حيث يقول تعالى (وإذا رحل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك

(١) سورة القصص آية ٢٥

(٢) انظر ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث

(٣) سورة القصص آية ٨

(٤) الآية ٢٥ من سورة القصص

(٥) سورة القصص آية ٢١

فأحرج إني لك من الباصحين^(١) ها نستطيع أن نقول إن من أخبر موسى (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين - موضع الشاهد - بأنه قد نجا منهم هم هؤلاء الملأ الذين يأتمرون به ليقتلوه ، وهم أنفسهم من سأل موسى (عليه السلام) ربه أن يسحبه منهم في الآية الحادية والعشرين .

إذن تيقن لدينا أن مرجح اللفظ الواصف (القوم الطالمين) في الآيتين الحادية والعشرين والخامسة والعشرين (موضع الشاهد) واحد هو لفظ (الملأ) غير أن هذا اللفظ ذاته يحتاج القارئ أو السامع فضل بيان له - وإذا قيل : إن (آل) في لفظ (الملأ) للعهد ، والمعني : الملأ الذين تعرفهم يا موسى من آل فرعون ، قيل : إن العهد هنا عهد ذهني بين الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى لأنه المتكلم وبين موسى (عليه السلام) لأنه المخاطب في قوله تعالى (إن الملأ يأتمرون بك) ، وليس العهد للقارئ أو السامع - وفضل البيان الذي يحتاجه القارئ أو السامع براه في قوله تعالى في الآية الثامنة (فلنقطه آل فرعون ليكون لهم عدونا وحربا)^(٢) هنا فقط يتبين أن (الملأ) الذين سأل موسى ربه - في الآية الحادية والعشرين - الحاجة منهم والذين أخبر (عليه السلام) في الآية الخامسة والعشرين بأنه قد نجا منهم ، هم (الملأ من آل فرعون) إلى هذا الحد من تتبع سياق النص القرآني الكريم تكون الحاجة لمعرفة اللفظ الواصف (العائد) في بعض شواهد^(٣) هذه الصورة من صور الإحالة .

هذا ، ويلاحظ مما سبق عرصه من شواهد علي الربط بهذه الصورة أن العائد (اللفظ الواصف) يكون - دائما - جزءا من الحملة التي هي المرتبط (الحملة التي يربطها العائد بالمرجع) وليس واردا هنا في هذه الصورة أن يكون العائد هو ذات

(١) سورة القصص آية ٢٠

(٢) سورة القصص آية ٨

(٣) انظر مثلا الآية رقم ١٤٠ من سورة الأنعام بر اللفظ الرابط فيها (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) قد ذكر في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها ، وفي الآية رقم ١٢ من سورة التوبة ترى اللفظ الواصف (أئمة الكفر) قد ذكر مرجعه (الذين عاهدتهم من المشركين) في الآية رقم ٧ من السورة نفسها ، وفي الآية ١٤٠ من سورة آل عمران ترى اللفظ الرابط (القوم) قد ذكر مرجعه (الذين كفروا) في الآية رقم ١٢٧ من السورة نفسها

المرتبط أي : ليس واردا أن يكون اللفظ الواصف هو العائد وهو المرتبط في آن واحد - كما هو الحال في بعض الحالات في بعض صورة الإحالة السابقة - ودليل ذلك أنه في جميع الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) دللنا على أن الرابط هو اللفظ الواصف بصحة معاقبة الضمير هذا النمط مع استقامة المعنى^(١)، والمعروف^(٢) أن الضمير (العائد) يربط ما يتصل به أو ما يقع في حيزه (المرتبط) به يعود إليه (المرجع) ولا يتصور في مسألة الضمير فيها هو الرابط أن يكون هذا الضمير هو العائد والمرتبط ، فالضمير لا يربط نفسه بمرجعه بل يربط غيره ، وكذلك اللفظ الواصف يربط غيره بمرجعه :

أما عن لموقعية في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة فهي موقعية ثالثة لا تقلل التعبير سوء أكانت بين العائد (اللفظ الواصف) والمرجع أم بين المرتبط ،لذي يربطه العائد بالمرجع وبين المرجع ، فدائما يكون المرتبط ومعه العائد متأخرين عن المرجع ، وذلك لأن العائد - كما سبق - في هذا الصورة من قبيل الوصف للمرجع ، وليس مقبولا أن يتقدم الوصف على الموصوف^(٣)

نعم في شواهد هذه الصورة من صور الربط بالإحالة يكون سائعا من الساحة الحوية ،لصرفة أن يبادل اللفظ الواصف (العائد) الموقع مع المرجع ويبقى المعنى مستقيما، لكن لو حدث هذا وتبادلا الموقعين ، فإن الشاهد لذي يحدث فيه ذلك لن يكون دحلا فيها بحر فيه من الربط باللفظ الواصف ، ولأخذ شاهدا نوضح به الأمر ، يقول تعالى (وإذا صرفت أنصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعل مع القوم الظالمين) أي لا تجعلنا معهم ، في هذا الشاهد تري اللفظ الواصف (القوم الظالمين) قد وصح - عن طريق الربط - أن المعية التي يُسأل الله عز وجل أن لا تجعل هي معية أصحاب النار (المرجع) ، وهذه الآية الكريمة تقس من

(١) نظر ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣١ ما بعدها ٢٣٩ وما بعدها ، ٢٤١ من هذا البحث

(٢) انظر ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) نظر شرح المفصل ج٢ / ١١٦ وما بعدها ، مع الشعر درامه في الضرورة الشعرية / ٢٩٨

(٤) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ١٠٤ من هذا البحث

(٦) سورة الأعراف آية ٤٧

الناحية النحوية الصرفة - أن يتبادل العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) موقعيهما ويكون المعنى مستقيماً ، لكن إذا تصورنا ذلك فإن اللفظ الواصف (القوم الظالمين) لن يكون رابطاً بين عناصر التركيب ، فإذا تصورنا الشاهد القرآني السابق علي هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فهذا التغيير أو التبادل في الموقعين وإن صح من جهة النحو ، إلا أن لفظ (القوم) الموصوف - (الظالمين) لن يكون رابطاً بين عناصر التركيب ، في حين أنه كان رابطاً بينها في الشاهد القرآني ، كما سبق بيان ذلك مد قليل ، ودليل عدم ربطه في الصورة التي أصبح عليها الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) أنه لا يصح أن يعامه الضمير ، لأن اللبس يتطرق عندئذ إلى الكلام ؛ إذ لا يعرف مرجع هذا الضمير علي وجه اليقين ، فالسياق القرآني الكريم قبل الآية موضع الشاهد هو قوله تعالى (ويهيئ حجاب وعلي الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون) ، فإذا اتبعنا هذه الآية الأخيرة الذكر في حديثنا - السابقة الذكر في السياق القرآني - بالصورة التي تحولت إليها الآية موضع الشاهد بعد تبادل الموقعين بين العائد (القوم الظالمين) والمرجع (أصحاب النار) ، وأصبح السياق بعد قوله تعالى (وهم يطمعون) وإذا صرفت أبصارهم تلقاء القوم الظالمين قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، فلما وُحِال هذه لا تستطيع أن نعاقب (القوم الظالمين) بالضمير ، لأن السياق يصبح علي هذه الصورة : وإذا صرفت أبصارهم تلقاءهم قالوا ربنا لا تجعلنا مع أصحاب النار ، وهذا غير مراد الآية ، والله أعلم بمراده تقدست أسماؤه ، وحفظ كلامه مع التحريف .

وإذا لم يصح أن يتبادل العائد والمرجع - في هذه الصورة من صور الإحالة موقعيهما مع بقاء الشاهد - الذي يحدث فيه هذا التبادل - من شواهد الربط باللفظ الواصف فإن عدم صحة تبادل المرتبط (ما يربطه اللفظ الواصف بالمرجع) الموقع مع المرجع أولى لما سبق من أن العائد هنا (اللفظ الواصف) يكون دائماً جزءاً من المرتبط .

(١) سورة الأعراف آية ٤٦

(٢) انظر ٣٠٦ وما بعدها من هذا البحث

وبعد كل ما سبق فقد يسأل سائل : إذا كان الأمر في هذا الصورة من صور الإحالة كما ذكرت سابقاً^(١) من أن مدلول العائد (اللفظ الواصف) هو ذات المرحع ، فهي الشاهد الأخير الذي ذكرت في الاستدلال علي ثبات الموقعية في هذا الصورة ، إذا سنلت: من (القوم الظالمون) في هذه الآية؟ قلت . القوم الظالمون هم - من حيث المعني (المدلول) - أصحاب النار ، فإذا كان الأمر كذلك : لم لم تجعل هذه الصورة (الربط باللفظ الواصف) من الحالات الداخلة تحت صورة الربط بإعادة اللفظ بمعناه^(٢)؟ والجواب علي هذا أن بين هاتين الصورتين من الفروق الجوهرية ما لا يقلل معه دمج الصورتين معاً تحت نوع واحد ، وهذه الفروق هي:

أولاً أنه قد ذكر في معالجة الربط بإعادة اللفظ بمعناه أن هذه الصورة من صور الإحالة لا تدخل إلا الجملة الواحدة فقط ، أي أن الأركان الثلاثة . العائد والمرتبط والمرجع جميعاً تكون في جملة واحدة ، ولا يخرج عن هذا أي حالة من حالات صور إعادة اللفظ بمعناه^(٣) ، أما هنا في صورة لربط باللفظ الواصف فإنه لم يقابل شاهد واحد قد اجمع فيه الأركان الثلاثة في جملة واحدة ، فجميع الشواهد - حتى الشواهد التي لم تذكر ننصها في المعالجة أو أحيل إليها في بعض الخواشي^(٤) - كان المرحع فيها في جملة والعائد في جملة أخرى ، بل قد مثلنا شواهد^(٥) من سورة القصص كان المرحع فيه في الآية الثامنة والعائد في الآية الخامسة والعشرين ، وأشرنا في بعض الخواشي إلى ثلاثة شواهد من هذا القبيل^(٦) .

ثانياً : أن العائد هنا في الربط باللفظ الواصف - في الغالب كما أشرنا قبل - يكون مصافاً إلى ما يعيد مدحاً أو دماً أو يكون موصوفاً بما يفيد ذلك ، وجميع

(١) انظر ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢٢٠ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢٢٨ من هذا البحث

(٤) انظر حاشية (٢) ، (٣) من ٣٠٤ ، وحاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث

(٥) انظر ٣٠٤ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر حاشية (٣) من ٣٠٦ من هذا البحث

(٧) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

الشواهد التي سبق الاستشهاد بها في هذه الصورة - عدا شاهد واحد سبق بيانه -
قد تحقق فيها ذلك ، وهذا أمر غير موجود في الربط بإعادة اللفظ بمعناه

ثالثا. أنه يكثر في الربط باللفظ الواصف - كما نقلنا عن أستاذنا الدكتور/
تمام^(١) - أن يتقدم في السياق على اللفظ الواصف (العائد) صمير- وقد يتكرر
الصمير- ويشارك هذا الصمير مع اللفظ الواصف في المرحح أي يكون مرجعها
واحدا^(٢)، وهذا أمر غير وارد في الربط بإعادة اللفظ بمعناه

وبعد ، فإنه قد سبقت الإشارة^(٣) إلى أن الصورة التي نحن بصدد معالحة الموقعية
في صوء الربط بها (اللفظ الواصف) تجمع بينها وبين صورة أخرى سابقة هي
(الربط بالاسم الموصول) وجوه شبه عدة ويمرق بينهما وحها اختلاف ، أما وجوه
الشه^(٤) التي تجمع بين الصورتين فهي :

أولا - أن الربط بأي من الصورتين يفيد - إضافة إلى الربط بين عناصر التركيب
- مدح المرحح أو دمه^(٥) .

(١) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٥) الوجوه الثلاثة التي تذكر في متن هذه الصفحة والتي تليها هي الوجوه التي تنشأ فيها الصور من
فقط ولا تشبه فيها معهما صورة أخرى من صور الإحالة ، وإلا فهناك وجوه شه أخرى تجمع بين
هاتين الصورتين وتشاركهما في هذه الوجوه أو في بعضها صور أخرى من صور الإحالة ، من هذه
الوجوه أولا أن اتجاه الربط في كل من الصورتين - وفي غيرهما - واحد ، وهو أن العائد يربط بين
العمدة التي يقع في حبرها والتي هي المرتبط وبين مرجح هذا لعائد انظر ٢١١ وما بعدها، ٢٣٨
وما بعده، ٢٦٨ وما بعدها، ٢٧٠ وما بعدها، ٢٧٦ وما بعدها، ٢٩٥ وما بعدها من هذا البحث
ثانيا أن العائد في الصورتين كليهما - وفي غيرهما - يكون ذاتي جريا - من جهة هي المرتبط الذي
يربطه العائد بالمرجع انظر ٢٠٩ وما بعدها، ٢٣١ وما بعدها، ٢٣٣ وما بعده، ٢٣٨ وما بعدها
من هذا البحث

ثالثا أن الموقعية بين العائد والمرجح في هاتين الصورتين - وفي غيرهما - موقعية ثالثة ، لا يجوز معها
تقدم العائد (وسيلة الربط) على المرحح ، انظر ٢١٥ وما بعده، ٢٣١ وما بعده، ٢٤٧ وما بعدها
، ٢٧١ وما بعدها، ٢٨٣ وما بعدها، ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٦) انظر ٢٧٣ ، ٣٠٠ من هذا البحث

ثانياً أن معني المدح أو الذم للمرجع في هاتين الصورتين كليهما يستفاد مما يأتي بعد العائد في الموقع ، ففي الربط بالاسم الموصول يستفاد معني المدح أو الذم من صلة هذا الموصول ' ، وهي دائماً تالية في الموقع للاسم الموصول " ، وفي الربط باللفظ الواصف يستفاد معني المدح أو الذم للمرجع مما يقع بعد اللفظ الرابط من نعت أو مضاف إليه " ، وهذان (النعت والمضاف إليه) دائماً يكونان تاليين ما يتعلقان به ولأول يأتي بعد معنوته " والثاني يأتي بعد ما أصيب إليه " .

ثالثاً أن العائد (الاسم الموصول في الصورة الأولى واللفظ الواصف في الصورة الثانية) في الصورتين كليتهما يكثر أن يسبق ضمير أو أكثر من ضمير ، ويكون مرجع هذا الضمير أو هذه الضمائر هو ذات مرجع العائد ، وبعبارة أخرى . يكون مرجع هذا لضمير أو هذه الضمائر ومرجع العائد - في الصورتين - واحداً في لفظه

هذا عن وحوه الشبه بين صورة الربط بالاسم الموصول ، وصورة الربط باللفظ الواصف ، أما عن وجهي الاختلاف بينهما :

أولاً : أن وسيلة الربط في الصورة الأولى تختلف عنها في الصورة الثانية ، فالوسيلة اللفظية لرابطة في الصورة الأولى هي الاسم الموصول ، والوسيلة اللفظية لرابطة في الصورة ثائية هي اللفظ الواصف " .

ثاني أن المرجع في صورة الربط بالاسم الموصول قد لا يذكر في سياق النص وإنما يفهم من المقام " ، في حين أن المرجع في صورة لربط باللفظ الواصف يذكر دائماً في النص ' .

(١) انظر ٢٧٣ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٩٧ من هذا البحث

(٣) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ١٠٤ من هذا البحث

(٥) انظر ١٠٢ من هذا البحث

(٦) انظر ٢٨١ وما بعدها ، ٣٠٢ وما بعدها من هذا البحث

(٧) انظر ٢٧٣ وما بعدها ، ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

(٨) انظر ٢٧٨ وما بعدها من هذا البحث

(٩) انظر ٣٠٠ وما بعدها من هذا البحث

وبعد ، فإنه بعد هذه المعالجة لظاهرة الموقعية في ضوء الربط بوسائل الإحالة باعتبارها وسائل لفظية يتبين ما يلي :

أولاً . أن العائد في الربط بوسائل الإحالة المختلفة يحدد ويعرف من خلال اسم وسيلة الربط في الصورة المعينة ، فإذا قلت الربط بإعادة اللفظ بذاته ، عرفت أن العائد في هذه الصورة من صور الربط بالإحالة هو اللفظ المكرر ' (الذي يرد ثانياً بعد اللفظ الأول) ، وإذا قلت الربط بالاسم الموصول عرفت أن الاسم الموصول هو العائد " في هذه الصورة وهكذا إذا قلت : الربط باللفظ الواصف فالعائد هو هذا اللفظ الواصف " .

ثانياً - أن احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الوسائل اللفظية " - وهي هنا وسائل الربط بالإحالة التي تصل بين هذه الجمل وبين ما تتعلق به يعوق بكثير جداً احتياج المفردات في اللغة العربية إلى هذه الوسائل اللفظية ، ففي جميع صور الربط بالإحالة التي سبق معالجتها لم يأت ذكر أي ألقاف مفردة " - تمثل أنوار نحوية - تحتاج إلى وسيلة من وسائل الربط بالإحالة لتربطها بغيرها من المفردات التي تمثل هي الأخرى أنواراً نحوية أو الحمل ، إلا في خمسة مواضع فقط ، ذكرت أربعة منها في سياق معالجة الربط بالصميم ، وهذه المواضع الأربعة " هي : معمول الصفة المشبهة " ، وألقاف التوكيد المعوي " ، وبدل البعض " ، وبدل الاشتغال " . هذه أربعة مواضع من المواضع الخمسة التي تحتاج فيها ألقاف مفردة - ليست حملاً ولا أشباه حمل - إلى وسيلة من وسائل الإحالة تربط بينها وبين ما تتعلق به من

(١) انظر ٢٠٩ وما بعدها من هذا البحث

(٢) انظر ٢٧٦ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٣٠٣ وما بعدها من هذا البحث

(٤) سبق ذكر ملاحظته مثل هذه الملاحظة في ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ٢٠٧ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٤٧ من هذا البحث

(٦) انظر ٢٤٧ وما بعدها ، ٢٦٨ من هذا البحث

(٧) انظر ٢٥٢ وما بعدها من هذا البحث

(٨) انظر ٢٥٧ من هذا البحث

(٩) انظر ٢٥٨ من هذا البحث

(١٠) انظر ٢٥٨ من هذا البحث

مفردات، ويلاحظ أن ثلاثة من هذه المواضع الأربعة تدخل ما نأخذها واحدا هو باب التوابع ، والموضع الخامس قد ذكر في سياق معالجة الربط بأل التي للحسن النسبي في حال كون ما تربطه بمرجعها مفردا^(١).

وقد سبق القول^(٢) في العلة التي قد تكون كامة وراء هذا الفارق الكبير من احتياج الجمل في اللغة العربية إلى الروابط اللفظية التي تصلها بغيرها من الحمل أو المفردات ، ويبيّن احتياج المفردات إلى هذه الروابط .

ثالثا: أن الموقعية في جميع المسائل التي سقت معالجتها في جميع صور الربط بالإحالة - فيما عدا بعض مسائل الربط بالضمير - موقعه ثابتة لا تقبل التغيير أو تبادل المواقع^(٣)، وفي هذه الموقعية يذكر المرحع أولا ، ويليه في الموقع العائد، والعائد - كما سبق - قد يكون جزءا من جملة هي المرتبط ، وقد يكون هو ذات المرتبط .

وانما استثنيت بعض مسائل الربط بالضمير من الحكم السابق شئت تقدم المرجع وتأخر العائد ، لأنه يجوز في بعض هذه المسائل - كما سبق - أن يعود الضمير علي متأخر لفظا فقط أو رتبة فقط ، بالإضافة إلى أن هناك حالات سبعا ذكر الحاجة أن الضمير فيها (العائد) يعود علي متأخر لفظا ورتبة^(٤) ، وهذه الحالات السبع الموقعية فيها - هي الأخرى - ثابتة إلا أن المرجع فيها دائم التأخر والعائد دائم التقدم.

ويعد كل ما سبق من ملاحظات - جاءت في أثناء وعقب كل معالجة للربط بوسيلة لفظية من وسائل قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية تصم وسائل عديدة

(١) انظر ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث ، وحاشية (٣) من ٢٩٦ من هذا البحث

(٢) انظر ١٩٨ وما بعدها من هذا البحث

(٣) انظر ٢١٥ وما بعدها ، ٢٢٧ وما بعدها ، ٢٤١ وما بعدها ، ٢٦٣ وما بعدها ، ٢٧١ وما بعدها ، ٢٨٣ وما بعدها ، ٢٩٦ وما بعدها من هذا البحث

(٤) انظر ٢٠٩ وما بعدها ، ٢٣٠ وما بعدها ، ٢٦٥ وما بعدها من هذا البحث

(٥) انظر ٢٦٤ وما بعدها من هذا البحث

(٦) سمت الإشارة إلى أن ضمير انشأن - وهو من هذه الحالات السبع - لا يكون وحده في سياق وجود الرابط ، انظر ٢٧٣ ، وحاشية (٤) من ٣٠٠ من هذا البحث

تربط بين عناصر التركيب جملا ومفردات - يبقى أن نسجل هنا أن القول بالروابط اللفظية بين عناصر التركيب في اللغة العربية يعد مسوعا من مسوعات ^(١) القول بالحدف في اللغة العربية ، وذلك لأنه إذا " لم يذكر الرابط في أماكن وحووب ذكره قلنا بحدف الرابط " ^(٢) ومن هذا قوله تعالى (وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا) ^(٣) فالتقدير أهذا الذي بعث الله رسولا حيث إن الضمير الرابط في جملة الصلة واجب ^(٤) ، وفي هذا الشاهد ومثله يجب تقدير ضمير يطابق الاسم الموصول (المرجع) ومنه أيضا قوله تعالى (قد نعلم إنه ليحرنك الذي يقولون فإهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) ^(٥) ، أي الذي يقولونه ، ومنه أيضا قول الشاعر من يفعل الحسنات الله يشكرها ^(٦) ، والتقدير : فأنه يشكرها ، فالفاء هنا واجبة ؛ لتكون الجواب جملة اسمية ^(٧).

(١) سبق ذكر بعض المسوعات الأخرى في ٤٨ وما بعدها ، ٦٧ ، ٨١ من هذا البحث

(٢) لسان في روائع القرآن ج ١ / ٢٥

(٣) سورة الفرقان آية ٤١

(٤) انظر ٥٥ من هذا البحث

(٥) سورة الأنعام آية ٣٣

(٦) انظر معني / ٨٠ ، ٨٣٢

(٧) انظر ١٧٧ وما بعدها من هذا البحث .

خاتمة

بعد أن خرج هذا الكتاب إلى النور وبعد فترة ليست بالقصيرة - من عناء البحث وإعمال الفكر في موضوع "الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية" خلص الكتاب إلى بعض النتائج :

أولاً : أن الأصل في التركيب العربي أن تلتزم كل كلمة بالموقع الذي حددته القواعد النحوية ، وأن المساحة التي سمحت قواعد اللغة فيها بتبادل المواقع بين الألفاظ والأبواب النحوية في الجمل والتركيب أصيقت - بكثير - من المساحة التي ألزمت فيها اللغة المتحدثين والقارئين بوضع كل كلمة في موقعها المحدد الذي لا يقل معه أن تغير الكلمة موقعها أو أن تتبادل هذه الكلمة هذا الموقع مع غيرها من الكلمات

ثانياً : أن فكرة الموقعية تلعب دوراً هاماً للعناية في الحكم على الأسلوب المعين بالصحة أو بالخطأ والجمال أو القبح

فالكلمة يكون لها من الحسن والهاء والرواق إذا وقعت في موقعها الصحيح من الكلام ما لا يكون لها إذا وقعت في غير هذا الموقع

ثالثاً : أن احتياج الحمل في لغة العربية إلى الروابط اللمطية التي تربط بينها وبين ما تتعلق به يعوق - بكثير جداً - احتياج المعردات إلى هذه الروابط للربط بينها وبين ما تتعلق به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الحديث النبوي الشريف .
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الآيات
- ٤ - فهرس المراجع
- ٥ - فهرس موضوعات البحث

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
إياك نعبد .	٥	١٤٣
سورة البقرة		
ذلك الكتاب لا ريب فيه	٢	٥٣
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون	٦	١٥٦
ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله .	٩، ٨	١٥٦
وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا حلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنا نحن مستهزون .	١٤	١٥٦
وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله	٢٣	١٨٩
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا .	٤٨	٢١٣
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين	٨٩	٢١٩
فلم تقتلون أنبياء الله من قبل .	٩١	١١٨
قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمسوا الموت إن كنتم صادقين .	٩٤	١٨٩

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين .	٩٨	٢٨٠
أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم	١٠٠	١١٧
ما ننسخ من آية أو نسها نأت بخير منها أو مثلها .	١٠٦	١٨٩
إد حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي .	١٣٣	١١٥
فاذكروا الله عند المشعر الحرام .	١٩٨	١٩٤
عن الشهر الحرام قتال فيه	٢١٧	٢٤٧
ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البيات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد .	٢٥٣	٢١٩
إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تحموها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم .	٢٧١	٢٦٣، ١٧٧
وما تنفقوا من خير فلأنفسكم	٢٧٢	١٧٨
فإن لم يكونا رجلين فرحل وامرأتان .	٢٨٢	١١٧، ٥٤
سورة آل عمران		
قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني .	٣١	١٧٧
إني نذرت لك ما في بطني محررا .	٣٥	١٨٧
رب إني وضعتها أنثى .. وليس الذكر كالأنثى .	٣٦	٢٨٧
ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا .	٦٧	٧٠
وإن منهم لفريقا يلوون ألستهم بالكتاب لتحسوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون	٧٨	٢١٢
ودوا ما عثم	١١٨	١٦٩

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله .	١٤٠	٣٠١
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين .	١٤٢	١٧٦
إن ينصركم الله فلا غالب لكم	١٦٠	١٧٨
ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيت .	١٩٢	٢٦٠
سورة النساء		
وخلق الإنسان ضعيفا .	٢٨	٢٩٠
فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم .	٦٢	١١٨
كتاب الله عليكم .	٢٤	١٢٠
يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما	٧٣	١٧٤
ربنا أحرحنا من هذه القرية الظالم أهلها	٧٥	٦٣
الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا .	٧٦	٣٠٤، ٣٠١
أينما تكونوا يدرككم الموت	٧٨	٢٦١
إن يدعون من دونه إلا إناثا .	١١٧	١٨٨
سورة المائدة		
اليوم أكملت لكم دينكم	٣	٢٨٦
من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم	٥٤	١٧٧
عموا وصموا كثير منهم	٧١	٢٤٧
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الحميم	٨٦	٢٧٠
فهل أنتم متهون .	٩١	١١٨
ونعلم أن قد صدقتنا	١١٣	٢٣٢
ومن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين	١١٥	٢٥٨، ٢٤٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله .	١١٧	١٧٠
سورة الأنعام		
ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال		
الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين	٧	٢٨٢
إنه لا يفلح الظالمون .	٢١	٥٣
وإن يهلكون إلا أنفسهم .	٢٦	١٨٩
يا ليتنا مرد ولا مكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين .	٢٧	١٧٦
إن هي إلا حياتنا الدنيا .	٢٩	٢٦٥
قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك		
ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون .	٣٣	٣١٤
انظروا إلى ثمره إذا أشعر وينعه .	٩٩	١٩٦
ولو شاء الله ما أشركوا	١٠٧	١٥٨
لن يؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم .	١٢٤	٢٠٧، ٢٠٨
ولا ترر وازرة وزر أخرى	١٦٤	٢٣٨
سورة الأعراف		
ويا آدم اسكن أنت وروحك الجنة	١٩	١١٧، ٥٤
يا سي آدم قد أمرنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا		
ولباس التقوى ذلك خير .	٢٦	٢٧٠، ٥٣
والدين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب		
النار	٣٦	٢٦٩
والدين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا إلا		
وسعها أولئك أصحاب الجنة	٤٢	٢٦٩
وسبها حجاب وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا		
بسيماهم ويادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم		
يدخلوها وهم بطمعون	٤٦	٣٠٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين .	٤٧	٣٠٧
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا .	٥٣	١٧٤
فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي وبصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين .	٩٣	٣٠١
واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلات جسدا له حوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين .	١٤٨	٢٢١
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون .	١٧٧	٢٦٥
من يصل الله فلا هادي له	١٨٦	٢٦٠
سورة الأنفال		
واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتحطمكم الناس فأوكم	٢٦	١٧١، ١٦٨
سورة التوبة		
إإن تنتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله .	٣	٢٦٣
وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إهم لا أيمن لهم لعلمهم يتبهون .	١٢	٣٠١
فاتلوهم يعدهم الله بأيديكم ويجرهم ويصركم عليهم ويشم صدور قوم مؤمنين	١٤	٣٠٢
إلا نصره فقد نصره الله إذ أحرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا	٤٠	٢٨٨، ٢٨٦
المدفقون والمساقيات بعضهم من بعض يأمرون بالمعكر		

ويبهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فَنَسِيَهُمْ
إِنِ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ
وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ .

٢١٤ ٦٨، ٦٧

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ حَيَاتٍ نَّجْوَى
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارِ خَالِدِينَ فِيهَا .

٢١٤ ٧٢، ٧١

وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذِنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ
كَذَّبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

٢٨٣ ٩٠

سورة يونس

دَعَا هُمْ فِيهَا صَاحِبُكَ إِلَهُهُمْ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَ
دَعَا هُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَطَنِ أَهْلُهَا أَهْمٌ قَادِرُونَ عَلَيْهَا .
لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا
يَسْتَقْدِمُونَ

٢٣٥، ٢٣١

٢٣٩ ١٠

١٩٣ ٢٤

٢١٢ ٤٩

١١٧ ٥١

٢٢٤ ٥٨

رَبَّنَا اضْمِصْ عَلَيْنَا أَمْوَالَنَا وَاجْعَلْ قُلُوبَنَا قَلْبًا
يُؤْمِنُ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ

١٧٤ ٨٨

سورة هود

وَيَصْغُرُ عَلَيْهِمْ كُلَّمَا دُخِلَ عَلَى قَوْمٍ مِمَّنْ هُمْ أَشْهَرُ بِمَا
كَفَرُوا وَكَانُوا يُجْرِمُونَ

١٠١ ٣٨

١٠١، ٥٣ ٤٢

سورة يوسف

لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِسْحَاقَ آيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ إِذْ قَالُوا

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا ما ونحن عصبه .	٨٠٧	٢٦٧
قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف	١٠	٢٣٦
وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب .	١٧	٢٦٧
وشهد شاهد من أهلها .	٢٦	٢٣٦
وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء .	٥٣	٢٩١
ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون .	٧٠	٢٣٦
إن يسرق فقد سرق	٧٧	١٧٧
قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥	١٧٠

سورة الرعد

له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله	١١	١٩٣
--	----	-----

سورة الحجر

ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين	٢٤	٢٢٤
--	----	-----

سورة النحل

ثم إن ربك للذي هاجروا من بعد ما فتوا ثم حاهدوا		
وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم	١١٠	٢٢٢
ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا		
حرام لتعتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله		
الكذب لا يملحون	١١٦	٢١٠
وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٤	٤٧

سورة الإسراء

ولا تزر واردة ورد أخرى .	١٥	٢٣٨
إن السمع والنصر والفراد كل أولئك كان عنه مسئولا	٣٦	٢٦٩

سورة الكهف

٢٦٥	٥	كبرت كلمة تخرج .
٢٧٥، ٢٣٤		إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من
٢٧٧، ١٧٦	٣٠	أحسن عملا .
١٧٧	٤٠، ٣٩	إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي .
		ويسألونك عن دي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا
١٨٧	٨٤، ٨٣	إنا مكنا له في الأرض .

سورة مريم

٦٦	٤	واشتعل الرأس شيئا .
----	---	---------------------

سورة طه

٢١٠	١٠	إني آنست نارا لعل آتيكم منها بقبس أو أحد على النار
		هذي
		لا يصل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الأرض مهدا
١٤٠	٥٣، ٥٢	وسلك لكم فيها سلا .
١٧٤	٦١	لا تعفروا على الله كذا فيسحتكم بعداب
٢٦٥، ١٤٤، ٥٣	٦٧	فأوحس في نفسه حيلة موسى .
٢٣٢	٨٩	أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا
		أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في
١١٧	١٢٨	مساكنهم

سورة الأنبياء

٢٩٠	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي .
٢٣٩، ٢٣٠	٩٧	فإذا هي شاحصة أبصار الدين كفروا

سورة الحج

١٨٧	١	يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم .
		فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى لقلوب التي في

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الصدور .	٤٦	٢٣٩
وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به		٢٨٢، ٢٧٧
فتحت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط		
مستقيم	٥٤	٢٨٤
سورة النور		
ما يكون لنا أن نتكلم بهذا .	١٦	٧٠
فيها مصباح المصباح في راحة الرجاجة كأها كوكب		
دري .	٣٥	٢٨٦
في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها		
بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر		
الله وإقام الصلاة .	٣٧، ٣٦	٢٢٣
إذا أحرح يده لم يكذبها	٤٠	٢٦٤
سورة الفرقان		
تبارك الذي برز الفرقان على عبده ليكون للعالمين نديرا		
الذي له ملك السموات والأرض ولم يتحد ولها ولم		
يكن له شريك في الملك وحلق كل شيء فقدره تقديرا .	٢، ١	٢٨٣، ٢٧٨
واتحدوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون		
ولا يملكون أنفسهم صرا ولا نفعا ولا يملكون موتا		
ولا حياة ولا نشورا وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك		
افتراه وأعاناه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا	٤، ٣	٢٨٣، ٢٧٨
ويوم تشقق السماء بالغمام ويرسل الملائكة نريلا الملك		
يومئذ الحق لدرهم	٢٦، ٢٥	٢٢٣
وإذا رأوك إن يتحدونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله		
رسولا	٤١	٣١٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الشعراء		
قن هل أنبتكم على من تنزل الشياطين .	٢٢١	١١٥
سورة النمل		
فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها .	٨	١٦٩
فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب يا موسى ..	١٠	١٦٩
وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم .	٨١	٧٠
سورة القصص		
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إن فرعون وها مان وجنودهما كانوا خاطئين	٨	٣٠٦، ٣٠٥
وحاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين	٢٠	٣٠٦
فخرج منها خائفا يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين .	٢١	٣٠٥
فلما حاء وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين	٢٥	٣٠٥، ٣٠١
فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب .	٣١	١٦٩
إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين .	٧٦	٢٦٤
سورة العنكبوت		
فليعلمن الله الذين صدقوا .	٣	١١٧
أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير قل سيروا في الأرض فابظروا كيف بدأ الخلق ثم الله يشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير	١٩، ٢٠	٢١٠
قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها	٣٢	٢٨٥

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الروم		
وإن نصيبهم سيئة بما قدمت أيدهم إذا هم يقططون .	٣٦	١٧٩
سورة السجدة		
وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون	٢٤	١٦٩
سورة الأحزاب		
السي أولى بالمؤمنين من أنفسهم	٦	٢٨٨
سورة سبأ		
ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد .	٦	١٤١
وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه .	٣٩	١٨٩
سورة فاطر		
لا يقضي عليهم فيموتوا .	٣٦	١٧٤
سورة الصافات		
أنتمكا آلهة دون الله تريدون	٨٦	١٤٤
سورة ص		
واطلق الملائمهم أن امشوا	٦	١٧٠
وطر داود أنها فتاه	٢٤	١٤٦
إد عرص عليه بالعشي الصافات الحيات فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ردها على قطع مسحا بالسوق والأعناق .	٣١-٣٣	٢٩٤
سورة الزمر		
ولا ترر واردة ورر أخرى .	٧	٢٣٨
سورة غافر		
وأندهم يوم الآفة إد القلوب لدى الحاحر	١٨	٢٩٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب	٤٦	١٧١
سورة فسط		
وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون ، فلنديقن الذين كفروا عذابا شديدا ولجزيتهم أسوأ الذي كانوا يعملون .	٢٧، ٢٦	٢١٤
من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها .	٤٦	١٧٨
سورة الشورى		
وما احتلتم فيه من شيء محكمه إلى الله .	١٠	١٨٩
سورة الدخان		
يوم لا يعني مولى عن مولى شيئا .	٤١	٢١٣
إن هذا ما كنتم به تمثرون .	٥٠	١٨٦
إن المتقين في مقام أمين في جنات وعبور .		
	٥٢، ٥١	١٨٦
سورة الجاثية		
ويوم تقوم الساعة يومئذ يحسر المطلون .	٢٧	٢٢٤
سورة الفتح		
إذ يبايعوك تحت الشجرة	١٨	٢٨٦
سورة العجرات		
إن الذين يغصون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتح الله قلوبهم للتقوى	٣	٢٧٠
سورة النازعات		
فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	٢٣	١٦٤، ١١٧، ٥٤
سورة الواقعة		
فولاً إذا بدعت الخلقوم وأنتم حينئذ تصرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تصرون فولاً إن كنتم غير		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين .	٨٣ - ٨٧	٢٢٤
سورة المجادلة		
وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما .	١	٢١٢
سورة الصف		
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون .	٣	١٦٥، ١٦٣
يريدون ليطعنوا نور الله بأقوامهم .	٨	١٦٩
سورة المنافقون		
لولا أخرجني إلى أحل قريب فأصدق وأكن من الصالحين .	١٠	١٧٤
سورة التغابن		
والدين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار		
خالدين فيها ريس المصير	١٠	٢٧٠
سورة الملك		
إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور	٧	٨١
سورة القلم		
ودوا لو تدهس فيدهنون .	٩	١٦٩
سورة الحاقة		
الحاقة ما الحاقة	٢، ١	٢٠٩، ٢٠٨
سورة الجن		
وأنه كان يقول سميعنا .	٤	٢٤٧، ١٥٥
وأهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا	٧	٢٤٧، ١٥٥
سورة الزمل		
كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول	١٥، ١٦	٢٩٥، ٢٨٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة المائدة		
ولا تمن تستكثر	٦	١٦٣
سورة القيامة		
أيجسب الإنسان أن لن نجمع عظامه .	٣	٢٣٢
والنفت الساق بالساق	٢٩	٢١٢
سورة النازعات		
إذ ناداه ربه بالواد المقدس	١٦	٢٨٨
وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن		
الجنة هي المأوى .	٤١، ٤٠	٢٩٦، ٢٩٣
سورة التکویر		
فلا أقسم بالخنس الخوار الكس والليل إذا عسعس		
والصبح إذا تنفس إله لقول رسول كريم ذي قوة عند		
ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحكم بمحنون		
ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على لغيب بصين وما هو		
بقول شيطان رجيم فأين تذهبون إن هو إلا ذكر للعالمين		
لمن شاء منكم أن يستقيم	١٥-٢٨	٢٦٣
سورة الانفطار		
يوم لا تملك نفس نفس شيث	١٩	٢١٣
سورة الاشراق		
إذا الساء انشقت .	١	٨١
سورة البلد		
أيجسب أن لم يره أحد	٧	٢٣٢
سورة الشمس		
ناقة الله وسقياها	١٣	١٦٥، ١٦٣

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البينة		
لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة		
سورة القارعة		
القارعة ما القارعة .	٢٠١	٢٠٧، ٢١٠
سورة العصر		
والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا .		
سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد	١	٢٣٠، ٢٦٥

فهرس الحديث النبوي

رقم الصفحة	الحديث
٢٤٣، ٢٣٩	أعصل ما قلته أنا والسيون من قبي لا إله إلا الله
١٣١	وحج البيت من استطاع إليه سبيلا
٢٤٣	لا حول ولا قوة إلا بالله كبر من كور الحنة

فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة	الشاهد
٢٦١	متى تأته تعشوا إلى صوء باره تجد خير نار عدها خير موقد
١٨٧	بكرا صاحبي قبل الهجير إن داك السجاح في التبكير
٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٥	بيارب لبي أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع
٢٥٤	ولإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحجم فيغرق
١٢٨	ولا تلحي فيها وإن محها أحاك مصابُ القلب حم بلاله
١١٦	ألا رب مأخوذ بإجرام غيره فلا تأسس محرمان من كان محرما
١٢٥	ألا يا نحلة من دات عرق عديك ورحمة الله السلام
٨٤	يا رب من يغض أودادنا رحن على بعضائه واغتدين
١١٦	ألا لا يجلهن أحد علينا مسجهل فوق جهل الجاهليا
١١٦	فإن أمس مكروبا يبارب فتية كئمت بما اسود وجه الحان
١٣٠	فسقى ديارك غير مفسدها صوب العمام وديمة تهمي
١١٦	يا رب قاتلة عدا يا لطف أم معاوية
١٧٧	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
٢٦٥	حفوني ولم أجف الأحلاء

الشاهد	رقم الصفحة
طربت وما شوقا إلى البيض أطرب	١٣٠
قلولا الغمد يمسه لسالا	١٨٣
وصلت ولم أصرم مسبي أسرتي	١٣٠
من يفعل الحسبات الله يشكرها	٣١٤

فهرس المراجع المطبوعات

- ائتلاف البصرة في اخلاف بحاة الكوفة والبصرة الزبيدي تحقيق د/ طارق الحناي - عالم الكتب - مكتة الهصة العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أنو حيان الأندلسي - تحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس المكتبة الأهرية للتراث - القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي - د/ عبد السلام محمد هارون مكتة الحناحي القاهرة، ١٩٧٩
- الأشاه والنطائر في النحو - السيوطي - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر المعوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د/ تمام حسان اهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م
- الإيصاد في مسائل الخلاف بين الحويين الصريين والكوفيين - ابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت - ١٤٠٧ هـ.
- الإيصاد في علل النحو الرحاحي - تحقيق د/ مارن المبارك - دار النحاس - بيروت .
- البيان في روائع القرآن - د/ تمام حب - عالم الكتب - القاهرة الطبعة الثانية ١٤٢٠ ٢٠٠٠

- التبيان في إعراب القرآن - العكبري - تحقيق على محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٧ م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الثانية - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها د/ تمام حسان - جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية - وحدة البحوث والمناهج - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع شرح تجديده د/ شوقي ضيف - الطبعة الأولى دار المعارف - ١٩٨٦
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - الشيخ محمد الخصري صسطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح الشيخ يس الحمصي - دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى الحلبي) - القاهرة .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الصبان - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- الحسن في كتاب سيبويه دراسة نحوية - د/ فاروق محمد مهني - مطبعة نور الإيمان - ١٩٩٦
- الخصائص - ابن حي - تحقيق د/ عبد الحميد هداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- الخلاصة النحوية - د/ تمام حسان - عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .
- حملة الفاعل بين الكم والكيف - د/ محمود عبد السلام شرف الدين - الطبعة الأولى - ١٩٨٠

- الحمل في الحو - عبد القاهر الجرحاني - شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله - دار الكتب العلمية - بيروت - لسان - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- دراسات نقدية في النحو العربي - د/ عبد الرحمن محمد أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧م .
- دراسات وتعليقات في اللغة - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخارجي القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر مطبعة المدي القاهرة الطبعة الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية - د/ محمد محمد أبو موسى - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٧م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الأشموي - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح التسهيل ابن مالك - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المحتون - محر - القاهرة الطبعة الأولى - ١٤١٠ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأهرري - دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) - القاهرة .
- شرح الرصي على الكافية - لرصي - تحقيق أحمد السيد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بحاشية الخضري - ابن عقيل - ضسطها وصححها يوسف الشيخ البقاعي - دار الكتب العلمية - بيروت - لسان
- شرح المفصل ابن يعيش - تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، إسماعيل عبد الحو - المكتبة التوفيقية - القاهرة
- صرائر الشعر ابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - الطبعة الأولى ١٩٨٠م .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر - السيد محمود شكري الألوسي
شرحه محمد بهجة الأثري - دار الآفاق العربية - مصر - الطبعة الأولى -
١٩٩٨ م.
- ضرورة الشعر - السيرافي - تحقيق د/ رمضان عبد التواب - دار النهضة
العربية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي - د/ علي أبو المكارم - القاهرة الحديثة
للطباعة - الطبعة الأولى - ١٩٦٨ م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - د/ محمد حماسة عبد
اللطيف - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٣ م.
- فصول في فقه العربية - د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة -
الطبعة الثالثة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- في بناء الحملة العربية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار القلم - الكويت -
١٩٨٢ م
- القاعدة النحوية - دراسة نقدية تحليلية - د/ أحمد عبد العظيم عبد العسي -
دار الثقافة - ١٩٩٠ م
- الكتاب - سيويه - تحقيق د/ عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت
- الطبعة الأولى -
- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع المقتضية -
الإسنوي - دار عمار - الأردن - عمان - سوق التراء - الطبعة الأولى
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار
الشروق - الطبعة الأولى - ١٤١٦ - ١٩٩٦ م
- اللغة العربية معناها ومناها - د/ تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب -
الطبعة الثانية - ١٩٧٩ م
- اللغة وباء الشعر - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - الطبعة الأولى - ١٩٩٢
- المدخل إلى دراسة النحو العربي - د/ علي أبو المكارم - الطبعة الأولى - الجزء
الأول / ١٩٨٠، الجزء الثاني / ١٩٨٢ م.

- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د/ محمد إبراهيم عبادة - مكتبة الآداب - القاهرة - ٢٠٠١ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي دار الحديث - القاهرة ١٤١٤ ١٩٩٤ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام - تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين دار الفكر - الطبعة الأولى - ١٤١٢ - ١٩٩٢ م
- المفرد والمؤلف - الزمخشري - دراسة وتحقيق د/ عبد الحليم عبد الباسط المرصفي - دار الهاني للطباعة - ١٩٩٠
- مقالات في اللغة والأدب - د/ تمام حسن - جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية - وحدة البحوث والمناهج ١٤٠٥ ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م .
- المقتضب المبرد - تحقيق د/ محمد عبد الخالق عصيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى الحوي الدلالي - د/ محمد حماسة عبد الطيف - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي . تحقيق أحمد شمس الدين - دار لكتب العلمية . بيروت - لسان - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ
- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية - د/ أحمد عبد العظيم عبد العبي - مكتبة النصر - القاهرة - ١٩٩٠ م

الرسائل العلمية

- الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة - رسالة دكتوراه بدار العلوم ١٩٩٨ - د/ رينب شافعي عبد الحميد
- الافتقار في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ٢٠٠١ - الباحث / علاء دسوقي أحمد .
- التضام في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٣ - د/ محمد صلاح الدين مصطفى
- التوابع في لغة القرآن - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٨٣ - د/ السيد محمود محمد حامد
- الحملة الوصفية في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٥ - د/ شعاع صلاح حسين .
- دور النحو في تفسير النص الشعري - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٨٩ - د/ مصطفى عراقي حسن
- الصدارة في الحملة العربية دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم رسالة دكتوراه بدار العلوم ١٩٩٨ - د/ جمال عبد الناصر عبيد
- ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٨٩ - د/ أحمد عطية المحمودي
- قرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية - رسالة ماجستير بدار العلوم - ٢٠٠٠ - الباحثة / إيمان حسين السيد .
- قرينة الربط في النحو العربي - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٧٨ - د/ عثمان المكّي مذكر

- قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٧ -
د/ أحمد عبد الباقي عباس .
- القيمة النحوية للموقع - رسالة ماجستير بدار العلوم - ١٩٧٥ - د/ أحمد
محمد عبد العزيز كشك .
- مخالفة الأصل بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بدار
العلوم - ١٩٩٥ - د/ فريد أحمد البسطوسي
- مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٨٦ -
د/ محمد فؤاد أحمد علي الدين .
- وسائل أمن الدرس في النحو العربي - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٦٩ -
د/ عبد القادر عبد السيد سيد أحمد أبو سليم .
- وظيفة الأداة في الحملة العربية كما تدو في القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بدار
العلوم - ١٩٧٣ - د/ محمود عبد السلام شرف الدين .

بحوث منشورة في الدوريات

- آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية (المسائل والأصول)
- د/ محمود عبد السلام شرف الدين - حوليات دار العلوم - عدد ١٣ -
١٩٩١
- الاشتراط النحوي والصرفي دراسة للمفهوم والوظائف - د/ عبد العزيز علي
سمر - مجلة علوم اللغة - عدد ٨ - ١٩٩٩ . (دراسة علمية محكمة تصدر أربع
مرات في السنة - دار عريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة) .
- بية الحملة الخيرية في المصحح المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير -
د/ محمود جاد لرب - دورية كلية الآداب - جامعة المنصورة - عدد ١٤ -
١٩٩٤ م
- التصام والتعاقب في الفكر النحوي - د/ نادية رمضان الجار - مجلة علوم
اللغة - عدد ١٢ - ٢٠٠٠ م .

- التصام وقيود التوارد - د/ تمام حسان - مجلة المناهل - عدد ٦ - ١٩٧٦ (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية - الرباط - المغرب)
- تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية - د/ تمام حسان - بحث ألقاه سيادته في الندوة الدولية (اللغة العربية ... إلى أين) الرباط - المملكة المغربية (١-٣) نوفمبر ٢٠٠٢ م.
- درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٥٦ - ١٩٨٥.
- دور السياق في تقدير مرجع الصمير في الدراسات اللغوية والقرآنية - د/ محمد أحمد حضير - مجلة علوم اللغة - عدد ٥ - ١٩٩٩ م.
- شه الحملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم - د/ سوزان محمد فؤاد فهمي - مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ٦١ - عدد ١ - ٢٠٠١ م.
- صواب التوارد - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٥٨ - ١٩٨٦ م.
- طاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - عدد ٦٣ - ١٩٨٨.
- طواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية - د/ مأمون عبد الحليم وجيه - مجلة علوم اللغة - عدد ٢ - ١٩٩٨ م.
- علاقات الاقتران في الحملة العربية دراسة في الفكر السحوي والدراسات اللغوية الحديثة - د/ محمد رحب الوير - مجلة علوم اللغة عدد ٤ - ١٩٩٨ م.
- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق - د/ أحمد علم الدين الحدي - مجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى - عدد ٢ - ١٩٨٤ م.
- القرائن السحوية واطراح العامل والإعراب والتقدير والمحل - د/ تمام حسان - مجلة اللسان العربي - مجلد ١١ - ١ / ١٩٧٤ "تصدر عن مكتب نسبق التعريب في الوطن العربي بالرباط - المملكة المغربية

- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته - د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر
مجلة الحصاد في اللغة والآداب - عدد ١-١٩٨١ - (تصدر عن قسمي اللغة
العربية واللغة الإنجليزية بجامعة الكويت)
- من خصائص العربية - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
عدد ٤٧-١٩٨١ م.
 - من طرق القرآن الكريم - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
عدد ٤٩-١٩٨٢ م.
 - منع اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية - د/ تمام حسان - حوليات
دار لعلوم - عدد ١-١٩٦٨-١٩٦٩ م.
 - نحو تسبق أفصل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية - د/ تمام حسان -
مجلة اللسان العربي - مجلد ١١ ج ١-١٩٧٤ م.
 - النحو والمطلق - د/ تمام حسان مجلة الأزهر مجلد ٣٢ ج ٧-١٩٦٠ م
 - وحدة النية واختلاف الأنظمة - د/ تمام حسان - مجلة مجمع اللغة العربية
بالقاهرة - عدد ٥٧ ١٩٨٥ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٦ - ١٠
المقدمة	١١ - ١٧
دوافع اختيار الموضوع	١١
الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع	١٣
خطة الكتاب	١٤
منهج البحث	١٧
التمهيد	١٩ - ٢١
المصطلحات الواردة في الكتاب	١٩
الموقعية	١٩
القرينة اللفظية	١٩
القرينة المعنوية	١٩
النضام	١٩
الافتقار	٢٠
الافتقار المتأصل	٢٠
الافتقار غير المتأصل	٢٠
الاختصاص النحوي	٢٠
الرتبة	٢١
قرينة الربط	٢١
الإحالة	٢١

٢١	اللس
٢١	السياق .
٨٧-٢٣	الفصل الأول (الموقعية في ضوء قرينة التصام)
٢٦	استبعاد بعض طواهر قرينة التصام من دراسة الموقعية .
٣٣	الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار المتأصل .
٣٣	حصر الألفاظ المفتقرة تأصلا .
٣٧	ملاحظات على الألفاظ المفتقرة تأصلا .
٥٥	الموقعية في ضوء ظاهرة الافتقار غير المتأصل .
٥٥	حصر الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل
٥٩	ملاحظات على الأبواب المفتقرة افتقارا غير متأصل
	مقارنة بين الألفاظ المفتقرة تأصلا والأبواب المفتقرة افتقارا
٥٩	غير متأصل .
٧٠	الموقعية في ضوء ظاهرة الاختصاص .
	استبعاد حاب من حابي ظاهرة الاختصاص من دراسة
٧١	الموقعية هو الحاب المعجمي .
٧٢	حصر الألفاظ المختصة نحويا .
٧٧	ملاحظات على الألفاظ المختصة نحويا
	مقارنة بين الألفاظ المفتقرة تأصلا والأبواب المفتقرة افتقارا
٧٧	غير متأصل والألفاظ المختصة نحويا .
١٤٧-٨٩	الفصل الثاني (الموقعية في ضوء قرينة الرتبة) .
٩٧	الموقعية في ضوء الرتبة المحفوظة .
٩٧	حصر المسائل التي تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي .
١٠٩	ملاحظات على مسائل التي تحفظ فيها الرتبة
١٢٦	الموقعية في ضوء الرتبة غير المحفوظة
١٢٦	حصر المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي
١٣٢	ملاحظات على المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة

مقارنة بين المسائل التي تحفظ فيها الرتبة والمسائل التي لا تحفظ فيها
الرتبة.

١٣٢

٣١٤-١٤٩ الفصل الثالث : (الموقعية في ضوء قرينة الربط)

١٥١

وسائل الربط في اللغة العربية نوعان ملفوظة وملحوظة.

١٥٢

استبعاد وسائل الربط الملحوظة والربط بالمطابقة من دراسة الموقعية.

١٥٩

الربط بالأداة.

١٦٠

الربط بالأدوات الداخلة على الجمل.

١٦٥

الموقعية في الأدوات الداخلة على الجمل ولها الصدارة.

١٦٦

الربط بواو الحال.

١٦٧

الربط بحروف العطف إذا كان المتعاطفان جمليتين

١٦٨

الربط بالظروف المضافة إلى الجمل.

١٦٩

الربط بالحروف المصدرية

١٧٠

الربط بحرفي التفسير

١٧١

الموقعية في الأدوات الداخلة على الجمل وليس لها الصدارة .

١٧٣

الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة .

١٧٤

الربط بالفاء الداخلة على الأجوبة الثمانية .

١٧٥

الربط بواو الجمع .

١٧٧

الربط بالفاء الداخلة على جواب الشرط الذي لا يصح تقديره شرطاً

١٧٨

الربط بإذا المفاجأة التي تعاقب الفاء الداخلة على جواب الشرط.

١٨٠

الربط باللام الداخلة على جواب القسم .

١٨٠

الربط بإن الواقعة في جواب القسم.

١٨٠

الربط بما ولا الواقعتين في جواب القسم المنفي.

١٨١

الربط باللام الداخلة على جواب لو الشرطية.

- ١٨١ الربط بالفاء الداخلة في جواب أما .
- ١٨٣ الربط باللام الواقعة في جواب لولا ولوما .
- الربط بالفاء الداخلة على خبر المبتدأ الدال على العموم والإيهام .
- ١٨٤ الربط بإن الداخلة على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى الفاء .
- ١٨٦ ملاحظات على الربط بالأدوات الداخلة على الأجوبة .
- ١٨٨ الربط بالحروف الداخلة على المفردات .
- ١٩١ الربط بحروف الجر .
- ١٩٣ الربط بالظروف المضافة .
- ١٩٤ الربط بواو المعية .
- ١٩٥ الربط بحروف العطف إذا كان المتعاطفان من المفردات .
- ١٩٦ الربط بحروف الاستثناء .
- ١٩٧ الموقعية في الحروف الداخلة على المفردات .
- ١٩٨ ملاحظات على الربط بالأدوات .
- ٢٠٤ الربط بالإحالة .
- ٢٠٤ الأصل في الربط بوسائل الإحالة إعادة اللفظ بذاته .
- ٢٠٧ الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٥ الموقعية في الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٦ ملاحظات على الربط بإعادة اللفظ بذاته .
- ٢١٨ الربط بإعادة صدر الكلام .
- ٢٢٥ ملاحظات على الربط بإعادة صدر الكلام .
- مقارنة بين الربط بإعادة اللفظ بذاته والربط بإعادة صدر الكلام .
- ٢٢٨ الربط بإعادة اللفظ بمعناه .
- ٢٣٠ الموقعية في الربط بإعادة اللفظ بمعناه .
- ٢٤١

٢٤٥	الربط بالضمير .
٢٤٦	المواضع التي يحتاج فيها إلى الضمير رابطاً عشرة .
٢٦٢	الموقعية في الربط بالضمير .
	مقارنة بين الجمل التي تحتاج إلى الضمير رابطاً وبين المفردات
٢٦٨	التي تحتاج إلى الضمير رابطاً .
٢٦٩	الربط باسم الإشارة .
٢٧٠	ملاحظات على الربط باسم الإشارة .
٢٧١	الموقعية في الربط باسم الإشارة .
٢٧٣	الربط بالاسم الموصول .
٢٨١	ملاحظات على الربط بالاسم الموصول .
٢٨٣	الموقعية في الربط بالاسم الموصول .
٢٨٦	الربط بأداة التعريف (أل)
٢٨٦	تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسية .
٢٩١	تقسيم الجنس إلى جنس مطلق وجنسي نسبي .
٢٩٤	(أل) تربط إذا كانت للعهد الذكري أو الجنس النسبي .
٢٩٧	الموقعية في الربط بأل المعرفة .
	مقارنة بين الربط بأل التي للعهد الذكري والربط بإعادة اللفظ
٢٩٨	بذاته .
	مقارنة بين الربط بأل التي للعهد الذكري والربط بإعادة اللفظ
٢٩٨	بمعناه .
٣٠٠	الربط باللفظ الواصف .
٣٠٧	الموقعية في الربط باللفظ الواصف .
٣٠٩	مقارنة بين الربط باللفظ الواصف والربط بإعادة اللفظ بمعناه .
٣١٢	ملاحظات على الربط بوسائل الإحالة .
٣١٥	الخاتمة .

٣٥٠-٣١٧	الفهارس الفنية .
٣١٩	فهرس الآيات القرآنية .
٣٣٤	فهرس الحديث النبوي الشريف .
٣٣٥	فهرس الشواهد الشعرية وأنصاف الأبيات .
٣٣٧	فهرس المراجع .
٣٤٦	فهرس الموضوعات .

